

# أسرار السيرة خفية

للإمام عبد القاهر الجرجاني

٤٠٠ - ٤٧١ هـ - ١٠١٠ - ١٠٧٨ م

شرح وتعليق الدكتور

محمد عبد المنعم خنبل

الجزء الثاني

الطبعة الثالثة

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

الناشر  
مكتبة القاهرة

مطبعة: علي يوسف  
مطابع: المطبعة بولاق  
مطبعة: المطبعة ٩٥٦



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تصدير

هذا هو الجزء الثاني من « أسرار البلاغة » للإمام الناقد العربي الكبير شيخ البلاغيين ، عبد القاهر الجرجاني ، يصدر بشرحنا وتعليقنا عليه وإيضاحنا لكثير من مسائله ومشكلاته العلمية .

إن تراث عبد القاهر الجرجاني في البلاغة جدير منا بكل عناية وإكبار ، وبكل خدمة علمية وبحث تحليلي لأرائه ونظرياته في النقد والبلاغة .

ونحن نأمل أن يقبل الباحثون عن تراثنا في النقد والبلاغة على قراءة عبد القاهر ، وتدبر أفكاره البلاغية والنقدية ، لعلهم يكشفون عن شيء حول مضامينه ، وعن الجديد من آرائه ونظرياته .

وأحمد الله على توفيقه ، وأسأله مزيداً من الرعاية والعون والساداد .  
وبالله التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق ، وما توفيقنا إلا بالله ،  
عليه توكلت وإليه أنيب .

محمد عبد المنعم خفاجي



السلامة العامة

السلامة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعلنا من عباده الخلق  
الذين هم خير ما خلق الله من عباده

الذين هم خير ما خلق الله من عباده  
الذين هم خير ما خلق الله من عباده

الذين هم خير ما خلق الله من عباده  
الذين هم خير ما خلق الله من عباده

الذين هم خير ما خلق الله من عباده  
الذين هم خير ما خلق الله من عباده

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الجزء الثاني من الكتاب

- ١ -

عبد القاهر شخصية طريفة حقاً ، عاش ثمانية وستين عاماً ميلادياً ،  
وواحداً وسبعين عاماً هجرياً ( ٤٠٠ - ٤٧١ هـ : ١٠١٠ - ١٠٧٨ م ) .  
وبذلك يكون قد مضى على وفاته تسعة قرون ميلادية ، وفي تمام ١٤٠٠ هجرية  
يكون قد مضى على ميلاده عشرة قرون هجرية ، وكتاب « أسرار البلاغة »  
يمثل لنا عبد القاهر في تحليله النقدي الرائع لأساليب البيان العربي .  
وللفروق بين أسلوب وأسلوب ، وشاعر وشاعر في الصورة الشعرية عند  
هذا أو ذاك .

وعبد القاهر من أعظم النقاد في تاريخ الثقافة الأدبية عند العرب ، وهو  
الذروة التي وصل إليها النقد العربي ، وقد سبقه نقاد كبار وضعوا أصول  
نظريات في النقد ، فالأصمعي وضع مقياس الشخصية الفنية في النقد في  
كتابه « خولعة الشعراء » ، وابن سلام وضع مقياس الطبقة في كتابه « طبقات  
خول الشعراء » ، والجاحظ وضع مقياس الذوق في تقرير الأثر الأدبي ،  
وابن قتيبة وضع مقياس المحاكاة للجاهليين ، وابن المعتز وضع نظرية  
البديع ودافع عن المحدثين من خلالها ، وقدامة وضع مقياس الميزان  
النقدي في تقدير الشاعر والشعر ، والآمدني وضع مقياس العمودية أو نظرية  
عمود الشعر ، والقاضي على بن عبد العزيز الجرجاني وضع نظرية العدالة  
النقدية في الحكم على الشاعر ، وعبد القاهر الجرجاني وضع نظرية النظم  
وطبق عليها تطبيقات نقدية رائعة في كتابه « دلائل الإعجاز » ، و  
« أسرار البلاغة » .

ويقول الدكتور محمد مندور في كتابه « في الميزان الجديد » ص ١٤٢ :  
 « إن لدينا كتب نقد منهجية مفصلة لا نظن أن الأوربيين قد وضعوا في  
 آدابهم خيراً منها ، وخير مثل لتلك الكتب هو : « الموازنة » ، للآمدى ،  
 و « الوساطة » ، للقاضى الجرجاني . . . ومع ذلك فالفرق كبير بين عبد القاهر  
 الجرجاني وبين الآمدى والقاضى الجرجاني ، فإذا كانت أحكام هذين الناقدين  
 تعد الأساس القوي لثبوت النقد العربى ، فإن دراسات عبد القاهر قد بنت  
 للنقد صرحاً شامخاً ، وكتاباه « الدلائل » و « الأسرار » ، جد مبتكرين في  
 تاريخنا النقدى والبيانى . ويرى الدكتور مندور أن كتاب « أسرار البلاغة »  
 أقرب إلى الفلسفة النظرية منه إلى النقد الأدبى . فالأدب فن لغوى ،  
 ومنهجه هو المنهج الفقهى ، كما فهمه عبد القاهر وطبقه في « دلائل  
 الإيجاز » (١) .

وفي الواقع أن « الأسرار » استهداهم بالدق وتحليل للنصوص ووضع  
 أصول بيانية من خلال هذا التحليل وإرشاده .

ويبحث عبد القاهر في « أسرار البلاغة » على المعانى الثانوية ذات  
 العلاقة اللزومية ، بينما يقصر البحث في « الدلائل » عن وجوه النظم  
 وأسراره ، ويجعل البلاغة فيه . . . ومن ثم كانت بحوث عبد القاهر في  
 « الأسرار » ترجع إلى الكلمة المفردة ، من حيث دلالتها على المعانى  
 اللزومية ، وذلك فى التشبيه والتمثيل والاستعارة والمجاز والكنائية ، أما  
 « دلائل الإيجاز » فهو بحث فى الأسلوب وخصائصه ووجوهه والفرق  
 البلاغية التى تدور حول هذه الوجوه ، ويقود ذلك ما قاله عبد القاهر فى  
 « دلائل الإيجاز » . . . من أنه « ما رأينا فى الدنيا عاقلاً اطرح النظم ،  
 والمحاسن التى هو السبب فيها ، من الاستعارة والكنائية والتمثيل وضروب

المجاز والإيجاز ، وصد بوجهه عن جميعها . فدراسة النظم أفاض فيها عبد القاهر في « دلائل الإيجاز » ، ودراسة المحاسن التي هو السبب فيها ، من الاستعارة والكناية والتخيل وضروب المجاز والإيجاز هي موضوع كتاب « أسرار البلاغة » .

ولا يغفل عبد القاهر في كتابه « أسرار البلاغة » عن أهمية المعاني الثانوية ودلائلها الجمالية في النص الأدبي ، سواء كانت هذه المعاني الثانوية معاني لزومية ، أو مستتبعات التراكيب ، أو أثراً لرموز صوتية ، أو لإيجادات نفسية ، فهي التي تعطى للأسلوب دلالته البلاغية ، وتمنحه قيمة جمالية ، وكثير من المهارة الأدبية إنما هو في إطلاق تلك المعاني الثانوية لتؤثر تأثيرها في الخيال . ويقرر أن اللفظ يدل على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، فالمعنى عنده هو المفهوم من ظاهر اللفظ ، ومعنى المعنى هو أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، ومدار هذا على الاستعارة والكناية والتخيل . . وقد فصل الحديث عنها في هذا الكتاب . « أسرار البلاغة » . وهو في ذلك كله يتلاقى مع كبار النقاد في مختلف العصور .  
أولهم الذين يتلاقون مع عبد القاهر ، ويندورون حوله . . يقول لاسل أبركرومي الناقد الإنجليزي في كتابه « قواعد النقد الأدبي » : إن المعنى الذي نجده في معاجم اللغة ما هو إلا النواة التي يتجمع حولها طائفة من المعاني الثانوية ، وكثير من المهارة الأدبية عبارة عن إطلاق تلك المعاني الثانوية لتؤثر تأثيرها في الخيال (١) . فإن اسمي ما يصل إليه فن الأدب أن

(١) ص ٤ قواعد النقد الأدبي ترجمة د. محمد عوض .

يجعل (١) الإيحاء اللفظي من القوة والسيطرة وبعد المدى والحيوية والقوة بمكان عظيم ، فالشاعر (٢) يستخدم المعاني العقلية للألفاظ ، يستخدم كذلك علاقاتها وإيحاءاتها وإيقاعها والصور الموسيقية وغيرها بما تكونه الألفاظ حين يربط بعضها ببعض ، فإن عناصر الصورة تتكون من الدلالة المعنوية للألفاظ والعبارات ، ويضاف إلى ذلك مؤثرات أخرى يكل بها الأداء الفني ، وهي الإيقاع للكلمات والعبارات ، والصور والظلال التي يشمها التعبير : وأصبحت هذه المعاني الثانوية ذات خطر كبير في الصورة الأدبية (٣) .

ولقد كشف عبد القاهر بذهنه اللامع ، وعبقريته الفائقة عن نظرية الرمزية في اللغة ، فقرر أن اللفظة رمز لمعناها ، رمز لفكرة أو تجربة أو العاطفة ، أو المعنى ، وأن قيمتها فيما ترمز إليه ، وليست البلاغة فيها وحدها .

وإذا قال أفلاطون من قبل : إن الكلمة إنما تعنى الفكرة ذاتها وحقيقتها الخارجية المتمثلة في صورة كلمة على السواء (٤) ، أو قال أرسطو : إن عملية النطق مستلزمة لضرورة للتفكير والكلمات رموز للمعاني (٥) . فإن عبد القاهر يؤكده أنك تطلب المعنى وإذا ظفرت بمقال لفظ

(١) ص ٣٨ المرجع نفسه .

(٢) ١٠٢ الأدب وفنونه ، الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث للسحرتي .

(٣) ص ٤٥ الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث للسحرتي .

(٤) ٢٧ الأدب وفنونه لعز الدين إسماعيل .

(٥) الخطابة لأرسطو ١٤٠ ب ص ١٥ — ٢٤ .



معك وإزاء ناظرك (١). ويحيى برجسون بعد ذلك فيقول : إننا إنما نفكر بالالفاظ ؛ ويقول لاسل آبركرومى أستاذ النقد الإنجليزى بجامعة لندن : إن على الأديب أن يجعل ألفاظه محاكية لتجاربه ورمزاً لتلك التجارب ، وعليه أن يجمع بين مقدرته على التعبير عما فى نفسه بذلك الرمز وبين مقدرة ذلك الرمز نفسه على نقل تجاربه إلى القراء (٢) ، فما وظيفة الالفاظ فى الأدب إلا أن تكون رمزاً (٣) ، ويقول ميخائيل نعيمة فى كتابه « الغربال » : لا قيمة للغة فى ذاتها ونفسها ، بل قيمتها فيما ترمز إليه من فكر أو عاطفة .

والعلاقات الأسلوبية بين الالفاظ فى رأى عبد القاهر هى موطن البلاغة ، وهى ما عبر عنه بالنظم ، وما عبر نحن عنه بالشكل والصورة ، مع الخلاف بين النقاد فى تحديد معنى الشكل تبعاً لاختلافهم فى تحديد معنى المضمون ، فمن مجموع العلاقات بين الالفاظ فى النص الأدبى تتكون الصورة ، وفيها تظهر البلاغة أو الجمالية ، فاللغة حين يستعملها الشاعر تصبح لغة شعرية ، لا لأنها فى ذاتها لها هذه الخاصية ، ولكن لأنها خضعت للتجربة الشعرية فى نفس الشاعر ومقتضيات التعبير عن هذه التجربة ، فالشاعر يريد لإنتاج تركيب معين من خلال اللغة ذات الطبيعة التحليلية ، وأحداث الأثر التركيبى من خلال أداة تحليلية يمثل أعظم نجاح الشاعر . وكما اعتد عبد القاهر الجرجانى بالشكل الأدبى ، ورأى الحقيقة الجمالية فيه لا فى المضمون ، ذهب هذا المذهب أيضاً بندتو كروتشي (١٩٥٢)

(١) ٤٩ دلائل الإعجاز .

(٢) ٢٤ قواعد النقد الأدبى - ترجمة د. محمد عوض - القاهرة ١٩٣٦ .

(٣) ٣٥ المرجع نفسه .

متأثراً في ذلك بالأراء النظرية لعبد القاهر ، ويحدد كروتشيه المضمون بأنه الاحاسيس أو الناحية الانفعالية قبل صقلها صقلاً جمالياً ، أما الشكل فهو صقلها وإبرازها في التعبير عن طريق النشاط الفكري ، ولا قيمة عنده في الشكل للكلمات المفردة من حيث هي مادة التعبير ، ولا من حيث الجرس والصوت منفصلين عن الفن والصورة ، وهذا كله هو رأى عبد القاهر ، فالشكل عند كروتشيه هو النظم عند عبد القاهر ، والمضمون عنده صورة قريبة من المعنى عند عبد القاهر ، وإذا ذهب الكثير من النقاد إلى الفصل بين الشكل والمضمون ، أو اللفظ والمعنى ، كما فعل ابن قتيبة وقدامة ، حيث ذهبوا إلى أنهما عنصران مستقلان تمام الاستقلال ، فإن ابن طباطبا في كتابه « عيار الشعر » يذهب إلى أن اللفظ جسم روحه المعنى ، وكذلك ذهب ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » . فلا يمكن عند هذين الناقدين الفصل بين اللفظ والمعنى ، إذ هما متلازمان ، وهذا هو ما اهتدى إليه عبد القاهر والنقاد الجماليون فيما بعد ، إذ رأوا أن الصورة والمضمون في النص الأدبي هما وجهان النودج الأدبي ، والفصل بينهما غير ممكن ، فليس هناك مضمون وصورة . بل هما شيء واحد ، فإدعاء النودج وصورته لا تفترقان فهما كل واحد ، وبينما نجد الكلاسيكيين يرفعون من شأن اللفظ ، والرومانسيين يهتمون بالمعنى ويقدمونه على اللفظ ، ودعاة « الفن للفن » يحررون النص الأدبي من كل قيود المضمون والمحتوى ، ما دام النص يغذى فينا حاسة الجمال ، ودعاة الرمزية يهتمون اهتماماً خاصاً بما توحىه الصور والألفاظ من رموز وبجازات عن طريق موسيقاها وأصواتها ، ودعاة الواقعية يهتمون بالمضمون في النص ومحتواه الواقعي أو الاجتماعي .. فإن الفلسفة الجمالية ، وهي مطابقة تمام المطابقة لفلسفة عبد القاهر النقدية ، إن لم نقل لأنها متأثرة بها ، تؤكد وحدة العمل الأدبي ، وتربط بين مضامينه

وأشكاله برباط وثيق من الوحدة والالتزام (١) ، وهكذا تجد فلسفة عبد القاهر اللغوية ذات قيم جمالية مبتكرة ، فاللفظ يستمد عنده بلاغته من أنه ظل للمعنى . والمعنى يستمد مزيته من حيث إنه المادة الغفل التي يصوغها اللفظ ، ومن أجل ذلك رفض عبد القاهر الاعتداد بالمعنى وحده ، مردداً ما رده الجاحظ من قبل (٢) من أن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجبي والعربي والقروى والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ ومسهولة المخرج وصحة الطبع ، وجودة السبك ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير ، وهذا هو ما قرره مالارميه الفرنسي فيما بعد من أن الشعر لا يصنع من الأفكار ولكنه يصنع من الألفاظ (٣) ، ومن ثم فإن الشاعر لا يكفيه أن يحصل على قدر من الأفكار حتى يستطيع أن يقول الشعر . فنحن لا نحكم على الشاعر إلا بعد أن نقرأ الألفاظ التي كتبها (٤) . كما رفض عبد القاهر الاعتداد باللفظ وحده ، فنحن أن يكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ ، والألفاظ في ارتباطها الفني إنما تكون في القصيدة مجموعة الصور التي تنقل إلينا الفكرة أو التجربة أو المشاعر النفسية .

- ٥ -

ويشرح لنا عبد القاهر غرضه من كتابه « أسرار البلاغة » ، فيقول (٥) :  
اعلم أن غرضي أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف ، ومن

(١) راجع ١٠٢ في النقد الأدبي للدكتور شوقي ضيف .

(٢) ٤٠ : ٣ الحيوان للجاحظ ، ص ١٦٧ دلائل الإيجاز .

(٣) ١٠٩ الأدب وفنونه .

(٤) ص ١١٠ المرجع نفسه .

(٥) ١١٨ : ١ أسرار البلاغة - طبع مكتبة القاهرة ١٩٧٢ .

أين تجتمع وتفرق ، وأفضل أجناسها وأنواعها ، وأنتيع خاصها ومشاعها .  
ويقول : من الكلام ما هو شريف في جوهره كالذهب الأبريز الذي  
تختلف عليه الصور ، وتعاقب عليه الصناعات ، وجل المعول في شرفه  
على ذاته . وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته ، ومنه ما هو كالمصنوعات  
العجيبة من مواد غير شريفة ، فلها - مادامت الصورة محفوظة عليها - قيمة  
تعلو ، ومنزلة تعلو (١) ..

ويقول : أول ذلك وأولاه ، وأحقه بأن يستوفيه النظر ويتقصاه :  
القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة (٢) وحديث عبد القاهر عن هذه  
الأساليب إنما هو لتقرير أن بلاغة التشبيه والتمثيل والاستعارة وغيرها  
راجعة إلى النظم أو هي بسبب منه : ونظريته في النظم هي موضوع كتابه  
« دلائل الإعجاز » . ورأيه في المحاسن التي يرجع السبب فيها إلى النظم في  
الاستعارة والتمثيل والتشبيه هو موضوع كتابه « أسرار البلاغة » ، ففكرة  
عبد القاهر في كتابيه واحدة ، وهي أن البلاغة ترجع إلى النظم والاصياغة ،  
أي أنها في الشكل لا في المضمون ، سواء فيما يتصل بخصائص الأسلوب  
من ذكر وحذف وتقسيم وتأخير الخ ، أو بأم عناصره من التشبيه  
والتمثيل والاستعارة والكناية والمجاز ، وقد بحث بلاغة النظم في « الدلائل » ..  
وبلاغة التشبيه وأخواته في « أسرار البلاغة » ، حيث يقرر أن بلاغة هذه  
الأنواع راجعة في الحقيقة إلى النظم ، فإذا كان عبد القاهر يؤكّد في كتابه  
« الدلائل » أن البلاغة إنما هي في النظم ، الذي هو تعلق معاني الكلام بعضها  
ببعض ، فإنه بدور حول ذلك في « أسرار البلاغة » ، حيث يشرح ويطبق

(١) المرجع نفسه ١١٨/١ .

(٢) المرجع نفسه ١٢٠/١ .

هذه النظرية على التشبيه وأشباعه ، لأن ذلك وثيق الصلة بالإبداع الأدبي ،  
ففي « الدلائل » ، يشرح نظريته في النظم ويقدم تطبيقات واسعة عليها ، وفي  
« الأسرار » ، يدرس أبواب التشبيه ونظائره دراسة تؤكد اعتناء هذه  
الأبواب على فكرة النظم .

ومن أجل ذلك فقد درس عبد القاهر هذه الأبواب دراسة نقدية  
وبيانية مفصلة ، درس التشبيه والتمثيل والاستعارة والكناية وسائر  
خروب المجاز ، وتحصنت عن الأخذ والسرقة ، وقسم المعاني إلى  
هقلية وتخيلية .

ويقرر عبد القاهر أن خاصية الأسلوب ، وملكية كل أديب لأسلوبه هو  
الذي يميز بين موهبة وموهبة ، وشاعر وشاعر . وهذا الأسلوب ليس سرداً  
لألفاظ ، بل ترتيباً لمعانيها وفق ترتيبها في النفس ، فهو المقصود من كلام  
عبد القاهر على المعنى ، وأنه الذي يستحق أن تكون فيه المزية والفضيلة .

إن نظرية النظم التي شرحها عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » ، قد بنى  
عليها تطبيقات واسعة في « أسرار البلاغة » ، لفنون التشبيه والتمثيل والمجاز  
والكناية ، فدلائل الإعجاز يتضمن نظرية النظم وتطبيقات واسعة عليها  
تدور حول الأسلوب ، « وأسرار البلاغة » يتضمن تطبيقات عليها تدور  
حول الاستعارة والتشبيه وأخواتهما من التمثيل والمجاز والكناية والأخذ  
والسرقة وضروب المعاني التحقيقية والتخيلية ، لأنها صور المعاني ، والقطب  
الذي تدور حوله البلاغة .

بلاغة الشكل إذا قد درس عبد القاهر وجوها البلاغية في الدلائل .  
أما ما يتصل بالشكل وهو الكلمة من حيث دلالتها على معانيها اللزومية  
في المجاز والإستعارة والكناية وصلة ذلك بالتشبيه والتمثيل ، ومن حيث

دلاليتها كذلك على المعاني التحقيقية والتخييلية والعامة والخاصة مما هو وثيق الصلة بالإبداع الأدبي من ناحية ، وبالنظم والصياغة من ناحية أخرى ، فقد درسه عبد القاهر في « أسرار البلاغة » دراسة مفصلة ، حيث جعل ذلك كله من المحاسن التي يكون النظم السبب فيها .

وفي « الأسرار » تظهر بوضوح ملكة عبد القاهر البلاغية والنقدية ، ويبدو الرجل ناقدًا من أعظم النقاد ، الذين يدركون بأذواقهم أسرار الكلام ، ودقائق البلاغة ، ويفرقون بمشاعرهم الفنية بين أسلوب وأسلوب ، ولفظة ولفظة وحرف وحرف ، ومع أنه قد أفاد من جهود النقاد قبله ، فإنه كان ذروة لم يستطع أحد الوصول إليها ، وكان قوة تجديدية كبيرة في الأحب ونقده ، وفهم موازينه ، وإدراك أسرار بلاغاته .

في الأسرار أروع الفصول التحليلية في النقد ، وفي خصائص البيان ومشكلاته في عصره ، وفيه ربط النقد بالتأثير النفسي للنص الأدبي ، ومحاولة الكشف عن مدى هذا التأثير ، وأثره في بلاغة النص . مما يجعل للكتاب أهمية خاصة .

في « أسرار البلاغة » ، إذا كثير من الأحكام النقدية على النصوص وعلى الشعراء ..

فهو يشير إلى أقوال بعض النقاد في طرح بلاغة أبيات كثيرة عزة المشهورة :

ولما قضينا من مفي كل حاجة  
ومسح بالآركان من هو ماسح

وشدت على دم المطايا رحانا  
ولم ينظر للفادى الذى هو راع  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا  
وسالت بأصقاع المطى الأباطح

ويرى عبد القاهر كلامهم لغواً ، ويعلى من شأن الصورة الشعرية التى  
رسمها كثير فى أياته ، ويمتد يلاغتها اعتداداً كبيراً (١) .

ويقول عبد القاهر فى البحرى : لا تكاذ تجد شاعراً يعطيك فى المعانى  
الدقيقة من التسهيل والتقريب ، ورد البعيد الغريب إلى المألوف القريب ،  
ما يعطى البحرى أو يبلغ فى هذه مبلغه ، فإنه ليروض لك المهر الأرن  
رياضة الماهر ، ثم لا يمكن ادعاء أن جميع شعره فى قلة الحاجة إلى الفكر ،  
والغنى عن فضل النظر ، ، كقوله :

فؤادى منك ملآن وسرى فيك لإعلان (٢)

ويقول عن ابن المعتز : ابن المعتز حسن التشبيهات بديعها ، لأنك  
تعنى تشبيهة المبصرات بعضها ببعض ، وكل ما لا يوجد التشبيه فيه من  
طريق التأول . الخ (٣) .

ويشير إلى بلاغة التشبيه فى قول عدى بن الرقاع :  
ترجى أغن كان إبرة روقه قلم أصاب من الدواة مدادها  
وحسد جرير له على ما وصل إليه الشاعر من هذا التشبيه البليغ (٤) .

(١) ١١٤ - ١/١١٦ أسرار البلاغة ط القاهرة ١٩٧٢ .

(٢) ٢٧٢ و ١/٢٧٣ المرجع .

(٣) راجع ١٩٨ - ١/٢٠١ المرجع .

(٤) راجع ١/٢٨٠ المرجع نفسه .

ويعرض عبد القاهر لكثير من النصوص الشعرية ويحللها ويوازن بينها ويكشف عن سر بلاغتها ، ويبين منزلتها في الإبداع الأدبي ، ويهتدي بذوقه إلى أدق الفروق البيانية بين كلام وكلام وصورة وصورة .

\* \* \*

وبعد فكتاب أسرار البلاغة من أجل كتب النقد التي ظهرت في تراثنا العربي ، وأحكامه واستنباطاته وكشفه عن خصائص أساليب التشبيه والاستعارة والتمثيل والكناية والمجاز ، أخذ علماء البلاغة القواعد التي تحدث عنها عبد القاهر في « أسرار البلاغة » ووضعوها مقاييس لبلاغة هذه الأساليب ، وبنوا عليها أحكاماً صارت جزءاً من البلاغة العربية .

وللحظ أن عبد القاهر مزج في كتابه النقد بأصول البلاغة ، فمن هذه الأصول يعرف أن عبد القاهر من أئمة النقاد المنهجيين ، ومن أحكامه في النقد تبين مدى روعته في التطبيق على مقاييسه النقدية والبيانية التي كشف عنها .

ونحن لا نملك هنا إلا غاية الإيجاز ، حتى لا تقع في فرط التطويل الذي يذهب ببلاغة القصد . ويعد بنا عن بلوغ الغاية .



## فصل

و هذا فن آخر من القول يجمع التشبيه والتشليل (١) جميعاً ،

(١) للتمثيل أربعة تفسيرات :

أولها : أنه يطلق على التشبيه مطلقاً ، وهو مختار الكشاف كما في عروس  
الافراح ٣ : ٤٤٢ شروح التلخيص .

وثانيها : أنه ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً ، بأن كان عقلياً  
أو اعتبارياً وهمياً ، وهو مذهب عبد القاهر .

وثالثها : أنه ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً ولا عقلاً ، بأن  
يكون اعتبارياً وهمياً ، وهو مذهب السكاكي .

ورابعاً : أنه ما كان وجهه مركباً متحققاً أو غير متحقق . وهو  
مذهب الجمهور .

وفي اشتراط التركيب عند السكاكي وكذا عبد القاهر نظر ، فإن الذي  
في كلامهما انتزاع الوجه من متعدد ، وقد رد عليه بأن المراد من التعدد التعدد في طرفي  
التشبيه ( ٤ : ١٠٤ فيض الفتاح ) ، وهذا يمكن أن يقال في رأى السكاكي  
فقط .. وقد بنوا على ذلك أن أهم تلك المذاهب الأربعة هو مذهب صاحب  
الكشاف - الزعزري - ويليه في العموم مذهب الجمهور .

وقد ذكر بعض البلاغيين أن التمثيل عند عبد القاهر ما كان وجهه عقلياً  
غير حقيق مفرداً أو مركباً ، وأن التمثيل عند السكاكي ما كان وجهه مركباً  
عقلياً غير حقيق ، وأن التمثيل عند الجمهور ما كان وجهه مركباً حسياً  
أو عقلياً حقيقياً أو غير حقيق ( ٢٤ . ٢٥ دراسات تفصيلية ) وهذا أقرب  
إلى حقيقة هذه المذاهب .

( تقسيمهما إلى غريب وغير غريب ) :

اعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة غير معرفته من طريق التفصيل ، فنحن وإن كنا لا يشكل علينا الفرق بين التشبيه الغريب وغير الغريب إذا سمعنا بهما ، فإن لوضع القوانين (١) وبيان التقسيم في كل شيء ، وتمييز العبارة في الفروق ، فائدة لا ينكرها المميز . ولا يخفى أن ذلك أتم للغرض وأشنى للنفس .

والمعنى الجامع في سبب الغرابة أن يكون الشبه (٢) المقصود من الشيء (٣) مما لا ينزع إليه الخاطر ، ولا يقع في الوم (٤) عند بديهية النظر إلى نظيره الذي يشبه به ، بل بعد تثبت وتذكر وفكر النفس في الصور التي تعرفها وتحريك للوم في استعراض ذلك واستحضار ما غاب منه .

بيان ذلك أنك كما ترى الشمس ويجرى في خاطرك استدارتها ونورها : تقع في قلبك المرأة المجلوة ويتراءى لك الشبه منها فيها .. وكذلك إذا نظرت إلى الوشي منشوراً وتطلبت لحسنه ونقشه واختلاف الأصباغ فيه شياً حضرك ذكر الروض مبطوراً مفترأ عن أزهاره ، متبسماً عن أنواره .. وكذلك إذا نظرت إلى السيف الصقيل عند سله وبريق متنه لم يتبادر عنك أن تذكر انعقاد البرق (٥) وإن كان هذا أقل ظهوراً من الأول ، وعلى هذا القياس .

(١) القواعد .

(٢) أى وجه الشبه .

(٣) أى من حيث إلحاقه بالمشبه به .

(٤) أى الخاطر .

(٥) انعق البرق : تسرب في السحاب .

ولكنك تعلم أن خاطرك لا يسرع إلى تشبيه الشمس بالمرآة في كف  
الأشل كقوله (١) :

١٦٢ - • والشمس كالمرآة في كف الأشل •

هذا الإسراع ولا قريباً منه ، ولا إلى تشبيه البرق بإصبع السارق  
كقول كشاجم (٢) :

١٦٣ - أرقت أم نمت لضربه بارق

مؤتلق مثل فؤاد العاشق

كأنه لإصبع كف السارق

وكقوله ابن (٣) بابك :

١٦٤ - ونضنض في حننى سمالك بارق

له جذوة من زبرج اللاذ لامعة

تعوج في أعلى السحاب كأنها بنان يد من كلة اللاذ ضارعة

ولا إلى تشبيه البرق في انبساطه وانقباضه ، والنماه وانتلاقه ، بانفتاح

المصحف وانطباقه ، فيما مضى من قول ابن المعتز :

١٥٥ ، ١٦٥ - وكان البرق مصحف قار فانطباعاً ، مرة وانفتاحاً

(١) أى ابن المعتز أو أبى النجم أو الشماخ - وتماهه : لما رأيتها بدت

فوق الجبل - وينسب لجبار بن جزء ابن أخى الشماخ .

(٢) أبو الفتح محمد بن الحسين من شعراء القرن الرابع توفى عام ٣٥٠ .

(٣) هو أبو القاسم عبد الصمد المتوفى سنة ٤١٠ هـ نضنض : تحرك .

الحنى : الجانبان . سمالك ويروى : سمالك : مكان بالعراق . بارق :

فاعل الزبرج : الزينة . ضارعة . ذليلة ، أو طالبة ، وضرع من الثوب :

دفا منه فى روغان .

ولا إلى تشبيه سطور الكتاب بأغصان الشوك في قوله (١) :

١٦٦- بلفظ يأخذ الحروف المحلى كان سطوره أغصان شوك

ولا إلى تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت على رماح زبرجد كقول  
الصنوبرى (٢) :

١٦٧- وكان محمر الشقب -ق إذا تصوب أو تصعد  
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

ولا إلى تشبيه النجوم طامعات في السماء مفترقات مؤتلفات في أديمها  
وقد ما زجت زرقه لونها بياض نورها بدر منشور على بساط أزرق ، كقول  
أبي طالب (٤) الرق :

١٦٨- وكان أجرام النجوم لوامعاً درر نثرن على بساط أزرق

ولا ما جرى في هذا السيل ، وكان من هذا القليل ، بل تعلم أن الذي  
سبقك إلى أشباه هذه التشبيهات لم يسبق إلى مدى قريب ، بل أحرز غاية  
لا ينالها غير الجواد ، وقرطاس في مدنى لا يصاب إلا بعد الاحتفال  
والاجتهاد .

(١) يصف كتاباً جاء مشكولاً ، فسطوره تشبه أغصان الشوك في دقتها  
واستقامتها ، وشكلها فوقه وتحتة يشبه الشوك فوق الغصن وتحتة - والبيت  
لابن المعتز وراجع البيت في ديوانه ، وفي ١٢٦ أدب الكتاب للصوى ،  
وفي الزبجاجة ، للشهاب الخفاجي .

(٢) من شعراء اليتيمة وهو أبو بكر محمد الحلبي المتوفى سنة ٥٣٤هـ .  
(٣) شقائق النعمان اسم جنس واحدته شقيقة . والنعمان : الدم ، نسبت  
إليه محرمها . تصوب وتصعد بمعنى مال إلى أسفل أو إلى أعلى .

(٤) من شعراء اليتيمة . أجرام النجوم أى في السماء .

واعلم (١) أنك إن أردت أن تبحث بحثاً ثانياً، حتى تعلم : لموجب أن يكون بعض الشبه على الذكر أبداً، وبعضه كالفائز عنه وبعضه كالبيد عن الحضرة لا ينال إلا بعد قطع مسافة إليه ، وفضل تعطف بالفكر عليه ؟ فإن ههنا ضربين من العبرة : يجب أن تضبطهما أولاً ثم ترجع في أمر التشبيه ، فإنك حينئذ تعلم السبب في سرعة بعضه إلى الفكر وإباء بعض أن يكون له ذلك الإسراع :

فإحدى العبرتين : أنا نعلم أن الجملة أبداً أسبق إلى النفوس من التفصيل ، وأنت تجد الرؤية نفسها لا تصل بالبديهة إلى التفصيل عند إعادة النظر ، ولذلك قالوا : النظرة الأولى حقا . وقالوا : لم ينعم النظر ولم يستقص التأمل . وهكذا الحكم في السمع وغيره من الحواس ، فإنك تتبين من تفاصيل الصوت بأن يعاد عليك حتى تسمعه مرة ثانية ما لم تتبينه بالسمع الأول . وتذكر من تفصيل طعم المذوق بأن تعيده إلى اللسان ما لم تعرفه في الذوق الأول ، وإدراك التفصيل يقع التفاضل بين راء وراء وسماع وسماع وهكذا ، فأما الجملة فتستوى فيها الأقدام . . ثم تعلم أنك في إدراك توصيل ما تراه وتسمعه أو تذوقه كمن ينتقى الشيء من جملة ، وكن يميز الشيء بما قد اختلط به ، فإذن حين لا يهملك التفصيل كمن يأخذ الشيء جزافاً وجرفاً (٢) .

وإذا كانت هذه العبرة ثابتة في المشاهدة ، وما يجري مجراها مما تناه

(١) شروع في تفصيل أسباب الغرابة .

(٢) الجزاف : فارسي تعريب كزاف ، وهو بيع الشيء لا يعلم كيله

ولا وزنه . والجرف : الذهاب بالشيء كله .

الحاسة ، فالأمر في القلب كذلك . نجد الجمل أبداً هي التي تسبق إلى الأوهام ، وتقع في الخاطر أولاً ، وتجد التفاصيل معمورة فيها بينها ، وترادها لا تحضر إلا بعد إعمال للرؤية واستعانة بالتذكر . ويتفاوت الحال في الحاجة إلى الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته من حد الجلة وحد التفصيل ، وكلما كان أوغل في التفصيل كانت الحاجة إلى التوقف والتذكر أكثر ، والفقر إلى التأمل والتأمل أشد .

وإذا قد عرفت هذه العبارة فالاشتراك في الصفة (١) إذا كان من جهة الجلة على الإحلاق بحيث لا يشوبه شيء من التفصيل ، نحو أن كلا الشيتين أسود أو أحمر فهو يقل عن أن يحتاج فيه إلى قياس وتشبيه ، فإن دخل في التفصيل شيئاً نحو أن هذا السواد صافى براق والحررة رقيقة ناصعة ، احتيجت بقدر ذلك إلى إدارة الفكر . وذلك مثل تشبيه حررة الخد ، بحررة التفاح ولورد ، فإن زاد تفصيله بخصوص تدق العبارة عنه ، ويتعرف بفضل تأمل ، ازداد الأمر قوة في اقتضاء الفكر ، وذلك نحو تشبيه سقط النار بعين الديك في قوله (٢) :

١٦٩ - وسقط كعين الديك عاورت صحتي

(أباما وهيانا لموقعها وكرا)

وذلك أن ما في عينه من تفصيل وخصوص يزيد على كون الحررة رقيقة

(١) أي وجه الشبه .

(٢) البيت لذى الرمة أو لرؤية وهو في وصف السقط الذي يكون من الزند . وكان من عادتكم حينما يريدون استخراج النار أن يأتوا بعودين أحدهما أسفل ويسمونه الأثني ويفرضون فيه فرضاً ويمحرون فيه عوداً آخر يسمونه الأب ، فإذا زال العمل ولم تخرج النار تناوب العود المذكور جماعة ، الواحد بعد الآخر يحركه حتى تخرج النار .

ناصعة والسواد صافياً برافاً ، وعلى هذا تجد هذا الحد من المرتبة التي لا يستوى فيها البليد والذكي ، والمهمل نفسه والمستيقظ المستعد للفكر والتصور ، فقوله (١) :

١٧٠ - كان على أنيأها كل سحرة

صياح البوازي من صريف اللوائك

أرفع طبقة من قوله (٢) :

١٧١ - كأن صليل المروحين تشذه

صليل زيوف ينتقدن بعبقرا (٣)

كان التفصيل والخصوص في صوت البازي أبين وأظهر منه في صليل الزيوف ، وكما أن قوله يصف القرمس :

١٧٢ - وللغواد وجيب تحت أبهره

لدم الغلام وراء الغيب بالحجر (٤)

(١) البيت لذى الرمة ، وقد سبق (راجع الشاهد رقم ٧٥) .

(٢) هو لامرئ القيس من قصيدة مطلعها :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحلبت سليمى بطن قرعرعرا

(٣) المرو : الحجارة البيض الرقاق . تشذه : تنحيه ، عبقر : بلد باليمن .

صليل زيوف : أى أنه شديد الصوت صافيه .

(٤) البيت لتميم بن أبي بن مقبل من بنى العجلان من الشعراء المخضرمين .

الأبهر : عرق مستبطن في الصلب والقلب متصل به فإذا انقطع لم تكن معه

حياة . الوجيب : تحرك القلب تحت أبهره . اللدم : الضرب بشئ ثقيل .

الغيب : ما كان بينك وبينه حجاب .

لا يستوى بتشبيه وقع الخوافر بهزمة الرعد ، وتشبيه الصوت الذى  
يكون لغليان القدر بنحو ذلك كقوله (١) :

١٧٣ - لها (٢) لفظ جنح الظلام كأنه

عجاف غيث راح متهمز

لأن هناك من التفصيل الحسن ما تراه . وليس فى كون الصوت من  
جنس اللفظ تفصيل يعتد به وإنما هو كالزيادة والشدة فى الوصف ، ومثال  
ذلك مثال أن يكون جسم أعظم من جسم فى أنه لا يتجاوز مرتبة الجبل كبير  
تجاوز فإذا رأى الرجل شخصاً قد زاد على المعتاد فى العظم وال ضخامة لم  
يحتج فى تشبيهه بالفيل أو الجبل أو نحو ذلك إلى شيء من الفكر بل يحضره  
ذلك حضور ما يعرف بالبدية .

والمقابلات التى تربك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة :

ومن اللطيف فى ذلك أن تنظر إلى قوله (١٣) :

١٧٤ - يتابع لا يبتغى غيره بأبيض كالقبر المتهب

ثم تقابل به قوله (١٤) :

(١) هو عمرو بن أحر الباهلى شاعر مخضرم أسلم وغزا وأصيب بإحدى عينيه  
وتوفى فى خلافة عثمان بن عفان ، اللفظ والجملة : اختلاط الصوت ، ووجه  
الشبه حركة الصوت فى كل . العجاف شدة المطر : متهمز : ذو صوت شديد .  
(٢) أى للقدر ، والبيت فى وصف قدر تغلى (راجع ٢ : ٣١٥ الحامسة -  
تعليق الرافعى) .

(٣) أى عنقرة - راجع ١ : ١٦٥ الحامسة ، ٢٠٥ نظام الغريب .

(٤) أى امرئ القيس - وهو فى المفضليات ( طبعة التجارية ) لعمير  
ابن جعيل - والرواية المشهورة : حملت رديفيا ، نسبة إلى ردينة وهى  
امراة كانت تقوم الرماح ، وفى البيت إيفاء بتحقيق التشبيه .



١٧٥ - جمعت (١) ردنيا كان سنانه

سنا لذب يتصل بدخان

فإنك ترى بينهما من التفاوت في الفضل ما تراه مع أن المشبه به في الموضعين شيء واحد وهو شدة النار . وما ذاك إلا من جهة أن الثاني قصد إلى تفصيل لطيف ومر الأول على حكم الجمل (١) . ومعلوم أن هذا التفصيل لا يقع في الوهم في أول وهلة بل لابد فيه من أن تثبت وتوقف وتروى وتنظر في حال كل واحد من الفرع والأصل حتى يقوم حينئذ في نفسك أن في الأصل شيئاً يقدر في حقيقة الشبه وهو الدخان الذي يعلو رأس الشعلة وأنه ليس في رأس السنان ما يشبه ذلك ، وأنه إذا كان كذلك كان التحقيق وما يؤدي الشيء كما هو أن تستثنى الدخان وتنفى اتصاله باللهب وتقتصر التشبيه على مجرد السنا وتصور السنان فيه مقطوعاً عن الدخان ، ولو فرضت أن يقع هذا كله على حد البديهة من غير أن يخطر ببالك ما ذكرت لك قدرت محالاً لا يتصور ، كما أنك لو قدرت أن يكون تشبيه الأثرية بعقود ملاحية حين نور بمنزلة تشبيهها بالنور على الإطلاق أو تفتح نور فقط كما قال (٢) :

١٧٦ - كان الأثرية في أواخر ليلها

تفتح نور ( أو لجام مفضض )

حتى ترى حاجتهما إلى التأمل على مقدار واحد وحتى لا يحوج أحدهما من الرجوع إلى النفس وبحوثها عن الصور التي تعرفها إلا إلى مثل ما يحوج

(١) وجه الشبه في البيت هو البريق واللمعان وعدم الاتصال بدخان .

(٢) قال : على حكم الجمل : لأن فيه تفصيلاً . ولكن لما زاد الثاني

عليه بقوله : لم يتصل بدخان ، كان هو في حكم الجمل .

(٣) أي ابن المعتز .

إليه الآخر ، أسرفت في المجازفة ، ونقضت يداً بالصواب والتحقيق .  
والعبرة الثانية : أن مما يقتضى كون الشيء على الذكر وثبوت صورته  
 للنفس أن يكثر دورانه على العيون ويدوم تدرجه في مواقع الأبصار ، وأن  
 تدركه الخواص في كل وقت أو في أغلب الأوقات ، وبالعكس وهو أن من  
 سبب بعد ذلك الشيء عن أن يتع ذكره بالخاطر وتعرض صورته للنفس  
 قلة رؤيته ، وأنه مما يحس بالفينة بعد الفينة ( ١ ) ، وفي الفرط بعد الفرط ( ٢ ) ،  
 وعلى طريق الندرة . وذلك أن العيون هي التي تحفظ صورة الأشياء على  
 النفوس وتجدد عهدا بها وتحرسها من أن تدر وتتمعها أن تزول ، ولذلك  
 قالوا : من غاب عن العين فقد غاب عن القلب ، وعلى هذا المعنى كانت  
 المدارس والمناظرة في العلوم وكرروها على الأسماع سبب سلامتها من  
 النسيان ، والمانع لها من التفات والذهاب .

ولإذا كان هذا أمراً لا يشك فيه بأن منه أن كل شيء رجع إلى وصف  
 أو صورة أو هيئة من شأنها أن ترى وتبصر أبداً فالتشبيه المعقود عليه  
 نازل مبتذل ، وما كان بالضد من هذا وفي الغاية القصوى من مخالفته ،  
 فالتشبيه المردود إليه غريب نادر بدیع . ثم تتفاضل التشبيهات التي تجيء  
 واسطة لهذين الطرفين بحسب حالها منهما ، فما كان منها إلى الطرف الأول  
 أقرب ، فهو أدنى وأنزل ، وما كان إلى الطرف الثاني أذهب ، فهو أعلى  
 وأفضل ، وبوصف الغريب أجبر ( ٣ ) .

( ١ ) الفينة والفينة - بمعنى الحين .

( ٢ ) بمعنى الحين أيضاً .

( ٣ ) وقد تتلاقى العبرتان معاً فيسكون من أخص أنواع التشبيه كأن  
 يكون الاشتراك في الصفة من طريق التفصيل ويكون الوصف نادراً مما  
 لا تقع صورته مثل : وكان محمر الشقيق .

واعلم أن قوائمه التفصيل ، عبارة جامعة ومحصولها على الجملة أن معك وصفين أو أوصافاً فانت تنظر فيها واحداً واحداً وتفصل بالتأمل بعضها من بعض ، وأن بك في الجملة حجة إلى أن تنظر في أثر من شيء واحد ، وأن تنظر في الذي الواحد إلى أثر من جهة واحدة ، ثم إنه يقع على أوجه : أحدها : وهو الأول والأحق بهذه العبارة (١) أن تفصل بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً ، كما فعل في اللهب حين عزل اللسان عن السنا وجرده ، وكما فعل الآخر حين فصل الحدق عن الجفون وأثبتها مفردة فيما شبه ، وذلك قوله (٢) :

١٧٧ — لها حدق لم تتصل بجفون

ويقع في هذا الوجه من التفصيل لطائف : فمنها قول ابن المعتز (٣) :

١٧٨ — يطارح النظرة في كل أفق      ذي مفسر أفنى إذا شك خرق  
ومقالة تصدقه إذا رمق      كأنها نرجسة بلا ورق

وقوله (٤) :

١٧٩ — تكتب فيه أيدي المراج لنا

ميمات سطر بغير تعريق

(١) وهو التفصيل .

(٢) هو ابن المعتز في وصف الخمر وصدر البيت : فجاءت بها في كأسها ذهبية - وفي رواية : في كفها - والحدقة : سواد العين .  
(٣) في وصف خروج البازي سحراً للصيد ، وأقوى : أي ذو ارتفاع من أعلاه وتقوس من وسطه .

(٤) هو ابن المعتز أيضاً في وصف الخمر ، والتعريق هنا مد الميم ، فالتعريق الالتواء في الحروف ، وقيل : عرق الحرف إذا كتبه كله كاملاً ، والبيت من المنسرح .

والثاني : أن تفصل بأن تنظر من الشبه في أمور لتعتبرها كلها وتطلبها فيما تشبه به وذلك كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الأنجم نفسها والشكل منها واللون وكونها مجتمعة على مقدار في القرب والبعد، فقد نظرت في الأمور واحداً واحداً وجعلتها بتأملك فصلا فسلالم جمعتها في تشبيهك وطلبت للهيئة الحاصلة من عدة أشخاص الأنجم ، والأصناف التي ذكرت لك من الشكل واللون والتقارب على وجه مخصوص هيئة أخرى شبيهة بها فأصبتها في العنقود المنور من الملاحية ولم يقع لك التشبيه بينهما إلا بأن فصلت أيضاً أجزاء العنقود بالنظر وعلت أنها خسل بيض وأن فيها شكل استدارة النجم ، ثم الشكل إلى الصغر ما هو (١) ، كما أن شكل أنجم الثريا كذلك ، وأن هذه الخسل لا مجتمعة اجتماع تضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق ، بل لها مقادير في التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأى العين بين تلك الأنجم ، بذلك (٢) على أن التشبيه موضوع على مجموع هذه الأوصاف حتى إذا لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفرق وتتباعد تباعداً أكثر مما هي عليه الآن أو قدر في العنقود أن ينثر لم يكن التشبيه بحاله .

وكذلك الحكم في تشبيه الثريا باللجام المفترض (٣) لأنك راعيت الهيئة الخاصة من وقوع تلك القطع والأطراف بين اتصال وانفصال وعلى الشكل الذى يوجبه موضوع اللجام ، ولو فرضت أن تركيب مثلاً على سن واحد طولاً في سير واحد مثلاً ويلصق بعضها ببعض بطل التشبيه .

وكذلك قوله :

(١) ما هو مبتدأ وخبر على أن « ما » استفهامية والجملة بدل من « الصغر » .

(٢) الصواب : فذلك بذلك .

(٣) راجع الشاهد ١٧٦ .

# ١٧٥ — تعرض أثناء الوشاح المفصل (١)

قد اعتبر فيه هيئة التفصيل في الوشاح والشكل الذي يكون عليه الخرد المنظوم في الوشاح فصار اعتبار التفصيل أعجب تفصيل في التشبيه .  
والوجه الثالث : أن تفصل بأن تنظر إلى خاصة في بعض الجنس كالتي تجدها في صوت البازي (٢) وعين الديك (٣) فانت تأتي أن تمر على جملة أن هذا صوت وذاك حمرة ولكن تفصل فتقول : فهما ما ليس في كل صوت وكل حمرة .

واعلم أن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف ، وإلا فدقائقه لا تكاد تضبط .

فما يكثر فيه التفصيل ويقوى معناه فيه ما كان من التشبيه مركبا بين شيئين أو أكثر وهو ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون شيئا بقدر المشبه وبصفته أولا يكون . ومثال ذلك تشبيه النرجس بمداهن درختموهن عقيق ، وتشبيه الشقيق بأعلام ياتقوت فنثرن على رماح من زبرجد ، لأنك في هذا النحو تحصل الشبه بين شيئين

(١) لامرى القيس ، صدره : . إذا ما ألتريا في السماء تعرضت ، أثناء جمع ثنى وهو الجانب ، والوشاح بالضم والكسر : كرسان بضم السين وكسر الهمزة أى صنان من لؤلؤ وحوهر منظومان يخالف بينهما ، معلوف أحدهما على الآخر ، وشبه قلادة بنسج من أديم عريض يرصع بالجواهر تشبه المرأة بين عاتقها وكشعرها

(٢) أى في مثل البيت :

كان على أنيابها كل سحرة صياح البوازي من صريف اللواتك

(٣) أى في البيت : . وسقط كعين الديك عورت صهيتي . .

يقدر اجتماعهما على وجه مخصوص وبشرط معلوم فقد حصلته في النرجس من شكل المداهن والعقيق بشرط أن تكون المداهن من الدر وأن يكون العقيق في الحشر منها ، وكذلك اشترطت في هيئة الأعلام أن تكون من الياقوت وأن تكون منشورة على رماح من زبرجد . فبك حاجة في ذلك إلى مجموع أمور لو اخلت بواحد منها لم يحصل التشبه ، وكذلك لو خالفت الوجه المخصوص في الاجتماع والاتصال بطل الغرض ، فكذلك حاجة إلى أن يكون الشكل شكل المدهن وأن يكون من الدر وأن يكون معه العقيق ، فبك أيضاً ففر إلى أن يكون العقيق في حشر المداهن — وعلى هذا القياس .

وثانيهما : أن تعتبر في التسمية (١) هيئة تحصل من اقتران شيئين وذلك الاقتران بما يوجد ويكون ، مثاله (٢) قوله (٣) :

١٧٦ — غدا والصبح تحت الليل باد كطرف أشهب ملقى الجلال  
قصد الشبه الحاصل لك إذا نظرت إلى الصبح والليل جميعاً وتأملت  
حالهما معاً ، وأراد أن يأتي بنظير للهيئة المشاهدة من مقارنة أحدهما الآخر ، ولم يرد أن يشبه الصبح على الانفراد ولا الليل على الانفراد ، كما لم يقصد الأول أن يشبه الدائرة البيضاء من النرجس بدهن الدرثم يستأنف تشبيهاً

(١) أى المشبه به .

(٢) راجع الشاهد ١٦٢ .

(٣) أى ابن المعتز وقد أخذه من ذى الرمة في قوله :

وقد لاح للسارى الذى كمل السرى على أخريات الليل فتق مشر  
كمثل الحصان الأنبط البطن قائماً تمايل عنه الجل والليل أشقر  
وفاعل غدا ضمير ، الطرف : الفرس الكريم . الجلال : جمع جل وهو  
الرج . أشهب : أبيض في سواد .

لثانية بالعقيق ، بل أراد أن يشبه الهيئة الحاصلة من مجموع الشككين « من غير أن يكون بين (١) في البين ، ثم إن هذا الاقتران الذي وضع عليه التشبيه مما يوجد ويعهد إذ ليس وجود الفرس الأشهب قد ألقى الجمل من المعوز فيقال إنه مقصور على التقدير والوهم .

فأما الأول فلا يتعدى التوهم وتقدير أن يسنع ويعمل فليس في العادة أن تتخذ صورة أعلاها يافوت على مقدار العلم وتحت ذلك اليافوت قطع متطاول من الزبرجد كهيئة الأرماس والقامات ، وكذلك لا يكون هنا مداهن تصنع من الدر ثم يوضع في أجوافها عقيق . وفي تشبيه الشقيق زيادة معنى تباعد الصورة من الوجود وهو شرطه أن تكون أعلاما منشورة والنشر في اليافوت وهو حجر لا يتصور موجوداً .

وبقي أن تعلم أن الوجه في إلقاء الجمل أن تريد أنه أداره عن ظهره وأزاله عن مكانه حتى تكشف أثر جسده لا أنه رمى به جملة حتى انفصل منه لأنه إذا أراد ذلك كان قد قصد إلى تشبيه الصبح وحده من غير أن يفكر في الليل ، ولم يشأ كل قوله في أول البيت « والصبح تحت الليل بارد » . وأما قوله (٢) :

١٨٠ - إذا تبدى البرق منهاخلته بطن شجاع في كتيب يضطرب  
وتارة تبصره كأنه أبلق مال جله حين وثب

فالأشبه فيه أن يكون القصد إلى تشبيه البرق وحده بياض الباق دون أن يدخل لون الجمل في التشبيه حتى (٣) كأنه يريد أن يريك بياض البرق في

(١) البين الأول المرة والثاني الوسط .

(٢) هو ابن المعتز . الشجاع : الأفعى من الحيات ، وهو الأسود ، ووجه الشبه هنا هو الاضطراب في البيت الأول ، والظهور بفترة في الثاني . والأبلق . الفرس يميل لونه إلى البياض .

(٣) تفريع على قوله « يدخل » فهي في حكم المنقح مثل « يدخل » .

سواد الغمام ، بل ينبغي أن يكون الغرض بذكر الجبل أن البرق يلمع بغثة ويلوح للعين فجأة فصار لذلك كيباض الأبقار إذا ظهر عند وثوبه وميل جله عنه .

وقد قال ابن بابك في هذا المعنى :

١٨١- للبرق فيها (١) لمطائش كما يعمرى الفرس الأبقار

إلا أن أقول ابن المعتز « حين وثب » من الفائدة ما لا يخفى (٢) . وقد عني المتقدمون أيضاً بمثل هذا الاحتياط ألا تراه قال (٣) :

١٨٢- وترى البرق عارضاً مستطيلاً مرشح البلق جلن في الأجلال  
لجعلها تخرج وتجرول ليكون قد راعى ما به يتم الشبه وهو معظم الغرض من تشبيهه وهو هيئة حركته وكيفية لمعه .

ثم اعلم أن هذا القسم الثانى الذى يدخل فى الوجود يتفاوت حاله :  
فنه ما يتسع وجوده .

ومنه ما يوجد فى النادر ، وبين ذلك بالمقابلة ، فأنت إذا قابلت قوله (٤) :

١٨٣- وكان أجرام النجوم لو أمعاً درر نشرن على بساط أزرق

(١) والضمير فى قوله « فيها » يعبرى إلى السحابة - والبيت من السبع .

(٢) وهى لفظة ظهور البياض فجأة ، وبسرعة ، بخلاف قول ابن بابك

فإن قوله « يعمرى » يفيد التدرج .

(٣) أى كثير عزة وعرض ظهر ولم يدم ، مرشح : مفعول من أنزل

مخدوف فى موضع نصب على الحال . جل الدابة جمعه جلال وأجلال .

وجلن : تحركن . مستطيلاً : وفى رواية : مستثيراً ، قول الشاعر :

برق أطار الليل لما استطار أطار جنح الليل لما استقنار

(٤) هو أبو طالب الرقى .



بقول ذى الرمة :

١٨٤ — وكأنها فضة قد مسها ذهب ، (١)

علبت فضل الثاني على الأول في سعة الوجود وتقدم الأول على الثاني في غرابته وقلته وكونه نادر الوجود ، فإن الناس يرون أبداً في الصياغات فضة قد أجرى فيها ذهب وطلبت به ولا يكاد يتفق أن يوجد در قد نثر على بساط أزرق .

واذ قد عرفت انقسام المركب من التشبيه إلى هذين القسمين فاعتبر موضعهما من العبرتين (٢) المذكورتين فإنك تراهما (٣) بحسب نسبتها (٤) منهن (٥) . وتحققهما بهما قد أعطتا لطف الغرابة ، ونقصتا عليهما صيغ الحسن ، وكستاها روع الإعجاب ، فتجد المقدار الذى لا يباشر الوجود نحو قوله :

١٨٥ — أعلام ياقوت نثر ن على رماح من زبرجد

وكقوله (٦) في النيلوفر :

١٨٦ — كنتُ باسط اليد نحو نيلوفر ندى

كدها بيبس عسجد قضبها من زبرجد

(١) صدر البيت :

كحلاء في برج صفراء في نعج

والنعج : البياض الخالص . والبرج في العين أن يكون البياض محيطاً بالسواد كله .

(٢) أى اللذين هما سبب الغرابة : التفصيل ، وبعد الشيء عن العين .

(٣) أى العبرتين . (٤) أى من المركبين .

(٥) هو الصنوبرى أو ابن المعتز ، والنيلوفر بفتح النون وضم اللام وفتحها =

(م ٣ — أسرار البلاغة — ج ٢)

قد اجتمع فيه العبرتان جميعاً . وتجدر العبرة الثانية (١) قد أنت فيه على غاية القوة ، لأنه لا مزيد في بعد الشيء عن العيون على أن يكون وجوده بمنتهى أصلاً ، حتى لا يتصور إلا في الوهم .

ولإذا تركت هذا القسم ونظرت الى القسم الثاني الذي يدخل في الوجود نحو قوله :

١٧٨ — درر نثرن على بساط أزرق

وجدت العبرة الثانية لا تقوى فيه تلك القوة لأنه إذا كان مما يعلم أنه يوجد ويعمد بحال وإن كان لا يتسع بل ينذر ويقل ، فقد دنا من الوقوع في الفكر ، والتعرض للذكر ، دنواً لا يدنوه الأول الذي لا يطمع أن يدخل تحت الرؤية للزومه العدم ، وامتناعه أن يجوز عليه إلا التوهم .

ولا جرم لما كان الأمر كذلك كان للضرب الأول من الروعة والحسن ولصاحبه من الفضل في قوة الذهن ، ما لم يكن ذلك في الثاني . وقوى الحكم بحسب قوة العلة (٢) ، وكثر الوصف الذي هو الغرابة بحسب الجالب له .

وفي هذا التقرير ما تعلم به الطريق إلى التشبيه : من أين تفاوت في كونه غريباً ، ولم تفاضل في مجيئه عجيباً ، وبأى سبب وجدت عند شيء منه من الهزة ما لم تجده عند غيره ، علماً يخرجك عن نقيصة التقليد ، ويرفعك عن طبقة المقتصر على الإشارة ، دون البيان والإفصاح بالعبارة .

---

= ضرب من الرياحين ينبت في المياه الراكدة يسمى عند العامة بالشمسين أو عروس النيل ، ورواية معاهد التنصيص : مثل نيلوفر ندى . الدبايس جمع دبوس . لعسجد : الذهب أو الجوهر .

(١) وهي عبرة البعد عن العين .

(٢) أى بفضل الأول على الثاني والمراد بالعلة العلة الموجبة للغرابة .

واعلم أن العبرة الثانية التي هي مرور الشيء على العيون هو (١) معنى واحد لا يتكرر ولكنه يقوى ويضعف كما مضى (٢) وأما العبرة الأولى وهي التفصيل فإنها في حكم الشيء يتكرر وينضم فيه الشيء إلى الشيء . ألا ترى أن أحداً التفصيلين يفضل الآخر بأن تكون قد نظرت في أحدهما إلى ثلاثة أشياء أو ثلاث جهات وفي الآخر إلى شيئين أو جهتين والمثال في ذلك قول الشاعر (٣) :

١٨٨- كأن مشار النقع فوق رؤوسنا وأسيفنا ليل تهاوى كواكبها (٤)  
مع قول المتنبي :

١٨٩- يزور الأعداء في سماء عجاجة أسنته في جانبها الكواكب (٥)  
أو قول كلثوم بن عمرو العتاني (٦) :

١٩٠- تبني سنا بسكها من فوق أرؤسهم

سقفاً كواكبها البيض المبائر  
التفصيل في الأبيات الثلاثة كأنه شيء واحد لأن كل واحد منهم يشبه لمعان السيوف في الغبار بالكواكب في الليل ، إلا أنك تجد لببت بشار من الفضل ومن كرم الموقع ولطف التأثير في النفس ما لا يقل مقداره ، ولا يمكن إنكاره ، وذلك لأنه راعى ما لم يراع غير وهو أن جعل الكواكب تهاوى فاتم الشبه ، وعبر عن هيئة السيوف وقد سلت من الأعماد وهي تعلو

(١) تذكير الضمير مراعاة للخبر المذكور .

(٢) التفاوت في العبرة الثانية بالكيفية وفي العبرة الأولى بالكمية .

(٣) بشار زعيم المحدثين ( - ٥١٦٧هـ ) .

(٤) مشار إسم مفعول من أثار بمعنى هيج . النقع : الغبار . تهاوى : تنساقط . وراجع البيت في دلائل الإعجاز ، ص ٢٧٥ و ٢٧٧ و ٤٦٧ تحقيق خفاجي .

(٥) العجاجة : الغبار . الأسنة : جمع سنان وهو فصل الرمح .

(٦) من شعراء المحدثين توفي عام ٨٢٠٨هـ .

وترسب، ونجى. وتذهب، ولم يقتصر على أن يريك لمعانها في أثناء الحاجة كما فعل الآخرون . وكان لهذه الزيادة التي زادها حظ من الدقة تجعلها في حكم تفصيل بعد تفصيل ، وذلك أنا وإن قلنا إن هذه الزيادة - وهي إفادة هيئة السيوف في حركاتها - إنما أتت في جملة لا تفصيل فيها ، فإن (١) حقيقة تلك الهيئة لا تقوم في النفس إلا بالنظر إلا أكثر من جهة واحدة . وذلك أن تعلم أن لها في حال احتدام الحرب ، واختلاف الأيدي بها في الضرب ، اضطراباً شديداً وحركات بسرعة ، ثم إن لتلك الحركات جهات مختلفة ، وأحوالاً تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة ، والارتفاع والانخفاض ، وإن السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاق وتتناحل ويضع بعضها في بعض ويعدم بعضها بعضاً . ثم إن أشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه الدقائق كلها في نفسه ، ثم أحضر صورها بالفظلة واحدة ونبه عليها بأحسن التنبيه وأكمله بكلمة وهي قوله (تهاوى) لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ، ثم لأنها بالتهاوى تستطيل أشكالها ، فاما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة . ويشبه هذا الموضع في زيادة أحد التشبيهين على الآخر مع أن جنسهما جنس واحد وتركيبهما على حقيقة واحدة بأن في أحدهما فضل استقصاء ليس في الآخر قول ابن المعتز :

١٩١ - وطاف بها ساق أديب بمزل كخنجر عيار صناعته الفتك  
وحمل آذريونة فوق أذنه ككأس عقيق في قرارتها مسك (٢)

(١) الفاء للتعليل وخبر وأنا، محذوف تقديره : ألا تقول إنها لا تقتضي تفصيلاً .

(٢) المزل : ما يصنى به الشراب . والعيار : بالتشديد الصعلوك : والآذريون جمع آذريونة ، وهو المعروف بعباد الشمس ، والبينان في ديوان ابن المعتز ٢ : ٥٥ طبع بيروت .

مع قوله :

١٩٢ - مدائن من ذهب فيها بقايا غالية (١)

الأول ينقص عن الثاني شيئاً ، وذلك أن السواد الذي في باطن الأذريونة الموضوع بإزاء الغالية والمسك فيه أمران : أحدهما أنه ليس بشامل لها ، والثاني أن هذا السواد ليس صورته صورة الدرهم في قعرها أعنى أنه لم يستدر هناك بل ارتفع من قعر الدائرة حتى أخذ شيئاً من سمكها من كل الجهات وله في منقطعها هيئة تشبه آثار الغالية في جوانب المدهن إذا كانت بقية بقيت عن الأصابع ، وقوله في «قرارتها مسك» يبين الأمر الأول ويؤيد من دخول النقص عليه كما كان يدخل لو قال «ككأس غقيق فيها مسك» ، ولم يشترط أن يكون في القرارة .

وأما الثاني من الأمرين فلا يدل عليه كما يدل قوله «بقايا غالية» وذلك أن من شأن المسك والثمن اليابس إذا حصل في شيء مستدير في القعر لا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي تراه في سواد الأذريونة ، وأما الغالية فهي رطبة ثم هي تؤخذ بالأصابع وإذا كان كذلك فلا بد في البقية منها من أن تكون قد ارتفعت عن القرارة وحصلت بقية شبيهة بذلك السواد ثم هي انعمومتها ترق فتكون كالصغ الذي لا جرم له يملك المكان وذلك أصدق للتشبيه ومن أبلغ الاستقصاء وعجيبه قول ابن المعتز :

١٧٣ - كأننا وضوء الصبح يستعجل الدجى

نظير غراباً ذا قوادم جون (٢)

(١) هو لابن المعتز.

(٢) قوادم الطير : مقادير ريشه وهي عشرة في كل جناح الواحدة قادمة . الجون : بالضم جمع جون بالفتح وهو الأبيض والأسود والمراد الأول ، شبه الليل الذي فيه تباشير الصبح بغراب له قوادم بيض والبيت في ديوان ابن المعتز ٢ : ٦٦ طبع بيروت .

شبه ظلام الليل حين يظهر فيه الصبح بأشخاص الغربان ثم شرط أن تكون قوادم ريشها بيضاً لأن تلك الفرق من الظلمة تقع في حواشها من حيث يلي معظم الصبح وعموده مع نور يتخيل منها في الدين كشكل قوادم إذا كانت بيضاء ، وتنام التدقيق والسحر في هذا التشبيه في شيء آخر وهو أن جعل ضوء الصبح لقوة ظهوره ودفعه لظلام الليل كأنه يحفر الدجى ويستعجلها ، ولا يرضى منها بأن تتمهل في حركتها . ثم لما بدأ بذلك أولاً اعتبره في التشبيه آخر أفعال : « نظير غراباً ، ولم يقل غراب يطير مثلاً . وذلك أن الغراب وكل طائر إذا كان واقفاً هادئاً في مكان فأزعج وأخيف وأطير منه أو كان قد حبس في يد أو قفص فأرسل كان ذلك لا محالة أسرع لمسيره وأجمل وأمد له وأبعد لأمدته فإن تلك الفرقة التي تعرض له من تنغيره أو الفرحة التي تدركه وتحدث فيه من خلاصه وانفلاته ربما دعت إلى أن يستمر حتى يغيب عن الأفق ويصير إلى حيث لا تراه العيون وليس كذلك إذا طار عن اختيار لأنه يجوز حينئذ أن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول وألا يسرع في طيرانه بل يمشي على هيئته ويتحرك حركة غير المستعجل فاعرفه .

ومما حقه أن يكون على فرط الاستقصاء في التشبيه وفضل العناية بتأكيد ما بدأ به قول ابن فارس (١) في صفة البازي :

---

(١) هذا البيتان نسبهما ابن قتيبة ( ٣٣١ الشعر والشعراء ) لأبي نواس . وقال في الصناعتين : « وسمعت بعض العلماء يقول ومن المعاني الباردة قول أبي نواس في وصف البازي « كعطفة الجيم بكب أعصاء ، فهذا ملبح جيد ، ثم قال بعده فن يحمل أن الجيم إذا أضيفت إليها العين والفاء والراء تصير جمعاً وسواء قال هذا أو قال : لو زاد هاء إلى دال وراء فاقصت بالجيم صارت جحدراً ، وإنما أراد أبو نواس أن يشبه الجيم لا يقادر من شبهها =

١٩٤ - كان عينيه إذا ما أثاراً فسان قيصاً من عقيق أحمر  
في هامة غلباء تهندي منسراً كمظفة الجيم بكف أعسراً

أراد أن يشبه المنقار بالجيم ، والجيم خطان الأول الذي مبدؤه وهو الأعلى والثاني وهو الذي يذهب إلى اليسار وإذا لم توصل فلها تعريق (١) . كما لا يخفى والمنقار إنما يشبه الخط الأعلى فقط فلما كان كذلك قال : كمظفة الجيم ، ولم يقل كالجيم ثم دقق بأن جعلها بكف أعسر لأن جيم الأعسر - قالوا - أشبه بالمنقار من جيم اليمين . ثم إنه أراد أن يؤكد أن التشبيه مقصور على الخط الأعلى من شكل الجيم فقال :

١٩٥ - يقول من فيها بعقل فكراً

لو زادها عيناً إلى فاء ورا

فاتصلت بالجيم صارت جعفرأ

فأراك عياناً أنه عمد في التشبيه إلى الخط الأول من الجيم دون تعريقها ودون الخط الأسفل . أما أمر التعريق وإخراجه من التشبيه فواضح لأن

---

= شيئاً حتى لو زدت عليها هذه الأحرف صارت جعفرأ لشدة شبهها به وهو عندي صواب ، إلا أنه لو اكتفى بقوله : كمظفة الجيم بكف أعسراً ، ولم يزد ما بعدها كان أجود وأرشق وأدخل في مذاهب الفصحاء ، والبيتان في أدب الكتاب للصولي ص ٦٤ . أثار : طلب الثأر أو أثار بالتمام أى حدد النظر . والمنسر : منقار الطير الجارح يؤزن منبر وبجلس أيضاً .

(١) تعريق الجيم أن يعطف بالخط الأسفل إلى اليمين على هيئة قوس كما هو الشأن في الجيم المفردة وعطفته وهي الخط الأعلى التي تشبه بالمنقار هكذا (ج) .

الوصل يسقط التعريق أصلاً . وأما الخط الثاني فهو وإن كان لا بد منه مع الوصل فإنه إذا قال « لو زادما عينا إلى فاء وراء » ثم قال « فاقصلت بالجيم » فقد بين أن هذا الخط الثاني خارج أيضاً من قصده في التشبيه من حيث كانت زيادة هذه الحروف ووصلها هي السبب في حدوثه . ويفغى أن يكون قوله « بالجيم » يعنى بالعطفة المذكورة من الجيم ولأجل هذه الدقة قال : « يقول من فيها يعقل فكراً » فهد لما أراد أن يقول ، وبه على أن بالمشبه حاجة إلى فضل فكر وأن يكون فكره فكرة من يراجع عقله ويستعينه على تمام البيان (١) .

وجملة القول أنك متى زدت في التشبيه على مراعاة وصف واحد أو جهة واحدة فقط دخلت في التفصيل والتركيب وفتحت باب التفاصيل ثم تختلف المنازل في الفضل بحسب الصورة في استنفادك قوة الاستقصاء أو رضاك بالعقد دون الجهد .

---

(١) راجع الصناعتين ص ١١٣ طبعة صبيح في تعليقه على هذه الآيات.



## فصل

اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسجراً أن يحىء في الهتات التي تقع عليها الحركات . والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين : أحدهما أن تقتزن بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون ونحوهما . والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها .. فن الأول قوله (١) :

١٩٦ - • والشمس كالمرآة في كف الأشل •

أراد أن يريك مع الشكل الذي هو الاستدارة ومع الإشراق والتلألؤ على الجلة الحركة التي تراها للشمس إذا أنعمت التأمل ثم ما يحصل في نورها من أجل تلك الحركة وذلك أن للشمس حركة متصلة دائمة في غاية السرعة ولنورها بسبب تلك الحركة تموج واضطراب عجيب ولا يتحصل هذا الشبه إلا بأن تكون المرآة في يد الأشل لأن حركته تدوم (٢) وتتصل ويكون فيها سرعة وقلق شديد حتى ترى المرآة لا تفر في العين ، وبدوام الحركة وشدة القلق فيها يتموج نور المرآة ويقع الاضطراب الذي كأنه يسحر الطرف ، وتلك حال الشمس بعينها حين تحد النظر وتنفذ البصر حتى تتبين الحركة العجيبة في جرمها وضوئها وإليك ترى شعاعها كأنه يهيم بأن يفسط حتى يفيض من جوانبها ثم يبدو له فيرجع في الانبساط الذي بدأه إلى انقباض كأنه يجمعه من جوانب الدائرة إلى الوسط ، وحقيقة حالها في ذلك مما لا يكفل البصر لتقريره وتصويره في النفس فضلاً عن أن تشكل العبارة لتأديته ، ويبلغ البيان كنه ضرورته .

ومثل هذا التشبيه وإن صور في غير المرآة قول المهلبى الوزير (٣) :

(١) راجع الشاهد ١٩٦ والبيت لابن المعتز وينسب لأبي النجم أيضاً

(٢) وفي للنسج : تدور .

(٣) وزير معز الدولة ابن بويه الديلمى المتوفى ٣٥٢ وكان رفيع القدر =

١٩٧ — الشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب

كانها بوقفة أحيت يحول فيها ذهب ذائب (١)

وذلك أن الذهب الذائب يتشكل بأشكال البوقفة على النار فإنه يتحرك فيها حركة على الحد الذي وصفت لك ، وما في طبع الذهب من النعومة وفي أجزائه من شدة الاتصال والتلاحم ، يمنع أن يقع فيه غليان على الصفة التي تكون في الماء ونحوه مما يتخلله الهواء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً ولكن جلته كأنها تتحرك بحركة واحدة ويكون فيها ما ذكرت من انبساط إلى الجوانب ثم انقباض إلى الوسط فأعرفه .

ومن عجيب ما جمع فيه بين الشكل وهيئة الحركة قول الصنوبري (٢) :

١٩١ — كأن في غدرانها حواجبا ظلت تمط (٣)

أراد ما يبدو في صفحة الماء من أشكال كأصناف دوائر صفار ثم إنك تراها تمتد امتداداً ينقص من انحنائها وتحديها كما تباعد بين طرفي القوس وتثنيتها إلى ناحية الظهر كأنك تقريبها من الاستواء وتسليها بعض شكل القوس الذي هو إقبال أحد طرفيها على الآخر ومتى حدثت هذه الصفة في تلك الأشكال الظاهرة على متون الغدران كانت أشبه شيء بالحواجب إذا مدت لأن الحاجب لا يخفى تقويسه ومدته ينقص من تقويسه .

ومن لطيف ذلك أيضاً ، أعنى الجمع بين الشكل وهيئة الحركة ، قول

ابن المعتز يصف وقوع القطر على الأرض :

== على الهمة مشهوراً بحب الأدب وأدله ترجم له الثعالبي في « البيتمة » .

(١) الحاجب : المانع ، والبوقفة : ما يذيب الصائغ فيه الذهب والفضة .

(٢) هو أبو علي الحدين بين أحمد وكان معاصراً للمتنبي ومدح سيف الدولة

(٣) الضمير يعود إلى السحابة ، والمعنى : إن فيها غدراناً يهب عليها الريح

فتبدو على صفحات غدرانها أشكات كأنها حواجب لها تقوس وامتداد .

١٩٨ - بكرت تعير الأرض ثوب شباب

رجبية محمودة الإسكاب (١)

نشرت أوائلها حيا فكأنه نقط على عجل يبطن كتاب  
وأما هيئة الحركة مجردة من كل وصف يكون في الجسم فيقع فيها نوع  
من التركيب بأن يكون للجسم حركات في جهات مختلفة نحو أن بعضها يتحرك  
إلى يمين والبدن إلى شمال وبعض إلى فوق وبعض إلى قدام ونحو ذلك  
وكما كان التفارقات في الجهات التي تتحرك أبعاد الجسم إليها أشد كان  
التركيب في هيئة المتحرك أكثر ، فحركة الرجا والدولاب وحركة السهم  
لا تركيب فيها ، لأن الجهة واحدة ، ولكن في حركة المصحف في قوله :

١٩٩ - فانتطابا مرة وانفتاحا (٢) ،

تركيب لأنه في إحدى الحالتين يتحرك إلى جهة غير جهته في الحالة  
الأخرى :

فما جاء من التشبيه معقوداً على تجريد هيئة الحركة ، ثم لطف وعرف  
لما فيه من التفصيل والتركيب قول الأعشى يصف السفينة في البحر  
وتقاذف الأمواج بها :

(١) الرجية ما يسيل بجانبى الوادى نسبة إلى الرجب ، أو رجية نسبة  
إلى رجب أى شتوية أى أنها تنهل فى شهر رجب . وفاعل بكرت يعود إلى  
السحابة والإسكاب صحته التسكاب ، لأنه ليس هناك فعل رباعى من السكب  
فلا يوجد أسكب ، ، والتشبيه فى البيتين من تشبيه المفرد بالمفرد ، والوجه  
مركب حصل من حركة ضم أعلى إلى أسفل فى أماكن عدة مع شكل من  
البقع غير منتظمة .

(٢) صدره : وكان البرق مصحف قار ، وهو ابن المعتز .

٢٠٠ - تقص السفين بجانبيه كما ينزو الريح خلال كرع (١)

الريح : الفصيل ، وقيل القرد ، والكرع ماء السماء ، شبه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نزوه ، وذلك أن الفصيل إذا نزا - ولا سيما في الماء - حين يعتريه ما يعتري المهر ونحوه من الحيوانات التي هي في أول النشء - كانت له حركات متفاوتة تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة ويكون هناك تسفل وتصدع على ترتيب وبحيث تكاد تدخل إحدى الحركتين في الأخرى فلا يثبت الطرف مرتفعاً حتى يراه منحطاً متغلاً ويهوى مرة نحو الرأس ومرة نحو الذنب وذلك أشبه شيء بحال السفينة وهيئة حركاتها حين يتدافعها الأمواج .

ونظيره قول الآخر (٢) يصف الفصيل وهو يشب على الناقة ويعلوها ويلقي نفسه عليها لأنها قد بركت فلا يتمكن من أن يرتضع فهو يفعل ذلك لتثور الناقة :

٢٠١ - يفتاعها كل فصيل مكرم كالحبشي يرتقي في السلم (٣)  
« يفتاعها ، يفتعل من قولهم قاع البعير الناقة إذا ضربها يقوعها قوعاً أراد يعلوها ويشب عليها ، وشبه بالحبشي (٤) في هذه الحالة المخصوصة لما يكون له عند ارتفاعه في السلم من تصعد بعض أعضائه وتسفل بعض على اضطراب مفرط وغثارة (٥) شديدة ، وذلك كما ترى في أنه اختلاف في

(١) تقص : تثب . والنزو : الوثوب ، والريح كرماني ويخفف : الفصيل أو القرد . وخلا من الخلو . والكرع : الغدير والضمير في جانبيه يعود إلى البحر . (٢) هو العجاج الراجز ( - ٩٧ هـ ) :

(٣) افتاع الفجل : إذا هاج .. وهذا البيت من الرجز .

(٤) خص الحبشي لطوله وسمرته وشدة حركته .

(٥) اختلاط أو كدرة .

جهات أبعاد الجسم على غير نظام مضبوط كحركات الفصيل في الماء . وقد خلا له ، وقد عرفت أن الاختلاف في جهات الحركات الواقعة في أبعاد الجسم كالتركيب بين أوصاف مختلفة ليحصل من مجموعها شبه خاص .

واعلم أن هذه الهيئات يغلب عليها الحكم المستفاد من العبرة الثانية (١) ، وذلك أن كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك في جهة واحدة فن شأنها أن تقل وتمز في الوجود فيباعدها ذلك أيضاً (٢) من أن تقع في الفكر بسرعة زيادة مضمومة إلى ما يوجه حديث التركيب والتفصيل فيها . ألا ترى أن الهيئة التي اعتمدها في تشبيه البرق بالمصحف ليست تكون إلا في النادر من الأحوال وبعد عهد من الإنسان وخروج عن العادة ومقصد خاص أو عيب غالب على النفس غير معتاد : وهكذا حال الفصيل في وثوبه على أمه ليثيرها وانسيابه في الماء ونزوه كما توجيه رؤيته الماء غالياً ، وطباع الصغير والفصيلة مما لا ترى إلا نادراً ، وليس الأمر في هذا النحو كالأمر في حركة الدولاب والرحا والسهم ونحو ذلك من الحركات المعتادة التي تقع في مصارف العيون (٣) كثيراً .

ومما يقوى فيه أن يكون سبب غرايت قلة رؤية العيون له ماضى (٤) من تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل ، ، وذلك أن الهيئة التي تراها في حركة المرأة إذا كانت في كف الأشل مما ترى نادراً في الأقل ، فربما قضى الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى امرأة في يد مرتعش .

(١) وهي كون الشيء على الذكر لكثرة دورانه — راجع ما سبق .

(٢) أي كما يباعدها في الوجود يباعدها في الفكر .

(٣) أي متقلباتها .

(٤) ( ما ) مبتدأ خبره ( ومما ) .

هذا — وليس موضع الغرابة من التشبيه دوام حركة المرأة فى يد الأشل (١) فقط ، بل النكسة المقصودة فيما يتولد من دوام تلك الحركة من الالتعاض وتموج الشعاع وكونه فى صورة حركات من جوارب الدائرة إلى وشائها ، وهذه صفة لا تقوم فى نفس الراى المرأة الدائمة الاضطراب إلا أن يستأنف تأملا ، وينظر مثبتاً فى نظره متملا ، فكأن ههنا هيئتين كلتاهما من هيئات الحركة : إحداهما حركة المرأة على الخصوص الذى يوجه ارتعاش اليد ، والثانية حركة الشعاع واضطرابه الحادث من تلك الحركة . وإذا كان كون المرأة فى يد الأشل بما يرى نادراً ثم كانت هذه الصفة التى هى كائنة فى الشعاع إنما ترى وتذكر فى حال رؤية حركة المرأة بجهد ، وبعد استئناف أعمال للبصر فقد بعدت عن حد ما يعتاد رؤيته مرتين ، ودخلت فى النادر الذى لا تألفه العيون من جهتين ، فأعرفه .

واعلم أنه كما تعتبر هيئة الحركة فى التشبيه فكذلك (١) تعتبر هيئة السكون على الجلة (٢) وبحسب اختلافه نحو هيئة المضطجع وهيئة الجالس ونحو ذلك ، فإذا وقع فى شىء من هيئات الجسم فى سكونه تركيب وتفصيل لطف التشبيه وحسن .

فمن ذلك قول ابن المعتز يصف سيلاً :

٢٠٣ — فلما طفا ماؤه فى البلاد      وغص به كل واد صد (١)  
ترى الثور فى منته طاميا      كضجة ذى التاج فى المرقد (٥)

(١) يقول التلعفرى فى هذا المعنى :

ولاحت الشمس تحكى عند مطلعها      امرأة تبر بدت فى كف مرتعش

(٢) الفاء زائدة وكذلك مؤكدة للتشبيه السابق .

(٣) أى من غير ملاحظة أوضاع الجسم .

(٤) أى ظمان . (٥) ترى مضارع يؤول بالماضى أى رأيت .

وكقول المتنبي في السكب :

٢٠٣ - يقمى جلوس البدوى المصطفى ( بأربع مجدولة لم تجدل )  
فقد اختص هيئة البدوى المصطفى في تشبيه هيئة سكون أعضاء السكب  
ومواقعها فيها ولم ينل التشبيه حظاً من الحسن إلا بأن فيه تفصيلاً من حيث  
كان لكل عضو من السكب في إفعائه موقع خاص وكان مجموع تلك الجهات  
في حكم أشكال تولف فتجىء منها صورة خاصة .

ومن لطيف هذا الجنس قوله (١) في صفة المصلوب :

٢٠٤ - كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل  
أو قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتقطيه من الكسل (٢)

ولم يلفظ إلا لكثرة ما فيه من التفصيل ولو قال كأنه متمط من نعاس  
واقصر عليه كان قريباً من التناول لأن الشبه إلى هذا القدر قد يقع في نفس  
الرائى المصلوب لكونه من الجملة، فأما بهذا الشرط وعلى هذا التقيد الذى يفيد  
به استدامة تلك الهيئة فلا يحضر إلا مع سفر من الخاطر وقوة من التأمل

== وابن عصفور يحيز وقوع المضارع جواباً للبا على تأويله بالماضى ،  
وغیره يقدر الجواب أى أصبحنا أو صرنا نرى . والثور : الوحش الجبلى ،  
ومتن السيل : لجه . المرقد موضع الرقاد .

(١) أى الأخيطل الشاعر العباسى - راجع ٤٣٢ معجم الشعراء للدرزبانى  
٤٥ : ٢ السكامل للبرد .

(٢) هذا مثال لهيئة السكون المضاف إليها من غير أوصاف للجسم ،  
لأنه اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها مع صفرة الوجه  
بالموت بالحالة الموجودة في المشبه به . واللوثه : الضعف والاسترخاء بسبب  
النعاس والام « لتقطيه » للتقوية و « من » بعدها تعليلية .

وذلك لحاجته أن ينظر إلى غير جهة فيقول هو كالتعطى ثم يقول المتعطى  
يعد ظهره ويده مدة ثم يعود إلى حالته فيزيد فيه أنه موصل لذلك ، ثم لما  
زاد ذلك طلب علته وهى قيام اللزوة والكل فى القائم من النعاس ، وهذا  
أصل فيما يزيد به التفصيل وهو أن يثبت فى الوصف أمر زائد على المعلوم  
المعارف ثم يطلب له علة وسبب :

ويشبه التشبيه فى البيت قول الآخر (١) وهو مذكور مع فى الكتب (٢)  
٢٠٥ - لم أر صفا مثل صف الزلط      تعين منهم صلبوا فى خط (٣)  
من كل عال جذعه بالشط      كأنه فى جذعه المشتط  
أخو نعاس جد فى النمطى      قد حامر النوم ولم يغط (٤)

بقوله « جد فى النمطى » شرط يتم التشبيه كما أن قوله « موصل » كذلك  
إلا أن فى اشتراط المواصلة من الفائدة ما ليس فى هذا ، وذلك أنه يجوز أن  
يبالغ ويحتد ويجد فى تمطيه ثم يدع ذلك فى الوقت ويعود إلى الحال التى  
يكون عليها فى السلامة ، مما يدعز إلى التدد ، وإذا كان كذلك كان الاستفادة من  
هذه العبارة صورة التظى وهبته الخاصة وزيادة معنى وهو بلوغ العسفة غاية  
ما يمكن أن يكون عليها ، وهذا كله مستفاد من الأول (١) ، ثم فى (٥) زيادة  
أخرى ، وهو أخص ما يقصد من صفة المصلوب ، وهى الاستمرار على

(١) هو دعبل بن على الخزاعى الأسدى المتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

(٢) كالسكامل ص ٤٥ ح ٢ طبعة التجارية .

(٣) الشط : شاطئ . نهر يتفرع من نهر دجلة ، وجذعه : فاعل لاسم  
الفاعل الذى هو ( عال ) و « من كل عال » هيئة لخط ، والضمير فى وكأنه ،  
للمصلوب ، المشتط : الزائد فى الغلو ، يغط : يستغرق فى النوم .

(٤) أى من البيت الأول (٥) أى فى البيت الأول .



الهيئة والاستدامة لها فأما قوله بعد : « قد غامر النوم ولم يغط » فهو وإن كان كأنه يحاول أن يرينا هذه الزيادة من حيث يقال إنه إذا أخذ النعاس فتمطى ثم غامر النوم ، فإن الهيئة الحاصلة له من جده في التغطى تبقى له ، فليس ببالغ مبلغ قوله « مواصل لتغطيه » ، وتقييده من بعد بأنه « من الكسل » ، واحتياطه قبل بقوله « فيه لوثته » .

وشبه بالآول في الاستقصاء قول ابن الرومي :

٢٠٦ — كأن له في الجو حبلا يبوعه

إذا ما انقضى حبل أتيح له حبل

يعانق أنفاس الرياح مودعا وداع رحيل لا يحط له رحل (١)

فاشتراطه أن يكون له بعد الحبل الذي يقضى ذرعه حبل آخر يخرج من بوع (٢) الآول إليه كقوله « مواصل لتغطيه من الكسل » في استيفاء الشبه والتنبية على استدامته لأنه إذ كان لازماً يبوع حبلا لم يقبض باعه ولم يرسل يده . وفي ذلك بقاء شبه المصلوب على الاتصال (٣) فأعرفه .

وأعلم أن من حقل ألا تضع الموازنة بين التشبيهين فحاجة أحدهما إلى زيادة من التأمل على وقتنا هذا ، ولكن ننظر إلى حالهما في قوى العقل ولم تسمع بواحد منهما . فنعلم أن لو أرادهما مريد وانفقا له جميعاً ولم يكن قد سمع بواحدة منهما . بهما كان يكون أسهل عليه ، وأسرع إليه ، وأعطى يديه ، وأبهما تجده أدل على ذلك . من يسمعه منه ، وأرجى لتخرج من يقوله ، وذلك أن تقابل بين تسمية الأجسام بالصايغ والمصايغ بهما ، وبين تشبيهه سل

(١) البيتان في صفة مصلوب ، يبوع : يقيس ، أتيح : هيء .

(٢) البوع : مد الباع بالشيء ، يبوع : يقيس بالباع ، يشبر : يقيس بالشبر .

(٣) ولكن الأول صرح بالمواصلة والثاني كنى عنها .

(م ٤ — أسرار البلاغة — ج ٢)

السيوف بعقائيق البرق<sup>(١)</sup> وتشبيهها بسبل السيوف ، فإنك تعلم أن الأول يقع في نفس الصبي ، أول ما يحس بنفسه ، وأن الثاني لا يجيب إجابته ، ولا يبذل طاعته ، وكذلك تعلم أن تشبيه الثريا بنور العنقود لا يكون<sup>(٢)</sup> في قرب تشبيهها بتفتح النور ، وأن تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة كما مضى يقع في نفس الغر العامى والصبي ، ولا يقع تشبيهها بالمرآة في كف الأشل إلا في قلب الحصيف ، وتشبيهها في حركتها ملك بمرآة تضطرب على الجملة من غير أن تجعل في كف الأشل قد يقع لمن لا يقع له بهذا التقييد ، وذلك لما مضى من حاجته إلى الفكرة في حال الشمس وأن حركتها دائماً متصلة ، ثم طلب متحرك حركة غير اختيارية ، وجعل المرآة صادرة عن تلك الحركة ومأسورة في حكمها دائماً ، وإنما شترطت عليك هذا الشرط لأنه لا يمتنع أن يسبق الأول إلى تشبيه لطيف يحسن تأمله ، ويدل على ذكائه وحدة خاطره ثم يشيع ويتسع ، ويذكر ويشهر ، حتى يخرج إلى حد المبتذل ، وإلى المشترك في أصله . وحتى يجري مع دقة تفصيل فيه يجري المجلل الذي تقوله الوليدة الصغيرة والعجوز الورها<sup>(٣)</sup> ، فإنك تعلم أن قولنا « لا يشق غباره » الآن في الابتذال كقولنا : « لا يلحق ولا يدرك » وهو كالبرق ، ونحو ذلك ، إلا أنا إذا رجعنا إلى أنفسنا علينا أنه لم يكن كذلك من أصله ، وأن هذا الابتذال أتاه بعد أن قضى ماماً بطراءة<sup>(٤)</sup> الشباب وجدة الفتاة<sup>(٥)</sup> ، وبعزة المنيع ، ولو قد منعك جانب طوى عنك نفسه ، لعرفت كيف يشق مطايعه ، ويصعب تناوله . ومثل هذا وأظهر منه أمراً أن قولنا « أما بعد » منسوب

(١) جمع عقيقة وهي البرق يشق السحاب ويفل منه .

(٢) في قول قيس بن الخطيم : كعنقود ملاحية حين نورا .

(٣) الحقاء . (٤) أى فضايرة . (٥) قوة الشباب .

في الأصل إلى واحد بعينه (١)، وإن كان الآن في البذلة (٢) كقولنا : هذا بعد ذلك — مثلاً .

وهكذا الحكم في الطرق التي ابتدأ بها الأولون ، والعبارة التي لخصها المتقدمون ، والقوانين التي وضعوها ، حتى صارت في الاشتراك كاشية .  
المشترك من أوله . والمبتذل الذي لم يكن الصون من شأنه ، والمبذول الذي لم يترض دونه المنع في شيء من زمانه . ورب نفيس جلب إليك من الآلة مكنة الشاسعة ، وركب فيه النوى الشطون (٣) ، وقطع به عرض القيافي ثم أخفى عنك فضله ، حتى جهلت قدره ، أن (٤) سهل مرامه ، واتسع وجوده ، ولو انقطع مددك حتى تحتاج إلى طلبه من مظنته . لعلمت إحسان الجاني به إليك ، والجالب المقرب نيله عليك ، ولا كثرت من شكره بعد أن أقللت ، وأخذت نفسك بتلاقي ما أهملت . وكذلك رب شيء نال فوق ما يستحقه من شغف النفوس به ، وأكثر مما توجه المنافع الراجعة إليه ، لأنه (٥) لا يتسع اتساع الأول الذي فوائده أعم وأكثر ، ووجود العوض عنه عند الفقد أعسر ، فكسبت عزة الوجود هذا عزا لم يستحقه بفضله ، كما منعت سعته الآخر فضلا هو ثابت له في أصله .

ويتصل بهذا الموضع حديث عبد الرحمن بن حسان (٦) ، وذلك أنه

(١) وهو قس بن ساعدة .

(٢) أي الابتدال .

(٣) أي البعيدة .

(٤) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أخفى .

(٥) تعليل لنيله فوق ما يستحقه .

(٦) ١ : ١٢٥ الكامل للبرد ، وتوفي عبد الرحمن عام ١٠٤ هـ (٣ : ٢٨٦

أسد الغابة لابن الأثير — طبعة طهران ) .

رجع إلى أبيه حسان وهو صبي ييكي ويقول : لسعنى طائر ، فقال حسان :  
صفه يا بني فقال : كأنه ملتف في بردى حبرة (١) ، وكان لسعه زنبور فقال  
حسان : قال ابني الشعر ورب السكبة . أفلا تراه جعل هذا التشبيه مما يستدل  
به على مقدار قوة الطبع ويجعل عياراً في الفرق بين الذهن المستعد للشعر  
وغير المستعد له ، وسره ذلك من ابنه كما سره نفس الشعر حين قال (٢) في  
وقت آخر :

٢٠٧ — الله يعلم أنى كنت منتبذاً في دار حسان أصطاد اليعاسيبا (٣)

فإن قلت : إن التشبيه يتصور في مكان الصبغ والنفش العجيب ولم  
يجب حسان هذا وإنما أعجبه قوله ، ملتف ، وحسن هذه العبارة ، إذ لو  
قال : طائر فيه كوشى الحبرة ، لم يكن له هذا الموقع ، فهو إن يكن مشبهاً  
ما أنت فيه فمن حيث دلالة على الفطنة في الجملة .

قيل : مسلم لك أن نكتة الحسن في قوله ، ملتف ، ولكن لا يسلم أنه  
خارج من الغرض ، بل هو عين المراد من التشبيه وتماه فيه ، وذلك أنه  
يفيد الهيئة الخاصة في ذلك الوشى والصبغ وصورة الزنبور في اكنتائه  
بهما ، ويؤدى الشبه كما مضى عن طريق التفصيل دون الجملة ، فما ظننت أنه  
يعده عما نحن بصدده هو الذى يدنيه منه ، ولقد نفيت العيب من حيث  
أردت إثباته .

(١) هي ضرب من برود الين مخطط .

(٢) أى ابنه عبد الرحمن .

(٣) الانتباز التنحي ، اليعاسيب : جمع يعسوب طائر أصغر من الجراد

تشبه به الخيل الضمر .

## فصل

في التشبيه المتعدد والفرق بينه وبين المركب (١)

(١) عنى عبد القاهر بتقسيم الوجه العقلي إلى مفرد ومركب ومتعدد، وأطنب في بيان الفرق بين الوجه المتعدد والوجه المركب، لأن من قبله اشتبه عليهم أمرهما، فذكر وأن الوجه العقلي المفرد ما كان وجهه منتزعا من أمر واحد، نحو قولك - حجة كالشمس في الظهور - وأن الوجه المركب ما كان وجهه منتزعا من مجموع أمرين أو أكثر، نحو قوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) فالشبه منتزع من أحوال الحمار، وهي أنه يراعى منه فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الأسفار التي هي أوعية العلوم، وأن يكون هذا مع جهل الحمار بما فيها. وأما الوجه المتعدد فهو ما ينتزع من أمرين أو أكثر لا يرتبط أحدهما بالآخر، نحو قولك - هو كالأب يصفو ويكدر - تشبه رجلا في حال رضاه وفي حال غضبه، بالماء في صفائه وكدرته من غير ارتباط أحدهما بالآخر، ولهذا يجوز الاقتصار على أحدهما، كما يجوز تقديم أحدهما وتأخيرها على صاحبه، بخلاف الوجه المركب.

وذلك التقسيم لا يختص بالتمثيل ولا بالوجه العقلي، وقد لا يكون هناك معنى لعناية عبد القاهر به في التمثيل وحده، ولعله عنى به لما ذكره فيه من أن التشبيه المركب كلما كان أكثر جملا كان أوغلا في كونه عقليا، لأن حاجته إلى العمل العقلي تكون أكثر، وبني على هذا أن التشبيه الذي لا يحصل إلا من جملة من الكلام أو أكثر هو الذي ينبغي أن يكون المثل الحقيقي، والأولى بأن يسمى تمثيلا، وهو بهذا لا يريد حصر التمثيل فيما كان مركبا، كما هو ظاهر قوله - والأولى بأن يسمى تمثيلا - والحق أنه لا شأن

للاتركيب في مزية التمثيل ، لأنه يأتي في الوجه الحسى أيضاً ، ومزيتها فيه كميزته في الوجه العقلى ، فكما لا يقتضى أن يكون الأول باسم التشبيه ما كان مركباً ، لا يقتضى أن يكون الأول باسم التمثيل ما كان مركباً ، ولست عبد القاهر لم يتعرض لشيء من هذا في الكلام على التمثيل ، لأنه كما سيأتى كان سبباً في انحراف من أتى بعده عن فهمه على حقيقته عنده .

ولعل الذى دعا الشيخ إلى تقسيم التشبيه إلى تمثيل وغير تمثيل أنه وحدث بعض أنواع التشبيه يمتاز بالدقة واللاط ، والحاجة إلى شيء من الترفق ، وحسن التأنى ، وبعضها ليس بهذه المثابة ، وأن الأول ما كان وجه التشبيه عقلاً غير حقيقى ، والثانى ما كان وجهه حسياً أو عقلياً حقيقياً ، فأراد أن يفرق بين الضربين ، ليخص هذا الضرب الممتاز باسم التمثيل ، ويبين ضروبه ومزاياه وخصائصه وأسباب امتيازها وتأثيره في النفوس ، ويضرب له من الأمثلة ما يظهر فضله وهداؤه .

وقد يكون السر في مزية التمثيل ما فيه من التجوز بسبب عدم اشتراك المشبه في وصف المشبه به ، مع أن تشبيهه به يقتضى ثبوته له ، فأنت بالتمثيل في حكم من يرى صورة من الصور ، ولكنه يراها نارة على حقيقتها ، وأخرى في المرآة ، ومن هنا أخذ اسم التمثيل ، أما في التشبيه فأنت ترى صورتين حقيقيتين ، وذلك أنك حينما تقول : خد ما كالوردة في الحمرة — ترى حمرة الخد حقيقة ماثلة ، وترى حمرة الورد كذلك ، ولا تتوقف معرفة إحداهما على وجود الأخرى بجوارها ، حتى لو فقدت إحداهما لم يؤثر هذا في العلم بالأخرى ، وأما نحو : كلامه كالعسل والحلاوة — فإنك وإن أثبت الحلاوة للطرفين فليس هنا في الحقيقة ، إلا صورة واحدة تراها على حقيقتها في العسل ، وأما حلاوة الكلام فهي صورة معكوسة للحلاوة العسل ،

وليس لها وجود في ذاتها، حتى لو ارتفع العسل وفرضنا أنه لم يوجد أصلا لم يتصور فهم الخلاوة في الكلام، فلا تجد إلى وجودها فيه سبيلا، ولا تستطيع لها تحصيل، ولا جملة ولا تفصيلا، وعلى هذا لا يكون في إثبات الحرمة للنحد في المثال الأول نجوز أصلا، ويكون في إثبات الخلاوة للكلام تجوز ظاهر، وسيان في المزية بين هذا وذاك، وهذا الفرق في المزية يترتب على حقيقة التمثيل عند عبد القاهر، ولا يوجد فيه على مذهب من سبقه، ولا على مذهب من أتى بعده، ولا أثر فيه التركيب وجه الشبه ونحوه مما يشترك بين التمثيل والتشبيه، ولا يقتضى مزية خاصة بالتمثيل، وقد كان هناك من يعد التشبيه مطلقاً نوماً من المجاز، فإذا لم يصح هذا في التشبيه غير التمثيلي، فهو صحيح في التشبيه التمثيلي، لأن الطرفين لم يشتركا فيه، على الحقيقة بل لا بد فيه من التأول على ما سبق، ومتى وجد التأول وجد التجوز.

وهذا يكون التأول هو المعول عليه في الفرق بين التمثيل وغيره « لا مجرد كون وجه الشبه عقليا غير حقيقي، فقد يكون وجه الشبه عقليا غير حقيقي ولا يوجد فيه تمثيل لفقد التأول، نحو قولك: كلامه كالعسل في ميل النفس إليه — وهذا التأول كما يوجد في تشبيه المعقول بالمحسوس، يوجد في تشبيه المحسوس بالمحسوس، كقولك — كلامه كالعسل في الخلاوة — وكقول القاضى التنوخى:

رب ليل قطعت كصدود وفراق ما كان فيه وداع  
موحش كالثقل تقضى به العي ن وتأتى حديثه الأسماع  
فتشبيه الليل المحسوس بالصدود والفراق المعقولين من عكس التمثيل

على طريق التخيل كما سبق، وتشبيهه بالثقل من تشبيه المحسوس بالمحسوس  
 ووجه الشبه فيه وهو : « تغذى به العين وتأتى حديثه الأسماع ، لا يوجد  
 في المشبه ، فلا بد أن يراد منه لازمه وهو النفرة وعدم الاستطابة ، وهذا  
 يكون تشبيهاً تمثيلاً .

وقد وضع عبد القاهر التمثيل في وضعه اللائق به ، ووصل في حده إلى  
 ما يجب أن يكون له ، وجعل هناك معنى للعناية في البلاغة بأمره ، بعد أن  
 وضعه من قبله وضعا غامضا ، واضطربوا في أمره اضطرابا ظاهرا ، فهو  
 عندهم مرة نوع من البديع غير استعارة ، وهو عندهم مرة نوع منها ،  
 ولكنه يفرد في باب وحده ، وهو على ما سبق باسمي بالاستعارة التمثيلية ،  
 وقد خصوها وحدها باسم التمثيل ، وجعلوا الاستعارة مرادفة للدجاء  
 وقصروها على الاستعارة المفردة ، وقد خالفهم عبد القاهر في هذا كله . فأقام  
 التمثيل على أساس التأول في وجه الشبه ، لأنه هو الذي يليق باسمه ، وهو  
 الذي يستحق أن ينال العناية بتحقيق أمره ، وهو بعد هذا قد يذكر فيه طرفا  
 التمثيل فلا يكون استعارة ، ويكرن أخص من التشبيه الاصطلاحي خصوصا  
 مطلقاً . كما ذكر ذلك في « أمرار البلاغة » وقد يذكر فيه أحد الطرفين فيكون  
 من الاستعارة ، وهو الذي ذكره في « دلائل الإعجاز » فقال : وأما التمثيل  
 الذي يكون مجازاً لمجيشك به على حد الاستعارة فتناله : أراك تقدم رجلا  
 وتزخر أخرى — ولكنه عند عبد القاهر لا يختص بالاستعارة الماركبة  
 كما في هذا المثال ، بل قد يأتي في الاستعارة المفردة ، كاستعارة النور للقرآن  
 والحياة للعلم ، فقد صرح عبد القاهر بجواز تسميتها تمثيلاً ، بل قد يأتي في  
 الاستعارة بالكناية على ما سبق من قول سعد بن ناشب :

إذا هم ألقى بين عينيه عزمه      ونكب عن ذكر العواقب جانبا



اعلم أنى قد قدمت بيان المركب من التشبيه .

وهنا ما يذكر مع الذى عرفتك أنه مركب ويقرن إليه فى الكتب (١) وهو على الحقيقة لا يستحق صفة التركيب ، ولا يشارك الذى مضى ذكره فى الوصف الذى كان له تشبيهاً مركباً ، وذلك أن يكون الكلام معقوداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة إلا أن أحدهما لا يداخل الآخر فى التشبيه ، ومثاله قول امرئ القيس (٢) :

٢٠٨ — كأن قلوب الدأير رطباً وباباً

لدى وكرها العناب والحشف البالى

وذلك أنه لم يقصد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً وإنما أراد اجتماعاً فى مكان فقط . كيف ولا يكون لمضامة الرطب من القلوب إلى اليباس هيئة يقصد ذكرها ، أو يعنى بأمرها ، كما يكون ذلك ابتاشير الصبح فى أثناء الظلماء ، وكون الشقيقة على قامتها الخضراء ، يؤدى ذلك التشبيه الحاصل من مداخلة أحد المذكورين الآخر واتصاله به اجتماع الحشف البالى والعناب ، كيف ولا فائدة لأن ترى العناب مع الحشف أكثر من كونهما فى مكان واحد . ولو أن البابية من القلوب كانت بمجموعة ناحية والرطوبة كذلك فى ناحية أخرى لكان التشبيه بحاله . ولذلك لو فرقت التشبيه هنا فقلت : كأن

(١) أى كتب النقد والأدب القديمة .

(٢) العناب : ثمر أحمر ، الحشف : ما يبس من النمر ، شبه الطرى من قلوب الطير بالعناب ، والعتيق بالحشف . وخص قلوب الدأير لأنها أطيب لحا وضمير وكرها راجع إلى العقاب وفرخ العقاب يأكل لحم العنابر إلا قلبه فلذلك كثر عند وكرها ، وقيل : لأنه مادام صغيراً لا يأكل إلا قلوب الطير فتأتى العقاب لفرحها به .

الرطب من القلوب عتاب وكان اليابس حشف بال ، لم تر أحدا التشبيهين موقوفاً في المائدة على الآخر وليس كذلك الحكم في المركبات التي تقدمت .

وقد يكون في التشبيه المركب ما إذا فضضت تركيبه وجدت أحد طرفيه يخرج عن أن يصلح تشبيهاً لما كان جاء في مقابله مع التركيب ، بيان ذلك أن الجلال في قوله :

٢٠٩ - كل طرف أشهب ملق الجلال (١) في مقابلة الليل وأنت لو قلت

كان الليل جلال وسكت لم يكن شيئاً .

وقد يكون الشيء منه إذا فض تركيبه استوى التشبيه في طرفيه إلا أن الحال تتغير ومثال ذلك قوله (٢) :

٢١٠ - وكان أجرام النجوم لوامعا درر ثمرن على بساط أزرق

فأنت وإن كنت إذا قلت : كان النجوم درر وكان السماء بساط أزرق ، وجدت التشبيه مقبولا معتاداً مع التفريق فإنك تعلم بعد ما بين الحالتين ، ومقدار الإحسان الذي يذهب من البين ، وذلك أن المقصود من التشبيه أن يريك الهيئة التي تملأ النواظر عجباً ، وتستوقف العيون وتستنطق القلوب بذكراقة تعالى : من طلوع النجوم مؤتلفة مفترقة في أديم السماء وهي زرقاء وزرقتها الصافية التي تغدع العين والنجوم تتلألاً وتبرق في أثناء تلك الزرقة ومن لك بهذه الصورة إذا فرقت التشبيه وأزلت عنه الجمع والتركيب ؟ وهذا أظهر من أن يخفى .

وإذا قد عرفت هذه التفاصيل فاعلم أن ما كان من التركيب في صورة بيت امرئ القيس ، فإنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه ، لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه .

(١) راجع الشاهد ١٧٦ . (٢) أبو طالب الرقي ، وقد سبق البيت .

وقوله : « كل رجل وضيعته » . وهي إذا كانت بمعنى « مع » ، لم يكن في معطوفها الانقطاع ، وأن يكون الكلام في حكم جازين ألا ترى أن قولهم « لو تركت الناقة وصليها ، لرضعها » لا يكون بمنزلة أن تقول لو تركت الذقة ولو ترك فصليها ، فتجعل الكلام جملتين . وكذا لا يمكنك أن تقول كل رجل كذا وضيعته كذا ، فتفرق الخبر عنهما ، كما يجوز في قولك زيد وعمر وكريمان ، أن تقول : زيد كريم وعمر وكريم . وهذا موضع غامض وللکلام فيه موضع آخر (١) .

وإن أردت أن تزداد تبيناً لأن التشبيه إذا كان معقوداً على الجمع دون التفريق كان حال أحد الشئيين مع الآخر حال الشئ في صلة الشئ . وتابعا له ومبنياً عليه حتى لا يتصور إفراده بالذكر ، فالذي يقضى بك إلى معرفة ذلك أنك تجد في هذا الباب ما إذا فرق لم يصلح للتشبيه بوجه كقوله (٢) :

٢١٥ - كأنما المريح والمشتري قدماه في شاخ الزفمة

منصرف بالليل عن دعوة قد أسرجت قدماه شمعه

لوقلت كأن المريح منصرف بالليل عن دعوة وتركت حديث المشتري والشمعة كان خلفاً من القول . وذلك أن التشبيه لم يكن للمريح من حيث هو نفسه ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامه . وأنت وإن كنت تقول : المشتري شمعة على التشبيه العامي الساذج في قولهم كان النجوم مصاييح وشموع فإنه لم يضع التشبيه على هذا وإنما قصد الهيئة التي يكتسبها المريح من كون المشتري أمامه .

(١) خلاصة الفرق بين المركب والمتعدد : صحة تفريق التشبيهات في المتعدد ، وأن فائدة التشبيه المتعدد الاختصار وحسن الترتيب ، وفائدة المركب تصوير الهيئة ، والتشبيه المركب يجعل الساذج خاصياً وأحد المشبهين في المركب كالتابع للآخر .

(٢) أي القاضى التنوخى .

ليس القصد فيه أن يريك كل لون على الانفراد وإنما القصد أن يرى  
الشبه من اجتماع اللونين .  
وقول البحترى (١) :

٢١٣ - ترى أحجاله يصعدن فيه

صعود البرق في الغيم الجمام (٢)  
لا يريد به تشبيه بياض الحجول على الانفراد بالبرق ، بل المقصود  
الهيئة الخاصة الحاصلة من مخالطة أحد اللونين الآخر .

كذلك المقصود في بيت بشار بتشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى  
كواكبه ، لا تشبيه الليل بالنقع من جانب والسيوف بالسكواكب من جانب ،  
ولذلك وجب الحكم كما كنت ذكرت في موضع بأن الكلام إلى قوله وأسيافنا  
في حكم السلة للصدر (٣) ، وجاز مجرى الاسم الواحد ، لئلا يقع في التشبيه  
تفريق ويتوهم أنه كقولنا : وكان مشار النقع ليل وكان السيوف كواكب .  
ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال ، ولا يوجب أن يكون في  
تقدير الاستئناف ، لأن الواو فيها بمعنى « مع » ، كقوله :

٢١٤ - « فإني وقيار بها لغريب » (٤) :

= الكشف في سورة البقرة عند قوله تعالى ( عرآن بين ذلك ) ورواه :  
كأنه في الجلد ، ومعنى التوليع : استطالة البلق . والبهق بالتحريك . بياض  
رقيق في البشرة .

(١) في وصف فرس استهداه من عبده الله بن طاهر .

(٢) الجمام السحاب لا ماء فيه ، وقوله فيه : أى في الفرس المحجل .

(٣) أى لمثار وهو مصدر ميمى أو اسم مفعول .

(٤) هو لضاف البرجمي وصدره : ومن يك أمسى بالمدينة رحله . والواو

فيه بمعنى مع لأن « قبارا » لا يمكن أن يكون غريبا وحده وكذا الخبر فيما بعده .

ونظيره أن للجمع بين عدة تشبيهات في بيت كقوله (١) :

٢١١ - بدت قرأ وماست خطوط بان

وقاحت عنبراً ورنمت غزالا

مكاننا من الفضيلة مرموقا ، وشأوا ترى فيه سابقاً ومسبقاً ، لا أن  
حقائق التشبيهات تتغير بهذا الجمع ، أو أن الصور تتداخل وتتركب وتأتلف  
امتلاف الشكلين يصير أن إلى شكل ثالث فيكون قدما كخطوط البان ، لا يزيد  
ولا ينقص في شبه الغزال حين ترنو منه العينان . وهكذا الحكم في أنها  
تفوح فوح العنبر ، ويلوح وجهها كالقمر .

وليس كذلك بيت بشار ، كأن مثار النفع ، لأن التشبيه هناك كما مضى  
مركب ، وموضوع على أن يريك الهيئة التي ترى عليها النقع المظلم والبيوف  
في أثنائه تبرز وتومض ، وتعلو وتنخفض ، وترى لها حركات من جهات  
مختلفة ، كما يوجه الحال حين يحمى الجلال ، وترتكض بفرسانها الجياد ،  
كما أن قول رؤبة مثلاً :

٢١٢ - فيها خطوط من سواد وبلق

كانها في الجلد توليع البهق (٢)

(١) أي المتنبي من قصيدة في مدح ابن عمار .

ومثل البيت قول ديك الجن :

سقرن بدورا ، وانتقبن أهله ومن غصونا والتفتن جاذرا

وللو أواء الدمشقي :

وأمرت لؤلؤاً من نرجس وسقت

ورداً وعضت على العناب بالبرد

(٢) يصف حمراً وحشية فيها خطوط الخ ... وقد أورده في =

وهكذا قول ابن المعتز :

٢١٦ - كأنه وكان الكأس في فمه هلال أول شهر غاب في شفق (١)  
لم يقصد أن يشبه الكأس على الأفراد بالهلال والشفقة بالشفق بل أراد  
أن يشبه بمجموع الصورتين ، ألا ترى أنك لو فرقت لم تحل (٢) من التشبيه  
بطاهر ؟ إذا لا معنى لأن تقول : كأن الشفقة شفق ، وتسكت .. ألا ترى  
أن قوله (٣) :

٢١٧ - بياض في جوانبه احمرار كما احمرت من الخجل الحدود (٤)  
لم يستوجب الفضل والخروج من التشبيه العامي وأن يقال قد زاد زيادة  
لم يسبق إليها إلا بالتركيب والجمع ، وبأن ترك أن يراعى الحرة وحدها ؟ .  
وقال القاضي أبو الحسن (٥) رحمه الله : « لو اتفق له أن يقول : احمرار  
في جوانبه بياض ، لكان قد استوفى الحسن ، وذلك لأن خد الخجل هكذا  
يحدث البياض فيه بالحرة ، لا الحرة بالبياض ، إلا أنه لعله وجد الأمر  
كذلك في الورد فشبّه على طريق العكس ، فقال : هذا البياض حوله الحرة  
هائنا كالحرة حولها البياض هناك ، .

فانظر الآن إن فرقت كيف يتفرق عنك الحسن والإحسان ، ويحضر

(١) شبيه به قول أبي نواس :

فدكانه وكان الكأس فوق بنانه شمس يمد بها إليك هلال

وهو في ديوان ابن المعتز ٢ : ٥٤ .

(٢) أي لم تنفذ وهو يفتح التاء واللام وسكون الحاء .

(٣) أي ابن المعتز .

(٤) يوجد في ديوان ابن المعتز ٢ : ١٢٠ .

(٥) صاحب كتاب الوساطة راجع ص ١٥١ من الوساطة ، وراجع العمدة

(٢ : ١٧ طبعة التجارية) حيث رأى أن مصاد التشبيه راجع لفساد المقابلة .

العين ويذهب البياض، لأن تشبيهه البياض على الانفراد لا معنى له، وأما تشبيهه الحرة وإن كانت تصح على الطريقة الساذجة، أعني تشبيهه الورد الأحمر بالحد، فإنه يفسد من حيث إن القصد إلى جنس من الورد مخصوص، وهو ما فيه بياض يصدق به حرة، فيجب أن يكون وصف المشبه على هذا الشرط أيضاً.

وبهذا الاختصاص وكما ذكرت لك نجد أحد المشبهين في الأمر الأعم الأكثر وقد ذكر في صلة الآخر ولم يعطف عليه كقوله (١):

٢١٨ — والشيب ينهض في الشباب

٢١٩ — و « بياض في جوانبه احمرار » (٢)،

وأشبه ذلك. فإن جاءت « الوار » كانت « او حال كقوله (٣):

٢٢٠ — كأنما المريج والمشتري

قدامه في شامخ الرفعه

وهي إذا كانت حالية فهي كالصفة في كونها تابعة وبحيث لا ينفرد بالذكر، بل يذكر في ضمن الأول، وعلى أنه من تبعه وحاشيته.

وهكذا الحكم في الطرف الآخر ألا ترى قوله (٤):

٢٢١ — « ليل تمأوى كواكبه »

فتأوى كواكبه : جملة من الصفة لليل. وإذا كان كذلك فالسكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل، ولو كانت مستقلة بشأنها لقلت: ليل وكواكب وكذلك قوله (٥):

(١) أي الفرزدق، وتتم البيت : كأنه ليل يصبح بجوانبه نهار .

(٢) راجع الشاهد ٢٠٩ .

(٣) أي التتويحي راجع الشاهد ٢٠٧ .

(٤) أي بشار .

(٥) أي الفرزدق .

٢٢٢ — ليل يصبح بجانبه نهار (١)

وأشد من ذلك أن يجيء (كما) في الطرف الثاني كقوله :

٢٢٣ — د كما احمرت من الخجل الحدود ،

ويدت امرئ القيس (٢) على خلاف هذه الطريقة لأن أحد الشيتين فيه في الطرفين معطوف على الآخر ، أما في طرف الخبر وهو طرف المشبه به فبين وهو قوله العناب والخشف البالي ، وأما في طرف المخبر عنه وهو المشبه ، فإنك وإن كنت ترى اسما واحداً وهو القلوب فإن الجمع الذي تفيد الصيغة والمتفق ، يجرى بجرى العطف في المختلف . فاجتماع شيتين أو أشياء في لفظ تشبيه أو جمع لا يوجب أن أحدهما (٣) في حكم التابع للآخر ، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول أو حاله أو ما أشبه ذلك ، هذا وقد صرح بالمعطف في البدل وهو المقصود فقال (١) : رطباً وباباً .

واعلم أنه قد تجيء في هذا الباب (٤) شئ له حد آخر وبحو قوله (٦) :

٢٢٤ — لني وترييني بمدحى معشراً كعلق درأ على خنزير

هو على الجملة جمع بين شيتين في عقد تشبيه إلا أن التشبيه في الحقيقة لأحدهما ألا ترى أن المعنى على أن فعله في الزين بالمدح كفعل الآخر في

(١) والشيب ينهض في الشباب كأنه

ليل يصبح بجانبه نهار

وراجع الشاهد ٢١١ و ٢٠٩ . (٢) وهو كأن الطير الخ .

(٣) أي أو أحدها . (٤) أي أمرؤ القيس .

(٥) أي باب التشبيه المركب . (٦) هو ابن الرومي .



محاولة تزيين الخنزير بتعليق الدر عليه ، ووجه الجمع أن كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثر لأن الشيء غير قابل للتحسين ، ومتى كان المشبه به كعلق في البيت فلاشك أن التشبيه لا يرجع إلى ذات الشيء بل إلى المعنى المشتق منه الصفة . وإذا رجع إليه رجوع إليه مقروناً بصلته على نحو ماضى في نحو « ما زال يقتل في الذروة والغارب » فقد شبه تزيينه بالمدح من ليس من أهله بتعليق الدر على الخنزير هكذا بجملة لا بالتعليق غير معدى إلى الدر والخنزير ، فالشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما في صلته . ولا بد للواو في هذا النحو أن تكون بمعنى مع ، وأمرها فيه أيين إذ لا يمكن أن يقال « لاني كذا وإن تزييني كذا » لأنه ليس معنا شيان يكون أحدهما خيراً عن ضمير المتكلم في « لاني » الذي هو المعطوف عليه والآخر عن « تزييني » المعطوف ، كما يكون في نحو بيت بشار شيان يمكن في ظاهر اللفظ أن يجعل أحدهما خيراً عن النقع والآخر عن الأسياق إلى أن نجى إلى فساد من جهة المعنى . فأنت في نحو « لاني وتزييني » ملجأ إلى جعل الواو بمعنى مع من كل وجه حتى لا تقدر على إخراج الكلام إلى صورة تكون فيها الواو عارية من معنى مع ويكون تشبيهاً بعد تشبيهه .

فان قلت : إن في « معلق » معنى الذات والصفة معاً ، فيمكن أن يكون أراد أن يشبه نفسه بذات الفاعل وتزيينه بالفعل نفسه .

أقول : لو أريد : أني كعلق درأ على خنزير ، وإن تزييني بمدحى معشراً كمتعلق در على خنزير ، كان قولاً ظاهراً السقوط ، لما ذكرت ، من أنه لا يتصور أن يشبه المتكلم نفسه من حيث هو زيد مثلاً بعلق الدر على الخنزير من حيث هو عمرو ، وإنما يشبه الفعل بالفعل فاعرفه (١) .

(١) جعل الخطيب القزويني البيت من تشبيه المفرد بالمفرد والطرفان مقيدان ١٧٥ ، ١٧٦ الإيضاح .

فان قلت : فاقول في قوله (١) :

٢٥٥ - وحتى حسب الليل والصبح إذ بدا

حصانيز مختالين جونا وأشقرا

فانه ظاهره أنه من جنس المفرق ؟

أقول : نعم : إلا أن ثمة شيئاً من الحسن ، وهو أن لاقتران الحصانين الجون والأشقر في الاختيال ضرباً من الخصوصية في الهيئة ، لكنه لا يبلغ مبلغ « ليل تهاوى كواكبه » ، ولا يبلغ قوله (٢) :

٢٢٥ - والصبح مثل غرة في آدم ،

كما أن قوله (٣) :

٢٢٧ - دون التعانق ناحلين كمشكلى

نصب أدقهما وضم الشاكل (٤)

لا يكون كقوله (٥) :

٢٢٨ - لى رأيتك في نوى تعانقنى

كما تعانق لام الكاتب الألفا

فإن هذا قد أدى إليك شكلاً مخصوصاً لا يتصور في كل واحد من

(١) أى ابن المعتز . (٢) أى ابن المعتز .

(٣) أى المتنبي .

(٤) راجعه في ٣ : ٢٥٣ شرح العكبري لديوان المتنبي .

(٥) هو بكر بن النطاح كما في « أدب الكاتب » ، للصولي ، أو أبو بكر

ابن خارجة كما في ديوان المعاني ( ١ : ٢٤٣ ) ، أو بكر الموسوس كما في

العقد ٤ : ٢١٢ .

المذكورين على الانفراد بوجه، وصورة لا تكون مع التفريق، وأما المتنبي فأراك الشيثين في مكان واحد وشدد في الفرق بينهما، وذلك أنه لم يمرض لهيئة العناق، ومخالفتها صورة الافتراق، وإنما عمد إلى المبالغة في فرط التحول واقتصر من بيان حال المعافاة على ذكر الضم مطلقاً، والأول لم يعن بحديث الدقة والتحول، وإنما عني بأمر الهيئة التي تحصل في العناق خاصة من انعطاف أحد الشككين على صاحبه والتفاف الحبيب بمحبه، كما قال (١):

١٢٩ — ( ولم أنس ليلتنا في العناق )

لن الصبا بقضيب قضيباً

وأجاد وأصاب الشبه أحسن إصابة لأن خطى اللام والألف في، لا، ترى رأسيهما في جهتين وتراهما قد تماساً من الوسط وهذه هيئة المعتنقين على الأمر المعروف، فأما قصد المتنبي، فليس بصفة عناق على الحقيقة، وإنما هو تضام وتلاصق، وهو بنحو قوله (٢):

٢٣٠ — ضمته ضمة عدنا بها واحداً فلو رأتنا عيون ما خشيئناها

أشبه، لأن القصد في مثله شدة الالتصاق، من غير تعريض على هيئة الاعتناق، وذذهب القاضي (٣) في بيت المتنبي إلى أنه « كأنه معنى مفردة غير مأخوذة من قوله » كما تعاق لأم الكائنات الألفاء، وقال: « ولئن كان أخذه

(١) أي البهقري.

(٢) هو أبو إسحاق الفارسي من عصر الدولة البويهية، راجع ٢: ٢٢٣ شرح المسكبري على ديوان المشبي طبع الحلبي، وشبهه به قول ابن المعتز: فلو ترائنا في قيص الدجى حسبنا في جسد واحد  
(٣) أي القاضي الجرجاني صاحب الوساطة.

كما يقولون فليس عليه بعتب ، لأن التعب فى ثقله ليس بأقل من التعب فى ابتدائه (١) .

وهذا التفصيل والتفصيل من قول القاضى ايس قادحاً فى غرضى لأننى أردت أن أريك مثالا فى وضع التشبيه على الجمع والتفريق وأجعل البيتين معياراً فيما أردت ، ولئن كان المتن قد زاد على الأول فليس تلك الزيادة من حيث وضع الشبه على تركيب شكلين ، ولكن من جهة أخرى « وهى الإغراق فى الوصف والنحول ، وجمع ذلك للخلين معاً ، ثم إصابة مثال له ونظير من الخط ، فأعرف ذلك ، ولا نظن أن قصدى المفاضلة بين البيتين ، من حيث القول فى السابق والمسبوق ، والأخذ والسرقة ، فتحسب أنى خالفت القاضى فيما حكم به .

## فصل

« هذا فن غير ما تقدم في الموازنة بين التشبيه والتمثيل ،

( فروق بين التمثيل والتشبيه )

( قلب التشبيه ) :

اعلم : أنى قد عرفتك أن كل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيل وأثبت وجه الفرق بينهما .

وهذا أصل إذا اعتبرته ، وعرضت كل واحد منهما عليه . فوجدته يجرى في التشبيه مجيئاً حسناً ، وينقاد القياس فيه انقياداً لا تعسف فيه ، ثم صادفته لا يطأوعك في التمثيل تلك المطاوعة ، ولا يجرى في عنان مرادك ذلك الجرى ظهر لك نوع من الفرق والفصل بينهما غير ما عرفت ، وانفتح منه باب إلى دقائق وحقائق .

وذلك جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وهو إذا استقرت التشبيهات الصريحة وجدته يكثر فيها ، وذلك نحو أنهم يشبهون الشيء فيها بالشيء في حال ثم يعطفون على الثانى فيشبهونه بالاول ، فترى الشيء مشبهاً مرة ومشبهاً به مرة أخرى ،

فن أظهر ذلك أنك تقول في النجوم كأنها مصابيح ، ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح كأنها نجوم ، ومثله في الظهور والكثرة : تشبيه الخد بالورد والورد بالخد ، وتشبيه الروض المنور بالوشى المنمنم ونحو ذلك . ثم تشبيه النقش والوشى في الحلل بأنوار الرياض ، وتشبيه العيون بالترجس ثم تشبيه الترجس بالعيون ، كقول أبى نواس :

٢٣١ - لدى ترجس غص القطافى كأنه

إذا ما منحناه العيون عيون

وكذلك تشبيه الثغر بالأفاحى (١) ثم تشبيهها بالثغر، كقول ابن المعتز :

٢٣٢ — والأفحوان كالثنائيا الفر قد صقلت أنواره بالقطر

وقول التنوخي :

٢٣٣ — أقحوان معانق لشقيق كغفور تعض ورد الحدود

وبعده وهو تشبيه الترجس بالعيون :

٢٣٤ — وعيون من نرجس تترامى كميون موصولة التسهيد

وكا يشبهون السيوف عند الإلتصاف بعقائق البروق كما قال (٢) ثم يعودون فيشبهون البرق بالسيوف المنتضاء كما قال ابن المعتز يصف سحابة :

٢٣٥ — وسارية لا تمل البكا جرى دمعا في حدود الترى

سرت تغدح الصبح في ليلا برك كهندي تلتضى

وكقول الآخر يصف نار السدق :

(١) الأفاحى بالتشديد، والأفاحى : جمع أقحوان بالضم زهر له أوراق بيض وحويلة ووسطه أصفر ومنه نوع صغير ليس له ورق وله رائحة قوية يسمى البابونج .

(٢) أى عترة في وصف سيفه :

وسينى كالعقيقة وهو كمنى سلاحى لا أفل ولا فطارا

والسكع بزنة حل : الضجيع أو القميص . والفطار ما فيه تشقق .  
والعقائق جمع عقيقة وهى الشعاع أو البرق فى وسط السحاب كأنه سيف  
مسلول .

٢٣٦ - وما زال يعلو عجاج الدخان إلى أن تكون منه زحل (١)  
وكنّا نرى الموج من فضة فذهب به النور حين اشتعل  
شرار أبحاكي انقضاء النجوم وبرقا كإيماض يبيض تسل  
ومن لطيفه قول علي بن محمد بن جعفر (٢):

٢٣٧ - دمن (٣) كأن رياضها يكسين أعلام المطارف  
وكأنما غدرانها فيها عشور من مصاحف  
وكأنما أنوارها تهز في نكباء عاصف (٤)

(١) هو لابي الحسن محمد بن عبد الله المخزومي السلمي نسبة إلى دار السلام وهي بغداد ومن أشهر أهل العراق ولد عام ٣٣٦، وتوفي سنة ٣٩٣. والسبق عيد للفرس في الحادي من شهر بهمن ماه حوالي ١٣ نوفمبر. وستهم فيه إيقاد النيران العظيمة بإثر الأدهان ويلقون فيها أنواع الحبوب، ويروى بدل «تكون» : تكون.

(٢) هو علي بن محمد بن جعفر الحناني من بني حمان بن كعب بن سعد الكوفي الشاعر العباسي المتوفى عام ٥٢٠هـ، وصواب لإنشاد البيت الأول هكذا كما ذكرناه :

دمن كأن رياضها يكسين أعلام المطارف  
وقبل البيت الأخير بيتان هما :

باتت سواريسا تمخض في رواعدها القواصف  
ثم أنبرت بحبا كباكية بأربعة ذوارف

(٣) الدمن جمع دمنة وهي هنا : الموضع القريب من الدار. والمطارف : جمع مطرف كمنبر : رداء مربع من الخز فيه أعلام.

(٤) النكباء ريح بين الصبا والشمال.

طرر الوصائف يلتفت ن بها إلى طرر الوصائف (١)  
وكان لمع بروقهسا في الجواشني المناقف (٢)

المقصود البيت الأخير ولكن البيت إذا قطع عن القطعة كان كالسحاب  
تفرد عن الأتراب ، فيظهر فيها ذل الاغتراب ، والجوهرة الثمينة مع أخواتها  
في العقد أبهى في العين ، وأملأ بالزین ، منها إذا أفردت عن النظائر ، وبدت  
فذة للنظار .

ويشبهون الجواشن (٣) والدروع بالغدير ، يضرب الريح متنه فيتكسر ،  
ويقع فيه ذلك الشنج (٤) المعلوم ، كقوله (٥) :

٢٣٨ — وبیضاء زغف ثلثة سلبية لها رفرق فوق الأنامل من عل  
وأشبر نبها الهالكی كأنها غدير جرت في متنه الريح سلسل (٦)

(١) الوصائف : جمع وصيفة وهي الفتاة الشابة .

(٢) المناقف : الملاعب بالسلاح .

(٣) الجواشن : الدروع جمع جوشن .

(٤) الشنج بالتحريك : التقبض من مس نار أو برد شديد .

(٥) هو أوس بن حجر بن عتاب كان من أوصاف الشغراء للحمر  
الوحشية والسلاح لاسيما القوس قال أبو عمرو بن العلاء : كان أوس لخل  
مضر حتى نشأ النابغة وزهير فأخلاه .

(٦) الزغف : الدرع الواسعة المحكمة ، والنثلة : الدرع الطويلة .  
والسلبية : نسبة إلى سليم الذي جاء في شعرهم اختصاره عن سليمان سماعاً .  
أشبر نبها : أعطانها . الهالكی : هنا الصيقل أو الحداد ، قيل إن أول من  
صنع الحديد في العرب هو الهالك بن عمرو .



وقال (١) :

٢٣٩ - وساقفة من جياذ الدرو      ع تسمع للسيف فيها صليلا  
كمن الغدير زهته الدبور      يجر المدجج منها فضولا

وقال البحتري (٢) :

٢٤٠ - يمشون في زغف كأن متونها  
في كل معركة متون نهاء

وهو من الشهرة بحيث لا يخفى .

ثم إنهم يعكسون هذا التشبيه فيشبهون الغدران والبرك بالدروع  
والجواشن ، كقول البحتري يصف البركة (٣) :

٢٤١ - إذا زهتا الصبا أبدت لها حبا      مثل الجراشن مصقولا حواشيا  
ومن فائن ذلك وفاخره ، لاستواء أوله في الحسن وآخره ، قول أبي  
فراس الحمداني :

(١) هو عبد القيس بن خفاف البرجمي الشاعر الجاهلي راجع ١٨٤  
المفضليات ، ٣١٧ : ١ الخامسة . والدبور : ريح غربية . المدجج : اللابس  
السلاح . الفضول : الزيادة :

(٢) النماء أصغر محابس الماء الواحدة نهاء وهي الغدير الصغير أو هي  
جمع نهي ، ويشبهون الصارم بلون الملح أيضاً ، يقول مالك بن أبي كعب  
والد كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ :

على فضفاضة كالنهي ساقفة      وصارم مثل لون الملح مصقول  
(٣) أي بركة قصر المتوكل ، وزهتها : علتها ، والصبا : ريح شرقية ،  
والحبك بضمين : جمع حبيكة وهي الطريق في الرمل .

٢٤٢ - انظر إلى زهر الربيع والماء في البرك البديع  
وإذا الرياح جرت عليه في الذهاب وفي الرجوع  
ثرت علىبيض الصفا ملح بيننا خلق الدروع  
وتشبه أنوار الرياض بالنجوم كقوله (١) :

٢٤٣ - بكت السماء بما رذاذ دموعها ففقدت تبسم عن نجوم سماء  
ثم تشبه النجوم بالنور كقوله (٢) :

٢٤٤ - قدأقذف العيس في ليل كان به وشيا من النور أو روضاً من العشب  
وكقول ابن المعتز :

١٧٦ و ٢٤٥ - كان الثريا في أواخر ليلها تفتح نور أو لجام مفضض  
وقال (٣) :

٢٤٦ - وتوقد المريح بين نجومها كبهارة في روضة من نرجس (٤)  
وكذلك تشبه غرة الفرس الأدم بالنجم أو الصبح ، ويجعل جسمه  
كالليل ، كما قال ابن المعتز :

٢٤٧ - جاء سليلا من أب وأم أدم مصقول ظلام الجسم  
قد سمرت جبهته بنجم .

(١) أي البحترى من القصيدة السابقة .

(٢) أي البحترى في مدح أبي الصقر .

(٣) أي ابن المعتز ٢ : ٥٢ ديوانه طبعة بيروت .

(٤) المريح : يمتاز باحمرار لونه . البهارة واحدة البهار بالفتح ثبت طيب  
الرائحة .

(٥) جاء سليلا من أب وأم لا أقفلت من ولد يعقم

أدم مصقول ظلام الجسم متعل بجندلات صم

قد سمرت جبهته بنجم

وكما قال كاتب (١) المأمون يصف فرساً :

٢٤٨ - قد بعثنا بجواد مثله ليس يرام  
فرس يزهى به لك حسن سرج ولجام  
وجهه صبح ولكن سائر الجسم ظلام  
والذى يصلح للسو لى على العبد حرام

وقال ابن نباتة :

٢٤٩ - وأدم يستمد الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا  
ثم يعكس فيشبه النجم أو الصبح بالغرة فى الفرس كقول ابن المعتز :  
٢٥٠ - والصبح فى طرة ليل مسفر كأنه غرة مهر أشقر  
وتشبه الجوارى فى قدودهن بالسرو تشبيهاً عامياً مبتذلاً . ثم إنهم قد  
جعلوا الفرع فيه أصلاً ، فشبها السرو بن كقوله (٢) :

٢٥١ - حفت بسرو كالفياض تلحفت  
خضر الحرير على قوام معتدل  
فكأنها والريح حين تميلها تبغى التعانق ثم يمنحها الخجل  
والمقصود من البيت الأول ظاهر وفى البيت الثانى تشبيه من جنس الهيئة  
المجردة من هيئات الحركة وفيه تفصيل ظريف فأن فقد راعى الحركتين

(١) هو أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن صول أحد وزراء المأمون  
ومن أبلغ الكتاب يضرب به المثل فى جزالة اللفظ وقلته وصواب المعنى  
وكثرته توفى عام ٢١٣ هـ .

(٢) هو أحمد بن سليمان بن وهب الكاتب كان ناثراً ناظماً بارعاً فى  
فنون كثيرة ومن أسرة شهرت بالأدب توفى سنة ٣٨٥ هـ .

حركة التبييض للدنو والعناق ، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق ، وأدى ما يكون في الحركة الثانية من سرعة زائدة تأدية تحسب معها السمع بصراً ، تبييناً للنشيد كما هو ، وتصويراً لأن حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في خروجها من مكانها من الاعتدال ، وكذلك حركة من يدرك الخجل فيبر تدع أسرع أبدأ من حركته إذ هم بالدنو . فإزعاج الحرف والوجل ، أبدأ أقوى من إزعاج الرجاء والامل ، فمع الأول تميل الاختيار ، وسمة الحوار ، ومع الثاني حفز الاضطراب ، وسلطان الوجوب . وأعود إلى الغرض .

ومن تشبيه السرو بالنساء قول ابن المعتز (١) :

٢٥٢ - ظلمات يملأه خير يوم وليلة      تدور علينا الكاس في فتية زهر  
بكف غزال ذى عذار وطرة      وصدغين كالثقافين في طرفي سطر  
لدى نرجس غض وسرو كأنه      قدود جوار من في أزر أخضر  
وتشبه ثدى الكواكب بالرمان كقوله (٢) :

٢٥٣ - ربما تبيت أنا ملي      يحنين رمان النحور  
وقال المتنبي :

٢٥٤ - وقابلي رماناً غصن باقة      يميل به بدر ويمسكه حقف (٣)  
وقوله (٤) :

٢٥٥ - يخططن بالعيدان في كل منزل      ويخبآن رمان الشدى النواهد

(١) راجع ٢ : ٤٥ ديوان المعتز طبعة بيروت .

(٢) ينسب للسلاوى كما ينسب لمنصور الفهرى ( ٣٥٩ الشعر والشعراء )  
ولمحمد بن عبيد الله الفهرى ، وللمنخل اليشكرى .

(٣) البدر استعارة للوجه . والحقف استعارة للردف .

(٤) النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي المشهور .

ثم يقلب فيشبه الرمان بالثدي كقول القائل (١) :

٢٥٦ — ورمانة شبهتها إذ رأيتها بشدى كعاب أو بحقة مرمر

منمنمة صفراء تضد حورها يواقيت حمر في ملاء معصفر

وتشبه الجداول والأنهار بالسيوف يراد بياض الماء الصافي وبصيصه

مع شكل الاستطالة الذي هو شكل السيف كقول ابن المعتز :

٢٥٧ — أعددت للجار وللعفاة كوم الأعلى متساميات

روازقا في المحل مطمعات

يعنى نخلا، ثم قال بعد أبيات :

٢٥٨ — تسقى بأنهار مفجرات على حصي الكافور فائضات

مثل السيوف المتفريات (٢)

وقول ابن بابك :

٢٥٩ — فاسيل تخلصه المحاني كما سلت من الخلل المناصل (٣)

أبو فراس :

٢٦٠ — والماء يفصل بين زهر الروض في الشطين فصلا

كسباط وشى جردت أيدى القيون (٤) عليه فصلا

كشاجم :

٢٦١ — وترى الجداول كالسيوف لها سواق كالسيارد

آخر (٥) :

(١) هو أبو النضر سعيد بن الشاه من شعراء القرن الرابع، والكعاب كسحاب

الفتاة نهد ثديها أى ظهر ، والحقة والحق : وعاء الطيب وغيره ويكون مستديرا في الغالب .

(٢) المتفريات : من تفرى الشيء إذا انشق ويقال تفرى الليل عن صبحه

(٣) جمع محنية ومحنوة هى منعرج الوادى .

(٤) القيون جمع قين وهو الحداد (٥) هو النابغة الجعدي

٢٦٣- وفي الجداول أسياف محادثة والطير تسجع أهراجا وارمالا (١)  
وقال ذو الرمة :

٢٧٤- فما أذشق ضروء الصبح حتى تبيئت جداول أمثال السيوف القواطع  
ابن الرومي :

٢٦٤- على حفافى جدول مسجور أبيض مثل المهرق المنثور  
أو مثل مئين الصارم المشهور (٢)

ثم يقلبون أحد طرفى التشبيه على الآخر فيشبهون السيوف بالجداول،  
كقوله (٣) :

١٦٥- وتخال ماضربوا بين جداولنا وتخال ما طعنوا به أشطانا  
ابن بابك :

٢٦٦- وأهدى إلى الغارات عزماً مشيعاً  
وبأساً وباعاً فى اللقاء ومقصلاً (٤)

سفيهه مقلط الطيرتين أشيمه فيوحى إلى الأعضاء أن تتزيلا  
أغر كأتى حين أخضب حده خرقت به فى ملتقى الروض جدولا (٥)

(١) المحادثة: المجلوة المصقولة: والمزج والرميل بالتحريك ضربان من التلحين

(٢) يصف عنبا رازقيا وهو عنب أبيض طويل الحب دقيق الوسط  
غليظ الطرفين أصله من الطائف. والحفافى: ككتاب الجانب، والجداول:

النهر الصغير. والمسجور: المملوء. والمهرق الصحيفة.

(٣) هو القطامى أو يزيد بن أبان الملقب بتابعة بنى الحارث بن كعب.  
والأشطان: الحبال التى يستقى بها غاصة.

(٤) المشيع: العجول. المقصل كمنبر: السيف القطاع.

(٥) السفيه: المضطرب والمسررف فى عمله، والطرة: طرف الشيء.  
وجانبه.

السرى :

٢٦٧- وكم خرق الحجاب إلى مقام  
توارى الشمس فيه بالحجاب  
كان سيوفه بين العوالى  
جداول يطردن خلال غاب

وله أيضا :

٢٦٨- كان سيوف الهند بين رماحه  
جداول في غاب سما وتأشبا (١)  
وتشبه الاسنة كما لا يخفى بالنجوم كما قال (٢) :

٢٦٩- وأسنة زرقاخال نجوما

وقال البحتري :

٢٧٠- وتراه في ظلم الوغى فتخاله  
قرأ يكر على الرجال بكوكب  
يعنى السنان :

وقال ابن المعتز :

٢٧١- وتراه يصغى في القناة بكفه  
نجما ونجما في القناة يحره (٣)  
ومثله سواء قوله (٤) :

٢٧٢- كأنما الحربة في كفه  
نجم دجى شيعه البدر

ثم قد شبهوا الكواكب بالسنان كقول الصنوبرى :

٢٧٣- بشر بالصبح كوكب الصبح  
فاض وجنح الدجى كلا جنح  
فهو على الفجر كالسنان هوى  
للعين كما هوى على رخ

(١) تأشب الشجر : التنف .

(٢) أى لىلى الأخيلىة الشاعرة توفيت عام ٨٠ هـ .

(٣) يصغى الشئ : إصغاء : يميله . النجم الأول : السنان ، والنجم الثانى :  
الزج وهما لقناة واحدة فإذا أصغى المقاتل القناة فقد أمال السنان وجرا الزج ،

وراجع البيت فى ديوان ابن المعتز ١ : ١١٦ طبعة بيروت .

(٤) أى ابن المعتز .

ابن المعتز:

٢٤٧- شربتها والديك لما يتيه سكران من نومته طافح (١)  
ولاحت الشعرى (٢) وجوزاؤها كشل زج (٣)، جره راح  
وهذه - إن أردت الحق - قضية قد سبقت وقدمت، فقد قالوا السباك  
الراح، على معنى أن كوكبا يتقدمه وهو رجه؟ ولا شك أن جل الفرض  
في جعل ذلك الكوكب رجحا أن يقدروه سناناً، فالرجح ربح بالسنان،  
وإذا لم يكن السنان فهو قناة، ولذلك قال (٤):

١٧٥- ورجحا طويل القناة عسولا

ومن ذلك أن الدموع تشبه إذا قطرت على خدود النساء بالطل والقطر  
على ما يشبه الخدود من الرياحين، كقول النابغة:

٢٧٦- بكت للفراق وقد راعها بكاء الحبيب لبعد الديار  
كان الدموع على خدها بقية طل على جلتار (٥)  
وشبه به قول ابن الرومي:

٢٧٧- لو كنت يوم الوداع حاضرا وهن يطفين غلة الوجد  
لم تر إلا الدموع ساكبة تقطر من مقلة على خد  
كان تلك الدموع ندى يقطر من نرجس على ورد  
ثم يعكس كقول الجعفي:

٢٧٨- شقائق يحملان الندى فكأنه دموع التصابي في خدود الخرائد  
ومثله قول ابن المعتز بعد قوله في النرجس:

(١) أى ممتلىء بالشراب.  
(٢) كوكب يطلع بعد الجوزاء.  
(٣) هو أسفل الرمح (٤) عبد القيس البرجمي عسول: شديد الاهتزاز  
(٥) الجلتار: زهر الرمان فارسي معرب.



٢٧٩ - كأن عيون النرجس الغض حولها

مداهن ذر حشوهن عقيق  
إذا بلهن القطر خلت دموعها بكاء عيون كحل من خلوق (١)  
وفي فن آخر منه خارج عن جنس ما مضى يشبه الشيخ إذا أفناه الهرم  
وحناه القدم حتى يدخل رأسه في مشكبيه بالفرخ كما قال (٢):

٢٨٠ - ثلاث مئين قد مضين كواملا

وها أنا هذا أرجمي مر أربع  
وأصبحت مثل الفرخ في العين ناويا إذا رام تطيارا يقال له : قع  
وهو كثير ثم يعكس فيشبه الفرخ بالشيخ ، كما قال أبو نواس يرقى  
خلفاً الأحمر (٣) :

٢٨١ - لو كان حي واثلا من التلف

كولألت شغواء في أعلى شغف  
أم فريخ أحرزته في لطف مرغب الألفاد لم يأكل بكف (٤)  
كأنه مستقعد من الحرف (٥)

(١) الخلق : طيب يضرب إلى الصفرة أهم أجزاء الزعفران .

(٢) هو كعب بن حمزة الدوسي الجاهلي وكان من المعمرين .

(٣) من أئمة الرواة والنقاد توفي عام ١٨١ هـ .

(٤) وأل : نجا . الشغواء : العقاب . الشغف : رأس الجبل . اللجف :

كل ما أشرف على العاير من صخر أو غيره ، مرغب : الذي نبت زغبه :  
الألفاد جمع لغد لحة في الخلق والمراد ظاهر الخلق .

(٥) ليس في اللغة مستقعد فهو محرف عن مقنند .

(٦م - أسرار البلاغة - ج ٢)

وأعاده (١) في قصيدة أخرى في مراثيته أيضاً :

٢٨٧ - لا تثل العصم في المضارب ولا

شغواء تغزو فرخين في الجف

تحنو بجنوحوشها على ضرم كقعدة المنحنى من الحرف (٢)

ويشبه الظليمى حركة جناحيه مع إرسال لهما ، بالخباء المقوض ،  
أفشد أبو العباس (٣) لعلقة (٤) :

٢٨٣ - صعل كأن جناحيه وجوؤه

بيت أطافت به خرقام مهجـم

إشترط أن يتعاطى تقويضه خرقاء ليكون أبداً لتفاوت حركاته  
وخروج اضطرابه عن الوزن . وقال ذو الرمة :

٢٨٤ - ويبيض رفعنا بالضحى عن متونها

سماوة جون كالخباء المقوض

هجوم عليها فقه غير أنه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض (٥)  
قالوا في تفسيره يعنى بالبيض ببيض النعام ، وورفعنا ، أى أثرا عن

(١) أى أبو نواس .

(٢) اللجب بالجيم ، والعصم : جمع أعصم وهو الوعل في ذراعيه  
أو إحداهما بياض . والجوشوش الصدر . والضررم ككتف : فرخ العقاب .

(٣) أى المبرد أو ثعلب .

(٤) هو علقمة بن عبدة الفحل في وصف ناقته وتشبيهها بالظليم .  
والصعل : الصغير الرأس ، والخرقا : التى لا تحسن شيئاً فهى تفسد ما عرضت

له ، والمراد بها هنا الريح الهوجاء . (٥) الشبح محركا ويسكن : الشخص .

ظهورها ، و « سماء جون » أى شخص نعام جون و سماء الشيء شخصه ،  
والجون الأسود ههنا ، لأنه قابل بين البياض والاسود . ثم شبه النعام فى حال  
إثارته عن البيض بالخباء المقوض وهو الذى نزع أطنابه للتحويل ، والبيت  
الثانى من أبيات الكتاب (١) أنشده شاعداً على إعمال فمول عمل الفعل ، وذلك  
قوله « هجوم عليها نفسه » ، فنفسه منصوب بهجوم على أنه من هجوم متعدياً نحو  
هجوم عليها نفسه أى طرحها عليها كأنه أراد أن يصف الظلم فى خوفه بأمرين  
متضادين بأن يبالغ فى الانكباب على البيض فعل من شأنه اللزوم والثبات  
وأن يثيره عنها الشيء اليسير نحو أن يقع بصره على الشخص من بعد ، فعل  
من كان مستوفراً فى مكانه غير مطمئن ولا مطمئناً نفسه على السكون ،  
وقوله : « يرم فى عينيه بالشبح » ، كلام ليس لحسنه نهاية (٢) .

وقد قال ابن المعتز ، فعكس هذا التشبيه ، فشبّه حركة الخباء بالطائر ،  
إلا أنه راعى أن يكون هناك صفة مخصوصة ، فشرط فى الطائر أن يكون  
مقصوداً ، وذلك قوله :

٢٨٦ — ورفعنا خباءنا تضرب الريح حشاه كالجانف (٣) المقصوص  
وأخرجه إلى هذا الشرط أنه أراد حركة خباء ثابت غير مقوض إلا أن  
الريح تقع فى جوفه فتحرك فى جانبيه على توال كما يفعل المقصوص إذا  
جذف وذلك أن يرد جناحيه إلى خلفه فيتحرك جانباه ، فحصل له أمران :  
أحدهما أن الموفور الجناح يبط جناحيه فى الأكثر ، وذلك إذا صب فى  
طيرانه فلا يدوم ضربه بجناحيه ، والمقصود لقصوره عن البسط يديم  
ضربهما . والثانى : تحريك الجناحين إلى خلف .

(١) لسيبويه (١٠٦١ كتاب سيبويه) .

(٢) وهو استعارة تمثيلية .

(٣) جذف الطائر من باب ضرب : أسرع .

وهذا كثير جداً وتتبعه في كل باب ونوع من التشبيه يشغل عن  
الغرض من هذه الموازنة ، ولأنه يتبع هذا القلب في طرق التشبيه لسبب  
يعرض في البين ، فيمنع منه ، ولا يكون من صميم الوصف المشترك بين  
الشيئين المشبه أحدهما بالآخر .

فمن ذلك وهو أقواه فيما أظن أن يكون بين الشيئين تفاوت شديد في  
الوصف الذي لأجله تشبه ، ثم قصدت أن تلحق الناقض منهما بالزائد مبالغة  
ودلالة على أنه يفضل أمثاله فيه .

بيان هذا أن ههنا أشياء هي أصول في شدة السواد كخافية الغراب والغار  
ونحو ذلك فإذا شبهت شيئاً بها كان طلب العكس في ذاك عكساً لما يورجه  
الفهم وبقصاً للعادة لأن الواجب أن يثبت المشكوك فيه بالقياس على المعروف  
لا أن يتكلف في المعروف تعريف بقياسه على المجهول وما ليس بوجود  
على الحقيقة ، فانت إذا قلت في شيء : هو كخافية الغراب فقد أردت أن  
تثبت له سواداً زائداً على ما يعمد في جنسه وأن تصحح زيادة هي بمهولة ،  
وإذا لم يكن ههنا ما يزيد على خافية الغراب في السواد فليت شعري ما الذي  
تريد من قياسه على غيره فيه :

ولهذا المعنى ضعف بيت البحرى :

٢٨٦ — باب قفرين والليل لا طخ

جوانبه من ظلمة بمداد (١)

وذلك أن المداد يس من الأشياء التي لا تزيد عليها في السواد . كيف

(١) نقده ابن العميد وقال : إنه تشبيه غير رائع ولا بارع (٦ رسالة  
الصاحب في المتنبي) ، وقفرين : كورة بالشام قرب حلب وهي مدن  
بلاد الشام .

ورب مداد فاقد اللون ، والليل بالسواد وشدة أحق وأحرى أن يكون مثلاً ، ألا ترى إلى ابن الرومي حيث قال :

٢٨٧ — حبر أبي حفص لعاب الليل يسيل للاخوان أى سيل

مبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل وكان البحترى نظر إلى قول العامة في الشيء الأسود هو كالنفس (١) ثم تركه للقافية إلى المداد .

فإن قلت : فينبغي على هذا ألا يجوز تشبيه الصبح بغرة الفرس لأجل أن الصبح بالوصف الذي لأجله شبه الغرة به أخص ، وهو فيه أظهر وأبلغ ، والتفاوت بينهما كالتفاوت بين غاية الغراب والقار وبين ما يشبه بينهما .

فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك فإن تشبيه غرة الفرس بالصبح حيث ذكرت لم يقع من جهة المبالغة في وصفها بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ، وإنما قصد أمر آخر وهو وقوع منير في مظلم ، وحصول بياض في سواد ، ثم البياض صغير قليل بالإضافة إلى السواد ، وأنت تجد هذا التشبيه على هذا الحد في الأصل ، فإذا عكست فقلت كأن الصبح عند ظهور أوله في الليل غرة في مرس أدم لم تقع في مناقضة ، كما أنك لو شبهت الصبح في الظلام بعلم بياض على ديباج أسود لم تخرج عن الصواب ، وعلى نحو من ذلك قول ابن المعتز :

٢٨٨ — نخلت الدجى والفجر قد مد خيطه

رداء موشى بالكواكب معلما

فالعلم (٢) في هذا الرداء هو الفجر بلا شبهة

(١) أى الحبر - مداد القلم .

(٢) العلم : رسم الثوب ورقه .

وله (١) وهو صريح ما أردت :

٢٨٩ — والليل كالحلقة السوداء لاح به

من الصباح طراز (٢) غير مرقوم

وإن كان التفاوت في المقدار بين الصباح والطرز في الامتداد والانبساط شديداً . وكذلك تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة وبالدينار الخارج من السكة ٣ ، كما قال ابن المعتز :

٢٩٠ — وكان الشمس المنيرة دينا ر جلته حدائد الضراب

حسن مقبول وإن عظم التفاوت بين نور الشمس ونور المرآة والدينار أو الجرم لأنك لم تضع التشبيه على مجرد النور والاتلاق ، وإنما قصدت إلى مستدير يتلأأ ويلعب ، ثم خصوص في جنس اللون يوجد في المرآة المجلوة والدينار المتخلص من حمى السكة كما يوجد في الشمس ، فأما مقدار النور وأنه زائد أو ناقص ، ومتناه أو متقاصر ، والجرم أعظم هو أم صغير ؟ فلم تتعرض له ، ويستقيم لك العكس في هذا كله نحو أن تشبه المرآة بالشمس وكذلك لو قلت في الدينار : كأنه شمس ، أو قلت : كأن الدينار من المنثورة شمس صغار ، لم تتعد (١) .

وجملة القول أنه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء . والقصد إلى إيهام في الناص أنه كالزائد ، واقتصر على الجمع بين الشيتين في مطلق الصورة والشكل واللون ، أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع

(١) أى لابن المعتز أيضاً .

(٢) الطراز علم الثوب .

(٣) هى الحديد المنقوشة التى تطبع بها النقود .

(٤) أى لم تتجاوز الصواب ، أو أن صحتها لم تبعد .

على حد ، ويوجد هو أو قريب منه في الأصل ، فإن العكس يستقيم في التشبيه ، ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقم .

وقد يقصد الشاعر على عادة التخييل أن يوم في الشيء هو قاصر عن نظيره في الصفة أنه زائد عليه في استحقاقها واستيجاب أن يجعل أصلاً فيها فيصح على موجب دعواه وسرّفه إلى أن يجعل الفرع أصلاً ، وإن كنا إذا رجعنا إلى التحقيق لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه ، ومثاله قول محمد بن وهيب (١) .

٢٩١ — وبدا الصبح كأن غرته وجه الخليفة حين يمدح  
فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكل في  
النور والضياء من الصباح فاستقام له بحكم هذه النية أن يجعل الصباح فرعاً  
ووجه الخليفة أصلاً .

واعلم أن هذه الدعوى وإن كنت تراها تشبه قولهم : لا يدري أوجه  
أنور أم الصبح ؟ وغرته أضوأ أم البدر ؟ وقولهم إذا أفرطوا : نور الصباح  
يخفى في ضوء وجهه ، أو نور الشمع مسروق من جبينه ، وما جرى في هذا  
الأسلوب من وجوه الإغراق والمبالغة ، فإن في الطريقة الأولى خلافة  
وشيئاً من السحر ، وهو أنه كان يستكثر (٢) للصباح أن يشبه بوجه الخليفة  
ويوم أنه قد احتشد له واجتهد في طلب تشبيه يفهم به أمره ، وجهته  
الساحرة أنه يوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر ، ويفيد كما من غير  
أن يظهر ادعاؤه لها . لأنه وضع كلامه وضع من يقيس على أصل متفق عليه

(١) شاعر عباسي اتصل بالمأمون ومدحه طويلاً ، وكان يمدح  
آل البيت ، وكان مؤدب الفتح بن غافان وزير المتوكل . والبيت من قصيدة  
له في مدح المأمون .

(٢) لأنه لم تجر العادة بهذا التشبيه .

ويرجى الخبر عن أمر مسلم لا حاجة فيه إلى دعوى . ولا إشفاق من خلاف مخالف وإنكار منكر وتجهم معترض وتهكم قائل : « لم ، و » من أين لك ذلك ؟ . والمعاني إذا وردت على النفس هذا المورد كان لها ضرب من السرور خاص ، وحدث بها نوع من الفرح عجيب ، فكانت كالنعمة لم تسكرها المنه ، والصنعة لم ينغصها اعتداد المصطنع لها .

وفي هذا الموضوع شبهة بالنسبة التي ذكرتها في التجنيس لأنك في الموضوعين تنال الربح في صورة رأس المال ، وترى الفائدة قد ملأت يدك ، من حيث حبيبتها قد جازتك وأضلتك (١) وتجد على الجملة الوجود من حيث توهمت العدم .

ولطيفة أخرى ، وهي أن من شأن المدح إذا ورد على العاقل أن ينفقه بين أمرين يصعب الجمع بينهما وتوفية حتمهما : معرفة حق المسادح على ما استشهد له من تزيينه وقصد من تفخيم شأنه في عيون الناس بالإصفاء إليه والارتياح له ، والدلالة بالبشر والخلقة على حسن موقعه عنده ، وملك النفس حتى لا يغلبها (٢) السرور عليه ويخرج بها إلى العجب المذموم وإلى أن يقول أنا ذوق في صفة الكبر من حيث لا يشعر ، ويظهر عليه من أمارته ما يذم لأجله ويحقر ، فأكبر أحد في نفسه إلا أغان (٣) الكبر عقله ، وفسخ عقده من حله ، وهذا موقف تزل فيه الأقدام بل تخف عنده الحلوم حتى لا يسلم من جزع النفس هناك إلا أمراد الرجال ، وإلا من أدام التوفيق صحبته ، ومن أين ذلك وأنى ؟ فإذا كان المدح على صورة قوله وجه الخليفة حين يمتدح ، خف عنه الشطر من تكاليف هذه الخصلة .

- (١) يقال : ضللت البيت والمسجد وأضللت البعير والبعيد ، فالظاهر : وضلتك .  
(٢) في نسخ الكتاب : يعلها .  
(٣) أى غطى .



وإذ قد تبين كيف يكون جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً في التشبيه الصريح، فارجع إلى التمثيل وانظر هل تجيء فيه هذه الطريقة على هذه السعة والقوة، ثم تأمل ما حمل من التمثيل عليها كيف حكمه وهل هو مساو لما رأيت في التشبيه الصريح، وحاذ حذوه على التحقيق؟ أم الحال على خلاف ذلك؟ والمثال فيما جاء من التمثيل مردوداً فيه الفرع إلى موضع الأصل والأصل إلى محل الفرع قوله (١):

٢٩٢ — وكان النجوم بين دجاء سنن لاح بينهن ابتداء  
وذلك أن تشبيه السنن بالنجوم تمثيل والشبه عقلي، وكذلك تشبيه خلافها من البدعة والتمثالة بالظلمة، ثم إنه عكس تشبيه النجوم بالسنن كما يفعل فيما مضى من المشاهدات، إلا أنا نعلم أنه لا يجري مجرى قولنا كأن النجوم مصابيح تارة، وكان المصابيح نجوم أخرى، ولا يجري مجرى قولك: كأن السيوف برق تنعق، وكان البروق سيوف تسل من أغمادها فتبرق، ونظائر ذلك فيما مضى، وذلك أن الوصف هناك لا يختلف من حيث الجنس والحقيقة وتجده العين في الموضوعين وليس هو في هذا مشاهداً محسوساً وفي الآخر معقولاً متصوراً بالقلب متمتعاً فيه بالإحساس، فأنت تجد في السيوف إيماناً على هيئة مخصوصة من الاستطالة وسرعة الحركة تجده بعينه أو قريباً منه في البروق، وكذلك تجد في المداهن من الدر حشوهن عقيق من الشكل واللون والصورة ما تجده في الرجس، حتى يتصور أن يشبه الحال في الشيء من ذلك، فيظن أن أحدهما الآخر؛ فلو أن رجلاً رأى من بعيد بريق سيوف تنقض من الغمود لم يبعد أن يغلط فيحسب أن بروقا انعمقت ومالم يقع فيه الغلط كان حاله قريباً مما يجوز وقوع الغلط فيه، ومحال أن يكون الأمر كذلك في التمثيل، لأن السنن ليست بشيء يتراءى في العين، فيشبهه بالنجوم، ولا ههنا وصف من الأوصاف المشاهدة يجمع السنن والنجوم،

(١) أي التنوخي القاضي.

ولأنما يقصد بالتشبيه في هذا الضرب ما تقدم من الأحكام المتأولة من طريق  
المقتضى فلما كانت الضلالة والبدة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها في حكم  
من يعيش في الظلمة فلا يتهدى إلى الطريق ولا يفصل الشيء من غيره حتى يتردى  
في مهواة ويعثر على عدو قائم وآفة الهلكة، لازم من ذلك أن تشبه بالظلمة ..  
ولزم عكس ذلك أن تشبه السنة والهدى والسريرة وكل ما هو علم بالنور .  
وإذا كان الأمر كذلك علمت أن طريقة العكس لا تجيء في التمثيل على  
حدها في التشبيه الصريح ، وأنها إذا سلكت فيه كان مبغيا على ضرب من  
التأويل والتخيل يخرج عن الظاهر خروجاً ظاهراً ويبعد عنه بعداً شديداً ،  
فالتأويل في البيت أنه لما شاع وتعرف وشهر وصف السنة ونحوها بالبياض  
والإشراق ، والبدة بخلاف ذلك كما قال النبي ﷺ : « أتيتكم بالحنيفية البيضاء  
ليلها كنهارها ، وقيل هذه حجة بيضاء ، وقيل للشبهة وكل ما ليس بحق فإنه  
مظلم ، وقيل : سواد الكفر وظلمة الجهل ، يخيل أن السن كلها جنس من  
الأجناس التي لها إشراق ونور وابتضاء في العين ، وأن البدة نوع من  
الأنواع وأن لها فضل اختصاص بسواد اللون فصار تشبيه النجوم بين  
الدجى بالسنن بين الابتداء على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض  
الشيب في سواد الشباب أو بالأنوار واتلاحها بين النبات الشديد الخضرة ،  
فهذا هنا كأنه ينظر إلى طريقة قوله : « وبدا الصباح كأن غرته » في بناء التشبيه  
على تأويل هو غير الظاهر ، إلا أن التأويل هناك أنه جعل في وجه الخليفة  
زيادة من النور والضياء يبلغ بها حال الصباح أو يزيد ، والتأويل هنا أنه  
خيال ما ليس بمتلون كأنه متلون ثم بنى على ذلك .

ومن هذا الباب قول الآخر :

٢٩٣ - ولقد ذكرتك والزمان كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق (١)

(١) البيت لأبي طالب الرقي - ويرى بدل « والزمان » : والظلام .

لما كانت الأوقات التي تحدث فيها المكاره توصف بالسواد فيقال :  
اسود النهار في عيني وأظلمت الدنيا على ، جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر  
بالسواد من الظلام فشبه به ثم عطف عليه فزاد من لم يعشق نظرفا وإماما  
للصفة ، وذلك أن الغزل يدعى القسوة على من لم يعرف العشق والقلب القاسي  
يوصف بشدة السواد فصار هذا القلب عنده أصلا في الكدرة والسواد فقام  
عليه ، وعلى ذلك قول العامة : ليل كقلب المنافق أو الكافر إلا أن في هذا  
شوبا من الحقيقة من حيث يتصور في القلب أصل السواد ثم يدعى الإفراط  
ولا يدعى في البدعة نفس السواد لأنها ليس مما يتلون ، لأن اللون من  
صفات الجسم ، فالذي يساويه في الشبه المساواة الثابتة قولهم : أظلم من  
الكفر . كما قال ابن العميد في كتاب يداعب فيه ويظهر التظلم من هلال الصوم  
ويدعو على القمر فقال : « وأرغب إلى الله تعالى في أن يقرب على القمر دوره ،  
وينقص مسافة فلكه » ثم قال بعد فصل « ويسمعى النعرة في قفا شهر  
رمضان ويعرض على هلاله أخفى من السحر وأظلم من الكفر » .

وإن تأولت في قوله : « سن لاح بينهن ابتداء » أنه أراد معنى قولهم :  
إن سواد الظلام يزيد النجوم حسنا وبهاء كان له مذهب . وذلك أنه لما  
كان وقوف العاقل ، على بطلان الباطل ، وإطلاعه على عوار البدعة ،  
وخرقه الستر عن فضيحة الشبهة ، يزيد الحق نبلا في نفسه ، وحسنا في مرآة  
عقله ، جعل هذا الأصل من المعقول مثلا للشاهد المبصر هناك ، إلا أنه  
على ذلك لا يخرج من أن يكون خارجا عن الظاهر لأن الظاهر أن يمثل  
المعقول في ذلك بالمحسوس كما فعل البحترى في قوله :

٢٩٤ - وقد زاده إفراط حسن جوارها      خلأ في أصفار (١) من المجد خيب  
وحسن درارى النجوم بأن ترى      طوالع في داج من الليل غيب

(١) أصفار صفة لمخدوف أى خلأ في أصفار ، أى خالين .

فبك مع هذا الوجه حاجة إلى مثل ما مضى من تنزيل السنة والبذعة منزلة ما يقبل اللون ويكون له في رأى العين منظر المشرق المتبسّم، والأسود الآقتم، حتى يراد أن لون هذا يزيد في بريق ذاك وبهائه، وحسنه وجماله، وفي القطعة التي هذا البيت منها غيرها (١) مما مذهبه المذهب الأول، وهو :

٢٩٥ - رب ليل قطعته بصدود وفراق ما كان فيه وداع  
موحش كالثقل تقضى به العيون وتأتى حديثه الأسماع (٢)  
وكان النجوم . . . البيت، وبعده :

٢٩٦ - مشرقات كأن حجاج يقطع الحصى والظلام انقطاع  
وما حقه أن يعد في هذا الباب قول القائل (٣) :

٢٩٧ - كأن انتضاء البدر من تحت غيمة

نجم من البأساء بعد وقوع  
وذلك أن العادة أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذي ينحسر عنه الغمام، والشبه بين البأساء والغمام والظلماء من طريق العقل لا من طريق الحس. وأوضح منه في هذا قول ابن طباطبا (٤) :

٢٩٨ - محو وغيم وضياء وظلم مثل سرور شابه عارض غم  
ومن حد ما يقع في هذا الباب قول التنوخي في قطعة وهي قوله :

٢٩٩ - أما ترى البرد قد وافى عساكره

وعسكر الحر كيف انصاع منطلقا

(١) أى غير هذه الأبيات .

(٢) البيتان للقاضى التنوخي .

(٣) وهو ابن طباطبا العلوى ( المتوفى عام ٣٢٢ هـ ) .

(٤) العلوى الأصمهانى ( ٣٢٣ هـ ) - صاحب كتاب دعيار الشعر . .

قالارض تحت ضرب الثلج تحسبها قد ألبت حبكا أو غشيت ورقا  
فانهض بنار إلى لحم كأنهما في العين ظلم وإنصاف قد اتفقا  
جاءت ونحن كقلب الصب حين سلا بردأ فصرنا كقلب الصب إذ عشقا (١)

المقصود : فانهض بنار إلى لحم ، فإنه لما كان يقال في الحق إنه منير واضح  
لائح فتستعار له أوصاف الأجسام المنيرة ، وفي الظلم خلاف ذلك تخيلهما  
شيئين لهما ابيضاض واسوداد ، وإنارة وإظلام فشبه النار والفحم بهما .

ومن هذا الباب قول ابن بابك :

٣٠٠ - وأرض كأخلاق الكريم قطعها

وقد كحل الليل السباك فأبصرا

لما كانت الأخلاق توصف بالسعة والضيق وكثير ذلك واستمر تروحه  
حقيقة مقابل بين سعة الأرض التي هي سعة حقيقة وأخلاق الكريم .

ومثله قول أبي طالب المأموني (٢) :

٣٠١ - وفلا آمال يضيق بها الفتى لا تصدق الأوهام فيها قبلا

أقربتها بشملة تقرى الفلا عنقا (٣) وتقرىها الفلاة نحو لا

قاس الفلا في السعة وهي حقيقة فيها على الآمال وهي إذا وصفت بالسعة

(١) الحبيك - الدروع ، والضرب هنا بمعنى الضروب أي المقيم النبات  
أي أنها تحت الثلج الثابت كأنها دروع في التبلور والدعان ، وفي القاموس :  
الضرب : الثلج .

(٢) من نسل المأمون العباسي توفي عام ٢٨٣ هـ .

(٣) الشملة بكسر الشين والميم وتشديد اللام : الناقة السريعة . والإقراء :  
طلب القرى والضيافة وقرى الضيف قرى ، وقراء تقرية : ضيفه ، وقرى البلاد  
طافها . والعنق : سير فسيح واسع للابل والدواب وهو اسم من أعنق .

كان مجازاً بلا شبهة ، ولكن لما كان يقال : آمال طوال وآمال لا نهاية لها واتسعت آماله وأشبه ذلك صارت هذه الأوصاف كأنها موجودة فيها من طريق الحس والعيان .

وعلى ذكر الأمل فن لطيف ما جاء في التشبيه به على هذا الحد ، وإن لم يكن في معنى السعة والامتداد ، ولكن في الظلة والاسوداد ، قول ابن طباطبغا (١) :

٣٠٢ - رب ليل كأنه أمل في لك وقد رحت عنك بالحرمان  
جبهته والنجوم تنعس في الأفق وتطرفن كالعيون الزواني  
هاربا من ظلام فعلك في نحو وضياء الفتى الأغر الهجان

لما كان يقال في الأمر لا يرجى له نجاح : قد أظلم علينا هذا الأمر وهذا أمر فيه ظلمة ، ثم أراد أن يبالغ في التباس وجه النجح عليه في أمله تخيل كأن أمله شخص شديد السواد يقاس ليله به كأنه يقول : تفكرت فيما أعلمه من الأشياء السود فرأيت صورة أمل فيك زائدة على جميعها في شدة السواد فجعلته قياساً في ظلمة ليلي الذي جبهته .

ومن الباب وهو حسن قول ابن المعتز :

٣٠٣ - لا تخلعوا الدوشاب في قدح

بصفاء ماء طيب السبرد  
لا تجمعوا بالله ويحكم حافظ الوعيد ورقة الوعد

(١) جبهته : قطعتة . وطرفت العين : تحركت . الهجان : الكريم من كل شيء .

(٢) الدوشاب : نبيذ التمر معرب أو الأسود الغليظ منه ، وقال السعفاني : إنه الدبس .

لما كان يقال : أغلظ له القول ، ويوصف الجاني وكل من أساء وقال ما يكره بالغلظ ، ويوصف كلام المحسن ومن يعمد إلى الجميل باللطافة - جعل الوعيد والوعد أصلا في الصفتين وقاس عليهما .  
فأما قول الآخر :

٣٠٤ - شربت على سلامة أفتكين شراباً صفوه صفو اليقين (١)

فهو على الحقيقة لا يدخل في تشبيه الحقيقة بالجاز لأن الصفاء خلوص الشيء وخلوه من شيء يميزه عن صفته ، إلا أنه من حيث يقع في الأكثر لئلا يريق وبصيص كان كأنه حقيقة في المحسوسات وبجاز في المعقولات . وأما قولهم : هوام أرق من تشاكي الأحباب ، فمن الباب ، لأن الرقة في الهواء حقيقة . وفي التشاكي مجاز .

وهكذا قول أبي نواس في خلاعته :

٣٠٥ - وحتى هي في رقة ديني (٢) ،

لأن الرقة من صفات الأجسام فهي في الدين مجاز .  
وبما كأنه (٣) يدخل في هذا الجنس قول المتنبي :

٣٠٦ - يترشفن من فمي رشقات هن فيه أحلى من الترحيد

وأبعد ما يكون الشاعر من الترفق إذا دعت شهوة الإغراب إلى أن يستعير للهنول والعبث من الحدو ويتغزل بهذا الجنس .

(١) أفتكين مولى لمصر الدولة ومن ولاته وقواده . هزم في معركة مع جيوش الفاطميين في الشام ، وأمر في مصر حيث مات عام ٣٧٢ هـ .

(٢) عتقت في الدين حتى هي في رقة ديني

(٣) عبر بكانه لأن التشبيه فيه ضمني غير صريح .

وعما هو حسن جميل من هذا الباب قول صاحب كتب به إلى القاضي أبي الحسن (١) روى عن القاضي أنه قال : انصرفت عن دار صاحب قبيل العيد فجاءني رسوله بعطر الفطر ومعه رقعة فيها هذان البيتان :

٣٠٧ - يأيها الفاضل الذي نفسي له مع قرب عهد لقائه مشتاقة  
أهديت عطراً مثل طيب ثنائه فكأنما أهدى له أخلاقه

وكون هذا التشبيه مما نحن فيه من الرجح أوضح ما يكون فليس يخاف أن العادة أن يشبه الثناء بالعطر ونحوه ويستحق منه وقد عكس كما ترى وذلك على ادعاء أن ثناءه أحق بصفة العطر وصيبه من العطر وأخص به وأنه قد صار أصلاً حتى قيس نوع من العطر عليه فقد بولغ في صفته بالطيب ، وجعل له في الشرف والفضل على جنسه أوفر نصيب .

وإذا قد عرفت الطريقة في جعل الفرع أصلاً في التمثيل ، فارجع وما يل بينه وبين التشبيه الظاهر ، تعلم أن حاله في الحقيقة مخالفة للحال ثم ، وذلك أنك لا تحتاج في تشبيه البروق بالسيوف والسيوف بالبروق إلى تأويل أو أثر من أن العين تؤدي إليك من حيث الشكل واللون وكيفية اللعان صورة خاصة نجدها في كل واحد من الشئتين على الحقيقة ، ولا يمكننا أن نقول إن الثريا شبيهة بالأجرام المفضضة وبعمود السكرم النور وبالشعاع المفضل لتأويل كذا ، بل ليس بأثر من أن أنجم الثريا لون الصمة ثم إن أجرامها في الصغر قريبة من تلك الأطراف المركبة على سيور اللبام ، ثم لأنها في الاجتماع والافتراق على مقدار قريب من مواقع تلك الأطراف ، وكذا القول في العمود فإن تلك الأنوار مشاطة في البياض وفي أنها ليست



متضامة تضام التلاصق ولا هي شديدة التباين حتى يبعد الفصل بين بعضها وبعض ، بل مقاديرها في القرب والبعد على صفة قريبة مما يترامى في العين من مواقع تلك الأنجم . وإذا كان مدار الأمر على أن العين تصف من هذا ما تصف من ذلك لم يكن تشبيه اللجام المفضض بالثرثيا إلا كتشبيه الثريا به . والحكم على أحدهما بأنه فرع أو أصل يتعلق بقصد المتكلم فما بدأ به في الذكر فقد جعله فرعاً وجعل الآخر أصلاً ، وليس كذلك قولنا : له خلق كالملك . وهو في دونه بعبثاته ، وبعده بعزه وعلائه ، كالبدد في ارتفاعه ، مع نزول شعاعه ، لأن كون الخلق فرعاً والملك أصلاً أمر واجب حيث كان المعلوم من طريق الإحساس والعيان متقدماً على المعلوم من طريق الروية وهاجس الفكر .

وحكم هذا في أن الفرع لا يخرج عن كونه فرعاً على الحقيقة حكم ما طريق التشبيه فيه المبالغة من المشاهدات والمحسوسات كقولك : هو كحلك (١) الغراب في السواد لما هو دونه فيه ، وقولك في الشيء من القواك مثلاً : هو ناعل ، فكما لا يصح أن يعكس فيشبه حلك الغراب بما هو دونه في السواد والعسل بما لا يساويه في صدق الخلاوة كذلك لا يصح أن تقول : هذا ملك كخلاق فلان ، إلا على ما قدمت من التخييل ؛ ألا ترى أنه كلام لا يقوله إلا من يريد مدح المذكور ، فأما أنت بكون القصد بيان حال الملك على حد قصدك أن تبين حال الشيء المشبه بملك الغراب في السواد والمشبّه بالعسل في الخلاوة فما لا يكون ، كيف ولولا سبق المعرفة من طريق الحس بحال الملك ثم جريان العرف بما جرى من تشبيه الأخلاق به واستعارة الطيب لها منه لم يتصور هذا الذي تريد تخيله من أنا نبالغ في وصف

---

(١) حلك الغراب بالتحريك : حنكه ، وقيل سواده .

المسك بالطيب تشبيهاً بخلق الممدوح ، وعلى ذلك قولهم : كأنما سرق المسك عرفه من خلقك ، والعسل حللته من لفظك ، هو . بنى على العرف السابق من تشبيه الخلق بالمسك واللفظ بالعسل ، ولو لم يتقدم ذلك ولم يتعارف ولم يستقر في العادات لم يعقل لهذا النحو من الكلام معنى ، لأن كل مبالغة ومجاز فلا بد من أن يكون له استناد إلى حقيقة .

وإذا ثبتت هذه الفروق والمقالات بين التشبيه الصريح الواقع في العيان وما يدركه الحس وبين التمثيل الذي هو تشبيه من طريق العقل والمقاييس (١) التي تجمع بين الشيئين في حكم تقتضيه الصفة المحسوسة لا في نفس الصفة كما بينت لك في أول قول ابتدأته في الفرق بين التشبيه الصريح وبين التمثيل ، من أنك تشبه اللفظ بالعسل على أنك تجمع بينهما في حكم توجيه الخلاوة دون الخلاوة نفسها — فهنا لطيفة أخرى تعطيك للتمثيل مثالا من طريق المشاهدة ، وذلك أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة إلا أنه يراها تارة في المرأة وتارة على ظاهر الأمر . وأما في التشبيه الصريح فإنك ترى صورتين على الحقيقة .

يبين ذلك أنا لو فرضنا أن تزول عن أوهامنا ونفوسنا صرور الأجسام في القرب والبعد وغيرهما من الأوصاف الخاصة بالأشياء المحسوسة لم يمكننا تخيل شيء من تلك الأوصاف في الأشياء المعقولة ، فلا يتصور معنى كون الرجل بعيداً من حيث العزة والسلطان : قريباً من حيث الجود والإحسان حتى يخطر ببالك ، وتطمع بفكرك ، إلى صورة البدر وبعد جرمه عنك ، وقرب نوره منك ، وليس كذلك الحال في الشيئين يشبه أحدهما الآخر

---

(١) معطوفة على التمثيل عطف بيان .

من جهة اللون والصورة والقدر ؛ فإنك لا تفتقر في معرفة كون (١) الرجس وخرطه (٢) واستدارته وتوسط أحمره لأبيضه إلى تشبيهه بمداهن در حشوهن عقيق ، كيف وهو شيء تعرضه عليك العين وتضعه في قلبك المشاهدة ، وإنما يزيدك التشبيه صورة ثانية مثل هذه التي معك ويحتلها لكن من مكان بعيد حتى تراهما معا وتجدهما جميعا . وأما في الأولى فإنك لا تجد في الفرع نفس ما في الأصل من الصفة وجنسه (٣) وحقيقته ، ولا يحضرك تمثيل أوصاف الأصل على التعيين والتحقيق وإنما يخيل إليك أنه يحضرك ذلك ، فإنه يعطيك من المدايح بداراً ثانياً فصار وزان أن المرأة تخيل إليك أن فيها شخصاً ثانياً صورته صورة ما هي مقابلة له ، ومتى ارتفعت المقابلة ذهب عنك ما كنت تتخيله ، فلا تجد إلى وجوده سبيلاً ، ولا تستطيع له تحصيلاً ، لا جملة ولا تفصيلاً .

---

(١) قد يكون صوابها : لون .

(٢) تفصيله وشكله وحجمه .

(٣) الضمير يرجع إلى ما أو إلى الأصل .

## فصل

د في الفرق بين الاستعارة والتشليل ،

اعلم أن من المقاصد التي تقع العناية بها أن تبين حال الاستعارة مع التشليل أي هو على الإطلاق حتى لا فرق بين العبارتين أم حداها غير حده ، إلا أنها تتضمنه وتتصل به ، فيجب أن تفرد جملة من القول في حالها مع التشليل .

قد مضى في الاستعارة (١) أن حداها أن يكون للفظ اللغوي أصل ثم ينقل

(١) الاستعارة عرفها الجاحظ بأنها « تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه .. ورجع بعض المثل إليها (١١٦ و ٢٩٢ : ١ البيان) .

وذكرها أرسطو في خطابه ، فرأى أن الاستعارة أن تجعل الشيء غيره والتشبيه يحكم عليه بأنه كغيره . . وقسمها إلى : استعارة من الضد ، واستعارة من التشبيه ، واستعارة من الاسم وحده . وتكلم على بلاغة الاستعارة والمقام الذي تستعمل فيه ؛ ورأى أنه يجب أن تكون غير كثيرة التداخل بأن لا تدخل الاستعارة في استعارة .

وقد أخذ ذلك قدامة في نقد الشعر فجعل فاحش الاستعارة أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه وما هو غير لائق به ( ١٠٤ نقد الشعر ) مما لم يعرف له مجاز ( ١٠٦ نقد الشعر ) . . وأفاض في شرح ذلك ابن سنان في سر الفصاحة ، كما رأى أن تؤخذ من جنس مناسب لذلك الجنس محاك له غير بعيد منه ولا خارج عنه ، وذلك ما سار عليه علماء البيان ( ١٠٥ و ١٠٦ نقد الشعر ، ١١٧ الموازنة ، ٣٧ و ٢٢٤ الوساطة ، ٢١٢ أسرار ) ، ويقول ابن رشيق : وإنما يستحسنون من الاستعارة القريبة وعلى ذلك مضى جملة العلماء ( ٢٣٩ و ٢٤٠ ج ١ العمدة ) ، ورأى تكون المعاني التي يستعار من أجلها =

== معروفة ، وهذه الدراسة لا نظير لها عند الجاحظ ، وهي دراسة فيلسوف عميق البحث .

وأشار المبرد إلى الاستعارة في الكامل من غير أن يعرج عليها بالدراسة أو التحديد ، وأشار ابن المدر إلىها إشارة عابرة ، وذكر ثعلب الاستعارة وقال : « وهي أن يستعار للشيء اسم غيره أو معنى سواه ، وذكر متلا كثيرة لها ( قواعد الشعر لثعلب ) .

والاستعارة هي الباب الأول في كتاب البديع ، وعرفها ابن المعتز بأنها استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها . وذكر كثيراً من شواهدا ، ومثلاً لتبيحها ، وبذلك تلتئم دراسته لهذا الباب الذي نهج فيه منهج أستاذه ثعلب في قواعد الشعر .

وقد عقد لها أبو هلال باباً تأثر فيه خطأ ابن المعتز في دراسة الاستعارة ، وعلى ضوءهما سار ابن رشيق ، وقد ألم بها قدامة في نقد الشعر ، كما عرض لها صاحب نقد النثر ، مع بعدهما عن اتجاه ابن المعتز في دراستها ، وقد قسمها قدامة إلى حسن الاستعارة وفاحشها ، وفاحش الاستعارة هي الاستعارة غير المفيدة عند عبد القاهر .

وقدامة يعمل في بحثه في أسلوب الاستعارة - متأثراً بثقافة أرسطو في دراستها - إلى نتيجة جد خطيرة احتذاه فيها كثير من علماء البيان بعده ، وهي أن الاستعارة لا تستجد في إغرابها إلا إذا كانت مبنية على التشبيه ، وأن سر جمالها في قربها ووضوحها وعدم التغافل في خفاياها ، فلا يصح أن يدخل فيها بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، ولا يصح أن تكون منافرة للعادة ، أو بعيدة عما يستعمل الناس مثله .

وتقرئب التشبيه في الاستعارة فكرة سارت من أرسطو إلى قدامة ==

== إلى الأمدى - ١١٤ موازنة - إلى أبي الحسن الجرجاني - إلى ابن رشيق وسوام ، ويرى ابن رشيق أن قسما من الاستعارة يخرج مخرج التشبيه مثل :  
ولف الثريا في ملامته الفجر ( ٢٣٩ : ١ العمدة )  
وكذلك درس عبد القاهر هذا الأسلوب ، وحلله تحليلا مفصلا ، فذكر أن :

١ - أسلوب الاستعارة يعتمد التشبيه لأنها نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة فهي تعتمد التشبيه والتشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبهة بالفرع له - ٢٢ أسرار - والتشبيه قسمان : صريح مثل زيد كالأسد وغير صريح مثل رأيت أسدا ، ورأى أن أحد أقسام الاستعارة ( العنادية ) قد لا يتصور فيه التشبيه فتحايل على إرجاعه إلى معنى التشبيه على أنك كلما زدت إرادتك للتشبيه فيها إخفاء ازدادت الاستعارة حسنا ، ثم أكد اعتماد الاستعارة على التشبيه فذكر أنها لا تطلق إلا على ما طريقة نقله التشبيه دون سواه .

٢ - ورأى أن اللفظ لا يستحق الوصف بالاستعارة لمجرد النقل بل لأنه يشار به إلى المعنى من حيث قصد باستعارة الاسم لإثبات أخص معانيه للمستعار له ، فالاستعارة طريقها العقل دون اللغة ، والتجاوز فيها إنما هو في المعنى لا اللفظ ، والمستعير لم يستعير إلا بعد أن ادعى للرجل أنه في معنى الأسد وأنه كأنه هو هو وقوة قلبه ، ومآل الأمر إلى أن القصد منها المعنى فهي ليست في نقل الاسم من شيء إلى شيء ، بل في ادعاء معنى الاسم لشيء ، ولذلك إنما تصرف فيها من طريق المعقول دون طريق اللفظ ، على أن المزية فيها إنما هي في الإثبات لا في المثبت ، ومع ذلك فهي من المجاز اللغوي لا العنلي ، ولذلك نأنش رأى من ذهب إلى خلاف ذلك ورده إلى رأى من يرى أن الاستعارة من باب التخييل والتأويل ، وهو في رده على هذا الرأى ضعيف الحجة .

٣ - وقرر عبد القاهر أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل الذي ثبت فيه الشاعر أمراً غير ثابت أصلاً ، بل إنما سبيلها سبيل الكلام المحذوف الذي إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله يثبت أمراً عقلياً صحيحاً ، كما قرر أن الاستعارة كلما عسر الرجوع فيها إلى صريح التشبيه كان أمر التخييل فيها أقوى . . ورأى عبد القاهر أن إنكار أمر التخييل في الاستعارة ضرب من المحال فأخذ يقرر أنها تعتمد التشبيه على وجه خاص هو المبالغة حتى كان الثاني انقلب مثلاً إلى جنس الأول فصار الرجل أسداً وبحراً وبدراً والعلم نوراً والجهل ظلمة ، وعبد القاهر لا يتردد في أن يرى الاستعارة في قول لبيد « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها ، تخيلية لأنها ضرب آخر غير الاستعارة في رأي أسداً ، فالثانية نقل الاسم فيها عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم فأجرى عليه وجعل متناولاً له ، والأولى أخذ الاسم عن حقيقته ووضع فيها موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه ، فليس فيها أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال في تصريف الغداة على حكم طبيعتها كالمدير انصرف لما زمامه بيده وأن ذلك كله لا يتعدى التخييل والوهم .

ويذكر عبد القاهر في موضع آخر رأياً من يصف المجاز - وهو يشمل الاستعارة - بغير الصدق - أي بأنه أمر تخيلي لا حقيقة له - وينقده نقداً لازعاً .

٤ - وقرر عبد القاهر في مواضع منفردة نظرية وضوح الاستعارة ، فحتم أن يكون الشبه بين الشيئين مما يقرب مأخذه ويسهل تناوله ويكون في الحال دليل عليه وفي العرف شاهد له حتى يعرف الغرض فيها ويعلم المراد بها ، وجعل الأصل في التمييز بين ما يحسن مأخذه على سبيل الاستعارة ومالا يحسن هو ظهور وجه الشبه أو خفاؤه وكلما خفي مكان الشبه بين =

== التشيئين وبعد عن العرف كان الإتيان بكلمة التشبيه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال ، وذلك لأن أسلوب الاستعارة إنما يحسن إذا تقرر التشبيه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له .

٥ - وقسم الاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة ، وفصل سر عدم الفائدة في الثانية وسر الفائدة في الأولى ، وبين ما تشبه فيه المفيدة بغير المفيدة من المثل ، وهو في هذا التقسيم متأثر بقدامة في نقد الشرحين قسمها إلى قاحشة ليس مخرجها التشبيه وأخرى بالعكس ، وهو لا يعد غير المفيدة من الاستعارة إلا متابعة لعلماء البيان قبله . وتكلم على المفيدة وسحرها وخطرها في البيان ، وقسمها إلى حقيقية وتخيلية ، وإلى استعارة يوجد فيها الجامع في الطرفين وهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ، وإلى استعارة جامعها عقلى وطرفاها حسى وعقلى أو حسيان أو عقليان وعبدالقاهر في هذا التقسيم متأثر بأرسطو في تقسيمه لها إلى استعارة من التشبيه وأخرى من الضد ( عنادية ) ، ثم يقرر عبد القاهر الفروق بين الاستعارة والتمثيل ، وبينها وبين التشبيه البليغ ، ويقرر أن التجريد ليس من أمر التشبيه في شيء حتى يظن أنه استعارة .

ومن الغريب أن يكون لغوى كلام عبد القاهر في الدلائل أن التجريد في مثل لئن لقيت زيدا لتلقين به الأسد يرجع إلى التشبيه .  
وبذكر عبد القاهر انجاز اللغوى المفرد وأن الاستعارة قسم من أقسامه فكل استعارة مجاز ، ويفرق بين نوعى المجاز ( الاستعارة والمجاز المرسل ) ويرى أن التمثيل من المجاز إذا جاء على حد الاستعارة ، ويذكر الاستعارة التمثيلية ، ثم تكلم على درجاتها في العامة والخاصة .  
وذلك كله هو ما كتبه عبد القاهر عن الاستعارة ، وسنقفه بعد قليل



بالتحليل والنقد .. ولا داعى لأن نيسط رأى السكاكى ومدرسته في الاستعارة فهى صورة مقتبسة من آراء عبد القاهر فيها مع فرق ضئيل .  
آراء لبعض العلماء :

وصاحب المثل السائر يجعل الكلام ثلاثة أقسام : توسع في الكلام واستعارة وتشبيه .

وقسم التشبيه إلى مظهر الأداء مثل زيد كالأسد ومضمهر الأداة مثل زيد الأسد ، و فرق بين التشبيه المضمهر الأداة والاستعارة بأنه يحسن فيه إظهار الأداة بعكس الاستعارة . فتقدير الأداة فيهما لا بد منه ، وإن كان يحسن إظهار الأداة في التشبيه دون الاستعارة ( المثل السائر ) .

ويذكر ابن الأثير أن الاستعارة لا تجيء إلا ملائمة مناسبة ولا يوجد فيها مبالغة ولا تباعد ( ١٤ المثل السائر ) .

والتشبيه المحذوف - وهو ما ذكر فيه المشبه به دون المشبه - يسمى عنده استعارة .

فابن الأثير يرى أن الاستعارة مبنية على التشبيه ، ويحتم فيها أن تكون ملائمة مناسبة .. ومن ذلك لا نرى فيما كتبه عنها جديداً من القول . فإن رأيه فيها صورة لما كتبه علماء البيان قبله .

وذكر الاستعارة الجرجاني م ٣٩٢ هـ في الوساطة ، وابن سنان م ٤٦٦ هـ في سر الفصاحة .

ولقد جهد علماء البيان منذ نشأة البحث البيانى في أسلوب الاستعارة إلى تصوير ألوانها وبيان مظاهرها وتحليل أساليبها باعتبار طرفيها أو قرينتها أو الوصف الجامع فيها وباعتبار خاصيتها أو عاميتها وحسيتها أو عقليتها =

عن ذلك الأصل على الشرط المتقدم . وهذا الحد لا يحىء . في الذى تقدم في معنى التمثيل الذى تقدم من أنه الأصل في كونه مثلاً وتمثيلاً ، هو التشبيه المنتزع من مجموع أمور . والذى لا يحصله لك إلا جملة (١) من الكلام أو أكثر ، لأنك قد تجد الألفاظ في الجمل التى يعقد منها جارية على أصولها وحققها في اللغة .

وإذا كان الأمر كذلك بأن الاستعارة يجب أن تفيد حكماً زائداً على المراد بالتمثيل إذ لو كان مرادنا بالاستعارة هو المراد بالتمثيل لوجب أن يصح إطلاقها في كل شئ . يقال فيه إنه تمثيل ومثل . والقول فيها بأنها دلالة على حكم ثبت للفظ وهو نقله عن الأصل اللغوى وإجراؤه على ما لم يوضع له . ثم إن هذا النقل يكون في الغالب من أجل شبه بين ما نقل إليه وما نقل عنه . وبيان ذلك ما مضى من أنك تقول رأيت أسداً - تريد رجلاً شبيهاً به في الشجاعة ، وظلية - تريد امرأة شبيهة بالظلية ، فالتشبيه ليس هو الاستعارة ولكن الاستعارة كانت من أجل التشبيه وهو كالفرض فيها ، وكالعلة والسبب في فعلها .

فإن قلت : كيف تكون الاستعارة من أجل التشبيه والتشبيه يكون ولا استعارة ؟ وذلك إذا جئت بحرفه الظاهر فقلت : زيد كالأسد .

== وأصليتها أو تبعيتها وبحسب قوة مما فيها الاستعارية وضعفها بكونها مطلقة أو مجردة أو مرشحة ، وباعتبار أنها استعارة مفردة أو استعارة تمثيلية وباعتبار أنها تحقيقية أو تخيلية أو ممكنة .

وكثير من هذه البحوث البيانية في الاستعارة لا يمس صميم البيان ، وأيسر له أثر ما إلا تسخير أقسامها وتعدد صورها العامة وإيجاد خلافات لفظية حولها ، وأيسر له قيمة في تدرجها البياني والأدبي .  
(١) يراد بها خلاف المفرد المطلق .

فالجواب : أن الأمر كما قلت ولكن التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه خاص وهو المبالغة فقولي « من أجل التشبيه » أردت من أجل التشبيه على هذا الشرط ، وكما أن التشبيه الكائن على وجه المبالغة غرض فيها وعلّة ، كذلك الاختصار والإيجاز غرض من بأغراضها ، ألا أنك تفيد بالإسم الواحد الموصوف والصفة والتشبيه والمبالغة لأنك تفيد بقولك « رأيت أسداً ، أمك رأيت شجاعاً شبيهاً بالأسد وأن شبهه به في الشجاعة على أنهم ما يكون وأبلغه ، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها .

وإذا ثبت ذلك فكيف لا يصح أن يقال : إن الاستعارة هي الاختصار والإيجاز على الحقيقة ، وإن حقيقتها وحقيقتها واحدة ، ولكن يقال إن الاختصار والإيجاز يحصلان بها ، أو هما غرضان فيها ، ومن جملة ما دعا إلى فعلها ، كذلك حكم التشبيه معها ، فإذا ثبت أنها ليست التشبيه على الحقيقة كذلك لا تكون التمثيل على الحقيقة ، لأن التمثيل تشبيه إلا أنه تشبيه خاص ، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلاً .

وإذا قد تقرر هذه الجملة فإذا كان الشبه بين المستعار منه والمستعار له ، من المحسوس والغرائز والطباع وما يجري مجراها من الأوصاف المعروفة كان حقاً أن يقال إنها تتضمن التشبيه ولا يقال إن فيها تمثيلاً وضرب مثل ، وإذا كان الشبه عقلياً جاز إطلاق التمثيل فيها وأن يقال ضرب الإسم مثلاً لكذا كقولنا : ضرب النور مثلاً للقرآن ، والحياة مثلاً للعلم فقد حصلنا من هذه الجملة على أن المستعير يعتمد إلى نقل اللفظ عن أصله في اللغة إلى غيره ويجوز به مكانه الأصلي إلى مكان آخر لأجل الأغراض التي ذكرنا من التشبيه والمبالغة والاختصار ، والضارب للمثل لا يفعل ذلك ولا يقصده ولكنه يقصد إلى تقرير الشبه بين الشئين من الوجه الذي مضى ، ثم إن وقع في أثناء ما يعقد به المثل من الجملة والجماعتين والثلاث لفظة منقولة عن أصلها

فذلك شيء لم يعتمد من جهة المثل الذي هو ضاربه ، وهكذا كل متعاط  
لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه ، فإذا  
قلت : زيد كالأسد ، وهذا الخبر كالشمس في الشهرة ، وله رأى كالسيف  
في المضاء ، لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه ، ولو كان الأمر على خلاف  
ذلك لوجب ألا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز ، وهذا محال لأن  
التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدل عليه فإذا صرح بذكر ما هو  
موضوع الدلالة عليه كان الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني فأعرفه .  
واعلم أن اللفظة المستعمارة لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً ، فإذا  
كانت اسماً كان اسم جنس أو صفة ، وإذا كان اسم جنس فإنك تراه في  
أكثر الأحوال التي تنقل فيها محتملاً متسكفاً (١) بين أن يكون للأصل وبين  
أن يكون للفرع الذي من شأنه أن ينقل إليه .

فإذا قلت رأيت أسداً ، صلح هذا الكلام لأن تريد به أنك رأيت  
واحداً من جنس السبع المعلوم وجاز أن تريد أنك رأيت شجاعاً بأسلا شديد  
الجرأة وإنما يفصل لك أحد الغرضين من الآخر شاهد الحال وما يتصل به  
من الكلام من قبل وبعد ، وإن كان فعلاً أو صفة كان فيهما هذا الاحتمال في  
بعض الأحوال ، وذلك إذا أسندت الفعل وأجريت الصفة على اسم مبهم  
يقع على ما يكون أصلاً في تلك الصفة وذلك الفعل وما يكون فرعاً فيهما ، نحو  
أن تقول : أثار لي شيء ، وهذا شيء منير ، فهذا الكلام يحتمل أن يكون  
« أثار » و « منير » فيه واقعين على الحقيقة بأن يعنى بالشيء بعض الأجسام  
ذوات النور وأن يكونا واقعين على المجاز بأن تريد بالشيء نوعاً من العلم  
والرأى وما أشبه ذلك من المعاني التي لا يصح وجود النور فيها حقيقة ،

(١) المتسكن في هذا الموضع الصالح للأميرين على السواء أي متساوياً .

ولما توصف به على سبيل المثال والتشبيه ، وفي الفعل والصفة شيء آخر وهو أنك كأنك تدعى معنى اللفظ المستعار للمستعار له فإذا قلت : قد أنارت حجته ، وهذه حجة منيرة ، فقد ادعيت للحجة النور ، ولذلك تجيء فتضيفه إليه (١) ، كما تضاف المعاني التي يشتق منها الفعل والصفة إلى الفاعل والموصوف فتقول : نور هذه الحجة جلا بصرى وشرح صدرى ، كما تقول : نور الشمس ، والمثل لا يوجب شيئاً من هذه الأحكام فلا هو يقتضى تردد اللفظ بين احتمال شيئين (٢) ولا أن يدعى معناه للشيء . ولكنه يدع اللفظ مستقراً على أصله .

وإذا قد ثبت هذا الأصل ، فاعلم أن ههنا أصلاً آخر يبنى عليه وهو أن الاستعارة وإن كانت تعتمد التشبيه والتمثيل ، وكان التشبيه يقتضى شيئين مشبهاً ومشبهاً له وكذلك التمثيل ، لأنه كما عرفت تشبيه إلا أنه عطفى . فإن الاستعارة من شأنها أن تسقط ذكر المشبه من البين ، وتطرحه ، وتدعى له الإسم الموضوع للمشبه به ، كما مضى من قولك : رأيت أسداً تريد رجلاً شجاعاً ، ووردت ربحاً زاحراً تريد رجلاً كثير الجود فائض السكف ، وأهديت نوراً تريد علماً ، وما شاكل ذلك ، فاسم الذى هو المشبه به غير مذكور بوجه من الوجوه كما ترى ، وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبه به لقصدك أن تبالغ فيه فتضع اللفظ بحيث يخيل أن معك نفس الأسد والبحر والنور كي تقوى أمر المشابهة وتشده . ويكون لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم (٣) المستعار فاعلاً أو مفعولاً أو محموراً بحرف الجر أو مضافاً إليه :

فالفاعل كقولك بدا لى أسداً ، وانبرى لى ليث ، وبدا نور ، وظهرت

(١) إليها أوضح . (٢) كما فى اللفظ الجامد .

(٣) صابط هذا أن يكون الاسم أصلاً فى الحديث عنه أو كالأصل .

شمس ساطعة ، وفاض لى بالمواهب بحر ، كقوله (١) :

٣٠٨ - وفى الجيرة الغادين من بطن وجرة

غزال كحيل المفلتين ريب (٢)

والمفعول كما ذكرت من قولك رأيت أسداً ، والمجرور نحو قولك

لا عار إن فر من أسد يزأر ، والمضاف إليه كقوله (٣) :

٣٠٩ - يابن الكراكب من أئمة هاشم

والرجح الاحساب والاحلام

وإذا جاوزت هذه الأحوال كان اسم المشبه مذكوراً أو كان مبتدأ واسم

المشبه به واقعا فى موضع الخبر ، كقولك زيد أسد ، أو على هذا الحد ،

وهل يستحق الاسم فى هذه الحالة أن يوصف بوصف الإستعارة أم لا ؟ فيه

شبهة وكلام سيأتى إن شاء الله تعالى .

وإذا قد عرفت هذه الجملة فينبغى أن تعلم أنه ليس كل شئ يحىء مشبها

به بكافى وبإضافة ، مثل ، إليه يجوز أن تسلط عليه الإستعارة وتنفذ

حكمها فيه حتى تنقله عن صاحبه وتدعيه للمشبه على حد قولك ، أبديت

نوراً ، تريد علما ، وسللت سيفاً صارما ، تريد رأيا ، وإنما يجوز ذلك

إذا كان الشبه بين الشيئين مما يقرب مأخذه ويسهل متناوله ، ويكون فى

الحال دليل عليه وفى العرف شاهد له حتى يمكن المخاطب إذا أطلقت له

الإسم أن يعرف الغرض ويعلم ما أردت (٤) .

(١) الأحوص الأعرارى والأموى المعروف .

(٢) وجرة موضع بين مكة والبصرة مشهورة بالغزلان . ريب : منعم ،

غزال : مبتدأ أو فاعل بالظرف . (٣) أى قول أبى تمام .

(٤) وذلك مأخوذ من قدامة والأمدى والجرجاني صاحب الوساطة .

فكل شيء كان من الضرب الأول (١)، الذى ذكرت أنك تسكتني فيه بإطلاق الاسم ، داخلا عليه حرف التشبيه نحو قولهم : هو كالأسد، فإنك إذا أدخلت عليه حكم الاستعارة وجدت في دليل الحال وفي العرف ما يبين غرضك ، إذ يعلم إذا قلت رأيت أسداً وأنت تريد الممدوح - أنك قصدت وصفه بالشجاعة ، وإذا قلت طلعت شمس - وأنت تريد امرأة - علم بأنك تريد وصفها بالحسن ، وإن أردت الممدوح علم أنك تقصد وصفه بالنباهة والشرف .

فأما إذا كان من الضرب الثانى الذى لا سبيل إلى معرفة المقصود من الشبه فيه إلا بعد ذكر الجمل التى يعقد بها التشبيه فإن الاستعارة لا تدخله لأن وجه الشبه إذا كان غامضاً لم يجز أن تقتصر الاسم وتغصب عليه موضعه وتنقله إلى غير ما هو أهله من غير أن يكون معك شاهد ، ينفي عن الشبه .

فلو حاولت في قوله : « فإليك كالليل الذى هو مدركى » .

أن تعامل الليل معاملة الأسد في قولك : رأيت أسداً - أعنى أن تسقط ذكر الممدوح من البين - لم تجد له مذهباً في الكلام ولا صادفت طريقة توصلك إليه ، لأنك لا تخلو من أحد أمرين إما أن تحذف الصفة وتقتصر على ذكر الليل مجرداً فتقول : إن فررت أظلى الليل ، وهذا محال لأنه ليس في الليل دليل على الشكوة التى قصدها من أنه لا يفوته وإن أبعد في الحرب ، وصار إلى أقصى الأرض ، لسعة ملكه وطول يده ، وأن له في جميع الأماكن عاملاً وصاحب حبس ومطيعاً لأوامره ، يرد الهارب عليه ، ويسوقه إليه ، وغاية ما يتأتى في ذلك أنه يريد إن هرب منه أظلمت عليه الدنيا وتحير ولم يهتد فصار كما يحصل في ظلمة الليل ، وهذا شيء غارج عن الغرض ، وكلامنا على أن تستعير الاسم لتؤدى به التشبيه الذى قصد في البعث ولم أرد أنه لا يمكن

(١) وهو ما كان وجه الشبه فيه ظاهراً مثل زيد كالأسد .

استعارته على معنى ما ولا يصلح في غرض من الأغراض، وإن لم تحذف الصفة وجدت طريق الاستعارة فيه يؤدي إلى تعسف إذ لو قلت : إن فررت منك وجدت ليلاً يدركني وإن ظننت أن المتأني واسع الحرب بعيد — قلت ما لا تقبله الطباع ، وسلكت طريقه بجهولة لأن العرف لم يحجر بأن تجعل الممدوح ليلاً هكذا .

فأما قولهم إن التشبيه بالليل يتضمن الدلالة على سخطه فإنه لا يفسح في أن يجري اسم الليل على الممدوح جرى الأسد والشمس ونحوهما ، وإنما تصلح استعارة الليل لمن يقصد وصفه بالسواد والظلمة ، كما قال ابن طباطبا :

٢١٠ — « بعثت معي قطعاً من الليل مظلماً »

يعني زنجياً قد أنقذه المخاطب معه حين انصرف عنه إلى منزله .

هذا وربما بل كلاً وجدت ما إن رمت فيه طريقة الإستعارة لم تجد فيه هذا القدر من التحمل والتكلف أيضاً ، وهو كقول النبي ﷺ : « الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة » ، قل الآن : من أي جهة تصل إلى الاستعارة ههنا ، وبأي ذريعة تتذرع إليها ؟ هل تقدر أن تقول : رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة ، في معنى رأيت ناساً ، أو الإبل المائة التي لا تجد فيها راحلة ، تريد الناس ؟ كما قلت رأيت أسداً ، على معنى رجلاً كالأسد أو الأسد على معنى الذي هو كالأسد ؟

وكذا قول النبي ﷺ : « مثل المؤمن كمثل النخلة أو مثلاً الخامة » لا تستطيع أن تتعاطى الإستعارة في شيء منه فتقول رأيت نخلة أو خامة على معنى رأيت مؤمناً . إن من رام مثل هذا كان كما قال صاحب الكتاب « ملغزاً تاركاً الكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم » ، وقد قدمت



طرقاً من هذا الفصل فيما مضى (١) ولمكننى أعدته هنا لاتصاله بما نريد ذكره .

فقد ظهر أنه ليس كل شئ يحى فيه التشبيه الصريح بذكر الكاف ونحوها يستقيم نقل الكلام فيه إلى طريقة الاستعارة وإسقاط ذكر المشبه جملة والاقتصار على المشبه به ، وبقى أن يتعرف الحكم في الحالة الأخرى وهى التى يكون كل واحد من المشبه والمشبه به مذكوراً فيها نحو : زيد أسد ووجدته أسداً . هل تساوق (٢) صريح التشبيه حتى يجوز فى كل شعنين قصد تشبيه أحدهما بالآخر أن تحذف الكاف من الثانى وتجعله خبراً عن الأول أو بمنزلة الخبر ؟

والقول فى ذلك أن التشبيه إذا كان صريحاً بالكاف و « مثل » كان الاعرف الأشهر فى المشبه به أن يكون معرفة كقولك : هو الأسد وهو كالشمس ، وهو كالبحر وكليث العرين وكالصبح وكالنجم ، وما شاكل ذلك ، ولا يكاد يحى نكرة مجازياً رضى ، نحو هو كاسد وكبحر وكليث ، إلا أن يخص بصفة نحو كبحر زاهر ، فإذا جعلت الاسم المجرور بالكاف معرباً بالإعراب الذى يستحقه الخبر من الرفع والنصب كان كلا الأمرين - التعريف والتشكير - فيه حسناً جميلاً ، تقول زيد الأسد والشمس والبدر والبحر : وزيد أسد وشمس وبدر وبحر .

وإذا قد عرفت هذا فارجع الى نحو :

٣١١ - فإنك كالليل الذى هو مدركى

وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٣)

(١) وهو فى الفصل الذى قبل فصل سر بلاغة التمثيل .

(٢) أى تساوى .

(٣) البيت للناطقة الذبياني .

واعلم أنه قد يجوز فيه أن تحذف الكاف وتجعل المجرور ( الليل )  
خبراً فتقول : فإنك الليل الذي هو مدركي ، أو أنت الليل الذي هو  
مدركي ، وتقول في قول النبي ﷺ : مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع ،  
المؤمن الخامة من الزرع ، وفي قوله عليه الصلاة والسلام : الناس كإبل  
مائة ، الناس إبل مائة ، ويكون تقديره على أنك قدرت مضاعفاً محذوفاً  
على حد ( واستل القرية ) ، تجعل الأصل فإنك مثل الليل ثم تحذف مثلاً .

والنسبة في الفرق بين هذا الضرب الذي لا بد للمجرور بالكاف  
ونحوها من وصفه بجملة من الكلام أو نحوها وبين الضرب الأول الذي  
هو نحو زيد كالأسد ، أنك إذا حذفت الكاف هناك فقلت : زيد الأسد  
فالقصد أن تبالغ في التشبيه فتجعل المذكور كأنه الأسد وتشير إلى مثل  
ما يحصل لك من المعنى إذا حذفت ذكر المشبه أصلاً فقلت : رأيت أسداً  
أو الأسد فأما في نحو : فإنك كالليل الذي هو مدركي ، فلا يجوز أن تقصد  
جعل الممدوح الليل ولكنك تتوى أنك أردت أن تقول : فإنك مثل الليل  
ثم حذفت المضاف من اللفظ وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تحذف ؛ وأما  
هناك فإنه وإن كان يقال أيضاً إن الأصل زيد مثل الأسد ثم تحذف ،  
فليس الحذف فيه على هذا الحد بل على أنه جعل كأن لم يكن لقصد  
المبالغة ، ألا تراهم يقولون جعله الأسد ، وبمعنى أن تقول جعله الليل لأن  
القصد لم يقع إلى وصف في الليل كالظلمة ونحوها وإنما قصد الحكم الذي  
له من تعميمه الآفاق وامتناع أن يصير الإنسان إلى مكان لا يدركه  
الليل فيه .

وإذا أردت أن تزاد علماً بأن الأمر كذلك ، أعني أن ههنا ما يصلح فيه

التشبيه الظاهر (١) ولا تصلح فيه المبالغة (٢) وجعل الأول الثاني (٣) فاعتمد على ما تجد الاسم الذي افتتح به المثل فيه غير محتمل لضرب من التشبيه إذا أفرد وقطع عن الكلام بعده، كقوله تعالى (إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء) الآية، لو قلت: (إنما الحياة الدنيا ماء أنزلناه من السماء أو الماء ينزل من السماء فتخضر منه الأرض، لم يكن للكلام وجه، غير أن تقدر حذف ماء مثل، نحو (إنما الحياة الدنيا مثل ماء ينزل من السماء فيكون كيت وكيت، إذ لا يتصور بين الحياة الدنيا والماء شبه يصح قصده وقد أفرد، كما قد يتخيل في البيت أنه قصد تشبيه الممدوح بالليل في السخط، وهذا موضع في الجملة مشكل ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل، ولكن لا سبيل إلى جحد أنك تجد الاسم في الكثير وقد وضع موضعاً في التشبيه بالكافي لو حاولت أن تخرجه في ذلك الموضع بعينه إلى حد الاستعارة والمبالغة، وجعل هذا ذلك، لم ينقد لك، كالسكرة التي هي ماء، في الآية وفي الآي الأخر نحو قوله تعالى: (أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) ولو قلت: هم صيب ولا تضر مثلاً ألبتة على حد هو أسد، لم يجر لأنه لا معنى لجمعهم صيباً في هذا الموضع، وإن كان لا يمتنع أن يقع صيب في موضع آخر ليس من هذا الغرض في شيء استعارة ومبالغة كقولك: فاض صيب منه تريد جوده، وهو صيب يفيض، تريد يتدفق في الجود - فلسنا نقول: إن هاهنا

---

(١) الذي هو مثل زيد كأسد أو كالأسد، بما ذكر فيه الطرفان والأداة.

(٢) أي الاستفادة من طريق التشبيه البليغ بحمله على معنى المبالغة لا على الحذف.

(٣) أي على الخبرية إن صح النقل فيه إلى أسلوب التشبيه البليغ لا على معنى المبالغة ولكن على معنى الحذف وتقدير لفظ مثل.

اسم جنس واسما صفة لا يصلح للاستعارة في حال من الأحوال (١). وهذا شعب من القول يحتاج إلى كلام أكثر من هذا ويدخل فيه مسائل ولكن استقصاءه يقطع عن الغرض (٢).

فإن قلت : فلا بد من أصل يرجع إليه في الفرق بين ما يحسن أن يصرف وجهه إلى الاستعارة والمبالغة وما لا يحسن ذلك فيه ، ولا يجيبك المعنى إليه ، بل يصد بوجهه عنك متى أردته عليه .

فالجواب : أنه لا يمكن أن يقال فيه قول قاطع ، ولكن ههنا نكتة يجب الاعتماد عليها ، والنظر إليها ، وهي أن الشبه إذا كان وصفا معروفا في الشيء قد جرى العرف بأن يشبه من أجله به ، وتعرف كونه أصلا فيه يقاس عليه ، كالنور والحسن في الشمس أو الاشتهار والظهور وأنها لا تخفى فيها أيضا ، وكالطيب في المسك والحلاوة في العسل والمرارة في الصاب والشفاعة في الأسد والفيض في البحر والغيث ، والمضاء والقطع والحدة في السيف ، والنفاذ في السنان وسرعة المرور في السهم ، وسرعة الحركة في شعلة النار وما شاكل ذلك من الأوصاف التي لكل وصف منها جنس هو أصل فيه ، ومقدم في معانيه — فاستعارة الاسم للشيء على معنى ذلك الشبه تجيء سهلة منقادة ، وتقع مألوفة معتادة ، وذلك أن هذه الأوصاف من هذه الأسماء قد تعرف كونها أصولا فيها وأنها أخص ما توجد فيه بها ، فكل

(١) من هذا الكلام يفهم أن عبد القاهر يطلق على أسلوب التشبيه البليغ اسم استعارة اللهم إلا إذا قلنا « إن العطف في قوله إلى حد الاستعارة والمبالغة ، ليس من عطف المترادفين بل من عطف المتغايرين ، فالاستعارة مثل رأيت أسدا والمبالغة مثل زيد أسد ، وقد يرجع ذلك لقوله بعد : ومتى صلحت الاستعارة في شيء فالمبالغة فيه أصلح .

(٢) وهو الفرق بين التمثيل والاستعارة .

أحد يعلم أن أخص المنيرات بالنور الشمس ، فإذا أطلقت ودلت الحال على التشويه لم يخف المراد ، ولو أنك أردت من الشمس الاستدارة ، لم يجوز أن تدل عليه بالاستعارة . ولكن إن أردتها من الفلك جاز ، فإن قصدها من الكرة كان أبين لأن الاستدارة من الكرة أشهر وصف فيها ، ومضى صلحت الاستعارة في شيء فالمبالغة فيه أصلح ، وطريقها أوضح ، ولسان الحال بها أفصح ، أعنى أنك إذا قلت :

٣١٢ - يابن الكواكب من أئمة هاشم

٣١٣ - و يابن الليوث الغر .

فأجريت الاسم على المشبه لإجراؤه على أصله الذي وضع له ، وادعيت له كان قولك : هم الكواكب وهم الليوث ، أو هم كواكب وليوث ، أخرى أن تقوله ، وأخف مؤنة على السامع في وقوع العلم له به .

واعلم أن المعنى في المبالغة - وتفسيرنا لها بقولنا جعل هذا ذاك وجعله الأسد وادعى أنه الأسد حقيقة - أن المشبه الشيء بالشيء من شأنه أن ينظر إلى الوصف الذي يجمع بين الشئين وينتفي عن نفسه الفكر فيساواه جملة ، فإذا شبه بالأسد ألقى صدارة الشجاعة بين عبيده ، وألقى (١) ماعداها فلم ينظر إليه ، فإن هو قال : زيد كالأسد كان قد أثبت له حظاً ظاهراً في الشجاعة ولم يخرج عن الاقتصاد ، وإذا قال هو الأسد ، تنهى في الدعوى إما قريباً من الحق لفرط بسالة الرجل ، وإما متجاوزاً في القول لجعله بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يعدم منها شيئاً ، وإذا كان بحكم التشويه وبأنه مقصوده من ذكر الأسد في حكم من يعتقد أن الاسم لم يوضع على ذلك السبع إلا للشجاعة التي فيه . وأن ماعداها من صورته وسائر صفاته عيال

عليها وتبع لها في استحقاقه هذا الاسم ، ثم أثبت لهذا الذي يشبهه به تلك الشجاعة بعينها حتى لا اختلاف ولا تفاوت فقد جعل الأسد له لا محالة لأن قولنا « هو هو » على معنيين :

أحدهما : أن يكون الشيء اسمان يعرفه المخاطب بأحدهما دون الآخر فإذا ذكر باسمه الآخر توهم أن معك شيئين ، فإذا قلت : زيد هو أبو عبد الله عرفت أن هذا الذي نذكر الآن هو الذي عرفه أبى عبد الله .

والثاني : أن يراد تحقيق التشابه بين الشيئين وتكليفه لها ونفى الاختلاف والتفاوت عنهما ، فيقال « هو هو » أى لا يمكن الفرق بينهما لأن الفرق يقع إذا اختلف أحدهما بصفة لا تكون في الآخر .

وهذا المعنى الثانى فرع على الأول . وذلك أن المتشابهين التشابه التام لما كان يحب أحدهما الآخر ويتوهم الراقى لها في حالين أنه رأى شيئاً واحداً صاروا إذا حققوا التشبيه بين الشيئين يقولون « هو هو » ، والمشبه إذا وقف وهمه كما عرفت على الشجاعة دون سائر الأمور ثم لم يثبت بين شجاعة صاحبه وشجاعة الأسد فرقا ، قد صار إلى معنى قولنا « هو هو » بلا شبهة .  
وإذا تقررت هذه الجملة فقولنا :

٣١٤ — فإنك كالليل الذى هو مدركى

إن حاولت فيه طريقة المبالغة فقلت : فإنك الليل الذى هو مدركى —  
لزمك لا محالة أن تعتمد على صفة من أجلها تجعله الليل كالشجاعة التى من أجلها جعلت الرجل الأسد ، فإن قلت تلك الصفة الظلمة وأنه قصد شدة سخوطه وزاعى حال المسخوط عليه ، وتوهم أن الدنيا تظلم في عينيه حسب الحال في المستوحش الشديد الوحشة ، كما قال (١) :

٣١٥ - أعيدوا صباحى فهو عند الكواعب (١)

قيل لك : هذا التقدير إن استجزناه وعملنا عليه فإننا نَحْتَمِلُه والكلام على ظاهره ، وحرّف التشبيه مذکور داخل على اللیل كما تراه فی البيت ، فأما وأنت تريد المبالغة فلا یجىء لك ذلك ، لأن الصفات المذكورة لا يواجه بها المدحون ، ولا تستعار الأسماء الدالة عليها لهم إلا بعد أن تتدارك وتقرن إليها أضدادها من الأوصاف المحبوبة كقوله :

٣١٦ - أنت الصاب والعسل

ولا تقول وأنت مَدَح : أنت الصاب ونسكت ، وحتى إن الحاذق لا يرضى بهذا الاحتراز وحده حتى يزيد ويحتاز في دفع ما يغشى النفس من السكراة بإطلاق الصفة التي ليست من الصفات المحبوبة فيصل بالكلام ما يخرج به إلى نوع من المدح ، كقول المتنبي :

٣١٧ - حسن في وجوه أعدائه أقبح من ضيفه رأته السوام (٢)

بدأ فجعله حسناً على الإطلاق ثم أراد أن يجعله قبيحاً في عيون أعدائه على العادة في مدح الرجل بأن عدوه يكرهه فلم يقنعه ما سبق من تمهيدته وتقدم من احترازه في تلافى ما يجنيه إطلاق صفة القبح حتى وصل به هذه الزيادة من المدح وهي كراهة سوامه لرؤية أضيفه وحتى حصل ذكر القبح مغموراً بين حسنين ، فصار كما يقول المنجمون : يقع النحس مضبوطاً بين سعدين فيبطل فعله وينمحق أثره .

وقد عرفت ما جناه التهاون بهذا النحو من الاحتراز على أن تمام ، حتى صار ما ينمى عليه منه أبلغ شيء في بسط لسان القادح فيه والمنكر لفضله

(١) عجزه : وردوا رقادى فهو لحظ الحياتب .

(٢) قد مضى هذا الشاهد من قبل - الشاهد ١١٦ .

وأخسر حجة للتعصب عليه ، وذلك أنه لم يبال في كثير من مخاطبات الممدوح بتحسين ظاهر اللفظ ، واقتصر على صميم التشبيه ، وأطلق اسم الجنس الخسيس ، كإطلاق الشريف النبيه كقوله (١) :

٣١٨ - فإذا ما أردت كنت رشاء وإذا ما أردت كنت قليبا  
فصك وجه الممدوح كما ترى بأنه رشاء وقليب ولم يحتشم أن قال (١) :

٣١٩ - مازال يهذى بالمكارم والعلی حتى ظننا أنه عمووم  
لجملة يهذى وجعل عليه الحمى ، وظن أنه إذا حصل له المبالغة في إثبات المكارم له وجعلها مستبعدة بأفكاره وخواطره حتى لا يصدر عنه غيرها ، فلا ضير أن يتلقاه بمثل هذا الخطاب الجافي ، والمدح المتنافي ، فكذلك أنت هذه قصتك ، وهذه قضيتك ، في اقتراحك علينا أن نسلك بالليل في البيت طريق المبالغة على تأويل السخط .

فإن قلت : أفترى أن تأتي هذا التقدير في البيت أيضاً حتى يقصر التشبيه على ما تفيدته الجملة الجارية في صلة الذي ؟

قلت : فإن ذلك الوجه فيما أظنه ، فقد جاء في الخبر عن النبي ﷺ : « ليدخلن هذا الدين ما دخل عليه الليل ، فكما تجرد المعنى للحكم الذي هو الليل من الوصول إلى كل مكان ، ولم يكن لا اعتبار ما اعتبروه من شبه ظلمته وجه ، كذلك يجوز أن يتجرد في البيت له ويكون ما ادعوه من الإشارة بظلمة الليل إلى إدراكه له سائطاً ضرباً من التعمق والتطلب لما لعل الشاعر لم يقصده ، وأحسن ما يمكن أن ينتصر به لهذا التقدير أن يقال : إن النهار بمنزلة الليل في وصوله إلى كل مكان فما من موضع من الأرض إلا ويدركه كل واحد منهما ، فكما أن الكائن في النهار لا يمكنه أن يصير إلى



مكان لا يكون به ليل كذلك الكائن في الليل لا يجد موضعاً لا يباحقه فيه نهار (١) ، فاختصاصه الليل دليل على أنه قد روى في نفسه فلما علم أن حالة إدراكه وقد هرب منه حالة مسخط رأى التمثيل بالليل أولى ، ويمكن أن يزداد في تصرفه بقوله (٢) :

٢٢٠ - نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق في كل بلد  
وذلك أنه قصد مهنا نفس ما قصد النابغة في تعميم الأقطار والوصول  
إلى كل مكان . إلا أن النعمة لما كانت تسر وتونس أخذ المثل لها من  
الشمس ، ولو أنه ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقاصي البلاد ، وانتشارها  
في العباد : بالليل ووصوله إلى كل بلد ، وبلوغه كل أحد . لكان قد أخطأ خطأ  
فاحشاً ، إلا أن هذا وإن كان يحى مستوياً في الموازنة ففرق بين ما بكره  
من الشبه وما يجب ، لأن الصفة المحبوبة إذا اتصلت بالعرض من التشبيه  
نالت من العناية بها والحفاظ عليها قريباً مما يناله العرض نفسه . وأما ما ليس  
بمحبوب فيحسن أن يعرض عنها صفحاً ويدع الفكر فيها جانباً .

وأما تركه (٢) أن يمثل بالنهار وإن كان بمنزلة الليل فيما أراد فيمكن أن  
يحجب عنه بأن هذا الخطاب من النابغة كان بالنهار لا محالة ، وإذا كان يكلمه  
وهو في النهار بعد أن يضرب المثل بإدراك النهار له ، وكان الظاهر أن يمثل  
بإدراك الليل الذي إقباله منتظر ، وطريانه على النهار متوقع ، فكأنه قال  
وهو في صدر النهار أو آخره : لو سرت عنك ، لم أجد مكاناً يقينى الطلب  
منك ، ولكان إدراكك لي وإن بعدت واجباً كأدراك هذا الليل المقبل في

(١) وذلك نقد الأصمعي للبيت (راجع لحولة الشعراء للأصمعي) .

(٢) هو العباس بن الأحنف المتوفى عام ١٩٢ هـ وراجع البيت في

الوساطة ص ٢٠٥ .

(٢) هذا رد لنقد الأصمعي .

عقب نهاري هذا إياي ، ووصوله إلى أي موضع بلغت من الأرض .  
وهنا شيء آخر وهو أن تشبيه النعمة في البيت بالشمس وإن كان من  
حيث الغرض الخاص وهو الدلالة على العموم فكان الشبه الآخر من  
كونها مؤنسة للقلوب وملبسة العالم البهجة والبهاء كما تفعل الشمس حاصلًا  
على سبيل العرض ويضرب من النطفل ، فإن تجريد التشبيه لهذا الوجه  
الذي هو الآن تابع وجعله أصلاً ومقصوداً على الانفراد مألوف معروف  
كقولنا : نعمتك شمس طالعة ، وليس كذلك الحكم في الليل ، لأن تجريده  
لوصف الممدوح بالسخط مستكره حتى لو قلت : أنت في حال السخط  
ليل وفي الرضى نهار فطففت هكذا تجعله ليلاً بسخطه ، لم يحسن ، وإنما  
الواجب أن يقول : النهار ليل على من تغضب عليه ، والليل نهار لمن ترضى  
عنه ، وزمان عدوك ليل كله ، وأوقات وليك نهار كلها ، كما قال :

٢٢١ — أيا منا مقصولة أطرافها بك والليالي كلها أسحار (١)

وقد يقول الرجل لمحبيه : أنت ليلي ونهاري . أي بك تضيء الدنيا  
وتظلم ، فإذا رضيت فدهرى نهار ، وإذا غضبت فليل ، كما تقول : أنت  
دائي ودوائي وبرمي وسقامي ، ولا تنكاد تجد أحداً يقول « أنت ليل » على  
معنى أن سخطك تظلم به الدنيا ، لأن هذه العبارة بالذم وبالوصف بالظلمة  
وسواد الجلد وتجهم الوجه أخص ، وبأن يراد بها أخلق ، وهذا المعنى منها  
إلى القلب أسبق .. فاعرفه .

---

(١) هو لأبي تمام يمدح أبا سعيد النخعي وقد قيل لرجل : كيف ليالك ؟  
قال سحر كله ( ٣ : ٣٧ البيان ) .

## فصل

اعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام الموقع الذي يقتضى كونه مستعاراً ثم لا يكون مستعاراً ، وذلك لأن التشبيه المقصود منوط به مع غيره ، وليس له شبه ينفرده ، على ما قدمت لك أن الشبه يحى منتزعا من مجموع جملة من الكلام .

فمن ذلك قول داود بن علي حين خطب فقال :

« شكراً شكراً إنا والله ما خرجنا لنحقر فيكم نهراً ، ولا لنبنى فيكم قصراً ، أفان عدو الله أن لن نظفر به ؟ أرخى له في زمامه ، حتى عثر في فضل خطامه (١) فالآن عاد الأمر في نصابه ، وطلعت الشمس من مظلمها ، والآن قد أخذ القوس باريها ، وعاد النبل إلى النزعة ، ورجع الأمر إلى مستقره في أهل بيت نبينا ، أهل بيت الرأفة والرحمة . »

فقوله : « الآن أخذ القوس باريها » - وإن كان القوس يقع كناية عن الخلافة والبارى عن المستحق لها - فإنه لا يجوز أن يقال : إن القوس مستعار للخلافة على حد استعارة النور والشمس ، لأجل أنه لا يتصور أن يخرج للخلافة شبه من القوس على الانفراد ، وأن يقال « هي قوس » كما يقال « هي نور وشمس » وإنما الشبه مؤلف بحال (٢) الخلافة مع القائم بها من حال القوس مع الذي براها ، وهو أن البارى للقوس أعرف بخيرها وشرها وأهدى إلى توفيرها وتصريفها إذ كان العامل لها ، فكذلك السالكين على الأوصاف المعتبرة في الإقامة والجامع لها ، يكون أهدى إلى توفية الخلافة حقها

(١) الخطام ككتاب جبل يوضع في عنق البعير ويشنى في خطمه أى أنفه ليقترده به ، والنزعة بالتحريك : الرماة بالنبل جمع نازع ، وفي المثل صار الأمر إلى النزعة أى قام بإصلاحه أهل الأناة والسياسة .

(٢) أى من حال .

وأعترف بما يحفظ مصارنها عن الخلل ، وأن يراعى في سياسة الخلق بالامر والنهى التى هى المقصود منها ترتيباً ووزناً تقع به الأفعال مواقعها من الصواب كما أن العارف بالقوس يراعى في تسوية جوانبها ، وإقامة وترها ، وكيفية نزعها (١) ووضع السهم الموضع الخاص منها ما يوجب في سهامه أن تصيب الأغراض وتقرطس (٢) في الأهداف ، وتقع في المقاتل ، وتصيب شاة الرمي (٣) .

وهكذا قول القائل وقد سمع كلامنا حسنا من رجل دميم : « عسل طيب في ظرف (٤) سوء ، ليس (عسل) ههنا على حدة في قولك : ألفاظه عسل ، لأجل أنه لم يقصد إلى بيان حال اللفظ وتشبيهه بالعسل ، في هذا الكلام الحسن من المتكلم المثنو في منظره ، وإنما قصد إلى قياس اجتماع فضل المخبر ، مع نقص النظر بالشبه المأولف من العسل والظرف ، ألا ترى أن الذى يقابل الرجل هو ظرف سوء ، وظرف سوء لا يصلح تشبيه الرجل به على الانفراد ، لأن الدمامة لا تعطيه صفة الظرف من حيث هى دمامة ، ما لم يتقدم شئ يشبه في الظرف من الكلام الحسن أو الخلق الجميل ، أو سائر المعانى التى تجعل الأشخاص أوعية لها (٥) .

(١) الأولى : نزعها .

(٢) قرطس : أصاب القرطاس وهو الهدف .

(٣) الشاة كلة : الخاصرة . والرمي : المرمى .

(٤) راجع ١ : ١٦٨ البيان والتبيين للجاحظ :

(٥) الأدب بطبيعته للعاطفة والوجدان والخيال المقام الأول فيه ، كما

أن العلم بطبيعته للعقل والتفكير والتجربة المقام الأول فيه ، وأساليب الأدب البيانية صور عامة يشكلها الخيال وتلونها العاطفة بألوانها الخاصة المتميزة =

== عن حقائق الحياة ، ومقررات الوجود ، والأدب عمله الأول خدمة الحياة ومثلها العليا ، وتوجيه الفكر الإنساني والعواطف البشرية وجهة الخير والهدى ، ولما تخضع الجماعات لسلطان العقل والتفكير كما تخضع لأحكام العاطفة وتصورات الخيال ، ولذلك كان مقامه الأول في توجيه الجماعات يدخل عليها من الباب الذي تدعنه له وتسير في تياره وأساليب الأدب البيانية قسماً :

أسلوب يصور صوراً ليس لها وجود في حقائقها العامة ، ويحاول أن يفرضها كأمر ثابت مقرر يأخذ سيره مع حقائق الحياة .  
وأسلوب يدخل على العقل والوجدان من باب الحقائق المقررة الثابتة التي أقرتها طبيعة الحياة ونواميس الوجود .

وهذان الأسلوبان يسيران معاً إلى هدف واحد وغاية واحدة ، ويعملان على الوصول إليها من وراء السبيل الذي يسلكه كل أسلوب .

والتشبيه حقيقته الأولى قياس حقيقة بمنازة في بعض صفاتها بحقيقة أخرى ثبت للعقل والناس امتيازها في هذه الصفة ، وتقريب الشقة البعيدة بين الحقيقتين .. وذلك أسلوب بعيد عن التخيل وإن كان فيه بعض المبالغة .

وهناك أسلوب التشبيه البليغ الذي تجعل فيه الحقيقة حقيقة أخرى على سبيل المبالغة والتخييل لأعلى سبيل الاقتصاد والتحقيق ، فمثل محمد حاتم وزيد أسد وهند بدر وشمس وظبي ، كل ذلك على سبيل التخيل الذي تجعل فيه الحقيقة هي نفس حقيقة أخرى ، وقد مهد القرآن الكريم لهذا الأسلوب تمهيداً رائعاً بنى حقيقة الشيء أولاً ثم أثبت له الحقيقة الأخرى المرادة ==

== فـقاله : « ما هذا بشر إن هذا إلا ملك كريم » .

وأما أسلوب الاستعارة من مثل رأيت أسدافيه، تخييل في الإدعاء والمبالغة أقوى من التخييل الأول ، وجعل الحقيقة حقيقة أخرى على أحد أمرين : إما ادعاء اتحادهما على سبيل التخييل ، وإما ادعاء تقاربهما على سبيل التشبيه ، والأول هو المفهوم من أسلوب الاستعارة ، ولأمر ما ادعى عبد القاهر عكس ذلك وذهب إلى الاحتمال الثاني ، وقد أثبت سابقا ما أبطل دعوى التشبيه في الاستعارة ، فلم يبق مفر من التسليم بأنها من قبيل التخييل ، ولنعرض رأى عبد القاهر أولا لنرى مدى ما فيه من تحقيق على ، ثم أثبت ما يؤيد وجهة نظري في هذا الموضوع البلاغي .

قال عبد القاهر : إن الاستعارة لا تدخل في باب التخييل :

١ - لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة بل إلى إثبات شبه هناك .. وذلك عندى منقوض بما يأتي :

( أ ) أن أسلوب الاستعارة المقصود منه كما يفهم الذوق إثبات معنى اللفظة المستعارة لا إثبات الشبه .

( ب ) أن كثير من علماء البيان صرحوا بأن المراد منه إثبات معنى اللفظة المستعارة ، كؤلف نقد النثر والأمدي وسواهما من علماء البيان .

( ح ) أن عبد القاهر نفسه صرح بأن الاستعارة إنما هي في ادعاء معنى الاسم لشيء لا في نقل الاسم من شيء إلى شيء ( ٢٩٠ وما بعدها من الدلائل - رشيد رضا ) .

والدليل الثاني لعبد القاهر : وجود الاستعارة في القرآن الكريم والحديث الشريف .

وردى على ذلك أن استعارات القرآن والحديث تخط خاص فذ من أنماط الاستعارة ، قد تحرى فيها خدمة الخيال للواقع وللحقائق وسيره مع العقل وتمشيه مع حاجة البيان إلى سحر الأداء وروعة التأثير وقوة الإقناع ، وهو خيال يثبت حقائق صادقة لا غلو فيها ولا إغراق . ثم إن الذكر الحكيم لم يجعل الرجل الشجاع أسداً ، إنما جعل الأرض في ازدهارها بأنوار الله مشرقة مضيئة ، وجعل إزالة الليل من مكانه محوالة ، وهكذا .

والدليل الثالث لعبد القاهر : أن الاستعارة سبيلها سبيل الكلام المحذوف الذى يثبت به قائله أمراً عقلياً صحيحاً .

وأقول نعم إنها سبيلها سبيل الكلام المحذوف ، فالقائل رأى أسداً أصل الكلام رأى رجلاً هو الأسد عينه ، وهو يثبت به أمراً عقلياً صحيحاً وهو الشجاعة للرجل ولكنه بثبتها بعد إثبات أمر تخيلى صرف وهو ادعاء أن هذا الرجل هو الأسد نفسه على طريق التخيل الذى يوصلك أن هذا الرجل فى قوته هو هذا الأسد فى شجاعته ، ويخضعك بهذا اللون البيانى خديعة من يريد المبالغة فى التصوير ويحملك على الاقتناع بما يقول .

ويقول عبد القاهر : إن الاستعارة تعتمد على التشبيه والتشبيه قياس والقياس يجرى فى المعقولات .

وقد ناقشت هذا الدليل سابقاً مناقشة طويلة فيها غنى عن بيان جديد ، وأزبد رأي هذا لإثباتا وقوة بما يأتى :

١ — كثير من علماء البيان القدامى لم يصرح بأنها تعتمد التشبيه حين صرح  
T اخرون بأنها من قبيل التخيل كابن رشيق ( ١ : ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤١ العمدة ) .

ويقول ابن جني : لا تكون الاستعارة إلا للبالغة وإلا فهي حقيقة ( ١ : ٢٤٠ العمدة ) .

٢ - كثير من أقسام الاستعارة مبنى على التخيل كالتخييلة ، وهي كلما كان الاسم المستعار فيها أثبت في مكانه وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى الظاهر وتصرح بالتشبيه ، كان أمر التخيل فيها أقوى ، كما يقول عبد القاهر نفسه .

وهناك استعارات أخرى يرى عبد القاهر فيها أنها شديدة التخيل وقد تنوسى فيها التشبيه ، مثل :

ويصعد حتى تظن الجحول بأن له حاجة في السماء  
وفي الاستعارة أيضاً ما لا يحسن دخول أدوات التشبيه فيها .

٣ - على أن في تقدير التشبيه تكلفاً لا يقبله عقل أو ذوق .

وأما القرب والوضوح في الاستعارة فأساسه وضوح المراد المقصود من الاستعارة ، بوضوح المناسبة بين المستعار له والمستعار منه ، سواء بوضوحها في نفس الأمر أو بوجود قرائن واضحة ترشد إلى المناسبة وتدل على المراد . وذلك مذهب العرب الجاهليين في استعاراتهم وإن كان كثير من المحدثين دفعتهم الحضارة وسعة الثقافة إلى الإغراب فيها وإبعاد منزعها مما كان حافزاً لكثير من النقاد على إعلان الخصومة لهم .

وهذه النظرية أول من أشار إليها أرسطو ، واهتدى إليها علماء البيان العربي . ولم يشذ أحد عن الإيمان بهذه الفكرة إلا ابن وكيع المصري م ٣٩٣ هـ الذي ذهب إلى إثبات الاستعارة البعيدة مادام لا يدخلها لبس ولا إبهام ( ١ : ٢٤٠ العمدة ) .



== والتطور العقلي والأدبي في أسلوب الاستعارة ، وانتقالها من سداجة  
البداءة في العصر الجاهلي إلى دقة التفكير في القرن الرابع والخامس الهجري ،  
ثم إلى عمق الثقافة في عصرنا الحديث ؛ بانتقال الفكر الإنساني من بداءة  
العصور القديمة إلى حضارة القرن العشرين ؛ أكبر مؤيد لرأى ابن وكيع .  
وأرى أن أسلوب « يد الشمال » ، من أساليب التمثيل والاستعارة التمثيلية  
وهو من أقوى درجات التمثيل بلاغة وبيانا ، فالشاعر يخيل إليك أن مثل  
الشمال في تصريف الغداة على حكم طبيعتها مثل المدبر المصرف لما زمامه بيده  
ومقاداته في كفه ، ثم رأى الشاعر أن محور الكلام في الممثل به هو اليد  
وهو الزمام فأثبت اليد في الأسلوب كما أثبت الزمام وحذف ما سواهما  
لأنهما وحدهما يفتيان عن كل بيان وكلام . وكذلك قول الشاعر :

وإذا المنية أذهبت أظفارها

مثل المنية في اغتيالها للنفوس بالأسد يفترس فريسته ، ثم حذف أجزاء  
الممثل به مكتفيا بأهمها خطرا في أداء المعنى وتصوير المراد ، وهو الظافر  
يفتسه الأسد في فريسته ، فأبقاه في الكلام واكتفى به في الدلالة على غرضه  
والإشعار بمراده . . وكذلك قوله تعالى « واحفض لهما جناح الذل من  
الرحمة » ، مثل الذكر الحكيم البار بأبيه وأمه بطير يحنو على صغاره ويسدل  
عليهم جناحا من الحنان والعطف والشفقة ثم حذف أجزاء الممثل به مكتفيا  
بكلمة جناح ، لأن مظهر الجناح وقد غطى به الطائر صغاره هو أبلغ شيء في  
الطير وفيه أبلغ تصوير لمعاني الحنان والعطف ، وبذلك أجرى الكلام على  
صورة رائعة من التمثيل الذي يدل بعضه على بعض ، ومن الجدير بالذكر أن  
أساليب الترشيع التخيلي في أساليب التشبيه والتمثيل والاستعارة الواردة في  
الذكر الحكيم قليلة ، ولا يلجأ إليها القرآن الكريم في تصوير المعاني ==

( ٩ م - أسرار البلاغة - ج ٢ )

== لإقليلا وناجراً ، وهنا جاءت كلمة الجناح نحيات للسامع صورة الطير بأبلغ مظاهر الحنان فيه ، ثم أعقبت بكلمة الرحمة لتعيد السامع من جو الخيال المتأمل إلى مجال الحقيقة المرادة ، من بر الابن بوالديه والتفاني في الرحمة بهما والحنان والشفقة عليهما ، فكان في ذلك أبلغ تصوير للغرض وأبين أداء للمراد ... ودليلنا على ما نذهب إليه هو :

١ — أن في رد هذا الأسلوب إلى الاستعارة المسكنية تكلفا كثيرا مما وقع فيه عبد القاهر ومن تبعه .

٢ — أن المشبه وهو الشمال مثلا في بيت لبيد موجود في الكلام ، وكذلك المشبه به ، أو قل أهم جزء يشعر بالغرض منه كاليد والزمام في البيت ، والاستعارة لا بد فيها من حذف أحد الطرفين ، وقد دفع ذلك السكاكي إلى تكلف آخر في فهم هذا الأسلوب فزعم أن المنية في قول أبي ذؤيب مثلا أريد بها السبع المقتال الخ .

٣ — يظهر بوضوح أسلوب المثل في كثير من أمثلة هذا الأسلوب ، مثل هو مرخي العنان وملق الزمام ، مما هو أسلوب عادي من أساليب هذا اللون الذي يرتقى في بلاغته إلى منزلة الأساليب الخاصة كما في بيت لبيد وأبي ذؤيب ، ثم يرتقى إلى حد الإيجاز في القرآن الكريم .

٤ — هذا الأسلوب — وهو يد الشمال وزمام الغداة وأظفار المنية وجناح الذل مثلا — صورة تخيلية للأسلوب : ذهب الأصيل ، ولجين الماء ، التحقيق .

ويؤكد عبد القاهر نظرية ابتناء الاستعارة على التشبيه ، وهي نظرية موجودة في خطابة أرسطو ، وذكرها قدامة وأشار إليها صاحب الوساطة ==

= وصاحب الموازنة وابن رشيق في العمدة ، ودافع عنها عبد القاهر ومن بعده من علماء البيان .

وقد طبقت هذه الفكرة على أدبنا تطبيقاً ، وفرضت عليه فرضاً ، ودافع عنها كثير من البيانين ، ثم رأى بعضهم كعبد القاهر أن هذا الرأي قد يقابل بإنكار ، فزعم أن التشبيه الذي تعتمد الاستعارة تشبيه خاص وهو التشبيه على وجه المبالغة ؛ وحاول في كثير من التعسف إثبات هذا التشبيه في الاستعارة التخيلية وفي العنادية ، ورأى بعض آخر كابن رشيق أن الاستعارة من التشبيه إلا أنها بغير أدواته وعلى غير أسلوبه ( ١ : ٢٤٩ العمدة ) ، والتشبيه عنده تخيل وإيهام لا تحقيق وإثبات واقع ، وبذلك نتجما من النقد إلى حد محدود .

ولعل الباعث الأول الذي دفع علماء البيان إلى هذا الرأي هو رغبته في إخراج الاستعارة من باب التخيل حتى لا تكون معانيها من كذب الخيال وعمل الوهم وصنع التأويل الذي يزه عنه القرآن الكريم والحديث الشريف .

وقد نفي البيانون من قديم أن يكون المجاز كذباً ، وأشفق ابن قتيبة من هذا الرأي ونفاه فقال : لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا محالاً الخ ( ١ : ٢٣٦ العمدة ) .

ومن قديم ترددت هذه الشبهة في أذهان كثير ، فقد قال رجل أشاعر :  
أقول :

ولانت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر  
أيكون الرجل أشجع من أسامة ؟ فقال الشاعر : نعم إن الأمير فتح  
مدينة لا يفتحها الأسد .

= وفي نظري أنه يجب أن يفرق بين أمرين : ابتداء الخيال في مجاله الواقعي أو الوهمي ، وكذب الحقائق في محيط الحياة الاجتماعي ، والخيال ما هو إلا وسيلة لتأييد حقائق الحياة ، وإن خرج به كثير من الشعراء إلى مجال الغلو والإغراق .

وقد بالغ عبد القاهر في الرد على من يصف المجاز بغير الصدق وأقام الاستعارة على أساس التشبيه على وجه المبالغة حذراً من ذلك الرأي ، كما فرق بين الاستعارة والكذب ، لبناء الدعوى في الاستعارة على التأويل ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف الظاهر فإن الكاذب يبرأ من التأويل ولا ينصب قرينة دالة على خلاف زعمه .

ورأي الذي أومن به أن الاستعارة لا تعتمد التشبيه مطلقاً في أي لون من ألوانها ، وأن العربي الأول حين تطلق بالأساليب البيانية التي يعبر بها عن مقصوده ، من مثل : زيد كالأسد ورأيت به أسداً وزيد أسد ورأيت الأسد ، إنما كان يقصد في الأسلوب الأول التشبيه ويلوح في الثاني به ، ويعتبر ذلك في الأسلوب الرابع على وجه المبالغة في الادعاء والتخييل حتى ليدعوك إلى أن لا تجعل للتردد على عقلك سبيلاً في الوثوق بأن هذا الشجاع المبرز في بسالته هو فرد من أفراد الأسد المشهور في شجاعته ، وأي مجال للتشبيه في هذا الأسلوب وأي أثر لوجوده فيه ؟

ومن العبث أن تفسر الاستعارة على ضوء بعض المخاوف بتفسير يخالف حقيقتها وما يملية الذوق في فهمها ، فكون الاستعارة لا تعتمد التشبيه أمر لا يضر لإيماننا الثابت الذي لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه ، والتنزيل الكريم كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها ، كذلك لم يعض بتبديل عادات أهلها ولم ينقلهم عن =

فن حَقَّ أن نحافظ على هذا الأصل وهو أن الشبه إذا كان موجوداً  
فى الشيء على الانفراد من غير أن يسكون نتيجة بينه وبين شيء آخر -  
فالأسم (١) مستعار لما أخذ الشبه منه كالنور للعلم ، والظلمة للجهل ،  
والشمس للوجه الجليل ، أو الرجل النبيه الجليل ، وإذا لم تمكن نسبة الشبه  
إلى الشيء على الانفراد وكان مركباً من حاله مع غيره فليس الاسم بمستعار  
ولكن مجموع الكلام مثل .

---

= أساليبهم وطرقهم ولم يمنهم ما يتعارفونه من التشبيه والتشيل والحذف  
والاستعارة كما يقول عبد القاهر .

وأريد على ذلك أنه لم يفسر أذواقهم الأدبية ولا فطرتهم العربية  
الحساسة بمعاني الجمال فى الأساليب والأداء ، ثم أى ضير على الكتاب  
الكريم إذا استعمل الأساليب العربية الأولى التى تعتمد على التخيل فى  
فى أسلوبها وطريق أدائها مع تحويره لغاياتها ومراميها وأهدافها البيانية  
والفكرية ، بعد أن بذ العرب فى هذه الأساليب وبلاغتها ؟ وفى القرآن  
الكريم من الاستعارات التخيلية التى لا تدانى بلاغة ، وهل عابه « جناح  
الذل ، أو تنقص ما فيه من حق وما أشعره من صدق » لباس الجوع  
والخوف ، واشتعال الرأس شيئا .

ولعلنا نفرق بين شيئين : الخيال فى الحقائق والخيال فى أساليب  
الحقائق وطرق تصويرها ، ثم أى دليل هررضه عبد القاهر فى تأييد هذا  
المذهب ؟ لا شيء إلا الدعوى جعلها دليلا والرأى فرضه فرضا وألقاه  
جزافا ، فإن كان يوصى إلى الطبع والذوق ويجعلهما الحكم فى ذلك فإن  
أذواقنا لا تقر ما يدعى بحال .

(١) أى اللفظ .

واعلم أن هذه الأمور التي قصدت البحث عنها أمور كأنها معروفة  
بجهولة (١) ، وذلك أنها معروفة على الجملة لا ينكر بيانها في فقرات العارفين  
ذوق الكلام والمتمهرين (٢) في فصل جيدة من رديته ، وبجهولة من حيث  
لم تتفق فيها أوضاع تجري مجرى القوانين التي يرجع إليها فتستخرج منها  
العلل في حسن ما استحسن . وقبح ما استهجن ، حتى تعلم علم اليقين غير  
الموهوم ، وتضبط ضبط المزموم (٣) المخطوم .

ولعل الملل إن عرض لك ، أو النشاط إن فتر عنك ، قلت :  
ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة وإنما يكفي أن يقال : الاستعارة مثل كذا  
ثم تعقد كلمات وتشد آيات ، وهكذا يكفيننا المثونة في التشبيه والتمثيل  
يسير من القول .

(١) في الدلائل (ص ١٠٥ وما بعدها تحقيق خفاجي) شرح موجز  
للفروق بين أنواع البيان وفي (ص ١٠٧ و ١٠٩) يرى عبد القاهر أن مثل  
« أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » تمثيل يكون مجازاً المجتهد به على حد  
الاستعارة ، وقد يقال إنه تمثيل لحالة الرجل المعنوية في تردده في الرأي  
بحالته الحسية في تردده في السير ، وليس من الضروري أن يكون التمثيل  
بين حالة الرجل المعنوية والحالة الحسية لرجل آخر ، ورأي أن أساليب  
الاستعارة التخييلية في رأي البلاغيين إنما هي تمثيل وإدب من الاستعارة  
في شيء .

(٢) تميز الرجل : خلق مثل مهر .

(٣) المزموم : ما شد بالزمام أى المفرد . والمخطوم : ما وضع على  
خطمه أى أنفه الخطام ليقناده .

فإنك (١) تعلم أن قائله لو قال ، الخبر مثل قولنا : زيد منطلق ، ورضى به وقع ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حدا للخبر إذا عرفه تميز في نفسه من سائر الكلام حتى يمكنه أن يعلم أن هـ هنا كلاماً لفظه للخبر وليس هو بخبر ولكنه دعاء كقولنا : رحمه الله عليه ، وغفر الله له ، ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم ، وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وأن ما عدا هذا من الكلام لا يأنلف ، نعم ، ولم يجب أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكد كونها خبراً وبعضها يحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، وهكذا يقول إذا قيل له ، الاسم مثل زيد وعمر ، : اكتفيت ولا أحتاج إلى وصف أو حد يميزه من الفعل والحرف أو حد لهما إذا عرفتهما عرفت أن ما عا لفهما هو الاسم على طريقة الكتاب ، ويقول : لا أحتاج إلى أن أعرف أن الاسم ينقسم فيكون متمكناً أو غير متمكن ، والمتمكن يكون منصرفاً وغير منصرف ، ولا إلى أن أعلم شرح غير المنصرف والأسباب التسعة التي يقف هذا الحكم على اجتماع سببين منها أو تكرر سبب في الاسم ولا أنه ينقسم إلى المعرفة والاشكارة ، وأن الاشكارة ما عـم شيئين فأكثر . وما أريد به واحد من الجنس لا بعينه ، والمعرفة ما أريد به واحد بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق ، ولا إلى أن أعلم شيئاً من الانقسامات التي تجيء في الاسم — كان قد أساء الاختيار وأسرف في دعوى الاستغناء عما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم (٢) .

(١) رد لمقول القول السابق وهو قلت .

(٢) كرر عبد القاهر ذلك في دلائل الإعجاز ، وذلك مقتبس من مناقشة السيرافي لمتى بن يونس (التي رواها التوحيدى في الجزء الأول من الإمتاع والمؤانسة) .

ولئن كان الذى يتسكف شرحه لا يزيد على مؤدى ثلاثة أسماء ، وهى :  
 التمثيل والتشبيه والاستعارة ، فإن ذلك يستدعى جملاً من القول يصعب  
 استقصاؤها ، وشعباً من الكلام لا تستبين لأول النظر أنحاؤها ، إذ قولنا  
 « شئ » يحتوى على ثلاثة أحرف ، ولكنك إذا مددت يداً إلى القسمة ،  
 وأخذت فى بيان ما تحويه هذه اللفظة ، احتجت إلى أن تقرأ أوراقاً  
 لا تحصى ، وتنجش من المشقة والنظر والتفكير ما ليس بالقليل النزر  
 « والجزء الذى لا يتجزأ » يفوت العين ، ويدق عن البصر ، والكلام عليه  
 عملاً أجلاً عظيمة الحجم .

فهذا مثلك إن أنكرت ما عنت به من هذا التبع ، ورأيت من البحث ،  
 وآثرته من تجشم الفكرة ، وسومها أن تدخل فى جوانب هذه المسائل  
 وزواياها ، وتستثير كوامنها وخفاياها ، فإن كنت ممن رضى لنفسه أن  
 يكون هذا مثله ، وهنا محله ، فعب كيف شئت ، وقل ما هويت ، وثق  
 بأن الزمان عرنك على ما ابتغيت ، وشاهدك فيما ادعيت ، وأنتك واجد  
 من يصوب رأيك ، ويحسن مذهبك ، ويخاصم عنك ، ويعادى المخالف لك .



## فصل

« في الأخذ والسرقة وما في ذلك من التعليل، وضروب الحقيقة والتخييل (١) ».

### ١ - القسم العقلي

اعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق ، واقتدى بمن تقدم وسبق . لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحاً أو في صيغة تتعلق بالعبارة ، ويجب أن تسلك أولاً على المعاني ، وهي تنقسم أولاً قسمين عقلي وتخييلي ، وكل واحد منهما يتنوع .

فالذي هو العقلي على أنواع :

أولها عقلي صحيح ، مجراه في الشعر والكتابة ، والبيان والخطابة ، يجري الأدلة التي تستنبطها العقلاء ، والفوائد التي تثيرها الحكماء ، ولذلك تجد الأكثر من هذا الجنس منترعاً من أحاديث النبي ﷺ وكلام الصحابة رضي الله عنهم ، ومنقولاً من آثار السلف الذين شأنهم الصدق ، وقصدهم الحق ، أو ترى له أصلاً في الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء فقول (٢) :

٣٢٢- وما الحسب الموروث لا در دره      بمحتسب إلا بآخر مكتسب  
ونظائره كقول (٣) :

٣٢٣- وإني وإن كنت ابن سيد عامر      وفي السر منها والصريح المهذب  
فا سودتي عامر عن ورائة      أبي الله أن أسمو بأم ولا أب

(١) هذا ليس في الأصل . (٢) ابن الرومي (ص ١١٥ ديوانه)

(٣) هو لعامر بن الطفيل من المخضرمين توفي عام ٩٠ هـ (راجع ١١٨)

الشعر والشعراء طبعة محمود صبيح) والبيت في (١ : ١١٨ الكامل للبرد).

معنى صريح محض يشهد له العقل بالصحة ، ويعطيه من نفسه أكرم النسبة ، وتتفق العقلاء على الأخذ به ، والحكم بموجبه ، في كل جيل وأمة ، ويوجد له أصل في كل لسان ولغة ، وأعلى مناسبة وأنورها ، وأجلها وأنفراها ، قول الله تعالى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ، وقول النبي ﷺ « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » ، وقوله عليه السلام « يا بني هاشم لا تخبثني الناس بالأعمال وتخبثوني (١) » ، بالأنساب » ، وذلك أنه لو كانت القضية على ظاهر يفتر به الجاهل ويعتمده المنقوص ، لأدى ذلك إلى إبطال النسب أيضاً وإحالة التكرار به ، والرجوع إلى شرفه ، فإن الأول لو عدم الفضائل المكتسبة ، والمساعى (٢) ، الشريفة ، ولم يكن من أهل زمانه بأفعال تؤثر ، ومناقب تدون وتسطر ، لما كان أولاً ، ولسان العلم من أمره مجهلاً ، ولما تصور افتخار الثاني بالانتماء إليه ، وتعويله في المفاضلة عليه ، ولما لا يتصور فرق بين أن يقول : هذا أبي ، ومنه نسي ، وبين أن ينسب إلى الطاب : الذي هو أصل الخلق أجمعين ، ولذلك قال ﷺ « كلكم لآدم وآدم من التراب » ، وقال محمد بن الربيع الموصلي (٣) :

٣٢٤- الناس في صورة التشبيه أكفاء      أبوم آدم والأم حواء  
فإن يكن لهم في أصلهم شرف      يفاخرون به فالطين والماء  
ما الفضل إلا لأهل العلم لأنهم      على الهدى لمن استهدى أدلاء  
ووزن كل امرئ بما كان يحسنه      والجاهلون لأهل العلم أعداء

(١) يجوز أن تكون الواو واو المعية نصب الفعل بعدها وأن تكون للعطف ونون الرفع محذوفة .

(٢) جمع مسعاة وهي المسائرة والشرف .

(٣) من الشعراء المقلين في صدر العصر العباسي ، وتنسب للإمام علي .

فهذا كما ترى باب من المعاني التي تجمع فيها النظائر وتذكر الآيات الدالة عليها ، فإنها تتلاقى وتتناظر ، وتشابه وتتشاكل ، ومكانه من العقل ما ظهر لك واستبان ووضح واستنار ، وكذلك قوله (١) :

٢٢٥ - وكل أمره يولى الجليل محب

صريح معنى ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب ، وإنما ما يليه من اللفظ ويكسوه من العبارة وكيفية التأدية ، من الاختصار وخلافه ، والكشف أوضده ، وأصله قول النبي ﷺ : « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها (٢) » ، بل قول الله عز وجل « ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » . وكذا قوله (٣) :

٢٢٦ - لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم  
معنى معقول لم يزل العقل يعضون بصحته ، ويرى العارفون بالسياسة الأخذ بسنته ، وبه جاءت أوامره سبحانه ، وعليه جرت الأحكام الشرعية ، والسنن النبوية ، وبه استقام لأهل الدين دينهم ، وانتفى عنهم أذى من يقتنهم ويضرهم ، إذ كان موضوع الجلبة على ألا تخلو الدنيا من الطاعة الماردين ، والغواة المعاندين الذين لا يعون الحكمة فتردهم ، ولا يتصورون الرشد فيسكفهم النصح ويمتنعهم ، ولا يحسون بتقائص النفي والضلال .

(١) أى المتنبى ، وعجز للبيت : وكل مكان ينبت العز طيب .

(٢) يقول البستي الشاعر ( ٢٣٠ - ٥٤٠٠ ) :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم فظالما استعبد الإنسان إحسان

والذى نُسبه عبد القاهر هنا إلى الرسول وهو ( جبلت ) الصحيح أنه حكمة وليس حديثاً .

(٣) هو المتنبى .

وما في الجور والظلم من الضعة والخيال ، فيجدوا لذلك مسألم يحبسهم على الأمر ويقف بهم عند الزجر ، بل كانوا كالبهايم والسياع لا يوجههم إلا ما يخرق الأبرار ، من حد الحديد ، وسطو البأس الشديد ، فلو لم تطبع لأمثالهم السيوف ، ولم تطلق فيهم الختوف ، لما استقام دين ولا دنيا ، ولا نال أهل الشرف ما نالوه من الرتبة العليا ، فلا يطيب الشرب من منهل لم تنف عنه الأقداء ، ولا تقر الروح في بدن لم ترفع عنه الأدوية .  
وكذلك قوله (١) :

٢٢٧ — إذا أنت أكرمت الكريم ملكته  
وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا  
ووضع الندى في موضع السيف بالعلی  
مضر كوضع السيف في موضع الندى

٢ — القسم التخيلي (٢)

وأما القسم التخيلي : فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق وإن ما أثبتته ثابت ، وما نفاه منفي ، وهو مفتن المذاهب ، كثير المسالك ، لا يكاد يحصر إلا تقريباً ، ولا يحاط به تقسيماً وتبويهاً .  
ثم إنه يحى طبقات ، ويأق على درجات :

فنه ما يحى مصنوعاً قد نلطف فيه واستعين عليه بالرفق والحنق ، حتى أعطى شياً من الحق ، وغنى رونقاً من الصدق ، باحتجاج تمحل ، وقياس تصنع فيه وتعمل ، ومثاله قول أبي تمام :

٢٢٨ — لا تنكرى عطل الكريم من الغنى  
فالسيل حرب للسكان العالی

(١) أى المتنبى من قصيدة في مدح سيف الدولة .

(٢) هو ما يعنيه المتأخرون من البلاغين بحسن التعليل .

فهذا قد خيل إلى السامع أن الكريم إذا كان موصوفاً بالعلو والرفعة في قدره ، وكان الغنى كالغيث في حاجة الخلق إليه وعظم نفعه ، وجب بالقياس أن يزول عن الكريم ، زليل ذلك السيل عن الطود العظيم ، ومعلوم أنه قياس تخييل وإيهام ، لا تحصيل وإحكام ، فالعلة في السيل لا يستقر على الأمكنة العالية أن الماء سيال لا يثبت إلا إذا حصل في موضع له جوانب تدفعه عن الانصباب ، وتمنعه عن الانسياب ، وليس في الكريم والمال شيء من هذه الخلال .

وأقوى من هذا في أن يظن حقاً وصدقاً وهو على على التخييل قوله (١) :  
 ٢٢٩ - الشيب كرهه وكره أن يفارقني أعجب بشيء على البغضاء مودود  
 هو من حيث الظاهر صدق وحقيقة لأن الإنسان لا يعجبه أن يدركه الشيب فإذا هو أدركه كرهه أن يفارقه فتراه لذلك ينكره ويكرهه ، على إرادته أن يدوم له ، إلا أنك إذا رجعت إلى التحقيق كانت الكراهة والبغضاء لاحقة للشيب على الحقيقة ، فأما كونه مراداً ومودوداً فتنخيل فيه وليس بالحق والصدق ، بل المودود الحياة والبقاء ، إلا أنه لما كانت العادة جارية بأن في زوال رؤية الإنسان للشيب زواله عن الدنيا وخروجه منها وكان العيش فيها محبباً إلى النفوس صارت محبته لما لا يبقى له حتى يبقى الشيب كأنها محبة للشيب .

ومن ذلك صنيعهم إذا أرادوا تفضيل شيء أو نقصه . ومدحه أو ذمه ، فتملقوا ببعض ما يشاركه في أوصاف ليست هي سبب الفضيلة والنقيصة ، وظواهر أمور لا تصحح ما قصدوه من التمجين والتزيين على الحقيقة ، كما تراه في باب الشيب والشباب كقول البحتری :

---

(١) هو مسلم بن الوليد ونسب إلى بشار خطأ .

٣٣٠ - وياض البازى (١) أصدق حسناً

لست تأملت من سواد الغراب  
وليس إذا كان البياض فى البازى آنق فى العين وأخلق بالحسن من  
السواد فى الغراب ، وجب لذلك ألا يدوم الشيب ولا تنفر منه طباع ذوى  
الآللاب ، لأنه ليس الذنب كله لتجول الصبغ وتبدل اللون ، ولا أنت  
الفوائى ما أنت من الصد والإعراض لمجرد البياض . فإنهم يرينه فى قباطى (٢)  
مصر فيانسن ، وفى أنوار الروض وأوراق النرجس الغض فلا يعين ، فما  
أنكرن أبيضاض شمر الفتى لنفس اللون وذاته ، بل لذهاب هجائه ، وإدباره  
فى حياته ، وإنك لتزى الصفرة الخالصة فى أوراق الأشجار المنتشرة عند  
الخريف وأقبال الشتاء وهبوب الشمال فتكرهها وتنفر منها ، وتراها بعينها  
فى أقبال الربيع فى الزهر المتفتق ، وفيما ينفضه ويشبه (٣) ، من الديباج  
الموافق ، فتجد نفسك على خلاف تلك القضية وتمتلئ من الأريحية ، ذاك  
لأنك رأيت اللون حيث النماء والزيادة ، والحياة المستفادة ، وحيث أبشرت  
أرواح الرياحين وبشرت أنواع النجاسين (٤) ورأيت فى الوقت الآخر حين  
ولت السعود ، وأقشعر العود ، وذهبت البشاشة والبشر ، وجاء العبوس  
والعسر - هذا ولو عدم البازى فضيلة أنه جارح وأنه من عتيق الطير لم تجد  
لبياضه الحسن الذى تراه ، ولم يكن للبحثج به على من ينكر الشيب ويذمه  
ما تراه من الاستظهار ، كما أنه لولا ما يهدى إليك المسك من رياه التى

(١) تشديد الياء هنا إنما هو لضرورة الوزن لا غير ولا بن المعنى :

قالت : كبرت وشبت : قلت لها هذا غبار وقائع الدهر

(٢) القباطى بالضم جمع قبطية وهى ثياب رفاق بيض من كتان تنسج

بمصر وهى منسوبة نسبة غير قياسية إلى القبط بالكسر كالدهرى ، وقد تكسر  
القاف على القياس .

(٣) من الوشى أى ما يزينه . (٤) جمع تحسين .

تنتطلع إليها الأرواح ، وتهش لها النفوس وترتاح . لضعفت حجة المتعلق به في تفضيل الشباب ، وكما لم تكن العلة في كراهة الشيب بياضه ولم يكن هو الذى غض عنه الأبصار ، ومنحه العيب والإنكار ، كذلك لم يحسن سواد الشعر في العيون لكونه سوادا فقط ، بل لأنك رأيت رونق الشباب ونضارته ، وهيجته وطلاوته ، ورأيت بريقه وبصيله يعدانك الإقبال ، ويريانك الإقبال (١) : ويحضرانك الثقة بالبقاء ، ويعدان عنك الخوف من الفناء . ولأنك اتري الرجل وقد طعن في السن وشعره لم يبيض ولكنه على ذاك قد عدم إبهاجه الذى كان ، وعاد لا يزين كازان ، وظهر فيه من السكود (٢) والجمود ما يريك غير محمود .

وهكذا قوله (٣) :

٣٣١ - والصارم المصقول أحسن حالة

يوم الوغى من صارم لم يصل  
 لاحتجاج على فضيلة الشيب وأنه أحسن منظرا من جهة التعلق باللون وإشارة إلى أن السواد كالصدأ على صفحة السيف ، فكما أن السيف إذا وصل وجلى وأزيل عنه الصدأ ونقى كان أبهى وأحسن وأعجب إلى لرائى وفى عينه أزين ، كذلك يجب أن يكون حكم الشعر في انجلاء صدأ السواد عنه ، وظهور بياض الصقال فيه ، وقد ترك أن يفكر فيما عدا ذلك من المعانى التى يكره لها الشيب ، ويناط بها العيب .

وعلى هذا موضوع (٤) : الشعر والخطابة بأن يجعلوا اجتماع الشيبين في وصف

(١) اقتبل الرجل : كأس بعد حمق .

(٢) هو تغير اللون وذهاب صفاته .

(٣) لخالد الكاتب كما في زهر الآداب أو أبي دلف العجلي كما في الأمالى .

(٤) مصدر ميمى أى موضع أو وضع .

علة لحكم يريدونه وإن لم يكن كذلك في المعقول ومقتضيات العقول ، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصحح كون ما جعله أصلاً وعلة كما ادعاه فيما يبرم أو ينتقض من قضية ، وأن يأتي على ما صيره قاعدة وأساساً بينة عقلية ، بل تسلّم مقدمته التي اعتمدها ( بلا ) بينة ، كتسليمنا أن عائب الشيب لم يشكر منه إلا لونه ، وتناسينا سائر المعاني التي لها كره ومن أجلها عيب .

وكذلك قول البحتري :

٣٣٢ — كلفتمونا حدود منطقكم

في الشعر يكفى عن صدقه كذبه (١)

أراد كلفتمونا أن نجرى مقاييس الشعر على حدود المنطق ، ونأخذ نفوسنا فيه بالقول المحقق ، حتى لا ندعى إلا ما يقوم عليه من العقل برهان يقطع به ، ويلجئ إلى موجه ، مع أن الشعر يكفى فيه التخيل ، والذهاب بالنفس إلى ما تراتح إليه من التعليل ، ولا شك أنه إلى هذا النحو قصد ، وإياه عمد ، إذ يريد بالكذب إعطاء الممدوح حظاً من الفضل والسودد ليس له ، ويبلغه بالصفة حظاً من التعظيم ليس هو أهله ، وأن يجاوز به من الإكثار محله ، لأن هذا الكذب لا يبين بالحجج المنطقية ، والقوانين العقلية ، وإنما يكذب فيه القائل بالرجوع إلى حال المذكور واختباره فيما وصف به ، والكشف عن قدرة وخسة ، ورفعته أو وضعته ، ومعرفة محله ومرتبته ،

وكذلك قول من قال : « خير الشعر أكذبه » (٢) ، فهذا مراده ، لأن الشعر لا يكتسب من حيث هو شعر فضلاً ونقصاً وانحطاطاً وارتقاعاً بأن

(١) عاتب حجر أبو امرئ القيس ابنه على قول الشعر وقال له : يا بني

ان أعذب الشعر أكذبه فكيف تستسيغ الكذب ؟

(٢) راجع في ذلك « نقد الشعر » ص ٣٧ — ٤٠ .



ينحل الوضع من الرفعة ما هو منه عار ، أو يصف الشريف بنقص وطار ،  
فكم جواد بخله الشعر وبخيل سخاه ، وشجاع وسمه بالجبن وجبان ساوى  
به الليث ، وذى ضعة أو طاه قة الميوق (١) وغى قضى له بالفهم ، وطاش  
ادعى له طبيعة الحكم (٢) ، ثم لم يعتبر ذلك فى الشعر نفسه حيث تنتقد  
دنانيره ، وتفسر دباييجه ، ويفتق (٣) مسكة فيضوع أريجه .

وأما من قال فى معارضة هذا القول ، خير الشعر أصدقه ، كما قال :

٣٣٣ - وإن أحسن بيت أنت قائله

بيت يقال إذا أنشدته صدقا (١)

فقد يجوز أن يراد به أن خير الشعر ما دل على حكمة يقبلها العقل ،  
وأدب يجب به الفضل ، وموعظة تروض جماع الهوى ، وتبعث على التقوى  
وتبين موضع القبح والحسن فى الأفعال ، وتفصل بين المممود والمذموم من  
الحاصل ، وقد ينحى بها نحو الصدق فى مدح الرجال ، كما قيل : كان زهير  
لا يمدح الرجل إلا بما فيه ، والأول أولى ، لأنهما قولان يتعارضان فى  
اختيار نوعى الشعر ، فن قال « خير أصدقه » ، كان ترك الإغراق والمبالغة  
والمبالغة والتجاوز إلى التحقيق والتصحيح ، واعتاد ما يجرى من العقل على  
أصل صحيح ، أحب إليه وآثر عنده ، إذ كان ثمره أحلى ، وأثره أبقى .

(١) نجم أحمر مضى فى طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمها .

(٢) أى الحكمة ،

(٣) فتق المسك : أدخل عليه شيئاً مما يستخرج به رائحته .

(٤) ينسب لزهير ( ٣ : ٢٨٠ العقد الفريد ) ، ولحسان كما فى ديوانه  
وفى المطول ، وهو لقبيلة الأكبر صاحب الخيل يوم أحد ( ٦٢ ) لمؤتلف  
والمختلف للأمدى .

( م ١٠ - أسرار البلاغة - ج ٢ )

وقائده أظهر ، وحاصله أكثر ، ومن قال : أكذبه ، ذهب إلى أن الصنعة إنما يمد باعها وينشر شعاعها ، ويتسع ميدانها ، وتتفرع أفنانها ، حيث يعتمد الانساع والتخييل ، ويدعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتخيل ، وحيث يقصد التلطف والتأويل ، ويذهب بالقول مذهب المبالغة والإغراق في المدح والذم والوصف والبهت (١) والفخر والمباهاة وسائر المقاصد والأغراض ، وهناك يجد الشاعر سبيلا إلى أن يمدح ويذم ، ويبدى في اختراع الصور ويعيد . ويصادف مضطربا كيف شاء واسعا ، ومددا من المعاني متتابعا ، ويكون كالمغترف من غدير لا ينقطع ، والمستخرج من معدن لا ينضب .

وأما القبيل الأول فهو فيه كالمقصود المداني قيده (٢) والذي لا تتسع كيف شاء يده وأيده ، ثم هو في الأكثر يورد على السامعين معاني معروفة وصورا مشهورة ، ويتصرف في أصولها وإن كانت شريفة فإنها كالجواهر تحفظ أعدادها ، ولا يرجى ازديادها ، وكالأعيان الجامدة التي لا تنمى ولا تزيد ، ولا تربع ولا تفيد ، وكالحسناء العقيم ، والشجرة الرائعة لا تمتنع بحنى كريم .

هذا ونحوه يمكن أن يتعلق في نصرة التخييل وتفضيله ، والعقل بعد على تفضيل القبيل الأول وتقديمه ، وتفخيم قدره وتعظيمه ، وما كان العقل ناصره ، والتحقيق شاهده ، فهو العزيز جانيه ، المنيع مناكبه ، وقد قيل : الباطل مخسوم وإن قضى له ، والحق مفلج (٣) وإن قضى عليه ، هذا ومن سلم

(١) هو أشد الحزن . (٢) أى المضيق عليه القيد .

(٣) الأيد : القوة .

(٤) المفلج الفائر الظافر . يقال فلج وأفلج على خصمه إذا انتصر واستظهر عليه ،

أن المعاني المخرقة في الصدق ، المستخرجة من معدن الحق ، في حكم الجامد الذي لا ينمي ، والمحصور الذي لا يزيد ؟

وإن أردت أن تعرف بطلان هذه الدعوى فانظر إلى قول أبي فراس :  
٢٣٤ - وكنا كالسهم إذا أصابت مراميها فراميتها أصابا (١)  
ألمست تراه عقليا عريقاً في نفسه ، معترفاً بقوة سيبه ، وهو على ذلك من فرائد أبي فراس التي هو أبو عندها والسابق إلى إثارة سرها .

واعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخيل لأن المستعير لا يقصد إثبات معنى اللفظة المستعارة وإنما يعتمد على إثبات (٢) شبه هناك ، فلا يكون مخبره على خلاف خبره . وكيف يعرض الشك في أن لا مدخل للاستعارة في هذا الفن وهي كثيرة في التزويل على ما لا يخفى : كقوله عز وجل « واشتعل الرأس شيباً » ثم لا شبهة في أن ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهراً ، وإنما المراد إثبات شبهه .

وكذلك قول النبي ﷺ : « المؤمن مرآة المؤمن » ليس على إثبات المرأة من حيث الجسم الصقيل ، : لكن من حيث الشبه المعقول ، وهو كونها سبيلاً للعلم بما لولاها لم يعلم ، لأن ذلك العلم طريقه الرؤية ، ولا سبيل إلى أن يرى الإنسان وجهه إلا بالمرأة وما جرى مجراها من الأجسام الصقيلة فقد جمع بين المؤمن والمرأة في صفة معقولة ، وهي أن المؤمن ينصح أخاه ويريه الحسن من القبيح كما ترى المرأة الناظر فيها ما يسكون بوجهه من الحسن وخلافه .

وكذا قوله ﷺ : « إياكم وخضراء الدمن » معلوم أن ليس القصد

(١) أي نصرتنا في الحرب بدب شجاعة وكفاية قائدنا .

(٢) الشبه وإثباته تحقيق لا تخيل .

إثبات معنى ظاهر اللفظين ، ولكن الشبه الحاصل من مجموعها ، وذلك حسن الظاهر ، مع خيب الأصل .

وإذا كان هذا كذلك بان منه أيضاً أن لك مع لزوم الصدق والشبوت على محض الحق الميدان الفسيح ، والمجال الواسع ، وأن ليس الأمر على ما ظنه ناصر الإغراق والتخييل الخارج على أن يكون الخبر على خلاف الخبر من أنه إنما يتسع المقال ويفتن ، وتكثر موارد الصنعة ويفرر ينبوعها ، وتكثر أغصانها وتنشعب فروعها ، إذا بسط من عنان الدعوى قاعدى ما لا يصح دعواه ، وأثبت ما ينفيه العقل وبأباه .

وجملة الحديث الذى أريده بالتخييل ههنا : ما يثبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً ، ويدعى دعوى لا طريق إل تحصيلها ، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ويربها ما لا ترى . أما الاستعارة فإن سبيلها سبيل الكلام المحذوف فى أنك إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله وهو يثبت أمراً عقلياً صحيحاً ويدعى دعوى لها شبح فى العقل . وتستمر بك دروب من التخييل هى أظهر أمراً فى البعد عن الحقيقة تكشف عن وجهه فى أنه خداع للعقل وضرب من التزويق ، فتزداد استبانة الغرض بهذا الفصل ، وأزبدك حيثئذ إن شاء الله كلاماً فى الفرق بين ما يدخل فى حيز قولهم : خير الشعر أكذبه وبين ما لا يدخل فيه مما يشاركه فى أنه اتساع وتجاوز قاعره .

وكيف دار الأمر فإنهم لم يقولوا : خير الشعر أكذبه وهم يريدون كلاماً غفلاً ساذجاً يكذب فيه صاحبه ويفرط ، نحو أن يصف الحارس بأوصاف الخليفة ، ويقول للبائس المسكين : إنك أمير العراقين ، ولكن ما فيه صنعة يتعمل لها ، وتدقيق فى المعانى يحتاج معه إلى فطنة لطيفة ، وفهم ثاقب ، وغوص شديد ، وافتقار الموفق للصواب .

وأعود إلى ما كنت فيه من الفصل بين المعنى الحقيقى وغير الحقيقى .

واعلم أن ما شأنه التخيل أمره في عظم شجرته . إذا توّمل نسبه ، وعرفت شعبه وشعبه ، — على ما أشرت إليه قبل — لا يسكاد تجيئه فيه قسمة تستوعبه ، وتفصيل يستغرقه ، وإنما الطريق فيه أن يتبع الشيء بعد الشيء . ويجمع ما يحصره الاستقراء . فالذي بدأت به من دعوى أصل وعلة في حكم من الأحكام مما كذلك ما تركت المضايقة ، وأخذ بالمساحة ، ونظر إلى الظاهر ، ولم ينقر عن السرائر : وهو النمط العدل والفرقة الوسطى ، وهو شيء تراه كثيراً بالآداب والحكم البريئة من الكذب . ومن الأمثلة فيه قول أبي تمام :

٣٢٥ — إن ريب الزمان يحسن أن يـ

دى الرزايا إلى ذوى الأحساب

فلهذا يحف بعد استرازا قبل روض الوهاد روض الروابي  
وكذا قوله (١) يذكر أن الممدوح قد زاده مع بعده عنه وغيبته في  
المطايا على الحاضرين عنده اللازمين خدمته :

٣٣٦ — لزموا مركز الندى وذراه وعدتنا عن مثل ذاك العوادي  
غير أن الربى إلى سبل الانو اه أدنى والحظ حظ الوهاد

لم يقصد من الربى إلى العلو ولكن إلى الدنو فقط ، وكذلك لم يرد  
بذكر الوهاد الضعة والتسفل والهبوط ، كما أشار إليه في قوله (٢) :

٣٣٧ — والسيل حرب للسكان العالي

ولما أراد أن الوهاد ليس لها قرب الربى من فيض الأنواء ثم إنها تتجاوز

(١) أى أبو تمام في مدح أحمد بن أبي دؤاد .

(٢) أى أبي تمام .

الرب التي هي دانية قريبة إليها إلى الوهاد التي ليس لها ذلك القرب .

ومن هذا النقط في أنه تخيل شبيه بالحقيقة لاعتدال أمره وأن ما يتعلق به من العلة موجود على ظاهر ما إدعى قوله (١) :

٣٣٨ - ليس الحجاب بمقص عنك لي أملا

إن السماء ترجى حين تحتجب (١)

فاستار السماء بالغيم هو سبب رجاء الغيث الذي يمد في مجرى العادة جوداً منها ، ونعمة صادرة عنها ، كما قال ابن المعتز :

٣٣٩ - ما ترى نعمة السماء على الأرض

ض وشكر الرياض للأمطار (٢)

وهذا نوع آخر وهو دعواهم في الوصف هو خلقة في الشيء وطبيعة أو واجب على الجملة ، من حيث هو أن ذلك الوصف حصل له من الممدوح ومنه استفاده ، وأصل هذا التشبيه ثم يتزايد فيبلغ هذا الحد ولهم فيه عبارات منها قولهم . إن الشمس تستعير منه النور وتستفيده ، أو تتعلم منه الإشراف وتكتسب منه الإضاءة . والطف من ذلك أن يقال : تسرق وإن نورها مسروق من الممدوح وكذلك يقال المسك يسرق من عرفه ، وإن طيبه مسروق منه ومن أخلاقه ، قال ابن بابك :

(١) أي أبي تمام يعاتب أبا داف أو عبد الله بن طاهر وفي البيت تشبيه ضمنى وحسن تعليل .

(٢) وأنشد الجاحظ : تضحك الأرض من بكاء السماء - وبيت ابن المعتز في ديوانه ٢ : ٤٣ .

٣٤٠ - ألا يارباض الحزن من أبرق الحمى  
نسيمك مسروق ووصفك متحل

حكيت أبا سعد (١) فنشرك نشره  
واكن له صدق الهوى ولك الملل  
ونوع آخر : وهو أن يدعى في الصفة الثابتة للشيء أنه إنما كان لعله  
يضعها الشاعر ويختلفها : إما لأمر يرجع إلى تعظيم الممدوح أو تعظيم أمر  
من الأمور .

فن الغريب في ذلك معنى بيت فارسي ترجمته :

٣٤١ - لو لم تكن نية الجوزاء خدمته  
لما رأيت عليها عقد منتطق

فهذا ليس من جنس ما مضى ، أعنى ما أصله التشبيه ثم أريد التناهي  
في المبالغة والإغراق والإغراب .  
ويدخل في هذا الفن قول المتنبي :

٣٤٢ - لم تحك نائلك السحاب وإنما  
حمت به فصيبتها الرحضاء (٢)

لأنه وإن وإن كان أصله التشبيه من حيث يشبه الجواد بالغيث فإنه  
وضع المعنى وضماً وصوره في صورة خرج معها إلى ما لا أصل له في  
التشبيه فهو كالواقع بين الضربين .

(١) يعنى به على بن محمد بن خلف الهمداني من أعلام القرن الرابع  
ومدحه البديع الهمداني وغيره .

(٢) الرحضاء : العرق المتصيب .

وقريب منه في أن أصله التشبيه ثم باعده بالصنعة في تشبيهه وخلع صورته خلعاً قوله :

٣٤٣ - وما ربح الرياض لها ولكن

كساها دفنهم في القرب طيباً (١)

ومن لطيف هذا النوع قول أبي العباس الضبي :

٣٤٤ - لا تركن إلى الفرا ق وإن سكنت إلى العناق  
فالشمس عند غروبها تصفر من فرق الفراق

ادعى لتعظيم الفراق أن ما يرى من الصفرة في الشمس حين يرق نورها بدونها من الأرض إنما هو لأنها تفارق الأفق الذي كانت فيه أو الناس الذين طلعت عليهم ، وأنست بهم وأنسوا بها وسرتم رقيتها .

ونوع آخر منه : قول الآخر :

٣٤٥ - قضيب الكرم نقطعه فتبكي

ولا تبكي وقد قطع الحبيب (٢)

وهو منسوب إلى إقشاد الشبلي (٣) ويقال أيضاً إن أبا العباس أخذ معناه في بيته من قول بعض الصوفية ، وقيل له : لم تصفر الشمس عند الغروب ؟ فقال : من حذر الفراق .

(١) للتنبي يمدح علي بن مكرم التميمي .

(٢) الصفة الثابتة سيلان الماء من العود المعبر عنه بالبكاء ، والعلة هي النقطيمة بمعنى الحجر .

(٣) هو أبو بكر دلف بن جحدر من أئمة الصوفية وتلميذ الجنيد (توفي سنة ٢٣٤ هـ) وهو منسوب إلى شيلة قرية بالقرب من سمرقند .



ومن لطيف هذا الجنس قول الصولي :

٣٤٦ - الريح تحسنى عليك لم ولم أخلفها في العدا  
لما هممت بقبلة ردت على الوجه الردا (١)  
وذلك أن الريح إذا كان وجهها نحو الوجه فواجب في طباعها أن ترد  
الرداء عليه ، وأن تلف من طرفه ، وقد ادعى أن ذلك منها لحسدها وغيره  
المحجوبه . وهي من أجل ما في نفسها : تحول بينه وبين أن ينال من وجهها .  
وفي هذه الطريقة قوله (٢) :

٣٤٧ - وحاربنى فيه ريب الزمان

كان الزمان له عاشق

إلا أنه لم يضع علة ومعلولا من طريق النص على شيء . بل أثبت محاربة  
من الزمان في معنى الحبيب ثم جعل دليلا على علته جواز أن يكون شريكا  
في عشقه . وإذا حققنا لم يجب لأجل أن جعل العشق علة للمحاربة وجمع  
بين الزمان والريح في ادعاء العداوة لهما أن يتناسب البيتان من طريق  
الخصوص والتفصيل ، وذلك أن الكلام في وضع الشاعر للأمر الواجب  
علة غير معقول كونها علة لذلك الأمر ، وكون العشق علة للمعاداة في  
المحجوب ، معقول معروف غير بدع ولا منكر . فإذا بدأ فادعى أن الزمان  
يعاديه ويحاربه فيه فقد أعطاك أن ذلك لمثل هذه العلة . وليس إذا ردت  
الريح الرداء فقد وجب أن يكون ذلك لعله الحسد أو لغيرها ، لأن رد الرداء  
شأنها فاعرفه ، فإن من حكم المحصل ألا ينظر في تلاق المعاني وتناظرها إلى  
جمل الأمور ، وإلى الاطلاق والعموم ، بل ينبغي أن يدقق النظر في ذلك

(١) هما في القيمة منسوبان إلى أبي القاسم المهرندي نسبة إلى هرتد قرية  
بالقرب من أصفهان .

(٢) هو محمد بن وهيب الخيري .

ويراعى التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل فأنت في نحو بيت  
ابن وهيب — وحاربنى الخ — تدعى صفة غير ثابتة إذا هي ثبتت اقتضت  
مثل العلة التي ذكرها . وفي نحو بيت الريح تذكر صفة ثابتة حاصلة على  
الحقيقة ثم تدعى لها علة من عند نفسك وضماً واختراعاً ، فافهمه .

٣٤٨ — ملأى النوى في ظلمها غاية الظلم

لعل بها مثل الذى في من السقم

فلو لم تغر لم تزو عنى لقاكم ولو لم تردكم لم تكن فيكم خصمى

الدعوى في إثبات الخصومة وجعل النوى كالنوى الذى يعقل ويميز  
ويريد ويختار ، وحديث الغيرة والمشاركة في هوى الحبيب يثبت بثبوت  
ذلك من غير أن يقتصر منك إلى وضع اختراع .

وعما يلحق بالفن الذى بدأت به قوله :

٢٤٩ — بنفسى ما يشكوه من راح طرفه

ونرجسه مما دها حسنه ورد

أراقت دى عمداً محاسن وجهه

فأضحى وفي عينيه آثاره تبدو (٧)

لأنه قد أتى بحمرة العين وهي تعرض لها من حيث هي عين بعلة ،  
وأتى بإراقة الدم في صورة العلة ، وهو يعلم أنها مختزعة موضوعة فابس ثم  
إراقة دم .

(١) راجع ص ١٩٠ الوساطة طبعة العرفان .

(٢) هما لأبي الفرج البيهقي عيد الواحد بن نصر الخزومي من شعراء

سيف الدولة ومن أهل نصيبين (توفي نحو سنة ٥٣٩٠) .

وأصل هذا قول ابن المعتز :

٢٥٠ - قالوا اشتكت عينه فقلت لهم

من كثرة القتل نالها الوصب

حسرتها من دماء من قتلت والدم في النصل شاهد عجب

وبين هذا الجنس وبين نحو الريح تحسنى، فرق ، وذلك أن لك هناك فعلا هو ثابت واجب في الريح ، وهو رد الرداء على الوجه ، ثم أحبت أن تتطرق فادعيت لذلك الفعل علة من عند نفسك ، وأما ههنا فنظرت إلى صفة موجودة فتأولت فيها أنها صارت إلى العين من غيرها ، وليست هي من شأنها أن تكون في العين ، فليس معك هنا إلا معنى واحد . وأما هناك فعتبك معنيين أحدهما موجود معلوم ، والآخر مدعى موهوم ، فأعرفه .  
وما يشبه هذا الفن الذى هو تأول في الصفة فقط من غير أن يكون معلول وعلة : ما تراه من تأولهم في الأمراض والحيات أنها ليست بأمراض ولكنها فطن ثاقبة وأذهان متوقدة وعزمات كقوله (١) :

٣٥١ - وحوشيت أن تضرى بجسمك علة

ألا أنها تلك العزوم الثواقب

وقال ابن بابك :

٣٥٢ - فترت وما وجدت (٢) أبا العلام

سوى فرط التوقد والذكا

(١) هو أبو إبراهيم بن أحمد الشافعى من شعراء الصاحب .

(٢) يخاطب أبا العلام السرورى : وكان ابن بابك قديم الصحبة للصاحب شديد الاختصاص به .

ولكشاجم يقوله في علي بن سليمان الأخفش (١) :

٣٥٣ — ولقد أخطأ قوم زعموا أنها من فضل بردق العصب  
هو ذاك الذهن أذكي ناره والمزاج المفرط الحر التهاب  
ولا يكون قول المتنبي :

٣٥٤ — ومنازل الحمى الجسوم فقل لنا

ما عذرها في تركها خيراتها ؟  
أعجبها شرفاً فطال وقوقها لتأمل الأعضاء لا لأداتها

من هذا في شيء بأكثر من أن كلا القولين في ذكر الحمى وفي تطبيب  
النفس عنها ، فهو اشتراك في الغرض والجنس ، فأما في عمود المعنى وصورته  
الخاصة فلا ، لأن المتنبي لم ينكر أن ما يحده الممدوح حمى كما أنكره الآخر  
ولكنه كأنه سأل نفسه كيف اجتأرت الحمى على الممدوح مع جلالة  
وهيته ؟ أم كيف جاز أن يقصد شيء إلى أذاه مع كرمه ونبله ؟ وأن المحبة  
من النفوس مقصورة عليه ؟ فتحمل لذلك جواباً ، ووضع للحمى فيما فعلته  
من الأذى عذراً ، وهو تصريح ما اقتصر فيه على التعجب في قوله (٢) :

٣٥٥ — أيدري ما أراك من يريب

وهل ترقى إلى الفلك الخطوب

وجسمك فوق همه كل داء

فقرب أقلاما منه عجيب

إلا أن ذلك الإيهام ، أحسن من هذا البيان ، وذلك التعجب موقوفاً غير  
عجاب . أولى بالإعجاب ، وليس كل زيادة تفلح ، وكل استقصاء يملح .

(١) هو الأخفش الأصغر توفي سنة ٣١٥ .

(٢) أى المتنبي يخاطب سيف الدولة .

ومن واضح هذا النوع وجيده قول ابن المعتز (١) :

٣٥٦ - صلت شرير وأزمت هجرى

وصفت ضمايرها إلى الغدر

قالت كبرت وشبت قلت لها هذا غبار وقائع الدهر

ألا تراه أنكر أن يكون الذى بدأ به شيئاً ، ورأى الاعتصام بالجمد  
أخصر طريقاً إلى نقي العيب وقطع الخصومة ، ولم يسلك الطريقة العامة  
فيثبت المشيب ، ثم يمنع العائب أن يعيب ، ويريه الخطأ في غيبه ، به ،  
ويلزمه المناقضة في مذهبه ، كنحو مامضى أعنى كقول البحتري : «وبياض  
البازي ، وهكذا إذا تأولوا في الشيب أنه ليس ببايضاض الشعر الكائن  
في مجرى العادة وموضوع الخلقة ، ولكنه نور العقل والأدب قد انتشر ،  
وبان من وجهه وظهر ، كقول الطائي الكبير (٢) :

٣٥٧ - ولا يروك إيماض القدير به فإن ذاك ابتسام الرأى والأدب

وينبغي أن (٣) باب التشبيهات قد حظى من هذه الطريقة بضرب من  
السحر لا تأتي الصفة على غرابته ، ولا يبلغ البيان كنه ما ناله من اللطف  
والظرف ، فإنه قد بلغ حداً يبدى المعروف في طباع الغزل ، ويلهى الشكلا  
وينفث في عقد الوحشة ، وينشد ماضل عنك من المسرة ، ويشهد للشعر بما

(١) شرير : اسم محبوبته .

(٢) هو أبو تمام . القدير : هو أصول مسامير حلق الدرغ تلوح فيها

لامعة .. يشبه بها الشيب إذا نقب في سواد الشعر .

(٣) لعل الأصل : وينبغي أن تعلم أن .

يطيل لسانه في الفخر ، ويبين جملة ما للبيان من القدرة والقدر ، فمن ذلك قول ابن الرومي :

٢٥٨ - خجلت خدود الورد من تفضيله

لم يخجل الورد المورد لونه	خجلا توردها عليه شاهد
للرجس الفضل المبين وإن أبي	إلا وناحله الفضيلة عاندا (١)
فصل القضية أن هذا قائد	آب وحاد عن الطريقة حائد
شتان بين اثنين هذا موعد	زهر الرياض وأن هذا طارد
ينهى النديم عن القبيح بلحظه	بتسلب (٢) الدنيا وهذا واعد
اطلب بعقلك في الملاح سميه	وعلى المدامة والسماع مساعد
والورد إن فكرت فرد في اسمه	أبدأ فإنك لا محالة واجد
هذي النجوم هي التي ربتهم	ما في الملاح له سمى واحد
فانظر إلى الأخوين من أدناهما	بحيا السحاب كما يربى الوالد
أين الحدود من العيون نفاسة	شها بوالده فذاك المساجد
	ورياسة لولا القياس الفاسد

وترتيب الصنعة في القطعة أنه عمل أولا على قلب طرفي التشبيه كما مضى في فصل التشبيهات ، فشبّه حمرة الورد بحمرة الخجل ، ثم تناسى ذلك وخدع عنه نفسه وحملها على أن تعتقد أنه خجل على الحقيقة ، ثم لما اطمان ذلك في قلبه واستحكمت صورته ، طلب لذلك الخجل علة فجعل علة أن فضل على الرّجس ووضع في منزلة ليس يرى نفسه أهلا لها ، فصار يتشور من ذلك ويتخوف عيب العائب وغيبة المستهزئ ، ويجد ما يجد من مدح مدحه يظهر الكذب فيها ، ويفرط حتى يصير كالهزء بمن قصد بها ، ثم زادت القطة

(١) من عند إذا مال عن طريق الحق أو غالف الحق وأنكره .

(٢) السلاب : ثياب الحداد السود ، وتسلب إذا لبس السلاب .

الثاقبة والطبع المشر في سحر البيان ، ما رأيت من وضع حجاج في شأن النرجس وجهة استحقاقه الفضل على الورد فجاء بحسن واحسان لا تكاد تجد مثله إلا له .

وعما هو خليق أن يوضع في منزلة هذه القطعة ، ويلحق بها في لطف الصنعة ، قول أبي هلال العسكري :

٣٥٩ — زعم البنفسج أنه كعذاره حسناً فسلوا من قفاه لسانه  
لم يظلموا في الحكم إذ مثلوا به فلشد ما رفع البنفسج شأنه

وقد اتفق للتأخرين من المحدثين في هذا الفن نكت ولطف وبدع وطرائف لا يستكثر لها الكثير من الثناء ، ولا يضيق مكانها من الفضل عن سعة الإطراء .

فن ذلك قول ابن نباتة في صفة الفرس :

٣٦٠ — وأدهم يستمد الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا (١)  
سرى خلف الصباح يطير مشياً ويطوى خلفه الأفلاك طياً  
فلما غاف وشك الفوت منه تشبث بالقوائم والمخيا

وأحسن من هذا وأحكم صنعة قوله (٢) في قناعة أخرى :

٣٦١ — فكأنما لطم الصباح جبينه فاقصص منه وغاض في أحشائه  
وأول القطعة :

(١) هي الغرة أو يكون فوق الرأس من الحية .

(٢) أي ابن نباتة أيضاً .

٣٦٢ — قد جاءنا الطرف (١) الذي أهديته

هاديه يعقد (٢) أرضه بسائه

أولاية وليتنا فبعثته	زحما سيب العرف عقد لوائه (٣)
نختال منه على أغر محجل	ماء الدياجي قطرة من مائه
فكأنما لطم الصباح جبينه	فاتص منه وغاض في أحشائه
متحملا والبرق من أسماؤه	متبرقا (٤) والحسن من أكفائه
ما كانت النيران تسكن حرها	لو كان للنيران بعض ذكائه (٥)
لا تعلق الأحاظ في أعطافه	إلا إذا كف سكفت من غلوائه
لا يكمل الطرف المحاسن كلها	حتى يكون الطرف من أسرائه

وماله في هذا التفضيل الفضل الظاهر لحسن الإبداع مع السلامة من  
التكاف قوله (٦) :

٣٦٣ — وماء على الرضراض (٧) يجري كأنه

صفائح تبر قد سكن جدولا

(١) هو الفرس الكريم .

(٢) أى يصل .

(٣) السيب : الخصلة من الشعر ؛ والعرف : شعر رقبة الفرس ، جعل  
شعره على العنق كأنه راية على رخ .

(٤) أى بسواده .

(٥) أى حدته ونشاطه .

(٦) هو أبو سعيد الرستمى ، وكان صاحب يقدمه على أكثر ندمائه ،  
وقالها في وصف دار بناها صاحب بأصفهان وقد عرض كثير من الشعراء  
لوصفها وتمنته بسكنائها (راجع البيضة) .

(٧) الرضراض : ما دق من الحصى .



كان بها من شدة الجرى جنة وقد ألبستن الرياح سلاسل

ولما ساعده التوفيق ، من حيث وطى له من قبل الطريق ، فسبق  
العرف بتشبيه الحبل على صفحات الغدران بحلق الدروع ، فتدرج من  
ذلك إلى أن جعلها سلاسل كما فعل ابن المعتز في قوله :

٣٦٤- وأنهار ماء كالسلاسل لجرت لترضع أولاد الرياحين والزهر

ثم أتم الخلق بأن جعل للماء صفة تقتضى أن يسلسل ، وقرب مأخذ  
ما حاول عليه ، فإن شدة الحركة وفرط سرعتها من صفات الجنون ، كما أن  
التحمل فيها والتأني من أوصاف العقل .

٣٦٥- ومن هذا الجنس قول ابن المعتز في السيف في آيات قالها في

الموفق (١) وهى :

وفارس أغمد في جنة تقطع السيف إذا ما ورد  
كأنه ماء عليه جرى حتى إذا ما غاب فيه جمد  
في كفه غضب إذا هزه حسبه من خوفه يرتعد

فقد أراد أن يخترع لهزة السيف علة ، لجعلها رعدة تناله من خوف  
المدح وهيبته .

ويشبه أن يكون ابن بابك نظر إلى هذا البيت وعلق (٢) منه الرعدة  
في قوله :

(١) هو طلحة بن المتوكل أخو الخليفة أحمد بن المعتمد بالله كان ولي  
المهد لأخيه المعتمد من سنة ٢٦١ هـ . لكن المنية عاجلته قبل وفاة المعتمد .  
(٢) أى أخذ واتمس .

(م ١١ - أسرار البلاغة - ج ٢)

٣٦٣ - فإن عجمتي ليوب الخطوب

وأوهي الزمان قوي متي (١)

فما اضطرب السيف من خيفة ولا أردد (٢) الرمح من قوة

إلا أنه ذهب بها في أسلوب آخر وقصود إلى أن يقول : إن كون حركات الرمح في ظاهر حركة المرتعد لا يوجب أن يكون ذلك من ألم عارض، وكأنه عكس القضية فأن أن تكون ضفة المرتعد في الرمح للعمل التي مثلها تتكون في الحيوان ، ولما لم ينحرف المرتعد في السيف على حقيقة العلة التي لها تكون في الحيوان فاعرفه ، وقد أعاد هذا الارتداد على الجملة التي وصفت لك فقال :

٣٦٧ - قالوا طواه جزئه فأنحني فقلت والشك عبد اليقين

ماهيف (٣) الرمح من صوبة

ولا الضني في صفة الياسمين

ولا ارتعاد السيف من قوة ولا انعطاف الرمح من فرط لين

وعما حقه أن يكون طرازاً (٤) في هذا النوع قول البحيري :

٣٦٨ - يتمثلون في النجور وفي الآو

جه سكرأ لما شربن الندماء

جعل فعل الطاعن بالرمح تعراً منها ، كما جعل ابن المعتز تحريكه للسيف وهزه له ارتعاداً ، ثم طلب للمعتز علة كما طلب هو الارتعاد فاعرفه .

(١) المنة : بضم الميم . القوة .

(٢) أي أخذته الرعدة .

(٣) أي ضبور . وهو في الأصل دقة الخاصرة وفعله هيف كفرح .

(٤) الطراز : الجيد من كل شيء .

ومن هذا الباب قول حلبة (١) :

٣٦٩ - وكان السماء صاهرت الا رض فصار الثار (٢) من كافور  
وقول أبي تمام :

٣٧٠ - كان السحاب الفرغين تحتها حبيبا فما ترق لمن مدامع  
وقال السري يصف الهلال :

٣٧١ - جاءك شهر السرور شوال وخال شهر الصيام مفتال  
ثم قال :

٣٧٢ - كأنه قيد فضة حرج فض عن الصائم فاختالوا

كل واحد من هؤلاء خدع نفسه عن التشبيه وخالطها وأوم أن الذي جرى العرف بأن يؤخذ منه الشبه قد حضر وحصل بمحضرتهم على الحقيقة ولم يقتصر على دعوى حصوله حتى يصيب له علة وأقام عليه شاهداً . فأنبت حلبة زفافاً بين السماء والأرض ، وجعل أبو تمام للسحاب حبيباً قد غيب في التراب وادعى السري أن الصائم كانوا في قيد وأنه كان حرجاً فلما فض عنهم انكسر بنصفين أو اتسع فصار على شكل الهلال . والفرق بين بيت السري وبيت الطائيين أن تشبيه الثلج بالكافور معتاد عام جار على الألسن وجعل القطر الذي ينزل من السحاب دموعاً ووصف السحاب والسماء بأنهما تبكى كذلك ، فأما تشبيه الهلال بالقيد فقير معتاد نفسه إلا أن نظيره معتاد

(١) هي منسوبة للصاحب الوزير .  
(٢) الثار : الثلج .

ومعناه من حيث الصورة موجود. وأعني بالنظير مامضى من تشبيه الهلال بالسوار المنقسم كما قال :

٣٧٣ - حاكيا نصف سوار من فضاير يتوقد (١)

وكما قال السرى (٢) نفسه :

٣٧٤ - ولاح لنا الهلال كشطر طوق

على لبات زرقاء اللباس

إلا أنه ساذج لا تعليل فيه يجب من أجله أن يكون سواراً أو طوقاً فاعرفه .

ورأيت بعضهم ذكر بيت السرى الذى هو : « كأنه قيد فضة حرج » مع أبيات شعر جمعه إليها ، وأنشد قطعة ابن الحجاج :

٣٧٥ - يا صاحب البيت الذى قد مات فيه الضيف جوا

مالى أرى فلك الرغي ف لديك مشتقاً رفيعاً (٣)

كالبدر لا نرجو لى وقت المساء له طلوعاً

قال : إنه شبه الرغيف بالبدر لعنتين : إحداهما الاستدارة والثاني طلوعه مساءً ، قال : وخير التشبيه ما جمع معنيين كقول ابن الرومى :

٣٧٦ - يا شبه البدر فى الحس ن وق بعد المنال

(١) البيت لابن المعتز العباسى ( - ٢٩٦ هـ ) .

(٢) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحجاج البغدادى المتوفى عام

٥٣٩١ .

(٣) الفلك : المستدير من كل شئ . ، والمشترف : من اشترى إذا انتصب وارتفع .

جند فقد تنفجر الصخرة بالماء الزلال  
وأُنشد أيضاً لإبراهيم بن المهدي (١) :

٣٧٧ - ورحت أفراخا كأفراخ القطا  
وحنين والهة ككفوس النازع  
ثم قال : ومثله قول السري :

٣٧٨ ، ٣٧٧ - كأنه قيد فضة حرج

وهو لا يشبه ما ذكره إلا أن يذهب إلى حديث أنه أفاد شكل الهلال  
بالقيد المفضوض ولونه بالفضة ، فأما إن قصد النكتة التي هي موضع  
الإغراب فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أنشد ، لأن شيئا من تلك الأبيات  
لا يتضمن تعليلا ، وليس فيها أكثر من ضم شبه إلى شبه كالحنين والانحناء  
من القوس والاستدارة والطلوع مساء من البدر ، وليس أحد المعنيين بعلة  
للآخر ، كيف ولا حاجة بواحد من الشبهين المذكورين إلى تصحيح غيره له .

وبما هو نظير لبيب السري وعلى طريقة قول ابن المعتز :

٣٧٩ - سقاني وقد سل سيف الصبا

ح والليل من خوفه قد هرب

لم يمتنع هنا بالتشبيه الظاهر والقول المرسل كما اقتصر في قوله (٢) :

٣٨٠ - حتى بدا الصباح من نقاب  
كما بدا المنصل من قراب  
وقوله (٢) :

(١) من أمراء البيت العباسي توفي عام ٢٢٤ هـ .

(٢) أي ابن المعتز العباسي ( - ٢٩٦ هـ ) .

٣٨١ - أما الظلام فحين رقب قيصر

وأنى يياض الصبح كالسيف الصدى

ولكنه أحب أن يحقق دعواه أن هناك سيفاً مسلولاً ، ويجعل نفسه كأنها لا تعلم أن ههنا تشويهاً ، وأن القصد إلى لون الياض في الشكل المستطيل فتوصل إلى ذلك بأن جعل الظلام كالعدو المنهزم الذي سل السيف في قفاه فهو يهرب مخافة أن يضرب به .

ومثل هذا في أن جعل الليل يخاف الصبح لا في الصنعة التي أنا في سياقها قوله (١) :

٣٨٢ - سبقنا إليها الصبح وهو مقنع

ككمين وقلب الليل منه على حذر

وقد أخذ الخالدي (٢) بيته الأول أخذاً فقال :

٣٨٣ - والصبح قد جردت صوارمه

والليل قدم منه بالهرب

وهذه قطعة لابن المعتز ، منها هو المقصود :

٣٨٤ - وانظر إلى دنيا ربيع أقبلت

مثل البغي تتوجت لزناة (٣)

(١) أى ابن المعتز .

(٢) هو أبو عثمان سعيد بن هاشم الموصلى من شعراء سيف الدولة منسوب إلى خالد بلد بالموصل .

(٣) وفي رواية : تبرجت ( ٢ : ٣٤ ديوان ابن المعتز ) .

جاءتك زائرة كعام أول وتلبست وتمطرت بنبات  
ولإذا تمرى الصبح من كافوره  
نطقت صنوف طيورها بلفات  
والورد يضحك من نواظر نرجس  
قذيت وآذات حيا بمات

هذا البيت الأخير هو المراد، وذلك أن الضحك في الورد وكل ريحان  
ونور يتفتح مشهور معروف، وقد قاله في هذا البيت، وجعل الورد كأنه  
يعقل ويعين، فهو يشمت بالنرجس لانقضاء مدته، وإدبار دولته، وبدو  
أمارات الفناء فيه.

وأعاد هذا الضحك من الورد فقال (١) :

٣٨٥ - ضحك الورد في قفا المتور (٢)

واسترحنا من رعدة المقرور

أراد إقبال الصيف وحر الهواء، ألا تراه قال بعده :

٣٨٦ - واستطينا المقييل في برد ظل

وشمنا الريحان بالكافور

فالرحيل الرحيل يا عسكر الأ

ذات عن كل روضة وغدير

فهذا من شأن الورد الذي عابه به ابن الرومي في قوله :

---

(١) أن ابن المعتز (٢ : ٤٦ ديوانه).

(٢) نوع يسمى بالخيري.

٣٨٧ - فصل القضية أن هذا قائد

زهر الرياض وأن هذا طارد

وقد جعله ابن المعز لهذا الطرد ضاحكا ضحك من استولى وظفر ،  
وابتر غيره ولأية الزمان واستبد بها .

ومما يشوب الضحك فيه شيء من التعليل قوله (١) أيضاً :

٣٨٨ - مات الهوى منى وضاع شبابي

وقضيت من لذاته آرابي

وإذا أردت تصايا في مجلس

فالشيب يضحك بي مع الأحباب

لا شك لهذا الضحك زيادة معنى على الضحك في نحو قول دعلج :

٣٨٩ - ( لا تعجبي يا سلم من رجل

ضحك المشيب برأسه فبكي

وما تلك الزيادة إلا أنه جعل المشيب يضحك ضحك المتعجب من  
تعاطي الرجل مالا يليق به ، وتكلفة الشيء ليس هو من أهله ، وفي ذلك  
ما ذكرت من إخفاء صورة التشبيه ، وأخذ النفس بتناسيه ، وهكذا  
قوله (٢) :

٣٩٠ - لما رأونا في خميس يلتهب في شارق (٣) يضحك من غير عجب

(١) أي ابن المعز (٢ : ١٣٥ ديوانه) .

(٢) ابن المعز (١ : ١١ ديوانه) .

(٣) الشارق : الشمس .



كانه صب على الأرض ذهب      وقد بدت أسيافا من القرب  
حتى تكون لنا يا هم سبب      نرقل في الحديد والأرض تجيب (١)  
وحن شريان (٢) ونبع فاصطخب      تترسوا من القتال بالهرب

المقصود قوله : « يضحك من غير عجب ، وذلك أن نفيه العلة إشارة إلى أنه من جنس ما يعمل ، وأنه ضحك قطعاً وحقيقة . ألا ترى أنك لو رجعت إلى صريح التشبيه فقلت : هيئته في تلالؤه كهيئة الضاحك ثم قلت : « من غير عجب » قلت قولاً غير مقبول .

واعلم أنك إن عددت قول بعض العرب :

٣٩١ — ونثرة (٢) تهرأ بالنصال      كان فيها حدق الهلال (١)

الهلال الحية ههنا ، واللام للجنس — في هذا القبيل ، لم يكن لك ذلك .

---

(١) تضطرب .

(٢) هما نوعان من الشجر يصنع منهما القسي والسهام وينبتان في أعلى الجبال .

(٣) هي الدرع الواسعة .

(٤) الحية .

## فصل

وهذا نوع آخر في التعليل

وهو أن يكون للمعنى من المعاني والفعل من الأفعال علة مشهورة من طريق العادات والطباع ، ثم يحى الشاعر فيمنع أن يكون لتلك العلة المعروفة ويضع له علة أخرى ، مثاله قول المتنبي :

٣٩٢ — ما به قتل أعاديه ولكن يتقى لإخلاف ما ترجو الذئاب

الذى يتعارفه الناس أن الرجل إذا قتل أعاديه فلازادته هلاكهم وأن يدفع مضارهم عن نفسه ، وليسلم ملكه ويصفو من منازعاتهم ، وقد ادعى المتنبي كما ترى أن العلة في قتل هذا الممدوح لأعدائه غير ذلك .

واعلم أن هذا لا يكون حتى يكون في استئناف هذه العلة المدعاة فائدة شريفة فيما يتصل بالممدوح أو يكون لها تأثير في الذم كقصص المتنبي ههنا في أن يبالغ في وصفه بالسخاء والجود وأن طبعه الكريم قد غلبت عليه ومحبته أن يصدق رجاء الراجين وأن يحبهم الحبيبة في آمالهم قد بلغت به هذا الحد ، فلما علم أنه إذا غدا للحرب غدت الذئاب تتوقع أن يتسع عليها الرزق ويخصب لها الوقت من قتلى عداء كره أن يخلفها ، وأن يخيب رجاءها ولا يسعها ، وفيه نوع آخر من المدح وهو أنه يهزم العدا ويكسرهم كسرأ لا يطمعون بعده في المعاودة فيستغنى بذلك عن قتلهم وإراقة دماهم وأنه ليس بمن يسرف في القتل طاعة للغيب والحق ، ولا يعفو إذا قدر ، وما يشبه هذه الأوصاف الحميدة فاعرفه .

ومن الغريب في هذا الجنس على تعمق فيه قول أبي طالب المأموني (١) في قصيدة يمدح بها بعض الوزراء بيخارى :

(١) من أدباء القرن الرابع توفي عام ٨٣٨٣ .

٣٩٣- مغرم بالإنشاء طيب بكسب المدح

جد يميز للمباح ارتياحاً  
لا يذوق الإغفاء إلا رجاء أن يرى طيف مستريح روائماً (١)  
وكانه شرط الرواح على معنى أن العفاة والراجين إنما يحضرونه في صدر  
النهار على عادة السلاطين فإذا كان الرواح ونحوه في الأوقات التي ليست  
من أوقات الإذن قلوا فهو يشق إليهم فينام ليأنس برؤية طيفهم، والإفراط  
في التعمق ربما أخل بالمعنى من حيث يراد تأكيد به، ألا ترى أن هذا  
الكلام قد يوهى أنه يحتاج له وأنه ممن لا يرغب كل واحد في أخذ عطائه  
وأه ليس في طبقة من قيل فيه :

٣٩٤- عطاؤك زين لامرئ. إن أصبته

بخير وما كل العطاء بزين (٢)

ومما يدفع عنه الاعتراض ويوجب قلة الاحتفال به - أي بالاعتراض -  
أن الشاعر يمه أبدأ إثبات بمدوحه جواداً أو توافاً إلى السؤل الفرحانهم،  
وأن يبرته من عبوس البخل، وقطوب المتكلف في البذل، الذي يقاقل  
نفسه عن ماله حتى يقال جواد ومن يهوى الثناء والثراء معاً ولا يتمكن في  
نفسه معنى قول أبي تمام:

٣٩٥- ولم يجتمع شرق وغرب لقاصد

ولا المجد في كف امرئ. والدرهم (٣)

(١) الممدوح بذلك هو أبو نصر بن أبي زيد وكان وزيراً وولته السامانية  
بيخارى وكان قد بنى داراً عظيمة وانتقل إليها عند تقلد الوزارة سنة  
٢٨٠ هـ.

(٢) هو لامية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جنان.

(٣) في مدح أحمد بن أبي دؤاد.

فهر يسرع إلى استماع المدائح، ولا يبطله عن صلة المادح، نعم فإذا سلم للشاعر هذا الغرض لم يفكر في خطرات الظنون، وقد يجوز بشيء من الوهم الذي ذكرته على قول المتنبي (١):

٣٩٦- يعطى المبشر بالقصاد قبلهم كمن ييشره بالماء عطشاناً  
وهذا شيء عرض، ولا استقصائه موضع آخر، إن وفق الله.  
وأصم ينت الطيف المستميع من نحو قوله (٢):

٣٩٧- لاني لأستغنى وما بي نعمة  
لعل خيالاً منك يلقي خيالها  
وهذا الأصل غير بعيد أن يكون أيضاً من باب ما استوفى له علة غير معروفة لا أنه لا يبلغ في القوة ذلك المبلغ في الغرابة والبعد من العادة وذلك أنه قد تصور أن يريد المفرغ المتم إذا بعد عهده بحبيبه أن يراه في المنام وإذا أراد ذلك جاز أن يريد النوم له خاصة فأعرفه.  
وعما يلحق هذا الفصل قوله:

٣٩٨- رحل أزاء برحلتى فكأنتى أتبعته الأنفاس للتشيع (٣)  
وذلك أنه علم تصعد الأنفاس من صدره بهذه العلة الغريبة وترك ما هو

(١) في مدح سهل بن عبد الله الشريف الحسيني.

(٢) أي مجنوليلي، واستغنى ثوبه وبشوبه: إذا تغطى به، أي أنه يطلب النوم.

(٣) من أبيات أنبي قالها في صباه.

المعلوم المشهور من السبب والعلة فيه وهو التحسر والتأسف .

والمعنى : رحل عنى العزاء بارتحالى عظمى أى عنده ومعه أوبه أو بسببه ، فكأنه لما كان محل الصبر الصدر وكانت الأنفاس تصعد منه أيضاً صار العزاء وتنفس الصعداء كأنهما زريلان ورفيقان ، قلنا رحل ذاك كان حق هذا أن يشيعه قضاء لحق الصحبة .

وبما يلاحظ هذا النوع ويجرى فى مسلكه ويتنظم فى مسلكه قول ابن المعتز :

٣٩٩ — عاقبت عيني بالدمع والنهر إذ غار قلبى عليك من بصرى  
واحتملت ذاك وهى رابضة فيك وفزت بلذة النظر

وذلك أن العادة فى دمع العين وسهرها أن يكون السبب فيه إعراض الحبيب . أو اعتراض الرقيب ، ونحو ذلك من الأسباب الموجبة للاكتئاب ، وقد ترك ذلك كله كما ترى ، وادعى أن العلة ما ذكره من غيرة القلب منها على الحبيب وإشاره أن ينفرد برؤيته ، وأنه بطاعة القلب وامتنال رسمه رام للعين عقوبة ، فجعل ذاك أن أبكاه ، ومنعها النوم وحماها .

وله (١) أيضاً فى عقوبة العين بالدمع والسهر من قصيدة أولها :

٤٠٠ — قل لأحلى العباد شكلا وقدأ أبجد ذا الهجر أم ليس جدا  
ما بدأ كانت المنى حدثنى لهف نفسى أراك قد خنت ودا  
ما ترى فى متم بك صب عاضع لا يرى من الذل بدا

إن زنت حقيقته بتغييرك مخاضه . فما يطول التهاد والدمع حدا  
قد يجعل البكاء والسهرة عقوبة على ذنب أنثته للعين كما فعل في البيت  
الأول إلا أن صورة الذنب هنا غير محذورة ، إنما هناك فالذنب هنا نظرها  
إلى غير الحبيب واستجارتها من ذلك ما هو محرم محذور ، والذنب هناك  
نظرها إلى الحبيب نفسه ، ومزاحمتها القلب في رؤيته ، وغيره القلب من  
العين سبب العقوبة هناك ، فأما هنا فالغيرة كائنة بين الحبيب وبين شخص  
آخر كاعرفه .

ولا شبهة في قصور البيت الثاني عن الأول وأن الأول عليه فضلاً  
كبيراً ، وذلك بأن جعل بعضه يغار من بعض ، وجعل الخصومة في الحبيب  
بين عفيفه وقلبه ، وهو تمام الظرف واللفظ ، فأما الغيرة في البيت الآخر  
فعل ما يكون أبداً .

هذا ولفظ « زنت » ، وإن كان ما يتلوها من إحكام الصنعة يحسنها ،  
ورودها في الخبر « العين ترى » ، يؤنس بها ، فليست تدع ما هو حكماً ،  
من إدغال نقرة على النفس .

وإن أردت أن ترى هذا المعنى بهذه الصنعة في أعجب صورة وأظرفها  
فاظفر إلى قول القائل (١) :

٤٠١ - أثنتي تؤنبنني بالبكاء      فأهلا بها وبثانيها  
تقول وفي قولها حشمة      أتبكي بعين تراني بها  
فقلت إذا استحسنيت غيركم      أمرت الدموع بتأديبها

(١) من الغريب أن هذه الآيات نسبت لابي بكر بن العربي (- ٥٥٤٣)  
- ٨٨ : ٣ أزارار الرياض للقااضي عياض - وطبعاً ورودها عند عبد القاهر  
يحملها متقدمة عن ذلك .. وهي لسم الحاسر .

أعطاك بلقطة التأديب ، حسن اللبيب ، في صيانة اللفظ عما يحوج إلى الاعتذار ، ويؤدى إلى النفار ، إلا أن الاستاذية تمد ظاهرة في بيت ابن المعتز ، وليس كل فضيلة تبدو مع البديهة ، بل تعقب النظر والروية ، وبأن يفكر في أول الحديث وآخره ، وأنت تعلم أنه لا يكون أبلغ في الذى أراد — من تعظيم شأن الذنب — من ذكر الحد وأن ذلك لا يتم إلا بلقطة « زنت » .

ومن هذه الجهة (١) يلحق الضم كثر من شاع وطريقه طريق أبي تمام ولم يكن من المطهرين ، وموضع البسط في ذلك غير هذا ، ففرضي الآن أن أريك أنواعاً من التخيل . وأضع شبه القوانين ليستعان بها على ما يراد من التفصيل والتبيين .

---

(١) أى إدغال أحكام الصنعة والنظر إلى أول الكلام وآخره حتى يقع الشاعر فيها يستوجب الاعتذار .

## فصل

في تخييل بغير تحليل

وهذا نوع آخر من التخيل وهو يرجع إلى ما مضى من تناسى التشبيه وصرف النفس عن توهمه ، إلا أن ما مضى معلل .

بيان ذلك أنهم يستمرون الصفة المحسوسة من صفات الأشخاص للأوصاف المعقولة ، تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها ، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها ، وكان حديث الاستعارة والقياس لم يجر منهم على يال ، ولم يروه ولا طيف خيال .

ومثاله : استعارتهم العلول زيادة الرجل على غيره من الفضل والقدر والسلطان ، ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علواً من طريق المكان ، ألا ترى إلى قول أبي تمام :

٤٠٢ - ويصعد حتى يظن الجحول بأن له حاجة في السماء  
فلولا قصده أن ينسى التشبيه ويرفعه بجهده ، ويصمم على إنكاره وججده ، فيجمله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية ، لما كان لهذا الكلام وجه .

ومن أبلغ ما يكون في هذا المعنى قول ابن الرومي :

٤٠٣ - أعلم الناس بالنجوم بنونو بخت علماً لم يأتهم بالحساب  
بل بأن شاهدوا السماء (١) سموأ بترق في المكرمات الصعاب  
مبلغ لم يكن ليبلغه الطال لب إلا بتلك الأسباب

(١) هذا موضع الشاهد .



وأعاده في موضع آخر فزاد الدعوى قوة وصر فيها مرور من يقول صدقا، ويذكر حقاً :

٤٠٤ - يا آل نوبخت (١) لا عمتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا  
 إن صح علم النجوم كان لكم حقاً إذا ما سواكم انتحلا  
 كم عالم فيكم وليس بأن قاس ولكن بأن رقى فعلا  
 أعلاكم في السماء مجدكم فليست مجهولون ما جهلا  
 شافهم البدر بالسؤال عن الآ مر إلى أن بلقتم زحلا  
 وهكذا الحكم إذا استعاروا اسم الشيء بعينه من نحو شمس أو بدر  
 أو بحر أو أسد يلقون به هذا الحد ويصوغون الكلام صياغات تقضى بأن  
 لا تشبيه هناك ولا استعارة .  
 ومثال قوله (٢) :

٤٠٥ - قامت تظلني من الشمس نفس أعز على من نفس  
 قامت تظلني ومن عجب شمس تظلني من الشمس  
 فلو لا أنه أنسى نفسه أن هنا استعارة ومجاز آمن القول، وعمل على دعوى  
 شمس على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى، فليس يبدع ولا منكر أن يظلل  
 إنسان حسن الوجه إنساناً وبقية وهجاً بشخصه ؛ وهكذا قول البحترى :

(١) هم أسرة فارسية كان أفرادها من الحكماء والأدباء في عهد المنصور  
 وما بعده .

(٢) هو ابن العميد، قالها وقد قام على رأسه غلام جميل يظله من  
 الشمس، أو هي لرزق الله بن عبد الوهاب التميمي الواعظ في ولده أبي العباس،  
 وفي معجم الأدباء لياقوت : كان أبو إسحق الصابي واقفاً بين يدي عضد  
 الدولة وعلى رأسه غلام تركي جميل فكان يظله من الشمس، فقال للصابي :  
 هل قلت شيئاً يا إبراهيم ؟ فقال هذا الشعر .

٤٠٦ - طلعت لهم وقت الشروق فعاينوا (١)

سنا الشمس من أفق ووجهك من أفق  
وما عاينوا شمسين قبلهما التقى ضياؤهما وفقاً من الغرب والشرق  
معلوم أن القصد أن يخرج السامعين إلى التعجب لرؤية ما يروه قط ولم  
تجر العادة به، ولم يتم للتعجب معناه الذي عناه ولا تظهر صورته على  
وضعها الخاص حتى يحترى على الدعوى جراءة من لا يتوقف ولا يخشى  
إنكار منكر ولا يحفل بتكذيب الظاهر له، ويسوم النفس - شامت  
أم أبت - تصور شمس ثابتة طلعت من حيث تغرب الشمس فالتقنا  
وفقاً. وصار غرب تلك القديمة لهذه المتجددة شرقاً، ومدار هذا النوع (٢)  
الغالب على التعجب وهو وإلى أمره، وصانع سحره، وصاحب سره، وتراه  
أبدأ وقد أفضى بك إلى خلافة لم تكن عندك، وبرز لك في صورة ما حسبها  
نظامك، ألا ترى أن صورة قوله «شمس تظلمني من الشمس» غير صورة  
قوله «وما عاينوا شمسين» وإن اتفق الشعرا في أنهما يتعجبان من وجود  
الشيء على خلاف ما يعقل ويعرف.

وهكذا قول المتنبي:

٤٠٧ - كبرت حول ديارهم لما بدت منها الشموس وليس فيها المشرق  
له صورة غير صورة الأولين. وكذا قوله (٣):

٤٠٨ - ولم أرقبى من مشى البدر نحوه

ولا رجلا قامت تعانقه الأسد

تعرض صورة غير تلك الصور كلها، والاشتراك بينها عامي لا يدخل في  
الدرقة، إذ لا اتفاق بأكثر من أن أثبت الشيء في جميع ذلك على خلاف ما يعرفه

(١) أى فأبصروا.

(٢) أى البناء على تنامي التشبيه.

(٣) أى المتنبي،

الناس، فأما إذا جئت إلى خصوص ما يخرج به عن المتعارف فلا اتفاق ولا تناسب، لأن مكان الأعجوبة مرة أن تظلل شمس من الشمس وأخرى أن يرى للشمس مثل لها يطلع من الغرب عند طلوعها من الشرق، وثالثة أن ترى الشمس طالعة من ديارهم. وعلى هذا الحد قوله (١):

٤٠٩ — ولم أر قبلي من مثنى البدر نحوه  
ولا رجلاً قامت تعانقه الأسد

العجب من أن يمشى البدر إلى آدمى وتعانق الأسد رجلاً. واعلم أن في هذا النوع مذهباً هو كأنه عكس مذهب التعجب ونقيضه، وهو لطيف جداً. وذلك أن تنظر إلى خاصية ومعنى دقيق يكون في المشبه به ثم تثبت تلك الخاصية وذلك المعنى للمشبه. وتتوصل بذلك إلى إيهام أن التشبيه قد خرج من البين، وزال عن الوهم والعين، أحسن توصل وألطفه، ويقام منه شبه الحجة على أن لا تشبيه ولا مجاز. ومثاله قوله:

٤١٠ — لا تعجبوا من بلى غلالته قد زرّ أزواره على القمر  
قد عهد كما ترى إلى شيء هو خاصية في طبيعة القمر، وأمر غريب من تأثيره. ثم جعل يرى أن قوماً أنكروا إلى السكتان بسعة، وأنه قد أخذ بنهام عن التعجب من ذلك، ويقول: أما ترونه قد زرّ أزواره على القمر، والقمر من شأنه أن يسرع إلى السكتان، وغرض هذا كله أن يعلم أن لا شك ولا مرية في أن المعاملة مع القمر نفسه، وأن الحديث عنه بعينه وليس في البين شيء غيره، وأن التشبيه قد نسي وأنسو، وصار — كما يقول الشيخ أبو علي — فيما يتعلق به الظارف — إنه شريعة منسوخة.

وهذا موضع في غاية اللطيف، لا يبين إلا إذا كان المتصفح للكلام

(١) أى المتنبي أيضاً في المدح.

خساسة يعرف وحى طابع الشعر، وخفى حركته التي هي كالخلس، وكسرى النفس في النفس، وإن أردت أن تظهر لك محبة عزيمتهم في هذا النحو على إخفاء التشبيه، وهو صورته من الوهم، فأبرز صفحة التشبيه، واكشف عن وجهه، وقل: لا تعجبوا من بلى غلالته، فقد زار زاره على من حسنه حسن القمر، ثم انظر هل ترى إلا كلاماً قاتراً، ومعنى نازلاً، وأخبر عن نفسك: هل تجد ما كنت تجده من الأريحية، وانظر في أعين السامعين: هل ترى ما كنت تراه من ترجمة عن المسرة، ودلالة على الإعجاب ومن أين ذلك وأنا؟ وأنت يا ظهار التشبيه تبطل على نفسك ماله وضع البيت، من الإحتجاج على وجوب البلى في الغلالة، والمنع من العجب فيه بتقرير الدلالة. وقد قال آخر في هذا المعنى بعينه، إلا أن لفظه لا ينبي عن القوة التي لهذا البيت في دعوى القمر، وهو قوله (١):

٤١١ — ترى الثياب من الكتان يلحها نور من البدر أحياناً فيليها  
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها والبدر في كل وقت طالع فيها  
وما ينظر إلى قوله (٢):

٤١٢ و ٤١٠ — قد زار زاره على القمر

في أنه بلغ في دعواه في المحاز حقيقة (٣) مبلغ الإحتجاج به كما يحتج بالحقيقة قول العباس بن الأحنف:

(١) هو وجيه الدولة أبو المطاع ذو القرنين بن أبي المظفر بن ناصر الدولة بن حمدان التغلبي وكان شاعراً ظريفاً جيد الابتكار حسن السبك، هاجر إلى مصر في أيام الظاهر بن الحاكم العبيدي الفاطمي فقلده ولاية الإسكندرية وأعمالها فأقام بها ثم رجع إلى دمشق وتوفي سنة ٤٢٨ هـ. والمعاجر جمع معجر كنبر: ثوب تعتجر به المرأة أي تشده على رأسها.

(٢) لابن طياحيا العلوي الاصفهاني (٥٣٢٢ هـ)

(٣) مفعول دعواه.

٤١٣- هي الشمس مسكنها في السماء فمر الفؤاد عزاء جريلا  
 فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا  
 صورة هذا الكلام ونصبت (١)، والقالب الذي فيه أفرع، يقتضى أن  
 التشبيه لم يجر في خلده وأنه معه كما يقال «لست منه وليس منى» وأن  
 الأمر في ذلك قد بلغ مبلغاً لا حاجة معه إلى إقامة دليل وتصحيح دعوى،  
 بل هو في الصحة والصدق بحيث تصح به دعوى ثانية، ألا تراه كأنه  
 يقول النفس ما وجه الطمع في الوصول وقد علمت أن حديثك مع الشمس  
 ومسكن الشمس السماء! أفلا تراه قد جعل كونها الشمس حجة على نفسه  
 يصرفها بها عن أن ترجو الوصول إليها ويلجئها إلى العزاء، وردها في  
 ذلك إلى ما لا تشك فيه وهو مستقر ثابت كما تقول «أو علمت ذلك»  
 و«أليس قد علمت»، ويبين لك هذا التفسير والتقرير فضل بيان بأن  
 تقابل هذا البيت بقول الآخر (٢):

٤١٤- فقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها

قريب ولكن في تناولها بعد

وتأمل أمر التشبيه فيه فإنك تجده على خلاف ما وصفت لك، وذلك  
 أنه لم يجعل كونها الشمس حجة على ما ذكر بعد من قرب شخصها ومثالها  
 في العين مع بعد مثالها، بل قال «هي الشمس» كذا (٣) قولاً مرسلًا يؤمى  
 فيه بل يفصح بالتشبيه، ولم يرد أن يقول: لا تعجبوا أن تقرب وتبعد

(١) النصبة: السارية والعمود الذي يبنى عليه البيت.

(٢) هو محمد بن أبي عينة بن المهلب بن أبي صفرة، ونسبه الأثافي

لمجنون ليلي ص ٤ > ٢، والبيت في الوساطة ص ٢٠٤.

(٣) مفعول مطلق، وقولاً بدل منه، أو كذا، حال أى قال هي

الشمس كأننا كذا أى على هذا الحال.

بعد أن علمتم أنها الشمس ، حتى كانه يقول : ما وجه شككم في ذلك ، ولم يشك عاقل في أن الشمس كذلك ؟ كما أراد العباس (١) أن يقول : كيف الطمع في الوصول إليها مع علمك بأنها الشمس وأن الشمس مسكنها السماء ؟ فبيت ابن أبي عيينة في أن لم ينصرف عن التشبيه جملة ولم يبرز في صورة الجاحد له والمتبرئ منه كبيت بشار الذي صرح فيه بالتشبيه ، وهو :  
 ٤١٥ — أو كبد السماء غير قريب حين يوفى والضوء فيه اقتراب (٢)  
 وكييت المتنبي :

٤١٦ — كأنها الشمس يعني كف قابضه شعاعها ويراه الطرف مقتربا  
 فإن قلت : فهذا من قولك يؤدي إلى أن يكون الغرض من ذكر الشمس بيان حال المرأة في القرب من وجه والبعد من وجه آخر دون المبالغة في وصفها بالحسن وإشراق الوجه وهو خلاف المعتاد لأن الذي يسبق إلى القلوب أن يقصد من نحو قولنا : هي كالشمس أو هي شمس - الجمال والحسن والبهاء .  
 فالجواب : أن الأمر وإن كان على ما قلت فإنه في نحو هذه الأحوال التي يقصد منها إلى بيان أمر غير الحسن يصير كالشيء الذي يعقل من طريق العرف وعلى سبيل التبع ، فأما يكون الغرض الذي له وضع الكلام فلا وإذا تأمات قوله :

٤١٧ و ٤١٤ — فقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها  
 وقول بشار : « أو كبد السماء » وقول المتنبي « كأنها الشمس » ، علمت أنهم جعلوا جل غرضهم أن يصيخوا لها شيئا في كونها قرية بعيدة . فأما حديث الحسن فدخل في القصد على الحد الذي مضى ، وهو للعباس أيضا ، في قوله :

---

(١) أي ابن الأحنف . (٢) لبشار بن برد .

٤١٨ - نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراف في كل بلد (١)  
فكما أن هذا لم يضع كلامه لجعل النعمة كالشمس في الضياء والإشراف  
ولكنها عمت كما تعم الشمس بإشراقها ، كذلك لم يضع هؤلاء أبياتهم على  
أن يجعلوا المرأة كالشمس والبدر في الحسن ونور الوجه بل أموا نحو  
المعنى الآخر ، ثم حصل هذا لهم من غير أن احتاجوا فيه إلى تجسم ، وإذا  
كان الأمر كذلك فلم يقل إن النعمة إنما عمت لأنها شمس ولكن أراك  
لعمومها وشمولها قياساً ، وتحرى أن يكون ذلك القياس من شيء شريف  
له بالنعمة شبه من جهة أوصافه الخاصة فاختر الشمس .

وكذلك لم يرد ابن أبي عيينة أن يقول إنها إنما دنت ونأت لأنها شمس  
أو لأنها الشمس بل قاس أمرها في ذلك كما عرفتك : وأما العباس (٢) فإنه  
قال : إنها إنما كانت بحيث لا تنال ووجب اليأس من الوصول إليها لأجل  
أنها الشمس ، فاعرفه فرقاً واضحاً .

ومما هو على طريقة بيت العباس في الاحتجاج وإن خالفه فيما أذكر  
لك قول الصابي في بعض الوزراء يهينه بالتخلص من الاستئثار (٣) :

٤١٩ - صح أن الوزير بدر منير إذ توارى كما توارى البدور  
غاب لا غاب ثم عاد كما كان على الأفق طالعا يستنير  
لا تسلني عن الوزير فقد يذنت بالوصف أنه سابور (٤)

(١) هو العباس بن الأحنف (٢٠٢ الوساطة) .

(٢) أي ابن الأحنف . (٣) أي الاختفاء بعد العزل من الوزارة .

(٤) هو سابور بن أردشير بن بابك وزير أبي نصر بهاء الدولة بن عضد  
الدولة بن بويه الديلمي ، وكان قد عزل من الوزارة ثم عاد لها ، وتوفي  
عام ٤١٦ هـ .

لا خلا منه صدر دست إذا ما      قر فيه تقر منه الصدور  
فهو كما تراه يحتج أن لا يجاز في البين وأن ذكر البدر وتسمية الممدوح به  
حقيقة واحتجاجة صريح لقوله صح أنه كذلك ، وأما احتجاج العباس  
وصاحبه (١) في قوله :

٤٢٠ و ٤١٢ و ٤١٠ قد زر أذراره على القمر

فعلى طريق الفحوى . فهذا وجه الموافقة ، وأما وجه المخالفة فهو أنهما  
ادعيا الشمس والقمر بأنفسهما وادعى الصابي بدرأ لا البدر على الإطلاق ،  
ومن ادعاء الشمس على الإطلاق قول بشار :

٤٢١ - بعثت بذكرها شعري      وقدمت الهوى شركا  
فلما شاقها قدولى      وشب الحب فاحتكا (٢)  
أتدنى الشمس زائرة      ولم تك تسبح الفلكا  
وجدت العيش في سعدى      وكان العيش قد هلكا

فقوله : « ولم تك تسبح الفلكا » يريك أنه ادعى الشمس نفسها .  
وقال أشجع ( السلسي (٣) ) يرقى الرشيد فبدأ بالتعريف ، ثم نكر غلط  
إحدى الطريقتين بالأخرى ، وذلك قوله :

٤٢٢ - غربت بالشرق الشمس      س فقل للعين تدمع  
ما رأينا قط شمساً      غربت من حيث تطلع (٤)

(١) هو ابن طباطبأ .

(٢) معناه : استولى عليه .

(٣) توفي عام ١٩٣ هـ في العام الذي توفي فيه الرشيد .

(٤) نسبهما الطبري إلى أبي الشيص محمد بن سليمان بن رزين الخراساني .



فقوله : « غربت بالشرق للشمس » على حد قول يشار :

٤٢٣ و ٤٢١ — « أتنتى الشمس زائرة »

في أنه خيل إليك شمس السماء . وقوله بعد : « مارأينا قط شمساً » يفتر  
أمر هذا التخيل ويميل بك إلى أن تكون الشمس في قوله : « غربت  
بالشرق الشمس » غير شمس السماء أعنى غير مدعى أنها هي ، وذلك مما  
يضطرب عليه المعنى ويقلق ، لأنه إذا لم يدع الشمس نفسها لم يجب أن تكون  
جهة خراسان مشرقاً لها وإذا لم يجب ذلك لم يحصل ما أراده من الغرابة في  
غروبها من حيث تطلع . وأظن الوجه فيه أن يتأول تنكيره للشمس في  
الثاني على قولهم : خرجنا في شمس حارة . يريدون في يوم كان للشمس فيه  
حرارة وفضل توقد ، فيصير كأنه قال : ما عهدنا يوماً غربت فيه الشمس  
من حيث تطلع ، وهوت في جانب المشرق ، وكثيراً ما يتفق في كلام الناس  
ما يوم ضرباً من التنكير في الشمس كقولهم : « شمس صيفية » وكقوله :

٤٢٤ — « والله لا طلعت شمس ولا غربت (١) »

ولا فرق بين هذا وبين قول المتنبي (٢) :

٤٢٥ — « لم يرق قرن الشمس في شرقه فشكت الأنفس في غربه (٣) »

ويجىء التنكير في القمر والهلل على هذا الحد ، فنه قول يشار :

(١) قال عليه السلام لأبي الدرداء : « والله ما طلعت شمس ولا غربت  
بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبي بكر » .

(٢) يمزى أبا شجاع عضد الدولة بعمته .

(٣) المعنى لم يرق النورق مقروناً بالشك في الغروب ، بل من رأى  
الشمس شارقة أيقن بغروبها .

٤٢٦ - أُملى لا تَأْتِ في قمر بحديث واثق الدرعا (١)  
وتوق الطيب ليلتنا إنه واث إذا سطعا

فهذا بمعنى : لا تَأْتِ في وقت قد طلع فيه القمر .

وهكذا قول عمر بن أبي ربيعة :

٤٢٧ - وغلب قدير كنت أرجو غيوبه

وروح رعيان ونوم سمر (٢)

ظاهره يوم أنه كقولك : جاءني رجل ، وليس كذلك في الحقيقة لأن  
الإسم لا يكون نكرة حتى يعم شيئين أو أكثر وليس هنا شيان يعمهما  
إسم القمر .

وهكذا قول أبي العتاهية :

٤٢٨ - تسر إذا نظرت إلى هلال ونقصك إذ نظرت إلى الهلال

ليس المنكر غير المعروف ، على أن الهلال في هذا التنكير فضل تمكن  
ليس للقمر ، ألا تراه قد جمع في قوله تعالى : ( يسألونك عن الأهلة (٣) )  
ولم يجمع القمر على هذا الحد .

ومن لطيف هذا التنكير قول البحترى :

(١) أُملى : أى يا أُملى : الدرع كعمل هي ثلاث ليال تلى البيض ، سميت  
بذلك لاسوداد أو أوانها و ابيضاض سائرها . ويقال : ليلة درعا : أى يطلع  
قمرها عند الصبح .

(٢) روح الرعيان : ردوا إبلهم إلى المراح . السمر : جمع سامر وهو  
الحادث ليلا . وقير تصغير قر .

(٣) جمع هلال ، جمع لأنهم سألوا عن الأوضاع المختلفة للهلال .

٤٢٩ - وبدرين أفضيناها بعد ثالث أكلناه (١) بالإيجاف حتى تمحقا

وبما أتى مستكرها نائياً يتظلم منه المعنى وينكره قول أبي تمام :

٤٣٠ - قريب الندى نأى المحل كأنه هلال قريب النور ناء منازل

سبب الاستكراه وأن المعنى ينبو عنه أنه يوم بظاهره أن ههنا أهلة ليس لها هذا الحكم أعنى أنه يتناهى مكانه ويدنو نوره وذلك محال ، فالذى يستقيم عليه الكلام أن يؤتى به معرفاً على حده في بيت البحترى :

٤٣١ و ٩٠ - كالبدر أفرط في العلو وضوءه

للعصبة السارين جسد قريب

فإن قلت : أقطع وأستاف فأقول « كأنه هلال » ، وأسكت ، ثم أبتدى وأخذ في الحديث عن شأن الهلال بقولى « قريب النور ناء منازل » أممكنك ، ولكنك تعلم ما يشكوه إليه المعنى من نبو اللفظ وسوء ملامة العبارة . واستقصاء هذا الموضع يقطع عن الغرض وحقه أن يفرده فصل : وأعود إلى حديث المجاز وإخفائه ودعوى الحقيقة وحمل النفس على تخيلها . فما يدخل في هذا الفن ويجب أن يوازن بينه وبين ما مضى قول سعيد بن حميد :

٣٢ - وعد البدر بالزيارة ليلاً فإذا ما وفى قضيت نذورى  
قلت سيدى ولم تؤثر الـ يل على بهجة النهار المنير ؟

(١) عبر بالأكل لأن الشهر الأول شهر ذهاب ومن شأن أيام الذهاب أن تمضى بسرعة .

قال لي لأحب تغيير رسمى هكذا الرسم فى طلوع البدور  
وقالوا: وله (١) فى ضده:

٤٣٣- قلت زورى فأرسلت أنا آتيك بحره (٢)  
قلت فالليل كان أخى فى وأدنى مسره  
فأجابت بحجة زادت القلب حمره  
أنا شمس وإنما تطلع الشمس بكره

وينبغى أن تعلم أن هذه القطعة ضد الأولى من حيث اختار النهار وقتا  
للزيارة فى تلك والليل فى هذه فأما من حيث يختلف جوهر الشعر ويتفق  
وخصوصا من حيث ينظر الآن فثل وشبهه: وليس بضد ولا تقيض.

ثم اعلم أنا إن وازنا بين هاتين القطعتين وبين ما تقدم من بيت العباس  
«هى الشمس مكنتها فى السماء» وما هو فى صورته (٣) وجدناهما أمرا بين  
أمرين - بين ادعاء البدر والشمس أنفسهما، وبين إثبات بدر ثان وشمس  
ثانية «ورأينا الشاعر قد شاب فى ذلك الإنكار بالاعتراف» وصادفت  
صورة المجاز تعرض عنك مرة وتعرض لك أخرى. فقوله «البدر»  
بالتعريف مع قوله «لأحب تغيير رسمى» وتركه أن يقول (رسم مثلى)  
يخيل إليك البدر نفسه، وقوله «فى طلوع البدور» بالجمع دون أن يفرد  
فيقول «هكذا الرسم فى طلوع البدر» يلتفت بك إلى بدر ثان ويعطيك  
الاعتراف بالمجاز على وجهه. وهكذا القول فى القطعة الثانية لأن قولك  
«أنا شمس» بالتنكير اعتراف بشمس ثانية أو كالاقرار.

(١) أى لسعيد بن حميد.

(٢) هى السحر الأعلى.

(٣) أى التعريف.

وبما يدل دلالة واضحة على دعوى الحقيقة ولا يستقيم إلا عليها قول المتنبي :

٤٣٤ — واستقبلت قر السماء بوجهها

فأرنتى القمرين في وقت معاً

أراد فأرنتى الشمس والقمر ثم غلب اسم القمر كقول الفرزدق :

٤٣٥ — أخذنا بأفاق السماء عليكم

لنا قراها والنجوم الطوالع

لولا أنه تخيل الشمس نفسها لم يكن لتغليب اسم القمر والتعريف بالآلاف واللام معنى ، وكذلك لولا ضبطه نفسه حتى لا يجرى المجاز والتشبيه في وهمه لكان قوله « في وقت معاً » لغواً من القول فليس بهجيب أن يترامى لك وجه غادة حسناء في وقت طالع القمر وتوسطه السماء ، وهذا أظهر من أن يخفى. وأما تشبيه أبي الفتح (١) لهذا البيت بقول القائل (٢) :

٤٣٦ — وإذا الفزاة في السماء ترفعت

أبدت لوجه الشمس وجهاً مثله تلقى السماء بمثل ما تستقبل

فتشبيه على الجملة ومن حيث أصل المعنى وصورته في المعقول ، فأما الصورة الخاصة التي تحدث له بالصنعة فلم يعرض لها .

وبما له طبقة عالية في هذا القليل وشكل يدل على شدة الشكيمة وعلو المآخذ قول الفرزدق :

---

(١) أي ابن جني شارح ديوان المتنبي .

(٢) أبي نواس .

٤٣٧ - أبي أحمد الغيثي (١) صمصعة الذي

متى تخلف الجوزاء والدلو يخطر

أجار بنات الوائدين ومن يحجر

على الموت تعلم أنه غير مخفر

أفلا تراه كيف ادعى لآبيه اسم الغيث ادعاء من سلم له ذلك ومن لا يخطر بباله أنه مجاز فيه ومتناول له من طريق التشبيه وحتى كأن الأمر في هذه الشهرة بحيث يقال : أي الغيثين أجود ؟ فيقال : صمصعة ، وحتى بلغ تمكن ذلك في العرف إلى أن يتوقف السامع عند إطلاق الاسم ، فإذا قيل أنك الغيث لم يعلم أيراد صمصعة أم المطر ؟ .

وإن أردت أن تعرف مقدار ماله من القوة في هذا التخييل وأن مصدره مصدر الشيء المتعارف الذي لا حاجة به إلى مقدمة يبنى عليها نحو أن تبدأ فتقول : أبي نظير الغيث وثان له وغيث ثان ، ثم تقول : وهو خير الغيثين لأنه لا يخلف إذا أخلفت الأنواء ، فانظر إلى موقع الاسم فإنك تراه واقعاً موقعاً لا سبيل لك فيه إلى حل عقد التثنية وتفريق المذكورين بالاسم ، وذلك أن « أفعال » لا تصح إضافته إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر فلا يقال جامتي أفضل زيد وعمرو ، ولا أتي أعلم بكر وخالد عندي . بل ليس إلا أن تضيف إلى اسم مثني أو مجمع في نفسه نحو أفضل الرجلين وأفضل الرجال وذلك أن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه

(١) تثنية غيث وهو المطر . والمخفر من زيل الخفارة من خفره إذ حماه ومنعه ، وكان جده مشهوراً في الجاهلية بشراء البنات اللاتي يراد وأدهن لتخليصهن من الموت .

أبداً لحقه أن يضاف إلى اسم يحويه وغيره ، وإذا كان الأمر كذلك علمت أن اللفظ بالتشبيه والخروج عن صريح جعل اللفظ للحقيقة متعذر عليك إذ لا يمكنك أن تقول : أبى أحمد الغيث والثاني له والشبيه به ، ولا شيئاً من هذا النحو ، لأنك تقع بذلك في إضافة أفعل إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر .

وإذ قد عرفت هذا فانظر إلى قول الآخر (١) :

٣٣٨ — قد قحط الناس في زمانهم      حتى إذا جثت جثت بالدرر  
غيثان في ساعة لنا اتفقا      فرحبا بالأمير والمطر

فإنك تراه لا يبلغ هذه المنزلة وذلك أنه كلام من يشبهه الآن غيثاً ولا يدعى فيه عرفاً جارياً وأمر مشهوراً متعارفاً يعلم كل واحد منه ما يعمل به وليس بمتعذر أن تقول : غيث وثنان للغيث اتفقا . أو تقول : الأمير ثانی الغيث والغيث اتفقا ... فقد حصل من هذا الباب أن الاسم المستعار كلها كان قدمه أثبت في مكانه وكان موضعه من الكلام أضن به وأشد محاماة عليه وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى الظاهر وتصرح بالتشبيه فأمر التخيل فيه أقوى ، ودعوى المتكلم له أظهر وأتم .

وأعلم أن قول البهتري :

٣٤٩ — غيثان إن جذب تنابع أقبلا  
وهما ربيع مؤمل وخريفه

لا يكون مما نحن بصدده في شيء لأن كل واحد من الغيثين في هذا

(١) هو العكوك بن دعبل الخزاعي .

الغيت مجاز لأنه أراد أن يشبه كل واحد من المدوحين بالغيت : والذي نحن بصدده هو أن يضم المجاز إلى الحقيقة في عقد التثنية ولكن إن ضمنت إليه قوله (١) :

٤٤٠ - فلم أر ضرغامين أصدق منكما

عراكا إذا الهيابة النكس كذبا (٢)

كان لك ذلك لأن أحد الضرغامين حقيقة والآخر مجاز .

فإن قلت : فهنا شيء يردك إلى ما آتته من بقاء حكم التشبيه في جملة إياه الغيت وذلك أن تقدير الحقيقة في المجاز إنما يتصور في نحو بيت البحري : « فلم أر ضرغامين ، من حيث عهد إلى واحد من الأسود ثم جعل المدوح أسداً على الحقيقة قد قارنه وضامه ولا سبيل للفرزدق إلى ذلك لأن الذي يقرنه إلى أبيه هو الغيت على الإطلاق . وإذا كان الغيت على الإطلاق لم يبق شيء يستحق هذا الاسم إلا ويدخل تحته وإذا كان كذلك حصل منه ألا يكون أبو الفرزدق غيتاً على الحقيقة .

فالجواب : أن مذهب ذلك ليس على ما تتوهمه ولكن على أصل في التشبيه وهو أن يقصد إلى المعنى الذي من أجله يشبه الفرع بالأصل كالشجاعة في الأسد والمضاء في السيف وينحى سائر الأوصاف جانباً وذلك المعنى في الغيت هو النفع العام . وإذا قدر هذا التقدير صار جنس الغيت كأنه عين واحدة وشيء واحد وإذا عاد بك الأمر إلى أن تتصوره

(١) أى البحري أيضاً .

(٢) الهيابة : كثير الخوف . النكس : الضعيف . كذب : جبن .



تصور العين الواحدة دون الجنس كان ضم أبي الفرزدق إليه بمنزلة ضمك إلى الشمس رجلا أو امرأة تريد أن تبالغ في وصفهما بأوصاف الشمس وتنزيهما منزلتهما، كما تجده في نحو قوله :

٤٤١ — فليت طالعة الشمسين غائبة

وليت غائبة الشمسين لم تغب (١)

---

(١) هو من شعر المتنبي يرثي أخت سيف الدولة .

(م ١٣ — أمرار البلافة — ج ٢)

## فصل

### ( في الفرق بين التشبيه والاستعارة )

اعلم أن الاسم إذا قصد لإجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما كان ذلك على ما مضى من الوجهين :

أحدهما : أن يسقط ذكر المشبه من البين حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنك أردته وذلك أن تقول « عنت (١) لنا ظبية » وأنت تريد امرأة « ووردنا بحراً » وأنت تريد الممدوح ، فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة بدليل الحال أو إفصاح المقال بعد السؤال أو بفحوى الكلام (٢) ، وما يتلوه من الأوصاف ، مثال ذلك أنك إذا سمعت قوله :

٤٤٢ - ترنج الشرب واغتالت حلومهم

شمس ترجل فيهم ثم ترحل

استدللت بذكر الشرب واغتتيال الحلوم والارتحال أنه أراد قينة (٣) ، ولو قال ترجلت شمس ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الأدميين لم يعقل قط أنه أراد امرأة إلا بإخبار مستأنف أو شاهد آخر من الشواهد .

ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة كما روى أن عدى ابن حاتم اشتبه عليه المراد بلفظ الخيط في قوله تعالى ( حتى يقبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ) وحمله على ظاهره فقد روى أنه قال : لما نزلت

(١) أى ظهرت .

(٢) أى بقرينة مقالية .

(٣) أى مغنية .

هذه الآية أخذت عقالا أسود وعقالا أبيض فوضعتهما تحت وسادتي فظنرت فلم أتبين ، فذكرت ذلك النبي ﷺ فقال : « إن وسادك لطويل عريض إنما هو الليل والنهار » .

وثانيهما : أن يذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فنقول : زيد أسد وهند بدر ، وهذا الرجل الذي تراه سيف صارم على أعدائك : وقد كنت ذكرت فيما تقدم أن في إطلاق الاستعارة على هذا الضرب الثاني بعض التشبيه (١) ، ووعدتك بكلام يحى في ذلك وهذا موضعه .

اعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس وعليه يدل كلام القاضي (٢) في الوساطة ألا تطلق الاستعارة على نحو قولنا « زيد أسد وهند بدر » ولكن تقول هو تشبيه (٣) فإذا قال : هو أسد ، لم تقل استعار له اسم الأسد ولكن تقول شبهه بالأسد ، وتقول في الأول إنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تتحاشى ألبته ، وإن قلت في القسم الأول إنه تشبيه كنت مصيياً ، من حيث تخبر عما في نفس المتكلم وعن أصل الغرض ، وإن أردت تمام البيان قلت : أراد أن يشبه المرأة بالظبية فاستعار لها اسمها مباينة .

(١) راجع بما مضى في هذا الكتاب ، ١٠٥ - ١٠٨ دلائل الإعجاز (خفاجي) .

(٢) الجرجاني المتوفى عام ٣٩٢ هـ .

(٣) يقول صاحب الوساطة : وقد تقرب العرب التشبيه بأن تجعل أحد الشئيين هو الآخر فتقول : زيد الأسد عاديا ، والسيف مسلولا ( ٣٣٤ و ٣٣٥ الوساطة ) وقال في صفحة ٤٣ : الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل ونقلت العبارة لجعلت في مكان غيرها .

فإن قلت : فكذلك فقل في قولك « زيد أسد » إنه أراد تشبيهه بالأسد فأجرى اسمه عليه ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التشكير فقلت : زيد أسد ، كما تقول زيد واحد من الأسود ، فالفرق بين الحالين وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبه ؟

فالجواب أن الفرق بين ، وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي عنه وأطرحته وجعلته كأن ليس باسم له وجعلت الثاني هو الواقع عليه والمتناول له فصار قصدك التشبيه أمراً بطويماً في نفسك مكنوناً في ضميرك ، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيته كأنه الشيء الذي وضع له الاسم في اللغة وتصور إن تعلقه الوهم كذلك ، وليس كذلك القسم الثاني لأنك قد صرحت فيه بالمشبه وذكرك له صريحاً يأتي أن تتوهم كونه من جنس المشبه به . وإذا سمع السامع قولك « زيد أسد » وهذا الرجل سيف صارم على الأعداء استحال أن يظن — وقد صرحت له بذكر زيد — أنك قصدت أسداً وسيفاً ، وأكثر ما يمكن أن يدعى تخيله في هذا أن يقع في نفسه من قولك : زيد أسد ، حال الأسد في جرائمه وإقدامه وبطشه ، فأما أن يقع في وهمه أنه رجل وأسد معاً بالصورة والشخص فحال .

ولما كان كذلك كان قصد التشبيه من هذا النحو بيناً لا محالة وكائناً من مقتضى الكلام وواجباً من حيث موضوعه حتى إن لم يحمل عليه كان محالاً فالشيء الواحد لا يكون رجلاً وأسداً وإنما يكون رجلاً وبصفة الأسد فيما يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق أو خصوص في الهيئة كالكرامة في الوجه ، وليس كذلك الأول لأنه يحتمل الحمل على الظاهر على الصحة ، فلست بمنوع من أن تقول : عنت لنا ظلية وأنت تريد الحيوان ، وطلعت شمس وأنت تريد الشمس ، كقولك طلعت اليوم شمس حارة .

وكذلك تقول هزرت على الأعداء سيفاً ، وأنت تريد السيف ، كما تقوله  
وأنت تريد رجلاً بأسلاً استعنت به ؛ أو رأياً ماضياً وفقت فيه ، وأصبحت  
به من العدو فأرهبته وأثرت فيه .

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفصل بين القسمين ، فيسمى الأول  
استعارة على الإطلاق ويقال في الثاني إنه تشبيه ، فأما تسمية الأول تشبيهاً  
خفيئاً ممنوع ولا غريب إلا أنه على أنك تخبر عن الغرض وتفيء عن مضمون  
الحال ؛ فأما أن يكون موضوع الكلام وظاهره موجهاً له صريحاً فلا .

فإن قلت : فكذلك قولك « هو أسد » ليس في ظاهره تشبيه لأن  
التشبيه يحصل بذكر السكاف أو « مثل » أو نحوهما .

فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك فإن موضوعه من حيث الصورة  
يوجب قصدك التشبيه لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره ، وله مثال  
من طريق العادة وهو أن مثل الاسم مثل الهيئة التي يستدل بها على الأجناس  
كزى الملوك وزى السوق ، فكما أنك لو خلعت من الرجل أثواب السوق ،  
ونفيت عنه كل شيء يختص بالسوق ، وألبسته زى الملوك ، فأبديته للناس  
في صورة الملوك ، حتى يتوهموه ملكاً ، وحتى لا يصلوا إلى معرفة حاله  
إلا بإخبار أو اختبار واستدلال من غير الظاهر ، كشت قد أعرته هيئة الملك  
وزيه على الحقيقة ، ولو أنك ألقيت عليه بعض ما يلبسه الملك من غير أن  
تعريه من المعاني التي تدل على كونه سوقاً لم تكن قد أعرته بالحقيقة هيئة  
الملك لأن المقصود من هيئة الملك أن يحصل به المماثلة في النفس وأن  
يتوهم العظمة ، ولا يحصل ذلك مع وجود الأوصاف الدالة على أن  
الرجل سوقة .

افرض هذه الموازنة في الشيء الواحد كالثوب الواحد يعاره الرجل فيلبسه على ثوبه أو منفرداً ، وإنما اعتبر الهيئة وهي تحصل بمجموع أشياء وذلك أن الهيئة هي التي يشبه حالها حال الاسم لأن الهيئة تخص جنساً كما أن الاسم كذلك ، والثوب على الإحلاق لا يفعل ذلك إلا بخصائص تقترب به وتراعى معه ، فإذا كان السامع قولك «زيد أسد» لا يتوهم أنك قصدت أسداً على الحقيقة لم يكن الاسم قد لحقه ولم تكن قد أعترته إياه لإعارة صحيحة ، كما أنك لم تمر الرجل هيئة الملك حين لم تزل عنه ما يعلم به أنه ليس بملك .

هذا — وإذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة كان في ذلك أيضاً بيان لصحة هذه الطريقة ووجوب الفرق بين القسمين ، وذلك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منافع على الحد الذي يحصل لذلك ؛ فإن كان ثوباً لبسه ، وإن كان أداة استعملها في الشيء تصلح له ، حتى إن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده من حال ما هو ملك يد ليس بعارية وإنما يفضل المالك في أن له أن يتلف الشيء جملة أو يدخل التلف على بعض أجزائه قصداً وليس للمستعير ذلك ، ومعلوم أن ما هو كالمنفعة من الاسم أن يوجب ذكره القصد إلى الشيء في نفسه : فإذا قلت : « زيد » ، علم أنك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم ، وإذا قلت : « لقيت أسداً » ، علم أنك علققت اللقاء بواحد من هذا الجنس ، وإذا كان الأمر كذلك ثم وجدنا الاسم في قولك : « عنت ظبية » ، يعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ولا يعلم أنك قصدت امرأة ، فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه من ذلك الحيوان على الصحة ، فكان ذلك بمنزلة أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاع مالكة فيلبسه لبسه ، ويتجمل به تجمل ، ويكون مكانه عنده مكان الشيء المملوك حتى يعتقد من ينظر إلى الظاهر أنه له .

ولما وجدنا الاسم في قولك « زيد أسد » لا يقع من زيد ذلك الموقع

من حيث إن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقا عليه ومتناولا له على حد تناوله ما وضع له ، وزان ذلك : وزان أن يضع الرجل عند الرجل ثوبا ويمنعه أن يلبسه أو بمنزلة أن تطرح عليه طرف ثوب كان عليه فلا يكون ذلك عارية صحيحة لأنك لم تدخله في جملة ، ولم تعطه صورة ما يختص به ويصير إليه ويخفى كونه لك دونه ، فأعرفه (١) .

وهنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبين وجوب الفرق بين القسمين ، وهو أن الحالة التي يختلف في الاسم إذا وقع فيها : أيسمى استعارة أم لا يسمى؟ - هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو منزلا منزلة أعنى أن يكون خبر كان أو مفعولا ثانيا لباب علت ، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر ، أو يكون حالا لأن الحال عندهم زيادة في الخبر لحكمها حكم الخبر فيما قصدته هنا ، خصوصا ، والاسم إذا وقع في هذه المواضع فأنت واضع كلامك لإثبات معناه وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه .

تفسير هذه الجملة : أنك إذا قلت « زيد منطلق » فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لزيد ، ولو نفيت فقلت « ما زيد منطلقا » كنت نفيت الانطلاق عن زيد ، وكذلك « كان منطلقا » وعلت زيدا منطلقا ، ورأيت زيدا منطلقا ، أنت في ذلك كله واضع كلامك ومزج له لثبيت الانطلاق لزيد ، ولو خولفت فيه انصرف الخلاف إلى ثبوته ، وإذا كان الأمر كذلك فأنت إذا قلت : زيد أسد : ورأيت أسدا ، فقد جعلت اسم المشبه به خبرا عن المشبه ، والاسم إذا كان خبرا عن الشيء كان خبرا عنه إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشيء كالانطلاق في قولك « زيد منطلق » أو لإثبات جنسية هو موضوع لها كقولك : هذا رجل ، فإذا امتنع في قولنا « زيد أسد » أن

(١) هذا فرق غير واضح ولا مسلم .

تثبت الجنسية لزيد على الحقيقة (١) كان لإثبات شبه من الجنس له ، وإذا كنا إنما ثبت شبه الجنس فقد اجتلبنا الاسم لنحدث به التشبيه الآن ونقرره وندخله في حيز الحصول والثبوت ، وإذا كان كذلك كان خليقا بأن نسميه تشبيها إذ كان إنما جاء ليفيده ويوجهه .

وأما الحالة الأخرى التي قلنا أن الاسم فيها يكون استعارة من غير خلاف فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم محتاجا لإثبات معناه للشيء ولا الكلام موضوعا لذلك لأن هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ ، فأما إذا لم يكن وكان مبتدأ بنفسه أرفاء أو مفعولا أو مضافا إليه فأنت واضع كلامك لإثبات أمر آخر غير ما هو معنى الاسم . بيان ذلك أنك إذا قلت : جاءني أسد ورأيت أسدا ومررت بأسد ، فقد وضعت الكلام لإثبات المجيء واقعا من الأسد ، والرؤية والمرور واقعين منك عليه ، وكذلك إن قلت : الأسد مقبل ، فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد ، لا لإثبات معنى الأسد .

وإذا كان الأمر كذلك ثم قلت : عنت لنا ظبية وهزرت سيفا صارما على الأعداء — وأنت تعني بالظبية امرأة وبالسيف رجلا ، لم يكن ذكرك للإسمين في كلامك هذا لإثبات التشبه المقصود الآن ، وكيف يتصور أن يقصد إلى إثبات التشبه منهما شيء . وأنت لم تذكر قبلهما شيئا ينصرف لإثبات التشبه إليهما ، وإنما يثبت إليهما من طريق الرجوع إلى الحال والبحث عن خيء في نفس المتكلم . وإذا كان كذلك بان أن الاسم في قولك : زيد أسد — مقصوده لإيقاع التشبيه في الحال وإيجابه .

وأما في قولك : عنت لنا ظبية ، وسللت سيفا على العدو ، فوضع

---

(١) أى أنه لا على الحقيقة والتشبيه ، بل على المبالغة والتخييل .



الإسم هكذا انتهازاً واقتضاباً على المقصود وادعاء أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة ، وإذا افترقا هذا الافتراق وجب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة ، كما أفا فصل بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر إثبات في الوقت للمعنى ، والصفة تعيين وتوضيح وتخصيص بأمر قد ثبت واستقر وعرف ، فكما لم نرض لاتفاق الغرض في الخبر والصفة على الجملة واشتراكهما إذا قلت « زيد ظريف وجامع زيد الظريف » في التباس زيد في الظرف واكتسائه له أن نجعلهما في الوضع الاصطلاحي شيئاً واحداً ولا نفرق بقسميتنا هذا خبر وذاك صفة ، كذلك ينبغي ألا يدعونا اتفاق قولنا (١) : جامع أسد : وهزرت سيفاً صارماً ، وقولنا : زيد أسد وسيف صارم — في مطلق التشبيه — إلى التسوية بينهما وترك الفرق من طريق العبارة ، بل وجب أن نفرق فنسمى ذاك استعارة وهذا تشبيهاً (٢) .

فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم (٣) الثاني ، فينبغي أن يعلم أن إطلاقها لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة (١) ، وذلك نحو قولك : هو الأسد وهو شمس النهار ، وهو البدر

---

(١) في « دلائل الإعجاز ٣٩٢ و ٣٩٣ تحقيق خفاجي » ، يشير إلى ذلك أيضاً .

(٢) راجع ص ١١٠ من الدلائل في هذا أيضاً ( تحقيق خفاجي ) .

(٣) وهو مثل زيد أسد .

(٤) راجع في هذا المثل السائر ، لابن الأثير ص ١٣٩ ، حيث فرق بين الاستعارة والتشبيه والمضمر الأداة ، بأن التشبيه يحسن فيه تقدير أداة التشبيه والاستعارة لا يحسن .

حسناً وبهجة ، والقضيب (١) عطفاً ، وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف .

فإن قلت « هو بحر وهو ليث ووجدته بجرأ ، وأردت أن تقول إنه استعارة كنت أعذر (٢) وأشبه بأن تكون على جانب من القياس ، ومتشبيهاً بطرف من الصواب ، وذلك أن الإسم قد خرج بالتشكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه ، فلو قلت : هو كأسد وهو كبحر ، كان كلاماً نازلاً غير مقبول كما يكون قولك هو كالأسد ، إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه « كان » كقولك : كأنه أسد ، أو ما يجري مجرى « كان » في نحو : تحسبه أسداً وتخاله سيفاً ، فإن غمض مكان الكاف وكان بأن يوصف الإسم الذي فيه التشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس وأمر خاص غريب ، فقيل : هو بحر من البلاغة ، وهو بدر يسكن الأرض ، وهو شمس لا تغيب ، وكقوله (٣) :

٤٤٣ — شمس تالق والفراق غروها عنا وبدر والصدود كسوفه

فهو أقرب إلى أن نسميه استعارة لأنه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه إذ لا تصل إلى الكاف حتى تبطل بنية الكلام وتبدل صورته فتقول : هو كالشمس المتألقة إلا أن فراقها هو الغروب وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف .

وقد يكون في الصفات التي تجيء في هذا النحو والصلات التي توصل بها

(١) أى الفصن . عطفاً : أى تشبيهاً .

(٢) راجع ما مضى من هذا الكتاب .

(٣) البيت للبحتري .

ما يختل به تقدير التشبيه فيقرب حيثئذ من القبيل الذي تطلق عليه الاستعارة من بعض الوجوه ، وذلك مثل قوله (١) :

٤٤٤ - أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه (٢) ترعد  
لا سبيل لك إلى أن تقول هو كالأسد وهو كالموت لما يكون في ذلك من التناقض لأنك إذا قلت هو كالأسد فقد شبهته بجنس السبع المعروف ، ومحال أن تجعله محمولا في التشبه على هذا الجنس أولا ثم تجعل دم الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضاب يده ، لأن جمالك له عليه في التشبه دليل على أنه دونه ، وقولك بعد « دم الهزبر من الأسود خضابه » دليل على أنه فوقها . وكذلك محال أن تشبهه بالموت المعروف ثم تجعله يخافه ، وترتعد منه أكتافه . وكذا قوله : (٣)

٤٤٥ - سحاب عداني سيله وهو مسيل وبحر عداني فيضه وهو مفعم  
وبدر أضواء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلى منه أسود مظلم  
إن رجعت فيه إلى التشبيه الساذج فقلت هو كالبدر ثم جئت تقول :  
أضواء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلى مظلم لم يضيء به ، كنت كأنك تجعل البدر المعروف يلبس الأرض الضياء ويمتعه رحلك وذلك محال ، وإنما أردت أن تثبت من الممدوح بدرأ مفرداً له هذه الخاصة العجيبة التي لم تعرف للبدر ، وهذا إنما يأتي بكلام بعيد من هذا النظام ، وهو أن يقال هل سمعت بأن البدر يطلع في أفق ثم يمنع ضوءه موضعاً من المواضع التي

(٢) أي المتنبي في مدح شجاع بن محمد الطائي المنبجي .

(٢) الفريص : جمع فريصة وهي لحة بين الثدي والسكتف ترعد عند الفزع .

(٣) أي البحترى في مدح الفتح بن خاقان ، ونسبه أبو هلال العسكري

في « الصناعتين » ص ٢٩١ إلى أبي تمام .

هي معرضة له وكأنه في مقابلة حتى ترى الأرض الفضاء. قد أضأت بنوره وفيها يدها قدر رجل مظلم يتجاف عنه ضوءه ؟ ومعلوم بعد هذا من طريقة البيت فهذا النحو موضوع على تخيل أنه زاد في جذس البدر واحدا له حكم وخاصة لم تعرف .

ولذا كان الأمر كذلك صار كلامك موضوعا لا لإثبات الشبه بينه وبين البدر ولكن لإثبات الصفة في واحد متجدد حادث من جذس البدر لم تعرف تلك الصفة للبدر فيصير بمنزلة قولك : زيد رجل يقرى الضيوف ويفعل كيت وكيت . فلا يكون قصدك لإثبات الصفة التي ذكرتها له فإذا خرج الإسم الذي يتعلق به التشبيه من أن يكون مقصوداً بالإثبات تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم لإثبات الشبه . فالبحتري في قوله : « وبدر أضاء الأرض » قد بنى كلامه على أن كون المدحوح بدرأ أمر قد استقر وثبت وإنما يعمل في إثبات الصفة الغريبة والحالة التي هي موضع التعجب . وكما يمتنع دخول الدكاف في هذا النحو كذلك يمتنع دخول « كأن » وتحسب وتخال ، فلو قلت : كأنه بدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلى منه مظلم ، كان خلفاً (١) من القول : وكذلك إن قلت « تحسبه بدرأ أضاء الأرض ورحلى منه مظلم ، كان كالأول في الضعف . ووجه بعده من القبول بين ، وهران ، كأن وحسبت وخلت وظنفت ، تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمراً معقولا ثابتاً في الجملة إلا أنه في كونه متعلقاً بما هو اسم كان أو المفعول الأول من حسبت مشكوك فيه كقولنا « كأن زيدا منطلقاً ، أو مجازاً (٢) يقصد به خلاف ظاهره نحو « كأن زيدا أسد ، فالأول

(١) أى باطلاً ، والخلف : الردي .

(٢) هل يرى عبد القاهر أن التشبيه مجاز ؟ قد يتوهم ذلك ولكن ينبغي أن التجوز في « زيد أسد » فقد بدخل « كأن » .

على الجملة ثابت معروف والغريب هو كون زيد إياه ومن جنسه ، والنكرة في نحو هذه الآيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تخبر بظهور شيء لا يعرف ولا يتصور . وإذا كان كذلك كان إدخال « كان » وحسب ، عليه كالتقياس على المجهول :

وتأمل هذه النكتة فإنه يضعف ثانياً (١) إطلاق الاستعارة على هذا النحو أيضاً ، لأن موضوع الاستعارة كيف دارت القضية على التشبيه ، وإذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس — إذا فليت عن سره ، ونقرت عن خبيثه — فحصوله أنك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور ، إلا أنه اختص بصفة غريبة ، وخاصة ، بعيدة ، لم يكن يتوهم تجاوزها على ذلك الجنس ، كأنك تقول : ما كنا نعلم أن هنا بدرأ هذه صفته ، كان تقدير التشبيه فيه نقصاً لهذا الغرض لأنه لا معنى لقولك : أشبهه ببدر حدث خلاف الدور ما كان يعرف .

وهذا موضع لطيف جداً لا تنتصف منه إلا باستعانة الطبع عليه ، ولا يمكن توفية الكشف فيه حقه بالعبارة لدقة مسلكه ، ويتصل به أن في الاستعارة الصحيحة ما لا يحسن دخول كلم التشبيه عليه وذلك إذا قوى الشبه بين الأصل والفرع حتى يتمكن الفرع في النفس بدخوله ذلك الأصل والاتحاد به وكونه إياه وذلك في نحو النور إذا استعير للعلم والإيمان ، والظلمة للكفر والجهل .

فهذا النحو لتمكنه وقوة شبيهه ومتانة سببه قد صار كأنه حقيقة ولا يحسن لذلك أن تقول في العلم : كأنه نور ، وفي الجهل كأنه ظلمة ، ولا تنكاد تقول

(١) أي كما ضعف إطلاق التشبيه عليه كما سبق أولاً فكذلك يضعف إطلاق الاستعارة عليه .

للرجل في هذا الجنس « كأنك قد أوقعتني في ظلمة » ، بل تقول : أوقعتني في ظلمة ، وكذلك الأكثر على الألسن والأسبق إلى القلوب أن تقول : فهمت المسئلة فأنشرح صدرى وحصل في قلبى نور ، ولا تقول : كأن نوراً حصل في قلبى ، ولكن إذا تجاوزت هذا النوع إلى نحو قولك : سللت منه سيفاً على الأعداء (١) ، وجدت « كأن » حسنة هناك كثيرة كقولك : بعثته إلى العدو فسكأنى سللت سيفاً ، وكذلك في نحو : زيد أسد « كأن زيدا أسد » وهكذا يتدرج الحكم فيه حتى كلما كان مكان التشبيه بين الشيئين أخفى وأغض وأبعد من العرف كان الإتيان بكلمة التشبيه أبلغ وأحسن وأكثر في الاستعمال .

ومما يجب أن نجعله على ذكر منك أبدأ وفيه البيان الشافى أن بين القسمين تبايناً شديداً أعنى بين قولك : زيد أسد ، وقولك : رأيت أسداً . وهو ما قدمته لك من أنك قد تجد الشيء يصلح في نحو : زيد أسد ، حيث يذكر المشبه باسمه أولاً ثم يجرى اسم المشبه به عليه ولا يصلح في القسم الآخر الذى لا يذكر فيه المشبه أصلاً وتطرحه .

ومن الأمثلة البينة في ذلك قول أبى تمام :

٤٤٦ — وكان المظل في بدءه وعود دخاناً للصنيعة وهى نار (١)

قد شبه المظل بالدخان والصنيعة بالنار ولكنه صرح بذكر المشبه وأوقع المشبه به خبراً عنه وهو كلام مستقيم ، ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبه فقلت مثلاً : « أوقعتنى ناراً لها دخان » ، كان ساقطاً . ولو قلت « أوقعتنى نوراً أضاء أفق به » تريد علماً ، كان حسناً حسنة إذا قلت : « عليك

(١) هذا من أساليب التجريد ، ويعتبره عبد القاهر هنا استعارة .

(٢) الدخان يمنع النار من الصفاء ويبعد الناس عنها لما فيه من الإيذاء .

نور في أمقي ، والسبب في ذلك أن اطراح ذكر المشبه والاختصار على اسم المشبه به وتزيله منزله وإعطاءه الخلافة على المقصود ، إنما يصح إذا تقرر الشبه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له وتستنيبه في الدلالة ، وقد تقرر في العرف الشبه بين النور والعلم وظهر واشتهر ، كما تقرر الشبه بين المرأة والظبية ، وبينها وبين الشمس ، ولم يتقرر في العرف شبه بين الصنيعة والنار ، وإنما هوشى يضعه الآن أبو تمام ، ويتحمله ، ويعمل في تصويره ، فلا بد له من ذكر المشبه والمشبه به جميعاً حتى يعقل عنه ما يريده ، وبين الغرض الذي يقصده ، وإلا كان بمنزلة من يريد لإعلام السامع أن عنده رجلاً هو مثل زيد في العلم مثلاً ، فيقول له «عندي زيد» ويسومه أن يعقل من كلامه أنه أراد أن يقول عندي رجل مثل زيد أو غيره من المعاني وذلك تكليف علم الغيب : فاعرف هذا الأصل وتبينه ، فإنك ترداد به بصيرة في وجوب الفرق بين الضريين وذلك أنهما لو كانا يجران مجرى واحداً في حقيقة الاستعارة لوجب أن يستويا في القضية حتى إذا استقام وضع الاسم في أحدهما استقام وضعه في الآخر فاعرفه .

فإن قلت : فما تقول في نحو قولهم لقيت به أسداً ، ورأيت به لينا ؟ فإنه (١) مما لا وجه لتسميته استعارة ؛ ألا تراهم قالوا : لئن لقيت فلاناً ليلقينك منه الأسد ، فأتوا به معرفة على حده إذا قالوا : احذر الأسد .

وقد جاء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه ، فيظن (٢) ، أنه استعارة ، وهو قوله عز وجل ( لهم فيها دار الخلد ) ، والمعنى والله أعلم : أن النار هي دار الخلد ، وأنت تعلم أن لا معنى ههنا لأن يقال : إن النار

(١) هذا هو الجواب لقوله «فإن قلت» .

(٢) هذا تفريع على المتن .

شبهت بدار الخلد، إذ ليس المعنى على تشبيه النار بشئ. يسمى دار الخلد كما تقول في زيد : إنه مثل الأسد، ثم تقول : هو الأسد وإنما هو كقولك : النار منزلهم ومسكنهم، نعوذ بالله منها.  
وكذا قوله (١) :

٤٤٧ — يَأْبَى الظَّلَامَةُ مِنَ النُّوْفَلِ الزُّفْرِ (٢)

المعنى على أنه النوفل الزفر، وليس النوفل الزفر باسم لجنس غير جنس الممدوح كالأسد فيقال إنه شبه الممدوح، به وإنما هو صفة كقولك هو الشجاع وهو السيد وهو النهاض بأعباء السيادة.  
وكذا قوله (٣) :

٤٤٨ — يا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطَى وَلَا يَشْرَبُ كَأْسًا بِكَفٍّ مِنْ بَحْلًا

(١) لأعنى باهلة من قصيدة يرثى بها أغاه المنتشر (راجع ١ : ٣٠ الكامل للبهرد).

(٢) البيت كله نصه هو :

أخو رغائب يعطيها ويسألها يَأْبَى الظَّلَامَةُ مِنَ النُّوْفَلِ الزُّفْرِ  
والزفر: الجمل ويضرب مثلاً للرجل فيقال : إنه لزفر : أى حمال للأثقال  
والنوفل من قولهم : إنه لذو فضل ونوافل، وفى اللسان : الزفر السيد  
وأشد البيت ثم قال : لأنه يزفر بالأموال فى الحالات مطيقا لها. وقوله  
« منه » مؤكدة للكلام، والمعنى يَأْبَى الظَّلَامَةُ لأنه النوفل والزفر، ومن  
معانى النوفل الشجاع، ومن معانى الزفر الأسد، وقال المبرد : إنما يريد  
بعينه كقولك : لئن لقيت فلانا ليلقيتك منه الأسد (١ : ٣٠ الكامل).

(٣) هو أعنى قيس يمدح سلامة ذا فائش.



لا يتصور فيه التشبيه وإنما المعنى أنه ليس ببخيل (١) :

هذا وإنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له ، والاسم — في قولك : لقيت به أسداً ، ولقيني منه الأسد — لا يتصور جريه على المذكور بوجه لأنه ليس بخبر عنه ولا صفة له ولا حال ، وإنما هو بنفسه مفعول لقيت وفاعل لقيني ، ولو جاز أن يجرى الاسم هاهنا مجرى الاستعارة المتناولة المستعار له لوجب أن تقول في قوله :

٤٤٩ — حتى إذا جن الظلام واختلط

جاءوا بمنق هل رأيت الذئب قط (٢)

• إنه استعار اسم الذئب للمذق ، وذلك بين الفساد . وكذا نحو قوله (٣) :

٤٥٠ — نبئت أن أبا قابوس أوعدني

ولا قرار على زار من الأسد

(١) يقول : إن كل شارب يشرب بكفه ، وهذا ليس ببخيل فيشرب بكفه من بخل وهو معنى لطيف ( ١١ الشعر والشعراء لابن قتيبة طبعة المحمودية القاهرة ) .

(٢) لأحد الرجاز ولعله العجاج . المذق : من مذاق اللبن والشراب : أي مزجه . ومثل قوله : هل رأيت الذئب يسمى الإيماء إلى التشبيه .

(٣) هو النابغة الذبياني في اعتذارياته للنعمان .  
وزار الأسد : من بابي فتح وضرب ، وقد شبه وعيده بزئير الأسد .  
والتشبيه هنا ضمنى .

( ١٤م — أسرار البلاغة — ج ٢ )

لا يكون استعارة وإن كنت تجد من يفهم البيت. قد يقول : أراد بالأسد النعمان أو شبهه بالأسد. لأن ذلك. بيان للغرض ، فأما القضية الصحيحة وما يقع في نفس العارف ، ويوحيه نقد الصيرف ، فإن الأسد واقع على حقيقته ، حتى كأنه قال : ولا قرار على زار هذا الأسد ، وأشار إلى الأسد خارجاً من عرينه ، مهدداً موعداً بزميره .

وأى وجه للشك في ذلك وهو يؤدي إلى أن يكون الكلام على حد قولك : ولا قرار على زار من هو كالأسد ؟ وفيه من المعنى والفجاجة شيء غير قليل .

هذا — ومن حق غلط غلط في نحو ما ذكرت على قلة عذره ألا يغلط في قول الفرزدق :

٤٥١ — قياما ينظرون إلى سعيد كأنهم يرون به هلالاً (١)

ولا يتوهم أن «هلالاً» استعارة لسعيد لأن الحكم على الاسم بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح محال جار مجرى أن يكون كل اسم دخل عليه كاف التشبيه مستعاراً . وإذا لم يغلط في هذا فالباقي بمنزلة فاعرفه (٢) .

(١) يمدح الشاعر سعيد بن العاص وإلى المدينة .

(٢) كلام عبد القاهر في الدلائل ص ١٠٧ نحوه أن التجريد تشبيه . وكلامه هنا في الأسرار ضعيف ، قابل للنقد الكثير .

## فصل

في الاتفاق في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة (١)

اعلم أن الشاعرين إذا انفقا لم يخل ذلك من أن يكون في الغرض على الجملة والعموم أو في وجه الدلالة على الغرض... والاشتراك في الغرض على العموم أن يقصد كل واحد منهما وصف بمدوحه بالشجاعة والسخاء ، أو حسن الوجه والبهاء ، أو وصف فرسه بالسرعة أو ما جرى هذا المجرى . وأما وجه الدلالة على الغرض فهو أن يذكر ما يستدل به على إثباته له الشجاعة والسخاء مثلاً ، وذلك ينقسم أقساماً :

منها التشبيه بما يوجد هذا الوصف فيه على الوجه البليغ والغاية البعيدة كالتشبيه بالأسد وبالبحر في البأس والجود وباليد والشمس في الحسن والبهاء والإنارة والإشراق .

ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة من حيث كانت لا تكون إلا فيمن له الصفة كوصف الرجل في حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر كقوله :

٤٥٢ - كان دنانيراً على قسائمهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء (٢)  
وكذلك الجواد يوصف بالتهلل عند ورود العفاة والارتياح لرؤية

(١) راجع في هذا أيضاً ٤٣١ وما بعدها من « دلائل الإعجاز » ، - تحقيق خفاجي .

(٢) لحرز بن المسكبر الضبي الشاعر الجاهلي ، وقيل هي لآبيه المسكبر والقسمات : الوجوه ، يريد أنها تشرق عند الحرب ، وشفه الهم والمرض : أوهنه - والبيت في الحماسة .

المجتدين (١) والبخيل بالعبوس والقطوب وقلة البشر مع سعة ذات اليد (٢) ومساعدة الدهر .

\* \* \*

فأما الاتفاق في عموم الغرض فسيما لا يكون الاشتراك فيه داخلا في الأخذ والسرقة والاستعداد والاستعانة ، لا ترى من به حس يدعى ذلك ويأبى الحكم بأنه لا يدخل في باب الأخذ ، وإنما يقع الغلط من بعض من لا يحسن التحصيل ، ولا ينعم التأمل فيما يؤدي إلى ذلك حتى يدعى عليه في المحاجة أنه بما قاله قد دخل في حكم من يجعل أحد الشاعرين عيالا على الآخر في تصور معنى الشجاعة وأنها مما يمدح به ، وأن الجهل بما يذم به ، فأما أن يقول صريحا ويرتكبه فصدأ فلا .

\* \* \*

وأما الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض فيجب أن ينظر فيه : فإن كان مما اشترك الناس في معرفته وكان مستقرا في العقول والعادات فإن حكم ذلك وإن كان خصوصا في المعنى حكم العموم الذي تقدم ذكره :

من ذلك التشبيه بالأسد في الشجاعة ، وبالبحر في السخاء ، وبالبدر في النور والبهاء ، وبالصبح في الظهور والجلال ، ونفى الالتباس عنه والخفاء .

(١) أى العفاة وطلاب الخير .

(٢) ذات اليد : المال والثروة لأن المال في اليد وصاحب اليد يقبضها ويبسطها كما يشاء .

وكذلك قياس الواحد في خصلة من الخصال على المذكور بذلك (١) ،  
والمشهور به والمشار إليه . سواء كان ذلك من حضرك في زمانك أو كان  
من سبق في الأزمنة الماضية والقرون الخالية ، لأن هذا مما لا يختص  
بمعرفته قوم دون قوم . ولا يحتاج في العلم به إلى روية واستنباط وتدبر  
وتأمل ، وإنما هو في حكم الغرائز المركوزة في النفوس ، والقضايا التي  
وضع العلم بها في القلوب .

وإن كان مما ينتهي إليه المتكلم بنظر وتدبر ، ويناله بطلب واجتهاد ،  
ولم يكن كالأول في حضوره إياه وكونه في حكم ما يقابله ، الذي لامعانة  
عليه فيه ولا حاجة به إلى المحاولة والمزاولة والقياس والمباحثة والاستنباط  
والاستثارة ، بل كان من دونه حجاب يحتاج إلى خرقه بالنظر ، وعليه  
كم (٢) يقتدر إلى شقه بالتفكير ، وكان درأ في قعر بحر لا بد له من تكلف  
الفوص عليه ، وممتعاً في شاق لا يناله إلا بتجسم الصعود إليه ، وكامناً  
كالنار في الزند لا يظهر حتى يقتدحه ، ومشابكاً لغيره كعروق الذهب التي  
لا تبدي صفحتها بالهوي بل تنال بالحفر عنها ، وبعرق الجبين في طلب  
التمسك منها :

نعم إذا كان هذا شأنه ، وهما مكانه ، وبهذا الشرط ، يكون إمكانه ،  
فهو الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق والتقدم والأولية ، وأن  
يجعل فيه سلف وخلف ، ومفيد ومستفيد ، وأن يقضى بين القائلين فيه  
بالتفاضل والتباين ، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر ، وأن الثاني زاد على

(١) كالقياس على الاحنف في الحلم وإيأس في الذكاء مثلاً .

(٢) هو - بكسر أوله - الغلاف الذي يحيط بالثمر والزهر .

الأول ونقص عنه ، وترقى إلى غاية أبعد ، من غايته ، أو انحط إلى منزلة هي دون منزلته .

واعلم أن ذلك الأول — وهو المشترك العامى ، والظاهر الجلى ، والذي قلت ؛ إن التفاضل لا يدخله ، والتفاوت لا يصح فيه ، إنما يكون كذلك إذا ما كان صريحاً ظاهراً لم تلتحقه صنعة ، وساذجاً لم يعمل فيه نقش ، فأما إذا ركب عليه معنى ووصل به لطيفة ، ودخل إليه من باب الكناية والتعريض ، والرمز والتلويح ، فقد صار بما غير من طريقتة ، واستوفى من صورته ، واستجد له من المعرض (١) ، وكسى من كدل التعرض ، داخلاً فى قبيل الخاص الذى يملك بالفسكرة والتعمل ، ويتوصل إليه بالتدبر والتأمل ، وذلك كقولهم وهم يريدون التشبيه « سلبن الظباء العيون » كقول بعض العرب (٢) :

٤٥٣ - سلبن ظباء ذى نفر طلاها ونجتل الاعين البقر الصوارا (٣)  
و كقوله :

٤٥٤ - ان الحجاب لتستجى إذا نظرت  
إلى نذاك فقاسته بما فيها (٤)

(١) المعرض كمنبر ثوب تجلى به العروس .

(٢) هو عبيد الراعى .

(٣) الطلا بالضم جمع طالية وهى الأعناق . نجل الأعين ، من إضاءة الصفة إلى الموصوف ، والصوار بالضم والكسر : القطيع من يقر الوحش . ذى نفر : موضع بالحجاز .

(٤) هو لآبى نواس من قصيدة يمدح بها العباس بن الفضل بن الربيع .

وكقوله (١):

٤٥٥ - لم تلق هذا الوجه شمس نهارها  
إلا بوجه ليس فيه حياة.

وكقوله (٢):

٤٥٦ - واهتز في ورق الندى فتحيث  
حركات غصن البانة المتأود

وكقوله (٣):

٤٥٧ - فأضيت من قرب إلى ذى مهابة  
أقابل بدر الأفق حين أقابله

إلى مسرف في الجود لو أن حاتمًا  
لديه لأمسى حاتم وهو عاذله  
فهذا كله في أصله ومغزاه وحقيقة معناه تشبيه ولكن كنى لك عنه  
وخودعت فيه وأتيت به من طريق الخلابة في مسلك السحر ومذهب  
التخييل ، فصار لذلك غريب الشكل بديع الفن منيع الجانب ، لا يدين  
لكل أحد ، وأبى العطف لا يدين به إلا للمروى المجتهد .

وإذا حققت النظر : فالخصوص الذي تراه ، والحالة التي تراها ، تنفي  
الاشتراك وتآباه ، إنما هما من أجل أنهم جعلوا التشبيه مدلولاً عليه بأمر  
آخر ليس هو من قبيل الظاهر المعروف ، بل هو في حده لحن القول (٤) .

(١) هو المتنبي ويروى : نهارنا .

(٢) البحترى يمدح يوسف بن محمد الثغرى .

(٣) هو البحترى من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان ، وفي كل من  
البيتين شاهد .

(٤) مصدر لحن له يلحن لحنًا : إذا قال قولاً لا يفهم عنه ويخفى على  
غيره ، لأنه يحيله بالتورية عن المفهوم .

والتعمية ، اللذين يعتمد فيهما إلى إخفاء المقصود ، حتى يصير المعلوم اضطراراً يعرف امتحانا واختبارا ، كقوله :  
٤٥٨ — مررب يباب هند فكل (١) متنى

فسلا والله ما نطقت بحسرى

فكما يوهمك بانفاق اللفظ أنه أراد الكلام . وأن الميم موصولة باللام كذلك المشبه إذا قال : « سرقن الظباء العيون » فقد أوهم أن ثم سرقة وأن العيون منقولة إليها من الظباء ، وإن كنت تعلم إذا نظرت أنه يريد أن يقول : إن عيونها كعيون الظباء في الحسن والهيئة وفترة النظر .

وكذلك يوهمك بقوله « إن السحاب لتسجى » أن السحاب حتى يعرف ويعقل ، وأنه يقيس فيضه بفيض كف المدروح فيخزى ويخجل ، فالاحتفال والصنعة في التصويرات التي تروق السامعين وتروهم ، والتخييلات التي تمز المدوحين وتحركهم ، وتفعل فعلا شبيها بما يقع في نفس الناظر إلى التصاوير التي يشكلها الخدائق بالتخطيط والنقش ، أو بالنحت والنقر . فكما أن تلك تعجب وتخلب ، وتروق وتوتق ، وتدخل النفس من مشاهدتها حالة غريبة لم تكن قبل رؤيتها ، ويغشاها ضرب من الفتنة لا يشكر مكانه ، ولا يخفى شأنه . فقد عرفت قضية الأصنام وما عليه لأصحابها من الافتتان بها والإعظام لها .

كذلك حكم الشعر فيما يصنعه من الصور ، ويشكله من البدع ، ويوقعه في النفوس من المعاني التي يتوهم بها الجامد الصامت ، في صورة الحى الناطق ، والموات الآخرس ، في قضية الفصيح المعرب ، والمبين المميز والمعدوم المفقود في حكم الموجود المشاهد ، كما قدمت القول عليه في باب التمثيل حتى يكسب الدنى رفعة ، والغامض القدر نباهة .

(١) كل : ضعف .. والمتن : الظهر .



وعلى العكس يفض من شرف الشريف ، ويظلم (١) قدر ذى العزة  
المنيف (٢) ، ويظلم الفضل ويهضمه ، ويتخذ وجه الجمل ويتخونه (٣)  
ويعطى الشبهة سلطان الحججة ، ويرد الحججة إلى صيغة الشبهة ، ويصنع من  
المادة الخسيسة بدعا تغلو فى القيمة وتعلو ، ويفعل من قلب الجواهر وتبديل  
الطبايع ، ما ترى به الكيمياء ، وقد صحت ، ودعوى الإكسير وقد وضحت ،  
إلا أنها روحانية تتلبس بالآوهام والأفهام ، دون الأجسام والأجرام ،  
ولذلك قال :

٤٥٩ — يرى حكمة ما فيه وهو فسكاهة  
ويقضى بما يقضى به وهو ظالم (٤)

وقال :

٤٦٠ — عليم بإبدال الحروف وقامع  
لكل خطيب يجمع الحق باطلا (٥)

وقال ابن سكرة فأحسن :

٤٦١ — والشعر نار بلادخان وللقوافى رقى لطيفة  
لو هجى المسك وهو أهل لكل مدح لصار جيفة  
كم من ثقل المحل سام هوت به أحرف خفيفة

(١) أى يهبط وينزل .

(٢) المرتفع .

(٣) يتنقصه .

(٤) هو لأبى تمام من قصيدة فى مدح ابن أبى دؤاد .

(٥) هو لأبى الطروق الضبي وهو شاعر من المعتزلة يمدح وأصل بن عطاء

باطالته الخُطْب وإجاده فيها (راجع ١ : ٣١ البيان للجاحظ) .

وقد عرفت ما كان من أمر القبيلة (١) الذين كانوا يعبرون بأنف الناقة حين قال الخطيئة (٢) :

٤٦٢ — قوم هم الأنف والأذنان غيرهم

ومن يسوى بأنف الناقة الدنيا ؟

فتنى العار ، وصحح الافتخار ، وجعل ما كان نقصاً وشيئاً ، فضلاً وزيناً ، وما كان لقباً ونبراً يسوء السمع شرفاً وعزا يرفع الطرف ، وما ذلك إلا بحسن الانزعاج ، ولطف القرحة الصناع . والذهن الناقد في دقائق الإحسان والإبداع ، كما كسبهم الجمال من حيث كانوا عرواً منه ، وأثبتهم في نصاب الفضل من حيث نفروا عنه ، فلب أنف سليم قد وضع الشعر عليه حده فجده ، واسم رفيع قلب معناه حتى حط به صاحبه ووضع ، كما قال (٣) :

٤٦٣ — يا حاجب الوزراء إنك عندهم

سعد ولكن أنت سعد الذابح (٤)

ومن العجيب في ذلك قول القائل في كثير بن أحمد (٥) :

٤٦٤ — لو علم الله فيه خيراً ما قال « لا خير في كثير »

(١) هم بنو قريع بن جعفر .

(٢) من قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر .

(٣) هو ابن الرومي أو جحظة أو ابن بسام في سعد النوشري الحاجب .

(٤) سعد الذابح كوكبان متقاربان غير نيرين بينهما في رأى العين قيد

ذراع سمى أحدهما ذابحاً لأن معه كوكباً صغيراً غامضاً يكاد يلصق به وكأنه مكب عليه يذبجه ، والعرب تزعم أن هذا الكوكب الصغير هو شاته التي يذبجها ، وهو من منازل القمر .

(٥) من وزراء آل بويه ومن قضائهم وعلماهم .

فانظر من أى مدخل دخل عليه ، وكيف بالهوينى أهدى البلاء إليه ،  
وكثير هذا هو الذى يقول فيه صاحب (١) :

٤٦٥ - ومثل كثير فى الزمان قليل

فقد صار الاسم الواحد إلى الهدم والبناء والمدح والهجاء ، وذريعة  
إلى التزيين والتهجين .

ومن عجيب ما اتفق فى هذا الباب قول ابن المعتز فى ذم القمر ، واجترأه  
بقدره البيان على تقييده وهو الأصل والمثل ، وعليه الاعتماد والمعول فى  
تحسين كل حسن ، وتزيين كل مزين ، وأول ما يقع فى النفوس ، إذا أريد  
المبالغة فى الوصف بالجمال ، والبلوغ فيه غاية السجال ، فيقال وجه كأنه  
القمر وكأنه فلقة قر (٢) . ذلك لثقتة بأن هذا القول إذا شاء سحر ، وقلب  
الصور ، وأنه لا يهاب أن يخرق الاجماع ، ويسحر العقول ويقترس  
الطباع ، وهو (٣) :

٤٦٦ - يا سارق الأنوار من شمس الضحى

يا مشكلى طيب الكرى (٤) ومنغصى

أماضيء الشمس فيك مناقص وأرى حرارة نارها لم تنقص

لم يظفر التشبيه منك بطائل متسلخ بهقا كلون الأبرص

(١) ابن عباد الوزير ، يقوله فى رثاء كثير :

يقولون لى أودى كثير بن أحمد وذلك رزم فى الأنام جليل

فقلت دعونى والعلائيك معا ومثل كثير فى الزمان قليل

(٢) الفلقة بالفتح نصف الشئ المفلق كالتواء ، وبالكسر القطعة

من الشئ . (٣) راجعها فى ديوان ابن المعتز طبع بيروت ٢ : ٢١٣ .

(٤) النوم فى القمر مؤرق وباعث على الاسترخاء .

وقد علم أنه ليس في الدنيا مثله أخرى وأشنع ، ونسكال أبلغ وأفزع ،  
ومنظر أحق بأن يملأ النفوس إنكاراً ، ويرزعج القلوب استغظاء له  
واستنكاراً ، ويفرى الألسنة بالاستعاذة من سوء القضاء ، ودرك الشقاء ،  
من أن يصلب المقتول ويشبع في الجذع (١) ثم قد ترى مرثية أبي الحسن  
الانباري (٢) لابن بقية (٣) حين صلب ، وما صنع فيها من السحر حتى قلب  
جملة ما يستنكر من أحوال المصلوب إلى خلافها ، وتأول فيها تأويلات  
أراك فيها وبها ما يقضى (٤) منه العجب :

٤٦٧ —	علو في الحياة وفي الممات	بحق أنت لإحدى المعجزات
كان الناس حولك حين قاموا	وفود تذاك أيام الصلوات (٥)	
كانك قائم فيهم خطيباً	وكلهم قيام للصلاة	
مددت يديك نحوهم احتفاء	كدهما إليهم بالهيات	
ولما ضاق بطن الأرض عن أن	يضم علاك من بعد الممات	
أصاروا الجو قبرك واستنابوا	عن الأكفان ثوب السافيات (٦)	
لعظمتك في النفوس تبيت ترعى	بحراس وحفاظ ثقات	
وتشعل عندك النيران ليلاً	كذلك كنت أيام الحياة	

(١) أى يثبت عليه حدود الدين .

(٢) محمد بن عمران الانباري أحد العدول ببغداد ومن الشعراء المقلين .

(٣) هو أبو الطاهر محمد بن بقية الملقب نصير الدولة وزير عز الدولة

ابن معز الدولة بن بويه المقتول سنة ٣٦٧ هـ في عهد عضد الدولة .

(٤) أى لا يبقى بعده عجب .

(٥) العطاء .

(٦) الريح المملوءة غباراً .

ركبت مطية من قبل زيد (١) علاها في السنين الماضية  
وتلك فضيلة فيها تأس تباعد عنك تعبير العداة  
أسأت إلى الحوادث فاستثارت فأنت قتيل ثار النائبات  
ولو أتى قدرت على قيامي بفرضك والحقوق الواجبات  
ملأت الأرض من نظم القوافي ونحت بها خلال النائمات  
ولكنني أصبر عنك نفسي مخافة أن أعد من الجناة  
وما لك تربة فأقول تسقى لأنك نصب هطل الهاطلات  
عليك تحية الرحمن ترى برحات غواد رائحات

وما هو من هذا الباب إلا أنه مع ذلك احتجاج عقلي صحيح قول المتنبي :

٤٦٨ — وما التأنيت لاسم الشمس عيب

ولا التذكير نحر للهِلال

لحق هذا أن يكون عنوان هذا الجنس وفي صدر صحيفته ، وطرأ  
لديبايته ، لأنه دفع للنقص وإبطال له ، من حيث يشهد العقل للحجة التي  
نطق بها بالصحة ، وذلك أن الصفات الشريفة شريفة بأنفسها وليس شرفها  
من حيث الموصوف ، وكيف والأوصاف سبب التفاضل بين الموصوفات ،  
فكان الموصوف شريفاً أو غير شريف من حيث الصفة ولم تكن الصفة  
شريفة أو خسيسة من حيث الموصوف .

وإذا كان الأمر كذلك وجب ألا يعترض على الصفات الشريفة بشيء .  
إن كان نقصاً فهو في خارج منها ، وفيها لا يرجع إليها أنفسها ولا حقيقتها ،

(١) زيد بن علي زين العابدين — قتله الأمويون .

وذلك الخارج منها هو كون الشخص على صورة دون صورة ، وإذا كان كذلك كان الأمر مقدار ضرر التأنيث إذا وجد في الخلقة على الأوصاف الشريفة مقداره إذا وجد في الاسم الموضوع للشيء الشريف ، لأنه في أن لا تأثير له من طريق العقل في تلك الأوصاف في الحالين على صورة واحدة ؛ لأن الفضائل التي بها فضل الرجل على المرأة لم تكن فضائل لأنها قارنت صورة التذكير وخلقته ولا أوجبت ما أوجبت من التعظيم لاقتنائها بهذه الخلقة دون تلك ، بل وإنما أوجبت لأنفسها ومن حيث هي ، كما أن الشيء لم يسكن شريفاً أو غير شريف من حيث أنت اسمه أو ذكر ، بل يثبت الشرف وغير الشرف للسميات من حيث أنفسها وأوصافها ، لا من حيث أسماؤها ، لاستحالة أن يتعدى من لفظ هو صوت مسموع نقص أو فضل إلى ما جعل علامة له فاعرفه .

واعلم أن هذا هو الصحيح في تفسير هذا البيت والطريقة المستقيمة في الموازنة بين تأنيث الخلقة وتأنيث الاسم ، لا أن يقال : إن المعنى أن المرأة إذا كانت في كمال الرجل من حيث العقل والفضل وسائر الخلال الممدوحة كانت من حيث المعنى رجلاً وإن عدت في الظاهر امرأة ، لأجل أنه يفسد من وجهين :

أحدهما أنه قال : ولا التذكير نخر للهِلال . ومعلوم أنه لا يريد أن يقول : إن الهلال وإن ذكر في لفظه فهو مؤنث في المعنى ، لفساد ذلك .

ولأجل أنه إن كان يريد أن يضرب تأنيث اسم الشمس مثلاً لتأنيث المرأة على معنى أنها في المعنى رجل ، وأن يثبت لها تذكيراً ، فأى معنى لأن يعود فينحى على التذكير وينقض منه ويقول : لأنه ليس بفخر للهلال ؟ هذا بين التناقض .

## فصل

( في حد الحقيقة والمجاز )

واعلم أن حد كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حده إذا كان موصوفاً به الجملة (١) وأنا أبدأ بحدهما في المفرد:

(١) المجاز عقلي ولغوي ، واللغوي استعارة ومرسل ، والاستعارة ضروب : تحقيقية وممكنة وتخيلية وإفرادية وتمثيلية . هذا هو تحديد البيانين لأنواع المجاز وشتى ألوانه ، ولكن لن تقتنع بذلك التحديد ففيه القصور ، وهو بعيد عن إشباع حاجة البحث والدق .

والاستعارة يدخل فيها عند التشبيه البليغ ؛ والحقيقة إما قياس أو غير قياس ، والقياس تشبيه وتمثيل على غير حد المبالغة . والتمثيل ألوان عدة ، وهو عندى ينتظم ما كان مثليد الشال مما يجعلونه استعارة ممكنة . وما كان مثل أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، وأخذ القوس باريها ؛ بما يسمونه استعارة تمثيلية ، وما وضحت فيه صورة التمثيل مثل : « مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً » ، وغير القياس يشمل الأمثلة المتنوعة والألوان المتعددة لأساليب الحقيقة ، كما يشمل الكناية بشتى ألوانها بما يذكر فيها التابع والرادف ويراد منه المتبوع والمردوف . ثم الكلام إما تحقيق ومسم بمسم العقل والحق ، وإما تخييل ألبيه الوهم والخيال صوراً لا يقيدها الواقع المحسوس ولا المعقول . والاستعارة التخيلية إنما هي تخييل وإيهام لا استعارة ومجاز ، والتخييل لا يستلزم المجاز ولا الاستعارة ، فلدينا من صور المجاز الأساليب الآتية :

أسلوب المجاز العقلي — أسلوب المجاز المرسل — أسلوب الاستعارة المفردة ومنها التشبيه البليغ .. وهذه الأنواع هي التي يشملها بحثنا . =

== وزيد أن تعرف : هل جاءت ألوان المجاز هذه في كلام العرب على المبالغة أو على تقدير محذوف ؟ فأمثال هذه الأساليب : نام ليلى ، وشاعت يدك النيلة في الآفاق ، وجاء الأسد ظافراً من ميدان الحرب ، أهي على تقدير محذوف حتى كأن تقدير الكلام : نمت في ليلى ، وشاعت آثار يدك النيلة ، وجاء شبيه الأسد ، أم هي لا تجرى هذا الجرى ولا تسير على ذلك النهج ، بل جرى بها على حد المبالغة ، ليريك المتكلم الليل نائماً ، واليد تفيض بالنعم ، والأسد مقبلاً ظافراً .

لا نشك ولا يشك معنا كل ذى ذوق سليم أن ليس إلى تقدير محذوف في شتى ألوان المجاز من سيل ، وأى بليغ وأية بلاغة أراد وتريد من نام ليلى نمت في ليلى ، ومن أسلوب ذاعت يدك النيلة ، ذاعت نعمة يدك ؟ ومن أسلوب : جاء الأسد ظافراً جاء شبيه الأسد ، ثم أى فرق حيثئذ بين بلاغة أساليب المجاز هذه وأساليب الحقيقة المجردة ، وأى فضل لأسلوبه على أسلوبها ؟ ومبنى المجاز وشى ألوانه على المبالغة في التصوير أو التشبيه ، وأى مبالغة تبقى حينذاك إذا ما ذهبنا هذا المذهب السطحي في فهم بلاغة أساليب المجاز ؟ لا يمكننا على أى حال أن نسير في هذا النهج ولا أن نذهب هذا المذهب ، فإنما المجاز مبالغة والمبالغة لا تعرف طريق هذا التأويل ، فإنما نريد ويريد كل بليغ إذا قال : نام ليلى ، أن يصور لك الليل نائماً لتحس من وراء ذلك ما يريد ذوقه من مثل هذا الأسلوب ، وإذا قال : برت بعد الإنسانية الكريمة يده النيلة فإنما أراد أن يصور اليد نفسها وقد فاضت بالجود وكريم السخاء في صورة رائعة تشير إلى أنها هي نفسها الجود وأنها مطبوعة عليه وأن آثارها لا بد أن تنطلق منها انطلاق الخير من الغريزة الكريمة والفطرة الطاهرة الطيبة ، كما تشير إلى اليد وقد امتدت بالخير وتصورها في صورتها الصادقة حين خرجت إلى ميدان الفعل والتنفيذ وكأنها مفكر يعمل وإنسان .



== يريد، وإذا قال قائل: جاء الأسد الظافر فقد أراد أن يدعى لهذا القائد في شجاعته معاني الأسد في قوته. وكل ذلك محال أن يكون على سبيل تقدير محذوف.

لكن من أين أخذ العقل والفكر أصول هذه الأساليب المجازية، ومن أين استمدتها: أمن طريق الحقيقة أم من طريق التمثيل والادعاء؟ فالأسد الظافر حضر: كيف تناول عقل أجدادنا العرب هذا الأسلوب المجازي، أذهبوا إلى الدعوى والمبالغة فجعلوا القائد الظافر أسداً، وصار اسم الأسد، وهو العلم في الشجاعة، أولى به من هذا الحيوان المفترس، وكأن خيالهم خلق في آفاق الوهم فتخيلوه أسداً، أم أنهم ذهبوا إلى معنى المشابهة والحقيقة والقياس والتقدير، فقالوا: زيد شجاع كالأسد ثم قالوا جاء الأسد، وقالوا: زيد أسد، ثم قالوا: جاء الأسد، وهم في صعودهم في سلم التدرج البياني في الأداء يلاحظون معنى الحقيقة ويعملون الأصل الأول — وهو زيد شجاع شبيه بالأسد في شجاعته — أمامهم ونصب أعينهم في كل تدرج بياني تدرجت إليه أساليبهم في الأداء؟

أما أنا فأذهب إلى أن العقل الأدبي والعربي والبياني الأول وإنما استعمل هذه الأساليب الجديدة على سبيل التخيل والوهم والادعاء، لا على طريق الحقيقة الأولى المجردة، ونحن في استعمالنا لهذه الأساليب نسير معهم في هذه السبيل، ورأي أن ذلك أسلم من التكلف الذي تعثر فيه بعض البيانيين، كما أنه آت للذوق وأكثر ملاءمة لمشاعر الإنسان الأولى التي تزعج إلى التخيلات قبل الحقائق، وتجد في تخليق الخيال في الآفاق سبيلاً إلى التعبير عما يجيش في صدرها من عواطف يصعب على الحقيقة كثيراً أو أحياناً التعبير عنها.

أما جمهور البيانيين من أصحاب الذوق البلاغي فيرون عكس ذلك، =

== ويحملون الكلام على أنه فرع أصله الحقيقة، وبناء أسه الواقع، وأن جميع أساليب المجاز إنما هي على تقدير محذوف .. ووقف عبد القاهر موقفا وسطا، فذهب إلى أن المجاز من أسلوب التحقيق لا التخيل، وإلى أن المجاز على تقدير المبالغة لا على تقدير محذوف، فإن تقدير المحذوف في رأيه أصل تنويسي، وصار شريعة منسوخة لا ينظر إليها الذوق، ولا يعتبرها بليغ، وأول كلام من ذهب إلى أن الكلام على تقدير محذوف بأنهم أرادوا أنه كذلك في أصله الأول وفي شريعته للمنسوخة، أما الآن وما نفهمه من هذا السحر وذلك البيان فلا.

وعبد القاهر في إنكاره لهذا الرأي الساذج ساحر متذوق لسحر الكلام وبلاغة الأساليب، صاعد في ذلك إلى الذروة العليا، ولكنه في تكلفه رد تأويل من أول أسلوب المجاز على تقدير محذوف إلى أصل سليم لا يحافى الذوق ولا يعرضهم للنقد متكلف، محاول لما يجب أن لانسلك فيه سبيله، ولم لا نذهب إلى خطأ رأى أمثال هؤلاء اللغويين الذين حاولوا أن يقيسوا اللغة وأساليبها بحدود الأوضاع لا بمقاييس الذوق والفطرة؟ ولم لانسلك سبيل البيانيين الناقدين المتذوقين لسحر الكلام وبلاغة الأساليب كالمحافظ وقد رأيناه حين مر بالبيت:

وظفقت سحابة تغشاها تبكي على عراصها عينها

حلله وأسار إلى ما أملاه ذوقه عليه، فقال: «جعل المطر بكاء من السماء على سبيل الاستعارة»، أو نجعل المطر بكاء من السماء، إلا ونحن قد نهجنا منهج التخيل، وصدفنا عن سبيل الحقيقة والتقدير المتكلف؟ هذا رأي في هذه الناحية الخطيرة في البيان وحقيقة نشأة أساليبه المجازية.

== ولكن ما هو نص رأى عبد القاهر الذى يحدد فكرته ، ويوضح مذهبه فى ذلك ؟

أقول إن كلام عبد القاهر فى ذلك هو غاية الغايات فى الدقة والدق والبيان ، وهو صريح لا لبس فيه ولا التواء ، ويغنيها كل الغنى عن أن تتجشم جمع آراء الببائين سواء من أولى الذوق اللغوى للرد عليها ونقدها .  
١ — قال عبد القاهر عن المجاز العقلى ونفى أن يكون على تقدير مضاف محذوف وتعرض للاستعارة ، ما نصه :

« اعلم أن ليس الوجه أن يعد هذا على الإطلاق بما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله : وأسأل القرية ، ومثل قول النابغة : وكيف تواصل من أصبحت حلالته كأي مرحب وقول الأعرابي :

حسبت بغم راحلتى عشاقا فما هو ويب غيرك بالعناق  
وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنه فى تقدير : « فإنما هى ذات إقبال وإدبار ، ذاك لأن المضاف المحذوف من الآية والبيتين فى سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد من المعنى ، كمثل أن يحذف الخبر أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه ، إلى سائر ما إذا حذف كان فى حكم المنطوق به ، وليس الأمر كذلك فى بيت الخفساء ، لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فإنما هى ذات إقبال وإدبار ، أفسدنا الشعر ، وخرجنا إلى شئ معسول ، وإلى شئ مغسول ، وإلى كلام عامى مرذول ، وكان سبيلة سبيل من يزعم مثلاً فى بيت المتنبي : « بدت قرأ ومالت خطوط بان ، ، أنه فى تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : بدت مثل قر ومثل خطوط بان ، فى أننا نخرج إلى الغثاة ، وإلى شئ .

يعزل البلاغة عن سلطانها ، ويسد باب المعرفة بها وبلطائفها علينا ، فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره ، ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع وأن تجعل الناقصة كأنها صارت بحملتها لإقبال وإدباراً حتى كأنها تجسمت منهما ، لمكان حقه حيث أن يحاط فيه بلفظ الذات فيقال : « إنما هي ذات إقبال وإدبار » ، فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك وعلى تنزيله منزلة المنطوق به ، حتى يكون الحال فيه كالحال في « حسبت بغام راحلتى هنا » ، فما لا مساغ له عند من كان صحيح النطق ، صحيح المعرفة ، مناسبة للبعاني ( دلائل الإعجاز ص ٣٩٢ ) .

٢ — وقال عن المجاز المرسل ونفى أن يكون على تقدير محذوف مانعه : ويشبه هذا في أن عبر عن أثر اليد والأصبع باسمهما وضمهم الخاتم موضع الختم كقولهم : عليه غاتم الملك ، وعليه طابع من الكرم ، والمحصل أثر الخاتم وأثر الطابع : قال : « وترك أموال عليها الخواتم » وكذا قال الآخر : « إذا فضت خواتمها وفسكت » ، وأما تقدير الشيخ أبي علي في هذين البيتين حذيف المضاف وتأويله على معنى : وترك أموال عليها نقش الخواتم ، وإذا فض ختم خواتمها ، فبيان لما يقتضيه الكلام في أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرته من جعل أثر الخاتم خاتماً ، وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصة به ، وذوقته بالحاسة المهيأة لمعرفة طعمه ، لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليه ، وبدل على أن المضاف وقع في المنسأة وصار كالشريعة المنسوخة تأنيث الفعل في قوله : وفضت خواتمها ، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل كما تذكره مع الإظهار وينظر إلى هذا قولهم ضربته سوطاً ، عبروا عن الضربه الواقعة بالهوط =

باسمه وجعلوا أثر السوط سوطاً ، وتفسيرهم له بقوله إن المعنى ضربته  
ضربة سوط بيان لما كان عليه الكلام في أصله وأن ذلك قد نسي ونسخ  
وجعل كأن لم يكن .

٣ — وقال أيضاً عن التشبيه البليغ : إذا قلت : زيد الأسد ، فالقصد  
أن تبالغ في التشبيه . فتجعل المذكور كأنه الأسد ، وتشير إلى ما يحصل  
لك من المعنى إذا حذف ذكر المشبه أصلاً فقلت : رأيت أسداً ، فأما نحو  
« فإنك كالليل الذي هو مدركي » فلا يجوز أن تقصد جعل الممدوح الليل ،  
ولكنك تنوي أنك أردت أن تقول إنه مثل الليل ، ثم حذف المضاف  
من اللفظ ، وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تحذف .

وأما هناك فإنه وإن كان يقال أيضاً : إن الأصل زيد مثل الأسد ، ثم  
تحذف ، فليس الحذف فيه على هذا الحد ، بل على أنه جعل كأنه لم يكن  
ليقصد المبالغة ، ألا تراهم يقولون جعله الأسد ونعيد أن تقول جعله الليل .  
هذا هو رأى عبد القاهر في وضوحه وقوته ودقته ، ولا يلتبس علينا  
بعد ذلك فهم رأى عبد القاهر في رد الاستعارة إلى التشبيه ، فإنما يعني بذلك  
الرد أن أصل الاستعارة التشبيه ، ولكن هذا الأصل نسي وصار شريعة  
منسوخة كما قال سابقاً ، ولا بأس أن ننقل أهم فقرة لعبد القاهر في رد الاستعارة  
إلى التشبيه ، لنرى أن ماذا كرهنا في تأويلها وفهم ما صحيح لا يتعارض معه  
نص ، لأنه هو الذي صرح به عبد القاهر سابقاً . . قال : أما المجاز فالاسم  
والشبهة فيه لشيئين : الاستعارة ، والمثيل على حد الاستعارة ، فالاستعارة  
أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى  
اسم المشبه به فتستعيره للمشبه وتجره عليه ، تريد أن تقول رأيت رجلاً

كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح - وإن شئت قلت : في مواضع - وقوعا لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة ، وهذه عبارة تنظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلمة تحدث في قبيلة من العرب أو في جميع العرب أو في جميع الناس مثلاً أو تحدث اليوم ، ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كزيد وعمر أو مرتجلة كغطفان . وكل كلمة استوفت بها على الجملة مواضع أو ادعى الاستثنائى فيها .

ولإنما اشترطت هذا كله لأن وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكم

---

= هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء فتدع ذلك وتقول رأيت أسداً (دلائل الإيجاز ص ١٠٦) .

وكذلك إنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، الأصل فيه أراك في ترددك كن يقدم رجلاً ويؤخر أخرى ثم اختصر الكلام وجعل كأنه يقدم رجلاً ويؤخرها على الحقيقة ، كما كان الأصل في قولك رأيت أسداً رأيت رجلاً كالأسد ثم جعل كأنه الأسد على الحقيقة .

فالخلاصة في ذلك : أن المجاز كله مبنى على المبالغة والادعاء لأعلى تقدير محذوف ، لا الآن كما يسم به عبد القاهر ، ولا في الأصل كما يذهب إليه اللغويون من البيانين ، وأن أساليب المجاز تخلق في أفق التخيل بجناح من الوهم ، وليس سيرها إلى المبالغة في طريق الحقيقة المعبدة ، فذلك ما لم يلاحظه ذوق أجدادنا العرب ولا ذوق من ينطق بهذه الأساليب المجازية الآن ، وأن تقدير اعتماد الاستعارة على التشبيه إنما هو تقدير من عبد القاهر لأصلها الأول المنسوخ ، وإن كنا لا نوافقه في هذه الدعوى ، ولا نعلم له ابتناء الاستعارة على التشبيه لا الآن ولا في الأصل الأول المنسى المتروك فيها من حيث إن لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربية أو فارسية

أوسابقة في الوضع أو محدثة مولدة، فمن حق الحد أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالة. ونظير هذا نظير أن تضع حدا للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير العرب وجدته يجري فيها جريانه العربية، لأنك تحد من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة. ألا ترى أن حدك الخبر بأنه « ما احتمل الصدق والكذب »، بما لا يخص لساناً دون لسان. ونظائر ذلك كثيرة، وهو أحد ما غفل عنه الناس ودخل عليهم اللبس فيه، حتى ظنوا أنه ليس لهذا العلم (١)، قوانين عقلية، وأن مسائله كلها مشبهة باللغة في كونها اصطلاحات يثوم عليها النقل (٢)، والتبديل، ولقد غش غلطهم فيه، وليس هذا موضع القول في ذلك.

وإن أردت أن تمتحن هذا الحد فانظر إلى قولك والاسد، تريد به السبع، فإنك تراه يؤدي جميع شرائطه لأنك قد أردت به ما تعلم أنه وقع له في وضع واضح اللغة، وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الوقوع إلى شيء غير السبع أي لا يحتاج أن يتصور له أصل أداه إلى السبع من أجل التباس بينهما وملاحظة. وهذا الحكم إذا كانت الكلمة حادثة ولو وضعت اليوم متى كان وضعها كذلك. وكذلك الأعلام. وذلك أتى قلت: « ما وقعت له في وضع واضح أو مواضع، على التشكيك ولم أقل في وضع الواضع الذي ابتداء اللغة أوفى المواضع اللغوية، فيثوم أن الأعلام أو غيرها (٣)، بما تأخر وضعه عن أصل اللغة يخرج عنه، ومعلوم أن الرجل يواضع قومه في اسم ابنه، فإذا سماه زيداً لحالة الآن فيه كحال واضح اللغة حين جملة مصدر أزداد يزيد، وسبق واضح اللغة له في وضعه للمصدر المعلوم لا يقدح في اعتبارنا.

(١) أي البلاغة والبيان.

(٢) أي الاختلاف في الأسماء.

(٣) كالحقائق الاصطلاحية:

لأنه يقع عند تسميته به ابنه وقوطاً بآناً ولا تستند حاله هذه إلى السابق من حاله بوجه من الوجوه .

وأما المجاز (١) . فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها للملاحظة (٢) ، بين الثاني والأول ، فهي مجاز : وإن شئت قلت : كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً للملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز ، ومعنى الملاحظة هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن إلا أن هذا الاستناد يقوى ويضعف ، بيانه ماضى من أنك إذا قلت : رأيت أسداً ، تريد رجلاً شبيهاً بالأسد ، لم يشتهبه عليك الأمر في حاجة الثاني إلى الأول إذ لا يتصور أن يقع الأسد للرجل على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على حد المبالغة ولما هم أن معنى من الأسد حصل فيه إلا بسد أن تجعل كونه اسماً للسبع إزاء عيفيك ، فهذا استناد تعلمه ضرورة ، ولو حاولت دفعه عن وهمك حاولت محالاً ، فتى عقل فرع من غير أصل ، ومشبه من غير مشبه به ؟ وكل ما طريقه التشبيه فهذا سبيله ، أعنى كل اسم جرى على الشيء للاستعارة فالاستناد فيه قائم ضرورة .

وأما ما عدا ذلك فلا يقوى استناده هذه القوة حتى لو حاول محاول أن ينسكه أمكنه في ظاهر الخيال ، ولم يلزمه به خروج إلى المحال ، وذلك كاليد للنعمة ، لو تكلف متكلف فزعم أنه وضع مستأنف أو في حكم لغة مفردة لم يمكن دفعه إلا برفق وباعتبار خفى وهو ما قدمت من أنا رأيناهم لا يوقعون هذا اللفظ على ما ليس بينه وبين هذه الجارحة التباس واختصاص .

(١) راجع باب سنن العرب في الحقيقة والمجاز في « الصحاح » ، ص ١٦٧ وما بعدها .

(٢) أخرج هذا مثل الأعلام المنقولة والكنب والغلط .



ودلائل آخر وهو أن اليد لا تكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى المولى لها ، ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو تلويح به .

بيان ذلك أنك تقول : اتسعت النعمة في البلد ، ولا تقول اتسعت اليد في البلد ، وتقول : اقتنى نعمة ، ولا تقول اقتنى يداً . وأمثال ذلك تكثير إذا تأملت ، وإنما يقال : جلّت يده عندي ، وكثرت أياديده لدى ، فتعلم أن الأصل صنائع يده وفوائده الصادرة عن يده وآثار يده ، ومحال أن تكون اليد اسماً للنعمة هكذا على الإطلاق ثم لا يقع موقع النعمة ، لوجاز ذلك لجواز أن يكون المترجم للنعمة باسم لها في لغة أخرى واضعاً اسمها من تلك اللغة في مواضع لا تقع النعمة فيها من لغة العرب وذلك محال .

ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل : إن له عليها إصبعاً ، أى أثراً حسناً ، وأنشدوا (١) :

٤٦٩ - ضعيف العصا بادی العروق ترى له

عليها إذا ما أجذب الناس إصبعاً (٢)

وأنشد شيخنا (٣) رحمه الله مع هذا البيت قول الآخر :

٤٧٠ - صلب العصا بالضرب قد دماها (٤)

أى جعلها كالدمى في الحسن .

(١) للراعى عبيد بن حصين بن معاوية النخعي ، وهو من أشهر شعراء بني أمية .

(٢) كناية عن الخبرة بأماكن الرعى .

(٣) هو ابن أخت أبي علي الفارسي .

(٤) في اللسان : دى الراعى الماشية جعلها كالدمى ، وأنشد لابن العلاء =

وكان قوله « صلب العصا » وإن كان ضد قول الآخر « ضعيف العصا » فإنهما يرجعان إلى غرض واحد وهو حسن الرعية والعمل بما يصلحها ويحسن أثره عليها ، فأراد الأول يجعله ضعيف العصا أنه رفيق بها مشفق عليها لا يقصد من حمل العصا أن يوجعها بالضرب من غير فائدة ، فهو يتخير مالان من العصي ، وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها عارف بسياستها في الرعي ، يزجرها عن المراعى التي لا تحمد ، ويتوخى بها ما تسمن عليه ويتضمن أيضاً أنه يمنعها عن التشرذ والتبدد ، وأنها لما عرفت من شدة شكيمته وقوة عزيمته تنساق وتستوثق في الجهة التي يريدتها من غير أن يحدد لها في كل حال ضرباً .

وقال آخر (١) :

٤٧١ — صلب العصا جاف عن النزول

فهذا لم يبين ما بينه الآخر .

وأعود إلى الغرض :

فأنت الآن لا تشك أن الإصبع مشار بها إلى إصبع اليد وأن وقوعها بمعنى الأثر الحسن ليس على أنه وضع مستأنف في إحدى اللغتين ، ألا تراهم لا يقولون : رأيت أصابع الدار بمعنى آثار الدار ، وله إصبع حسنة وإصبع

== ابن سليمان في الإبل من رجز أوله :

صلب العصا برعيه دماها - يود أن الله قد أفناها

إذا أرادت رشداً أغواها

وبالضرب قد دماها : تورية لطيفة وقوله « بالضرب » أى بالسير في الأرض . وصلب العصا كناية عن صلابة الرجل وجفائه وإن لم يكن ثم عصا ..

(١) هو أبو النجم الراجز .

قيحة . على معنى أثر حسن وأثر قبيح ، ونحو ذلك . وإنما أرادوا أن يقولوا :  
له عليها أثر حذق ، فدلوها عليه بالإصبع لأن الأعمال الدقيقة لها اختصاص  
بالأصابع وما من حذق في عمل يد إلا وهو مستفاد من حسن تعريف  
الأصابع واللفظ في رفعها ووضعها كما يعلم في الخط والنقش وكل عمل دقيق .  
وعلى ذلك قالوا في تفسير قوله عز وجل : «بلى قادرين على أن نسوي بنانه» ،  
أى نجعلها كنخف البعير فلا تتمكن من الأعمال اللطيفة . فكما علمت ملاحظة  
الإصبع لأصلها وامتناع أن تكون مستأنفة بأنك رأيتها لا يصح استعمالها  
حيث يراد الأثر على الإطلاق ولا يقصد الإشارة إلى حذق في الصنعة وأن  
يجعل أثر الإصبع إصبعاً ، كذلك ينبغي أن تعلم ذلك في اليد لقيام هذه العلة  
فيها ، أعني إن لم تجعل أثر اليد يد لم تقع للنعمة مجردة من هذه الإشارات  
وحيث لا يتصور ذلك كقولنا : اقتنى نعمة .. فاعرفه .

ويشبه هذا في أن عبر عن أثر اليد والإصبع باسمهما وضمهم الخاتم  
موضع الختم كقولهم : عليه خاتم ذلك وعليه طابع من الكرم ، والمحصل  
أثر الخاتم والطابع ، قال :

٤٧٢ - وقلن حرام قد أجل برئنا

وتترك أموال عليهما الخواتم

وكذا قول الآخر (١) :

٤٩٣ - إذا قضت خواتمها وفكت

يقال لها دم الودج الذبيح

وأما تقدير الشيخ أبي (٢) على في هذين البيتين حذف المضاف وتأويله على

(١) أى في وصف الخمر . والودج عرق في الحلقوم تتوقف عليه

الحياة . (٢) أى الفارسي .

معنى : وتترك أموال عليها نقش الخواتم ، ، وإذا فض ختم خواتمها ، فيبيان لما يقتضيه الكلام في أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرت من جعل أثر الخاتم غائماً .

وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهة الخاصة به وذقته بالخاصة المهيأة لمعرفة طعمه لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليه ويدل على أن المضاف قد وقع في المناسة وصار كالشرعية المنسوخة تأنيث الفعل في قوله « لما أقضت خواتمها ، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل كما تذكره مع الإظهار ، ولاستقصاء هذا موضع آخر .

وينظر إلى هذا المكان قولهم « ضربته سوطاً ، لأنهم عبروا عن الضربة التي هي واقعة بالسوط باسمه وجعلوا أثر السوط سوطاً ، وتعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم : إن المعنى ضربته ضربة بسوط بيان لما كان عليه الكلام في أصله ، وأن ذلك قد نسى ونسخ وجعل كأن لم يكن فاعرفه .

وأما إذا أريد باليد القدرة فهي إذن أحسن إلى موضعها الذي بدئت منه وأضبت بأصلها لأنك لا تكاد تجد لها ترادف معها القدرة إلا والكلام مثل صريح ، ومعنى القدرة منتزع من اليد مع غيرها ، أو هناك تلويح بالمثل ، فن الصريح (١) ، قولهم : فلان طويل اليد يراد فضل القدرة (٢) ، فأنت لو وضعت القدرة هنا في موضع اليد أحلت كما أنك لو حارلت في قول النبي ﷺ — وقد قالت له نساؤه ﷺ : أيتنا أسرع لحافاً بك يا رسول الله ؟ فقال : « أطول لكن يداً » — يريد السخاء والجود وبسط اليد بالبذل — أن تضع موضع اليد شيئاً مما أريد بهذا الكلام خرجت عن المعقول ، وذلك

(١) هذا صريح في التمثيل لأنه يمتنع فيه جعل اليد على حقيقتها ولأنك لو وضعت القدرة هنا في موضع اليد أحلت .

(٢) أي عظمها .

أن الشبه مأخوذ من مجموع الطول واليد مضافاً ذلك إلى هذه . فطلبه من اليد وحدها طلب الشيء على غير وجهه ،

ومن الظاهر في كون الشبه مأخوذاً مما بين اليد وغيرها قوله تعالى :  
( يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) المعنى على أنهم أمروا  
باتباع الأمر ، فلما كان المتقدم بين يدي الرجل خارجاً عن صفة المتابع له  
ضرب جملة هذا الكلام مثلاً للاتباع في الأمر ، فصار النهي عن التقدم متعلقاً  
باليد نهياً عن ترك الاتباع ، فهذا مما لا يخفى على ذي عقل أنه لا تكون فيه  
اليد بانفرادها عبارة عن شيء . كما يتوهم أنها عبارة عن النعمة ومتنولة لها  
كالوضع المستأنف حتى كأن لو لم تكن قط اسم جارحة ، وهكذا قول  
النبي ﷺ « المؤمنون تنكفأ دعاؤهم ويسمى بذمتهم أدانهم ، وهم يد على  
من سواهم » المعنى وإن كان على قولك وهم عون على من سواهم . فلا نقول  
إن اليد بمعنى العون حقيقة ، بل المعنى : إن مثلهم مع كثرتهم في وجوب  
الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة كما لا يتصور أن يتخذ بعض أجزاء اليد  
بمضاً وأن تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم  
على المشركين ، لأن كلمة التوحيد جامعة لهم ، فلذلك كانوا كنفس واحدة ،  
فهذا كله مما يعترف لك كل أحد فيه بأن اليد على انفرادها لاتقع على شيء ،  
فيتوهم لها نقل من معنى إلى معنى على حد وضع الاسم واستثنائه .

فأما ما تكون اليد فيه للقدرة على سبيل التلويح بالمشردون التصريح (١) ،  
حتى ترى كثيراً من الناس يطلق القول أنها بمعنى القدرة ويجريها مجرى اللفظ  
يقع لمعنيين ، فسك قوله تعالى « والسمويات مطويات بيمينه ، ترأهم يطلقون

---

(١) هذا تلويح بالتمثيل لأن اليمين واليد وضعتا هنا في موضع ليس فيه  
قرينة ظاهرة للوضوح مانعة من حملها على معناها الحقيقي .

اليمين بمعنى القدرة ويصلون إليه قول الشماخ (١).

٤٧٤ — إذا ما راية رفعت لمجد تلقاهما عرابة باليمين  
كما فعل أبو العباس في الكامل ، فإنه أئشد البيت ثم قال : قال أصحاب  
المعاني معناه بالقوة ، وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى « والسموات مطويات  
بيمينه » وهذا منهم تفسير على الجملة ، وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة ، خوفاً  
على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه ، جل الله وتعالى عن شبه  
المخلوقين : ولم يقصدوا إلى بيان الطريقة والجهة التي منها يحصل على القدرة  
والقوة . وإذا تأملت علمت أنه على طريقه المثل .

وكا أنا نعلم في صدر هذه الآية وهو قوله عز وجل « والارض جميعاً  
قبضته يوم القيامة » أن محمول المعنى على القدرة ثم لا نستجير أن نجعل  
القبضة اسماً للقدرة بل نصير إلى القدرة من طريق التأويل والمثل ، فنقول  
إن المعنى والله أعلم : أن مثل الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته وأنه  
لا يشد شئ مما فيها عن سلطانه عز وجل ، مثل الشئ يكون في قبضة الآخذ  
له منا والجامع يده عليه .

كذلك حققنا أن نسلك بقوله « مطويات بيمينه » هذا المسلك ، فكان  
المعنى والله أعلم أنه عز وجل يخلق فيها صفة الطي حتى ترى كالكتاب  
المطوى بيمين الواحد منكم ، وخص اليمين لتكون أغلى وأغرم للمثل (٢) وإذا  
كنت تقول « الأمر كله لله (٣) » فتعلم أنه على سبيل أن لا سلطان لأحد دونه  
ولا استبداد ، وكذلك إذا قلت للمخلوق « الأمر بيدك » أردت المثل وأن  
الأمر كالشئ يحصل في يده من حيث لا يمتنع عليه . فما معنى التوقف في

(١) شاعر أموي مشهور .

(٢) في الكشف : ولأن عادة طواري السجل أن يطويه بيمينه .

(٣) الاصح : بيد الله .

أن اليمين مثل وليست باسم القدرة ، وكاللفة المستأنفة؟ ومن أين يتصور ذلك وأنت لا تراها تصلح حيث لا وجه للبث والتشبيه ؟ فلا يقال : هو عظيم اليمين بمعنى عظيم القدرة ، وقد عرفت يمينك على هذا ، كما تقول عرفت قدرتك ، وهكذا شأن البيت ، إذا أحسنت النظر وجدته إذا لم تأخذه من طريق المثل ولم تأخذ المعنى من مجموع التلقى واليمين على حد قولهم « تلقته بكتنا اليدين » ، وكقوله (١) :

٤٧٥ — ولكن تلقى باليدين ضماتى

وحل بفلج والقناقد عودى (٢)

وقبل هذا البيت :

٤٧٦ — لعمرك ماملت ثواء ثويها حليلة إذ ألقى مراسى مقعد (٣)

وهو يشكوك إلى طبع الشعر ورأيت المعنى يتألم ويتظلم ، وإن أردت أن تحتبر ذلك فقل :

٤٧٧ و ٤٦٢ — إذا ماراية رفعت لمجد

تناولها (٤) عراة باليمين

(١) هو أوس بن حجر الشاعر الجاهلى المشهور .

(٢) الضمانه كالزمانة : المرض . وفلج والقناقد : موضعان .

(٣) الثواء الإقامة والثوى (زنة فعيل) الضيف ، والمراسى : جمع مرساة وهو (هلب) السفينة ، وألقى مراسيه أقام ، والمقعد بالضم من يصاب بداء القعاد يقعد من يصاب به .

(٤) تناول أخذ يحتاج إلى قوة ، والبيت للشماخ وراجعه فى ١٠٩ الشعر والشعراء و ١ : ٦٢ و ٦٣ الكامل للبرد .

ثم انظر هل تجد ما كنت تجد إن كنت ممن يعرف طبع الشعر ،  
ويفرق بين التفه الذى لا يكون له طعم ، وبين الحلو اللذيذ (١) ، وبما  
يبين ذلك من جهة العبارة : أن الشعر كما تعلم لمده الرجل بالجود والسخاء  
لأنه سأل الشماخ عما أقدمه فقال : جئت لأمتار ، فأوقر رواحله تمرأ وبرأ  
وأتحفه بنير ذلك .

وإذا كان كذلك كان المجد الذى تطاول له ومد إليه يده من المجد الذى  
أراده أبو تمام بقوله :

٤٧٨ — توجع أن رأت جسمى نحيفا

كان المجد يدرك بالصراع

ولو كان فى ذكر اليأس والبطش وحيث تراد القوة والشدة لكان  
حمل اليمين على صريح القوة أشبه ، وبأن يقع منه فى القلب معنى يتماهى  
أجدر .

فإن قال : أراد تلقاها بمجد وقوة رغبة .

قيل : فينبغى أن يضع اليمين فى مثل هذه المواضع ومن التزم ذلك  
فالسكوت عنه أحسن ، وما زال الناس يقولون للرجل إذا أرادوا حثه على  
على الأمر وأن يأخذ فيه بالجدة أخرج يدك اليمى ، وذلك أنها أشرف  
اليدين وأقوامها والننى لاغناء للآخرى دونها ، فلا عنى لإنسان بشىء إلا بدأ  
بيمينه فيها لتيله ، ومتى ما قصدوا جعل الشىء فى جهة العناية جعلوه فى  
اليد اليمى ، وعلى ذلك قول البحرى :

(١) لأن اليمين هنا جاءت على حقيقتها ، فليست فى بلاغتها والمراد  
بها المجاز ومعنى القوة .



٤٧٩ - وإن يدى وقد أسندت أمرى

إليه اليوم فى يدك اليمين  
«إليه» يعنى إلى يونس بن بقا وكان حظيا عند الممدوح وهو المعتز بالله،  
ولو أن قائلا قال :

٤٨٠ - إذا ماراية رفعت لمجد ومكرمة مدت لها اليمين

لم تره عادلا باليمين عن الموضع الذى وضعها الشياخ (١) فيه ، ولو أن  
هذا التأويل منهم كان فى قول سليمان بن قتة العدوى (٢) :

٤٨١ - بنى تيم بن مرة إن ربي كفانى أمركم وكفا كوفى  
نخبوا ما بد لكم فإني شديد الفرس للضغن الحرون (٣)  
يعانى فقدكم أسد مدل شديد الأسر يضبط باليمين (٤)

لكانوا أعز فيه ، لأن المدح مدح بالقوة والشدة ، وعلى ذلك فإن  
اعتبار الأصل الذى قدمت ، وهو أنك لا ترى اليمين حيث لا معنى لليد ،  
يقف بنا على الظاهر كأنه قال : إذا ضبط ضبط باليمين .

(١) وهو معنى القوة على المجاز .

(٢) هو شاعر إسلامى من شعراء الشيعة فى عصر التابعين ومن بنى تيم  
ابن كعب .

(٣) من خبت الدابة إذا أمرعت والفرس مصدر فرس الأسد فريسته  
كضرب إذا دق عنقه ثم استعمل فى القتل مطلقا ، والضغن : الممتلئ ضغنا ،  
والفرس الذى لا يعطى ما عنده من الجرى . والحرون : الصعب الذى لا يتقاد  
(٤) المدل المجترى . والأسر شدة ربط أعضائه بالأعصاب . يضبط :  
يقبض بكفه بشدة .

ومما يبين موضع بيت الشياخ إذا اعتبرت به قول الخنساء :

٤٨٢ — إذا القوم مدوا بأيديهم إلى المجد مد إليه يداً  
فقال الذى فوق أيديهم من المجد ثم مضى مصعداً

إذا رجعت إلى نفسك لم تجد فرقاً بين أن يمد إلى المجد يداً وبين أن يتلقى رايته باليمين ، وهذا إن أردت الحق أبين من أن تحتاج فيه إلى فضل قول ، إلا أن هذا الضرب من الغلط كالداء الدوى حقه أن يستقصى في السكى عليه والعلاج منه ، لجنايته على معانى ما شرف من الكلام عظيمة ، وهو مادة للتسكفين في التأويلات البعيدة والأقوال الشنيعة .

ومثل من توقف (١) في التفات هذه الاسامى إلى معانيها الأول وظن أنها مقطوعة عنها قطعاً يرفع الصلة بينها وبين ما جازت إليه ، مثل من إذا فطر في قوله تعالى « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » ، فرأى المعنى على الفهم والعقل ، أخذه ساذجاً وقبله غفلاً ، « وقال : القلب هنا : بمعنى العقل » وترك أن يأخذه من جهته ، ويدخل إلى المعنى من طريق المثل ، فيقول إنه حين لم ينتفع بقلبه ، ولم يفهم بعد أن كان القلب للفهم ، جعل كأنه قد عدم القلب جملة وخلع من صدره خلعاً ، كما جعل الذى لا يرمى الحكمة ولا يعمل الفكر فيما تدركه عينه وتسمعه أذنه كأنه عادم للسمع والبصر ، وداخل في العمى والصمم ، ويذهب عن أن الرجل إذا قال : قد غاب عني قلبى ، وليس يحضرني قلبى ، فإنه يريد أن يخيل إلى السامع أنه قد فقد قلبه دون أن يقول غاب عني قلبى وعزب عني ، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك كما أنه إذا قال : لم أكن هنا ، يريد شدة غفله عن الشيء ، فهو يضع كلامه

---

(١) الظاهر أنه يعرض بالفراء في تفسيره حيث قال : يطلق القلب ويراد به العقل وقد كرر ذلك في (دلائل الإعجاز ص ٢٩٤ - خفاجى) .

على تخييل أنه كان غاب هكذا بجملة وبدائه ؛ دون أن يريد الرجل الإخبار بأن علمه (١) لم يكن هناك .

وغرضي بهذا أن أعلمك أن من عدل عن الطريقة في الحق ، أفضى به الأمر إلى أن ينكر الجلي ، وصار من دقيق الخطأ إلى الجليل ، ومن بعض الانحراف إلى ترك السبيل ، والذي جلب التخليط والخطب الذي تراه في هذا الفن ، أن الفرق بين أن يكون التشبيه مأخوذاً من الشيء وحده ، وبين أن يؤخذ ما بين شيئين ، وينتزع من مجموع كلام ، هو كما عرفت في الفرق بين الاستعارة والتمثيل والتبثيل باب من القول تدخل فيه الشبهة على الإنسان من حيث لا يعلم . وهو من السهل الممتنع ، يريك أن قد انقاد وبه إباء ، ويوهبك أن قد أثرت فيه رياضتك وبه بقية شماس .

ومن خاصيته أنك لا تفرق فيه بين الموافق والمخالف ، والمعترف به والمنكر له فإنك ترى الرجل يوافقك في الشيء منه ويقر بأنه مثل ، حتى إذا صار إلى نظير له خلط إما في أصل المعنى وإما في العبارة .

فالتخليط في المعنى كما مضى من تناول اليمين على القرة ، وكذا كرم أن القلب في الآية بمعنى العقل ، ثم عدم ذلك وجهاً ثانياً .

والتخليط في العبارة كنحو ما ذكره بعضهم في قوله (٢) :

---

(١) أي عقله .

(٢) هو الأعور الشني كان مع علي بن أبي طالب يوم الجمل ، وهو من الشعراء المحسنين وله مدائح في صعصة بن صوحان العبدى ، وفي العمدة لابن رشيقي ، نسبة إلى عمر بن الخطاب ، وكان من أنقذ أهل زمانه للشعر وأنقذهم معرفة له .

٤٨٣ - هون عليك فإن الأمور ر بكف الإله مقاديرها

فإنه استشهد به في تأويل خبر جاء في عظم الثواب على الزكاة إذا كانت من الطيب ثم قال : الكف هنا بمعنى السلطان والملك والقدرة ، قال : وقيل : الكف هنا بمعنى النعمة ، والخبر هو ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ : « إن أحدم إذا تصدق بالتمر من الطيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، جعل الله ذلك في كفه فيريها كما يري أحكم فلوله (١) حتى يبلغ بالتمر مثل أحد ، ما يظن بمن نظر في العربية يوما أن يتوهم أن الكف تكون على هذا الإطلاق وعلى الانفراد بمعنى السلطان والقدرة والنعمة ، ولكنه أراد المثل فأساء العبارة ؛ إلا أن من سوء العبارة ما أثر التقصير فيه أظهر ، وضرره على الكلام أبين .

فاستقصاء هذا الباب لا يتم حتى يفرد بكلام ، والوجه الرجوع إلى الغرض ، ويجب أن يعلم قبل ذلك أن خلاف من خالف في اليد واليمين وسائر ما هو مجاز لا من طريق التشبيه الصريح أو التمثيل لا يقدح فيما قدمت من حد الحقيقة والمجاز ، لأنه لا يخرج في خلافه عن واحد من الاعتبارين ، فتى جعل اليمين على انفرادها تفيد القوة فقد جعلها حقيقة ، وأغناها عن أن تستند في دلالتها إلى شيء ، وإن اعترف بضرب من الحاجة إلى الجارحة والنظر إليها فقد وافق في أنها مجاز ؟ وكذا القياس في الباب كله فاعرفه .

(١) الفلول : بالفتح وتشديد الواو كعدو وبالكسر : الممر إذا فصل عن أمه ، وجمعه أفلاء كأعداء ، ومعنى بلوغ الثمرة مثل أحد : ثوابها يكون في عظمه كعظم أحد .

## فصل

( في المجاز العقلي والمجاز اللغوي والفرق بينهما )

والذي ينبغي أن يذكر الآن حد الكلمة في الحقيقة والمجاز ، إلا أنك تحتاج أن تعرف في صدر القول عليها ومقدمته أصلاً ، وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ، ولم تجز حصولها بالكلمة الواحدة ، كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يضم إليه .

والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي ، ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه ، وهو ينقسم إلى هذين الحكمين ، وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له نحو أنك إذا قلت : ضرب زيد أو زيد ضارب فقد أثبت الضرب فعلاً أو وصفاً ، وكذلك النفي يقتضى منقياً ومنقياً عنه ، فإذا قلت : ما ضرب زيد ، وما زيد ضارب ، فقد نفيت الضرب عن زيد وأخرجته عن أن يكون فعلاً له ، فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما ، فيكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له ، وكذلك يكون أحدهما منقياً والآخر منقياً عنه ، فكان ذلك الشيطان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . وقيل للثبت وللنفي مسند وحديث وللثبت له والمنق عنه مسند إليه ومحدث عنه ، وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له ومنقياً عنه وذلك محال (١) .

(١) يقول عبد القاهر في أسرار البلاغة :

لأن الجملة هي التي اختصت بها الفائدة ، فلم يجوز حصولها بالكلمة الواحدة : كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يضم إليه ، والعلة في ذلك أن مدار

== الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي ، ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها ، وهو ينقسم إلى هذين الحسنيين ، وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له وكذلك النفي يقتضى منفيّاً ومنفيّاً عنه ، فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شئين يتعلق بهما الإثبات والنفي ، فكان ذلك الشئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . وقيل للثبت والمنفي مسند وحديث ، وال مثبت له والمنفي عنه مسند إليه ومحدث عنه .

فكل واحد من حكى الإثبات والنفي في حاجة إلى تقييده مرتين : فضرب زيد . فيه إثبات الضرب لزيد ، فقولنا إثبات الضرب تقييد أول الإثبات بإضافته إلى الضرب ، وقولنا إثبات الضرب لزيد تقييد ثان وفي حكم إضافة ثانية ، فليس ههنا إثبات مطلق غير مقيد بقيد : من مثبت ولا مثبت له ، وكذلك لا يتصور ههنا إثبات مقيد بقيد واحد ؛ وكذلك أمر النفي . ثم تارة تثبت الشيء للشيء من جهة كونه فعلاً له ، كضرب زيد ، أثبتنا الضرب لزيد من جهة كونه فعلاً له ، وتارة تثبته من جهة كونه وصفاً له ، كمرض زيد ، أثبتنا المرض وصفاً له ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، مما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه ، ككرم وظرف وحسن وطال وقصر ، وتارة تثبت الشيء من الجهتين جميعاً ؛ وذلك في كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان في نفسه نحو قام وقعد ، ففي قام زيد إثبات للقيام من جهة كونه فعلاً له ومن جهة كونه وصفاً له أيضاً .

وإذا ثبت كل ذلك فههنا أصل آخر : هو أن الأفعال على ضربين : متعدد وغير متعدد ؛ والمتعدى على ضربين : ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به كضربت زيدا ، وضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق ، وهو كفعل وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع =

== وعمل وأوجد وأنشأ ، لا سواء عما اشتق من معنى خاص ، كضرب المشتق من الضرب وأعلم المأخوذ من العلم ؛ وهذا الضرب الثاني إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق وليس بمفعول به مثل فعل زيد القيام وخلق الله الأناسي وأنشأ العالم .. والإثبات في هذا الضرب الثاني — الذي منصوبه مفعول وليس مفعولاً به — يتعلق بنفس المفعول ، فخلق الله العالم أثبت العالم فعلاً ( أى خلقاً ) لله ، ولا يصح في شيء من هذا الضرب أن تثبت المفعول وصفاً ، أما الضرب الأول — الذي منصوبه مفعول به — فإنك تثبت فيه المعنى الذي اشتق منه فعل فعلاً للشيء : كإثبات الضرب لنفسك في ضربت زيدا ، ولا يتصور أن يلحق بالإثبات مفعوله ، لأنه إذا كان مفعولاً به ولم يكن فعلاً لك استحال أن تثبته فعلاً وإثباته وصفاً أبعد في الإحالة ، ففي أحيا الله زيدا أثبت الحياة فعلاً لله في زيد ، فأما ذات زيد فلم تثبتها فعلاً لله بهذا الكلام وإنما ذلك بكلام آخر كخلق الله زيدا وما شا كله .

وإذا تقرررت هذه المسائل فاعلم أنك إذا أردت أن تحكم على الجملة بمجاز أو حقيقة لابد لك أن تنظر إليها من جهتين :

أحدهما أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات : هل هو في موضعه أم قد زال عن الموضع الذي يجب أن يكون فيه ؟

والثانية أن تنظر إلى المعنى المثبت — ما وقع عليه الإثبات — أهو ثابت على الحقيقة أم قد عدل به عنها ؟ كالحياة في أحيا الله زيدا ، والشيب في أشاب الله رأسى .

وإذا مثل لك دخول المجاز في الجملة من الطريقتين عرفت لإثباتها على الحقيقة منهما .

فقال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المثبت : وشيب أيام الفراق مفارقة — البيت ، وكما إثبات الشيب فعلا للأيام فهو مزال عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه ، لأن من حق هذا الإثبات — أعني إثبات الشيب فعلا — أن لا يثبت إلا لله فلا وجود للشيب فعلا لغير الله سبحانه ، ولكن وجه إلى الأيام ، وذلك ما لا يثبت له فعل ما ، وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز لأنه الشيب وهو موجود كما ترى ، فالمجاز في الإثبات دون المثبت .

ومثال ما دخل المجاز في مثبتته دون إثباته قوله تعالى « أو من كان ميتا فأحييناه ، فالمجاز في المثبت وهو الحياة : أما الإثبات فوقع على حقيقته .

وقد يدخل المجاز على الجملة من الطريقتين — وذلك بأن يشبه معنى بمعنى وصفة بصفة فيستعار لهذه اسم تلك ثم تثبت فعلا لما لا يصح الفعل منه أو فعل تلك الصفة ، مثل : أحييتى رؤيتك ، وقول المتنبي :

وتحيي له المال الصوارم والقنا

ويقتل ما يحيي التيسم والجدا

ومثل الحديث : أهلك الناس الدرهم والدينار .

ثم يثبت عبد القاهر أن المجاز عقل في الإثبات ولغوى في المثبت ، فيقول : وإذا تقرر ذلك فاعلم أن المجاز الواقع في الإثبات متلقى من العقل ، وفي المثبت متلقى من اللغة ؛ فالأول عقل والثاني لغوى ، وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين ، ولزم من ذلك ألا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومحدث عنه ( أو مسند ومسند إليه ) علمت أن مأخذه العقل وأنه الفاضل فيه دون اللغة ، لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم =



= أو لتثبت وتنفي ، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس فعلا له ، وأن المرض صفة له أو ليس بصفة ، شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها ، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب فهو اعتراض على المتكلم ، وليس اللغة في ذلك بسبيل ، ولا منها في قليل ولا كثير ، فالوصف الذي يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد وحقيقة وبجاز وصدق وكذب ، المرجع فيه إلى العقل لا إلى اللغة ، وهو في جميع اللغات لأن قضايا العقل هي الأصول التي يرد إليها ما سواها .

أما إذا كان المجاز في المثبت مثل : فأحينا به الأرض ، فأخذه اللغة ، لأجل أن طريقة المجاز بأن أجرى اسم على ما ليس بحياة تشبيها ، تمثيلا ثم اشتق منها - وهي في هذا التقدير - الفعل الذي أحيا ، واللغة التي اقتضت أن تكون الحياة اسما للصفة التي هي ضد الموت ، فالتجاوز في الاسم ، بإجرائه على غيرها ، حديث مع اللغة لا مع العقل . ويفيض عبد القاهر إضافة اللغة في إثبات رأيه الذي بسطناه .

فالمجاز عنده على ضربين : لغوي - مجاز عن طريق اللغة - وعقلي - أي من جهة العقل والمعنى - فالمجاز إذا وصفت به الكلمة المفردة : كاليد في النعمة والأسد في الشجاع فذلك حكم أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة ، لأن المتكلم جاز باللفظة أصلها اللغوي وأوقعها على غيره ، تشبيها أولصا وملائمة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه ، أما إذا وصف به الجملة فذلك مجاز من طريق العقل لا اللغة ، لأن الأوصاف اللاحقة للجمال من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة ، ولا وجه لنفسيتها إلى واضع اللغة ، لأن التأليف - وهو إسناد فعل أو اسم إلى اسم - شيء يحصل بقصد المتكلم فليس ضد خبراً عن زيد بوضع اللغة ، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له ، وليس ليضرب زيد ، =

== أمراً لزيد باللغة ، ولا : «اضرب» أمراً للذى تخاطبه دون سواه باللغة ، بل بك أيها المتكلم ، قالذى يعود إلى اللغة أن «ضرب» لإثبات الضرب ، وأنه لإثباته في الماضي ، فأما تعين من يثبت له فيتعلق بالمتكلم ، فمثلاً قولك : «خط أحسن مما وشاه الربيع» فيه دعوى في ظاهر اللفظ للربيع فعلاً ، وأنه شارك الحى القادر في صحة الفعل منه ، وذلك تجوز به من حيث المعقول لا من حيث اللغة ، وإلا لصرنا كأننا نقول : إن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجاد ، وأنها لو حكمت بصحة الفعل من الجاد لكان ما هو مجاز الآن حقيقة ، وذلك محال ، وإنما يتصور هذا في الكلام المفردة كاليد للنعمة ، إذ يصح أن يقال : إن واضح اللغة لو كان قد وضع اليد أولاً للنعمة ثم عداها إلى الجارحة لكان حقيقة فيها هو الآن مجاز ، ومجازاً فيها هو حقيقة ، فلم يكن بواجب من حيث المعقول أن يكون «اليد» اسماً للجارحة دون النعمة ولا في العقل أن شيئاً بلفظ أن يكون دليلاً عليه أولى منه بلفظ آخر ، ووزان ذلك وزان أشكال الخط التي جعلت أمانة على أجرام الحروف المسموعة ، في أنه لا يتصور أن يكون العقل هو الذى اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به دون أن يكون ذلك لإصطلاح سابق ، ولو كان كذلك لم تختلف المواضع في الألفاظ والخطوط ، ولكانت اللغات واحدة ، كما وجب في عقل كل عاقل أن لا يثبت الفعل على الحقيقة إلا للحى القادر .

أما معنى المجاز فيفيض عبد القاهر في تحديده ، ويقسمه إلى لغوى في المفرد (استمارة ، ومجاز مرسل) ، وإلى مجاز في الجملة أو في الإثبات وهو المجاز العقلى ، تحديداً واضحاً وتقسيماً لا لبس فيه .  
ويفيض في شرح القرينة وأقسامها ، ويرد على من يصف المجاز بغير الصديق رداً مقنعاً .

== ويسهب في الفرق بين المجاز في الكلمة والمجاز في الإثبات .

وهو لا ينمى أن يتكلم على بلاغة المجاز العقلي في فهم أدبي سليم وذوق عربي مطبوع ، وفهم لأسرار بلاغة العرب فيما تعاطوه من أسلوب المجاز العقلي .

ويشرح رأيه في أنه ليس بواجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة ، شرحاً واسعاً بليغاً .

كما يؤكد نظريته من أن المجاز العقلي ليس على حذف مضاف تأكيداً جازماً قوياً .

وبعد فإن جملة ما ذكره عبد القاهر في المجاز العقلي هو :

١ - إثبات وجود المجاز العقلي وبيان سر الفرق بينه وبين المجاز في الكلمة .

٢ - بيان أن المجاز في الإثبات عقلي وفي الكلمة المثبتة لغوي .

٣ - بيان حد هذين النوعين في المجاز ( المجاز الحكمي والمجاز المفرد ) .

٤ - بيان القرينة على التجوز في المجاز العقلي ، والفرق بينه وبين الأحاديث الكاذبة .

٥ - الكلام على بلاغة المجاز العقلي ودرجاته في البلاغة من العامة والخاصة ، وأن تقدير الحقيقة في الإسناد المجازي قد لا يتأق في الأسلوب ، =

فقد حصل من هذا أن لكل واحد من حكمي الإثبات والنفي حاجة إلى تقييده مرتين ، وتعلقه بشيئين ، تفسير ذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد فقولك « إثبات الضرب » تقييد للإثبات بإضافته إلى الضرب ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تقيده مرة أخرى فقول إثبات الضرب لزيد . فقولك « لزيد » تقييد ثان وفي حكم إضافة ثانية . وكما لا يتصور أن يكون ههنا إثبات مطلق غير مقيد بوجه ، أعنى أن يكون إثبات ولا مثبت له ولا شيء . يقصد بذلك الإثبات إليه لا صفة ولا حكم ولا موهوم بوجه من الوجوه . كذلك لا يتصور أن يكون ههنا إثبات مقيد تقيداً واحداً نحو إثبات شيء فقط دون أن تقول : إثبات شيء لشيء . كما مضى من إثبات الضرب لزيد ، والنفي بهذه المنزلة فلا يتصور نفي مطلق ولا نفي شيء فقط ، بل يحتاج إلى قيدين كقولك نفي شيء عن شيء . فهذه هي القضية المبرمة الثابتة التي تزول الراسيات ولا تزول (١) .

== وتوضيح سر دقة الأساليب الخاصة في المجاز العقلي ، وتأويل نظرية علماء النحو التي يذهبون فيها إلى أن أسلوب المجاز الحكمي على تقدير مضاف . والدفاع عن بلاغه المجاز الحكمي ، التي يهتضمها مثل هذا التقدير والتأويل البعيد .

ويلاحظ أن عبد القاهر ليس هو أول من تكلم على أسلوب المجاز العقلي بل تقدمه كثير من علماء العربية ، كسيبويه والمبرد والآمدى وابن فارس ، فليس صحيحاً ما ذكره الدكتور طه حسين من أن المجاز العقلي هو من ابتدعه عبد القاهر وحده ، وبلاغة المجاز العقلي كما فهمها عبد القاهر سبق إلى بيانها باختصار وفي خفية المبرد والآمدى .

(١) تحقيق ذلك أن النسبة بين المنسوب والمنسوب إليه لها تعلق بهما معاً ، فلها بسبب كل واحد منهما تقييد على حدة .

ولا تنظر إلى قولهم : فلان يثبت كذا أى يدعى أنه موجود وينفى كذا أى يقضى بعدمه كقولنا : أبو الحسن (١) يثبت مثال جحدب (٢) (بفتح الدال) ، وصاحب الكتاب (٣) ينفيه ، لأن الذى قصدته هو الإثبات والنفي فى الكلام .

ثم اعلم أن فى الإثبات والنفي بعد هذين التقييدين حكماً آخر هو كتييد ثالث وذلك أن للإثبات جهة وكذلك النفي ، ومعنى ذلك أنك تثبت الشيء لشيء مرة من جهة وأخرى من جهة غير تلك الأولى ، وتفسيره أنك تقول ضرب زيد فثبت الضرب فعلاً لزيد ، وتقول مرض زيد فثبت المرض وصفاً له ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، وذلك فى الجملة على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه نحو كرم وظرف وحسن وقبح وطال وقصر . وقد يتصور فى الشيء الواحد أن تثبته من الجهتين جميعاً وذلك فى كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان فى نفسه نحو قام وقعد ، إذا قلت قام زيد ، فقد أثبت القيام فعلاً له من حيث تقول فعل القيام وأمرته بأن يفعل القيام ، وأثبتته أيضاً وصفاً له من حيث إن تلك الهيئة موجودة فيه وهو فى اكتسابه لها كالشخص المنتصب والشجرة القائمة على ساقها التى توصف بالقيام لا من حيث كانت فاعلة له بل من حيث كان وصفاً موجوداً فيها . وإذا قد عرفت هذا الأصل فهنا أصل آخر يدخل فى غرضنا وهو أن الأفعال على ضربين : متعد وغير متعد ، فالمتعدى على ضربين ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به كقولك : ضربت زيداً ، زيداً ، مفعول به لأنك

(١) هو أبو الحسن الأخفش الصغير غلام المبرد .

(٢) هو الأسد .

(٣) وهو سيبويه . والمختار أنه فرع من مضموم الأول والثالث لأنه

لم يسمع فى شيء إلا وسمع فيه الضم .

فعلت به الضرب ولم يفعل به بنفسه (١)؛ ود ضرب ، يتعدى إلى شيء وهو مفعول على الإطلاق وهو في الحقيقة كفعل وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع وعمل وأوجد وأنشأ ، ومعنى قولي « من معنى خاص ، أنه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب أو أعلم الذي هو مأخوذ من العلم . وهكذا كل ما كان له مصدر ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني .

فهذا الضرب (٢) إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق كقولك فعل زيد القيام . فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به ، وأحق من ذلك أن تقول : خلق الله الأناسي ، وأنشأ العالم ، وخلق الموت والحياة . المنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه إذ من المحال أن يكون معنى « خلق العالم » فعل الخالق به كما تقول في « ضربت زيداً » فعلت الضرب بزيد ، لأن الخالق من خلق كالفعل من فعل ، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمنضروب لجاز أن يكون المفعول نفسه كذلك حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئاً بالقيام وذلك من شنيع المحال (٣) .

وإذا قد عرفت هذا فاعلم أن الإثبات في جميع هذا الضرب أعنى فيما منصوبه مفعول وليس مفعولاً به يتعلق بنفس المفعول ، فإذا قلت : فعل زيد الضرب ، كنت أثبت الضرب فعلاً لزيد ، وكذلك تثبت العالم في قولك « خلق الله العالم » خلقاً لله تعالى ، ولا يصح في شيء من هذا الباب أن تثبت المفعول وصفاً ألبتة وتوهم ذلك خطأ عظيم وجهل نعوذ بالله منه .

وأما الضرب الآخر وهو الذي منصوبه مفعول به فإنك تثبت فيه المعنى الذي اشتق منه فعل فعلاً للشيء كإثباتك الضرب لنفسك في قولك : ضربت

(١) أي في نفس زيد .

(٢) وهو نحو فعل وصنع .

(٣) لما يلزم عليه من التناقض .

زيداً ، فلا يتصور أن يلحق الإثبات مفعوله لأنه إذا كان مفعولاً به ولم يكن فعلاً لك استحالة أن تثبت فعله وإثباته وصفاً أبعد في الإحالة ، فأما قولنا في نحو : ضربت زيداً ، أثبت زيداً مضروباً فإن ذلك يرجع إلى أنك تثبت الضرب واقعاً به منك ، فأما أن تثبت ذات زيد لك فلا يتصور ، لأن الإثبات معنى لا بد له من جهة ولا جهة ههنا . وهكذا إذا قلت أحيا الله زيداً كنت في هذا الكلام مثبتاً الحياة فعلاً لله تعالى في زيد . فأما ذات زيد فلم تثبتها فعلاً لله بهذا الكلام وإنما يتأتى لك ذلك بكلام آخر نحو أن تقول : خلق الله زيداً وأوجده وما شا كله بما لا يشتق من معنى خاص كالحياة والموت ونحوهما من المعاني .

ولما قد تقرر هذه المسائل فينبغي أن تعلم أن من حَقَّك إذا أردت أن تقضى في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر إليها من جهتين :

أحدهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات أهو في حقه وموضعه أم قد زال عن الموضع الذي يقبض أن يكون فيه ؟

ثانيهما : أن تنظر إلى المعنى المثبت أعنى ما وقع عليه الإثبات كالحياة في قولك أحيا الله زيداً ، والشيب في قولك أشاب الله رأسى ، أثابت هو على الحقيقة أم قد عدل به عنها ، وإذا مثل لك دخول المجاز على الجملة من الطرفين عرفت إثباتها على الحقيقة منها .

فمثال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المثبت قوله (١) :

٤٨٤ - وشيب أيام الفراق مفارق

وأنشزن نفسى فوق حيث تسكون (٢)

(١) البيت لجليل بن معمر العنبرى الشاعر الأموى المشهور المتوفى عام

٨٠ هـ . وهو في الحماسة ٢ : ١٢٣ .

(٢) أى رفعت نفسى فوق مكان تكون فيه عند الاحتضار وحيث هنا =

وقوله (١) :

٤٨٥ - أشاب الصغير وأقنى الكبير

كر الغداة ومر العشي

المجاز واقع في إثبات الشيب للأيام ولكر الليالي وهو الذى أزيل عن موضعه الذى ينبغى أن يكون فيه لأن من حق هذا الإثبات أعنى إثبات الشيب فعلاً ألا يكون إلا مع أسماء الله تعالى فليس يصح وجود الشيب فعلاً لغير القديم سبحانه ، وقد وجه في البيتين كما ترى إلى الأيام والليالي ، وذلك مالا يثبت له فعل بوجه لا الشيب ولا غير الشيب ، وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز لأنه الشيب وهو موجود كما ترى ، وهكذا إذا قلت : سرق الخبر وسرق لقائك ، فالمجاز في الإثبات دون المثبت لأن المثبت هو السرور وهو حاصل على حقيقته .

ومثال ما دخل المجاز في مثبته دون إثباته قوله عز وجل : « أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس ، وذلك أن المعنى - والله أعلم - على أن جعل العلم والهدى والحكمة حياة للقلوب على حد قوله : وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، فالمجاز في المثبت وهو الحياة ، فأما الإثبات فواقع على حقيقته لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فضل من الله وكائن من عنده : ومن الواضح في ذلك قوله عز وجل : « فأحيينا به الأرض بعد موتها ، وقوله : « إن الذى أحيانا لمحى الموتى ، جعل خضرة الأرض ونضرتها وبهجتها بما يظهره الله تعالى فيها من النبات والأنوار والأزهار وبجانب الصنع حياة لها فكان ذلك مجازاً في المثبت

= اسم بمعنى مكان وقد خرجت عن الظرفية وخرجها نادر .

(١) هو الصلتان لعبدى وفى الحيوان للجاحظ : السعدى الشاعر

الأموى ، والبيت فى الخامسة ( ٢ : ٥١ ) وفى معجم الشعراء ٢٣٠ .



من حيث جعل ما ليس بحياة على التشبيه : فأما نفس الإثبات فمحض الحقيقة لأنه إثبات لما ضرب الحياة مثلاً له فعلا لله تعالى ولا حقيقة أحق من ذلك .

وقد يتصور أن يدخل المجاز للجملة من الطريقتين جميعاً وذلك أن يشبه معنى بمعنى وصفة بصفة فيستعار لهذه اسم تلك ثم تثبت فعلاً لما لا يصح (١) الفعل منه (٢) أو فعل تلك الصفة (٣) فيكون أيضاً في كل واحد من الإثبات والمثبت مجاز كقول الرجل لصاحبه : أحييتي رؤيتك يريد آستقي وسرتي ونحوه ، فقد جعل الأنس والمسة الحاصلة بالرؤية حياة أولاً ثم جعل الرؤية فاعلة لتلك الحياة . وشييه به قول المتنبي :

٤٨٦ — ونحى له المال السوارم والقنا

ويقتل ما تحيى التيسم والجدا

جعل الزيادة والوفور حياة في المال وتفريقه في العطاء قتلاً ثم أثبت الحياة فعلاً للسوارم والقتل فعلاً للتيسم مع العلم بأن الفعل لا يصح منهما . ونوع منه : أهلك الناس الدينار والدرهم ، جعل الفتنة هلاكاً على المجاز ثم أثبت الهلاك فعلاً للدينار والدرهم وإيساً مما يفعلان فاعرفه .

وإذا قد تبين لك المنهاج في الفرق بين دخول المجاز في الإثبات وبين دخوله في المثبت وبين أن ينتظمهما وعرفت الصورة في الجميع فاعلم أنه إذا

(١) وذلك أن الفاعل قد يصح له فعل كل شيء . وقد يصح له بعض دون بعض .

(٢) أى مطلقاً .

(٣) أى على الخصوص .

(م ١٧ — أمرار البلاغة — ج ٢)

وقع في الإثبات فهو متلقى من العقل فإذا عرض في المثبت فهو متلقى من اللغة ؛ فإن طلبت الحجة على صحة هذه الدعوى ، فإن فيما قدمت من القول ما يبينها لك ويختصر لك الطريق إلى معرفتها ، وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين كقولك لإثبات شيء لشيء ، ولزم من ذلك ألا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومحدث عنه ومسند ومسند إليه ، علمت أن مأخذ العقل وأنه الفاضل فيه دون اللغة لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو تثبت وتنتي وتنقض وتبرم ، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له وأن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها ، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب واعتراف أو إنكار وتصحيح أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم ، وليس اللغة في ذلك بسبيل ولا منه في قليل ولا كثير .

وإذا كان كذلك كان كل وصف يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد وحقيقة ومجاز واحتمال واستحالة ، فالمرجع فيه والوجه إلى العقل المحض ، وليس للغة فيه حظ ، فلا نحلي ولا نحر ، والعربي فيه كالعجمي والعجمي كالتركي ، لأن قضايا العقول هي القواعد والأسس التي يبنى غيرها عليها ، والأصول التي يرد ما سواها إليها .

فأما إذا كان المجاز في المثبت كنحو قوله تعالى : ( فأحيينا به الأرض ) فإنما كان مأخذ اللغة ، لأجل أن طريقه المجاز بأن أجرى اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيهاً وتمثيلاً ثم اشتق منها وهي في هذا التقدير الفعل الذي هو « أحيى » ، واللغة هي التي اقتضت أن تكون الحياة اسماً للصفة التي هي ضد الموت ، فإذا تجاوز في الاسم فأجرى على غيرها فالحديث مع اللغة فأعرفه .  
 إن قال قائل - في أصل الكلام الذي وضعته على أن المجاز يقع تارة في الإثبات وتارة في المثبت وأنه إذا وقع في الإثبات فهو طالع عليك من جهة العقل ، وبإدراك من أفقه ، وإذا عرض في المثبت فهو آتيك من ناحية

اللغة - : ما قولكم إن سويت بين المستلثين وأدعيت أن المجاز بينهما جميعاً في المثبت وأنزل هكذا فأقول (١) : الفعل الذى هو مصدر فعل قد وضع فى اللغة للتأثير فى وجود الحادث كما أن الحياة موضوعة للصفة المعلومه ، فإذا قيل : فعل الربيع النور ، جعل تعلق النور فى الوجود بالربيع من طريق السبب والعادة فعلاً ، كما تجعل خضرة الأرض وبهجتها حياة والعلم فى قلب المؤمن نوراً وحياة ، وإذا كان كذلك كان المجاز فى أن جعل ما ليس بفعل فعلاً وأطلق اسم الفعل على غير ما وضع له فى اللغة كما جعل ما ليس بحياة حياة وأجرى اسمها عليه ، فإذا كان ذلك مجازاً لغوياً فينبغى أن يكون هذا كذلك .

فالجواب : أن الذى يدفع هذه الشبهة أن تنظر إلى مدخل المجاز فى المستلثين ، فإذا كان يدخلهما من جانب واحد فالأمر كما ظننت وإن لم يكن كذلك استبان لك الخطأ فى ظنك والذى يبين اختلاف دخوله فيهما أنك تحصل على المجاز فى مسألة الفعل بالإضافة لا بنفس الاسم فلو قلت أثبت النور فعلاً لم تقع فى مجاز لأنه فعل لله تعالى وإنما تصير إلى المجاز إذا قلت أثبت النور فعلاً للربيع ، وأما فى مسألة الحياة فإنك تحصل على المجاز بإطلاق الاسم لحسب من غير إضافة وذلك قولك : أثبت بهجة الأرض حياة أو جعلها حياة ، أفلا ترى المجاز قد ظهر لك فى الحياة من غير أن أضفتها إلى شيء ، أى من غير أن قلت لسكذا ، وهكذا إذا عبرت بالنفى تقول فى مسألة الفعل جعل ما ليس بفعل للربيع فعلاً له ، وتقول فى هذه : جعل ما ليس بحياة حياة وتسكت ، ولا تحتاج أن تقول : جعلت ما ليس بحياة للأرض حياة للأرض ، بل لا معنى لهذا الكلام لأنه يقتضى أنك أضفت حياة حقيقة إلى الأرض وجعلتها مثلاً نحياً بحياة غيرها وذلك بين الإحالة .

ومن حق المسائل الدقيقة أن تتأمل فيها العبارات التى تجرى بين السائل

والجيب وتحقق ، فإن ذلك يكشف عن الغرض ويبين جهة الغلط ، وقولك  
 « جعل ما ليس بفعل فعلا » — احتذاء لقولنا : جعل ما ليس بحياة حياة —  
 لا يصح لأن معنى هذه العبارة أن يراد بالاسم غير معناه لشبهه يدعى أوشى .  
 كالشبه ، لا أن يعطل الاسم من العائدة فيراد بها ما ليس بمعقول فنحن إذا  
 تجوزنا في الحياة فأردنا بها العلم فقد أودعنا الاسم معنى وأردنا به صفة  
 معقولة كالحياة نفسها ولا يمكنك أن تشير في قولك « فعل الربيع النور »  
 إلى معنى تزعم أن لفظ الفعل ينقل عن معناه إليه فيراد به حتى يكون  
 ذلك المعنى معقولا منه كما عقل التأثير في الوجود وحتى تقول : لم أرد به  
 التأثير في الوجود ولكن أردت المعنى الغلاني الذي هو شبيهه به أو كالشبيه  
 أوليس بشبيه مثلا ، إلا أنه معنى خلاف معنى آخر على الاسم إذ ليس وجود  
 النور بعقب المطر أو في زمان دون زمان ، مما يعطيك معنى في المطر أو في  
 الزمان فتؤديه بلفظ الفعل ، فليس إلا أن تقول : لما كان النور لا يوجد إلا  
 بوجود الربيع توهم للربيع تأثير في وجوده فأنبت له ذلك . وإثبات الحكم  
 أو الوصف لما ليس له قضية عقلية لاتعلق لها في صحة وفساد باللغة فاعرفه .

ومما يجب ضبطه في هذا الباب أن كل حكم يجب في العقل وجوباً حتى  
 لا يحوز خلافه فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطاً فيها محال ، لأن اللغة  
 تجري مجرى العلامات والسمات ، ولا معنى للعلامة والسمعة حتى يحتمل الشيء  
 ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه ، وإنما كانت « ما » مثلاً علماً للشيء لأن  
 ههنا نقيضاً له وهو الإثبات ، وهكذا إذا كانت « من » لمن يعقل لأن ههنا  
 ما لا يعقل ، فمن ذهب يدعى أن في قولنا « فعل وصنع » ونحوه دلالة من  
 جهة اللغة على القادر فقد أساء من حيث قصد الإحسان لأنه والعياذ بالله  
 يقتضى جواز أن يكون ههنا تأثير في وجود الحوادث لغير القادر حتى يحتاج  
 إلى تضمين اللفظ الدلالة على اختصاصه بالقادر ، وذلك خطأ عظيم .

فالواجب أن يقال : الفعل موضوع للتأثير في وجوب الحادث في اللغة ، والعقل قد قضى وبه الحكم بأن لا حظ في هذا التأثير لغير القادر . وما يقوله أهل النظر - من أن من لم يعلم الحادث موجوداً من جهة القادر عليه فهو لم يعلمه فعلاً - لا يخالف هذه الجملة بل لا يصح حق صحته إلا مع اعتبارها ، وذلك أن الفعل إذا كان موضوعاً للتأثير في وجود الحادث وكان العقل قد بين بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة استحالة أن يكون لغير القادر تأثير في وجود الحادث وأن يقع شيء مما ليس له صفة القادر ، فن ظن الشيء واقعاً من غير القادر فهو لم يعلمه فعلاً لأنه لا يكون مستحقاً هذا الاسم حتى يكون واقعاً من غيره ، ومن نسب وقوعه إلى مالا يصح وقوعه منه ولا يتصور أن يكون له تأثير في وجوده وخروجه من العدم فلم يعلمه واقعاً من شيء ألبتة ، وإذا لم يعلمه واقعاً من شيء لم يعلمه فعلاً كما أنه إذا لم يعلمه كائناً بعد أن لم يكن لم يعلمه واقعاً ولا حادثاً فاعرفه .

واعلم أنك إن أردت أن ترى المجاز وقد وقع في نفس الفعل والحقاق ، ولحقهما من حيث هما ، لا لإثباتهما وإضافتهما ، فالمثال في ذلك قولهم في الرجل يشقى علىهلك ثم يتأخر منها : هو إنما خلق الآن ، وإنما أنشئ اليوم ، وقد عدم ثم أنشئ . زمامة ثانية ، وذلك أنك تثبت ههنا خلقاً وإنشاء من غير أن يعقل ثابتاً على الحقيقة بل على تأويل وتزويل وهو أن جعلت حالة إشفاقه على المهلكة عدماً وفناء وخروجاً من الوجود حتى أنتاج هذا التقدير أن يكون خلاصه منها ابتداء وجود وخلقاً وإنشاء ، أفيمكنك أن تقول في نحو ه فعل الربيع النور ، بمثل هذا التأويل ، فتزعم أنك أثبت فعلاً وقع على النور من غير أن كان ثم فعل ومن غير أن يكون النور مفعولاً ؟ أو هو مما يتفرد بالله منه (١) .. وتقول : الفعل واقع على النور حقيقة وهو مفعول مجحول

(١) لأنه يؤدي إلى أن يكون النور قد حدث بنفسه ، وذلك يؤدي إلى عدم الصانع .

على الصحة إلا أن حق الفعل فيه أن يثبت لله تعالى وقد تجوز إثباته للربيع ؟ أفليس قد بان أن التجوز ههنا في إثبات الفعل للربيع لا في الفعل نفسه فإن التجوز في مسألة المتخلص من الملكية حيث قلت إنه خلق مرة ثانية ، في الفعل نفسه لا في إثباته ، فلك كيف نظرت فرق بين المجاز في الإثبات وبينه في المثبت .. وينبغي أن تعلم أن قولي في المثبت مجاز ليس مرادى أن فيه مجازاً من حيث هو مثبت ولكن المعنى أن المجاز في نفس الشيء الذى تناوله الإثبات نحو أنك أثبت الحياة صفة للأرض في قوله تعالى ( يحيى الأوض بعد موتها ) والمراد غيرها فكان المجاز في نفس الحياة لا في إثباتها .. هذا وإذا كان لا يتصور إثبات شيء لا لشيء استحال أن يوصف المثبت من حيث هو مثبت بأنه مجاز أو حقيقة .

\* \* \*

ومما ينبغي فى البيان إلى الغاية أن يقال للسائل : هيك تغالطنا بأن مصدر فعل نقل أولاً عن موضوعه (١) فى اللغة ثم اشتق منه ، فقل لنا : ما نصنع بالأفعال المشتقة من معان خاصة كنسج وصاغ ووشى ونقش ؟ أقول — إذا قيل نسج الربيع وصاغ الربيع ووشى — إن المجاز فى مصادر هذه الأفعال إلى هى النسج والوشى والصوغ أم تعرف أنه فى إثباتها فعلاً للربيع ؟ وكيف تقول إن فى أنفسها مجازاً وهى موجودة بحقيقتها ؟ بل ماذا يعنى عنك دعوى المجاز فيها لو أمكنك ولا يمكنك أن تقتصر عليها فى كون الكلام مجازاً ، أعنى لا تملك أن تقول إن الكلام مجاز من حيث لم يكن امتلاك تلك الأنوار نسجاً ووشياً وتدع حديث نسبتها إلى الربيع جانباً .. هذا وهادنا مالا وجه لك لدعوى المجاز فى مصدر الفعل منه كقولك « سرق الخبز » فإن

---

(١) أى الذى زعمت أنه يدل على القادر المختار .

السرور بحقيقته موجود والسكلام مع ذلك مجاز ، وإذا كان كذلك علينا ضرورة أن ليس المجاز إلا في إثبات السرور فعلا للخبر وإيهام أنه أثر في حدوثه وحصوله ويعلم كل عاقل أن المجاز لو كان من طريق اللغة لجعل ما ليس بالسرور سرورا . فأما الحكم بأنه فعل للخبر فلا يجرى في وهم أنه يكون من اللغة بسبيل فاعرفه .

فإن قال : النسخ فعل معنى وهو المضامة بين أشياء . وكذلك الصوغ فعل الصورة في الفضة ونحوها ، وإذا كان كذلك قدرت أن لفظ الصوغ مجاز من حيث دل على الفعل والتأثير في الوجود ، حقيقة من حيث دل على الصورة كما قدرت أنت في « أحيا الله الأرض » أن أحيا من حيث دل على معنى فعل حقيقة ، ومن حيث دل على الحياة مجاز .

قيل : ليس لك أن تجيء إلى لفظ ذى أمرين فتفرق دلالاته وتجعله منقولاً عن أصله في أحدهما دون الآخر . لو جاز هذا لجاز أن تقول في اللطم الذى هو ضرب باليد أن يجعل مجازاً من حيث هو ضرب ، وحقيقة من حيث هو باليد ، وذلك محال لأن كون الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب فكذلك كون الفعل فعلاً للصورة لا ينفصل عن الصورة ، وليس الأمر كذلك فى قولنا : أحيا الله الأرض ، لأن معنا هناك لفظين أحدهما مشتق وهو « أحيا » ، والآخر مشتق منه وهو « الحياة » ، فنحن نقدر فى المشتق منه أنه نقل عن معناه الأصلى فى اللغة إلى معنى آخر ثم اشتق منه « أحيا » بعد هذا التقدير ومع ، وهو مثل لفظ اليد ينقل إلى النعمة ثم يشتق منه « يدى » (١) ، فاعرفه .

---

(١) أى أنعمت ، وهذا يدل على أن هناك مجازاً مرسلًا تبعياً .

وعما يجب أن يعلم في هذا الباب أن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد الفعل ، فانظر الآن إلى قولك : أعجبنى وشى الربيع الرياض وصوغه تبرها وحوكه دياجا . هل تعلم لك سبيلا في هذه الإضافات إلى التعلق باللغة وأخذ الحكم عليها منها ؟ أم تعلم امتناع ذلك عليك ؟ وكيف والإضافة لا تكون حتى تستقر اللغة ويستحيل أن يكون للغة حكم في الإضافة ورسم حتى يعلم بها أن حق الاسم أن يضاف إلى هذا دون ذلك .

وإذا عرفت ذلك في هذه المصادر التي هي الصوغ والوشى والحوك فضع مصدر فعل — الذى هو عمدتك في مؤالك وأصل شبهتك — موضعها ، وقل : أما ترى (١) إلى فعل الربيع لهذه المحاسن ؟ ثم تأمل هل تجد فصلا بين إضافته وإضافة تلك ؟ وإذا لم تجد الفصل ألبتة ، فاعلم صحة قضيتنا وانفض يدك بمسئلك ودع النزاع عنك ، وإلى الله تعالى الرغبة في التوفيق .

---

(١) في الأصل بدون استفهام ، فتكون ما استفامية هنا .



## فصل

قال أبو القاسم الأمدى فى قول البحرى :

٤٨٧ - فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق

وحاك ما حاك من وشى وديباج<sup>(١)</sup>

صوغ الغيث وحوكة النبات ليس باستعارة بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : هو صانغ<sup>(٢)</sup> ولا كأنه صانغ ، وكذلك لا يقال : حائك . وكأنه حائك ، على أن لفظة حائك خاصة فى غاية الركاكة إذا أخرج على ما أخرجه عليه أبو تمام<sup>(٣)</sup> فى قوله :

٤٨٨ - إذا الغيث غادى نسجه خلت أنه

خلت حقب حرس له وهو حائك<sup>(٤)</sup>

وهذا قبيح جداً ، والذي قاله البحرى « وحاك ما حاك » حسن مستعمل ، فانظر ما بين الكلامين لتعلم ما بين الرجلين<sup>(٥)</sup> .

(١) لآبى خمة المجنون كما فى العقد الفريد ( ٤ : ٢١٠ ) :

حاك الربيع لها ثيابا وشيت بيد الندى وأنامل الأدواح

(٢) أى هو كصانغ ، والمنقح هو التشبيه ، لا صيغة اسم فاعل .

(٣) وهو التشبيه .

(٤) الحرم جمع حرساء أى قديمة وهى التى أتى عليها الحرم وهو

الدهر ، وله متعلق بحائك والحقب جمع حقبة وهى المدة من الزمن والضمير

فى نسجه يعود إلى الروض ، وغاداه : باكره .

(٥) ذكر عبد القاهر ذلك أيضاً فى الدلائل ص ٤٨٢ وخطأ الأمدى

فى استنباحه ليبت أبى تمام .

قد كتبت هذا الفصل على وجهه ، والمقصود منه منعه أن تطلق الاستعارة على الصوغ والحوك — وقد جمعا فعلا للربيع — واستدلالة على ذلك بامتناع أن يقال : وكأنه صانغ وكأنه حائك .

اعلم أن هذا الاستدلال كأحسن ما يكون إلا أن الفائدة تتم بأن تبين جهته ومن أين كان كذلك .

والقول فيه : أن التشبيه كما لا يخفى يقتضى شيئين مشبها ومشبها به ، ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح . فالصريح أن تقول : كأن زيدا الأسد ، فتذكر كل واحد من المشبه والمشبه به باسمه ، وغير الصريح أن تسقط المشبه من الذكر وتجري اسمه المشبه به على المشبه كقولك : رأيت أسداً ، تربد رجلا شيئا بالأسد إلا أنك تغير اسمه مباغة وإيهاما أن لا فصل بينه وبين الأسد وأنه قد استحال إلى الأسدية . فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبه شخصا بشخص فإنك إذا شئت فعلا بفعل كان هذا حكمه فأنت تقول مرة : كأن تزيينه لسلامه نظم در فتصرح بالمشبه والمشبه به وتقول أخرى : إنما ينظم درأ ؛ تجعله كأنه ناظم درأ على الحقيقة . وتقول في وصف الفرس : كأن سيره سباحة وكان جريه طيران طائر ، هذا إذا صرحت ، وإذا أخفيت واستعرت قلت : يـجـح براكيه ، ويطير بفارسه ، فتجمل حركته سباحة وطيراناً .

ومن لطيف ذلك ما كان كقول أبي دلالة يصف بغلته :

٤٨٩ — أرى الشهباء تعجن اذ غمدونا

برجليها وتخبر باليدين

شبه حركة رجليها حين لم تثبتا على موضع تعتمد بهما عليه وهوتا ذاهبتين نحو يديها بحركة يدي العاجن فإنه لا يثبت اليد في موضع بل يزحها إلى قدام وتزول من عند نفسها لرغوة العجين ، وشبه حركة يديها بحركة يد الحانن

من حيث كان الخايز يثنى يده نحو بطنه ويحدث فيها ضرباً من التقويس ، كما تجد في يد الدابة إذا اضطربت في سيرها ولم تقف على ضبط يديها ، وأن ترى بها إلى قدام ، وأن تشد اعتمادها حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنثنى ، وأعود إلى المقصود .

فإذا كان لا تشبيه حتى يكون معك شيثان ، وكان معنى الاستعارة أن تعبر لفظ المشبه لفظ المشبه به ولم يكن معنا في «صاغ الربيع» أو «حاك الربيع» إلا شيء واحد وهو الصوغ أو الحرك كان تقدير الاستعارة فيه محالاً جارياً يجري أن يشبه الشيء بنفسه وتجعل اسمه عارية فيه وذلك بين الفساد (١) .

فإن قلت : أليس الكلام على الجملة معقوداً على تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الصوغ والنسج به ، فكيف لم يحز دخول «كان» في الكلام من هذه الجهة ؟

فإن (٢) هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذي يعقد في الكلام ويفاد بكأن والكافي ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه (٣) . ووزانه وزان قولنا لأنهم يشبهون «ما» بليس فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر فيقولون : ما زيد منطلقاً ، فنخبر عن تقدير قدره في نفوسهم وجهة راعوها في إعطاء «ما» حكم «ليس» في العمل ، فكما لا يتصور أن يكون قولنا «ما زيد منطلقاً» تشبيهاً على حد «كان زيداً الأسد» ، كذلك لا يكون

(١) فالصياغة عند عبد القاهر والامدى بمعناها الأعم افة فلا تجوز فيها .

(٢) هذا هو جواب الشرط .

(٣) فالمبالغة في التشبيه مقصودة بالإفادة بخلافه هنا فإنه تشبيه وحمل معنوي يترتب عليه المقصود بالإفادة وهو الإسناد .

« صاغ الربيع » من التشبيه (١) فكلما لنا إذن في تشبيه مقول منطوق به وأنت في تشبيه معقول غير داخل في النطق .. هذا — وإن يكن ههنا تشبيه فهو في الربيع لا في الفعل المسند إليه واختلافنا في صاغ وحاك هل يكون تشبها واستعارة أم لا فلا يلتقي التشبهان أو يلتقي المشتم والمعرق . وهذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقة أو مجازا وكيف وجه الحد فيها .

\* \* \*

فكل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل (٢) وواقع موقعه فهي حقيقة ، وإن تكون كذلك حتى تعرى من التأول ، ولا فصل بين أن تكون مصيبا فيما أفدت بها من الحكم أو مخطئا ، وصادقا أو غير صادق ، فثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع قولنا : خلق الله تعالى الخلق وأنشأ العالم وأوجد كل موجود سواء ، فهذه من أحق الحقائق وأرسخها في العقول ، وأقعدتها نسبا في المعقول ، والتي إن رمت أن تغيب عنها غبت عن عقلك . ومتى هممت بالتوقيف في ثبوتها استولى النفي على معقولك ، ووجدتك كالمرمى به من ساق إلى حيث لا مقر لقدم ، ولا مساغ لتأخر وتقدم ، كما قال أصدق القائلين جلّت أسماؤه ، وعظمت كبريائه ، (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق) .

وأما مثال أن توضع الجملة على أن الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل وليس كذلك إلا أنه صادر عن اعتقاد فاسد وظن كاذب ، فثل ما يجيء في التنزيل من الحكاية عن الكفار نحوه وما يهلكنا إلا الدهر ، فهذا ونحوه

(١) الفرق بين الأمرين واضح .. فكلام عبد القاهر هنا عليه مؤاخذات وكأنه ينفي التشبيه في أسلوب « أنبت الربيع النبات » .  
(٢) أى عقل المتكلم .

من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول بل أطلقه بحمله وعماه لإطلاق من يضع الصفة في موضعها، لا يوصف بالمجاز ولكن يقال: عند قائله إنه حقيقة، وهو كذب وباطل، وإثبات لما ليس بثابت، أو نفي لما ليس بمنتف، وحكم لا يصححه العقل في الجملة بل يردده ويدفعه، إلا أن قائله جهل مكان السكذب والبطلان فيه أو جهل وباهت.

ولا يتخلص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حد المجاز، وحده أن كل جملة أخرجت الحكم المقاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول فهي مجاز، ومثاله ماضى من قولهم «فعل الربيع»، وكما جاء في الخبر «إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم»، قد أثبت الإثبات للربيع وذلك خارج عن موضعه من العقل لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح وقضايا العقول إلا أن ذلك على سبيل التأول وعلى العرف الجارى بين الناس أن يجعلوا الشيء إذا كان سبباً أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله كأنه فاعل، فلما أجرى الله سبحانه العادة وأتخذ النضية أن تورق الأشجار وتظهر الأنوار وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الربيع صار يتوهم في ظاهر الأمر ويجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع فأسند الفعل إليه على هذا التأويل والتنزيل.

وهذا الضرب من المجاز كثير في القرآن فنه قوله تعالى: «تقوى أكلها كل حين بإذن ربها»، وقوله عز اسمه: «وإذا نلت عليهم آياته زادتهم إيماناً»، وفي الأخرى «فمنهم من يقول أياكم زادته هذه إيماناً»، وقوله «وأخرجت الأرض أنقاعها»، وقوله عز وجل «حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميث»، أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا رجعنا إلى المعقول على معنى السبب، وإلا فعلوم أن النخلة ليست تحدث الأكل ولا الآيات توجد العلم في قلب السامع لها، ولا الأرض تخرج الكامن

في بطنها من الأثقال ، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدره الله ظهر ما كنز فيها وأودع جوفها .

وإذا ثبت ذلك فالمبطل والكاذب لا يتأول في إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق ، ولا يشبه كون المقصود سبباً يكون الفاعل فاعلاً ، بل يثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء ، ويرد فرعاً إلى أصل ، وتراه أعمى أكمه يظن مالا يصح صحيحاً ، ومالا يثبت ثابتاً ، وماليس في موضعه من الحكم موضوعاً موضعه ، وهكذا المتعمد للكذب يدعى أن الأمر على ما وضعه تليساً وتمويهاً وليس هو من التأول (١) .

والنسكته أن المجاز لم يكن مجازاً لأنه إثبات الحكم لغير مستحقه بل لأنه أثبت لما لا يستحق تشبيهها ورداً له إلى ما يستحق ، وأنه ينظر من هذا إلى ذلك وإثباته ما أثبت للفرع الذي ليس بمستحق يتضمن الإثبات للأصل الذي هو المستحق ، فلا يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل حتى يبدأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له .

ألا تراك لا تقدر على أن تشبه الرجل بالأسد في الشجاعة ما لم تجعل كونها من أخص أوصاف الأسد وأغلبها عليه نصب عينيك ، كذلك لا يتصور أن يثبت المثبت الفعل للشيء على أنه سبب ما لم تنظر إلى ما هو راسخ في العقل من أن لا فعل على الحقيقة إلا للقادر ، لأنه لو كان فسبب الفعل إلى هذا السبب نسبة مطلقة لا يرجع فيها إلى حكم القادر ، والجمع بينهما من حيث تعلق وجوده بهذا السبب من طريق المادة كما يتعلق بالقادر من طريق الوجوب لما اعترف بأنه سبب ولا يدعى أنه أصل بنفسه مؤثر في وجود الأحداث كالقادر وإن تجاهل متجاهل فقال بذلك على ظهور الفضيحة وإسراعها إلى مدعيه

(١) راجع كلام عبد القاهر على المجاز العقلي في دلائل الإعجاز ، تحقيق

خفاجي ص ٢٧٦ وما بعدها .

كان الكلام عنده حقيقة ولم يكن من مسئلتنا في شيء ، وألحق بنحو قول الكفار « وما يهلكنا إلا الدهر » ، وليس ذلك المقصود في مسئلتنا لأن الغرض ههنا ما وضع فيه الحكم واضمه على طريق التأول فاعرفه .

ومن أوضح ما يدك على أن إثبات الفعل للشيء لأنه سبب يتضمن إثباته من حيث لا يتصور دون تصويره أن تتنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات كقولك : قطع السكين وقتل السيف ، فإنك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورة ما لم تتنظر إلى إثبات الفعل للمعمل الأداة والفاعل بها ، فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطع بالسكين ومصرف لها أعناك أن تعقل من قولك « قطع السكين » معنى بوجه من الوجوه ، وهذا من الواضح بحيث لا يك عاقل فيه ، وهذه الأفعال المسندة إلى من تقع تلك الأفعال بأمره كقولك « ضرب الأمير الدراهم » بنى السور ، لا تقوم في نفسك صورة لإثبات الضرب والبناء فعلا للأمير بمعنى الأمر به حتى تنظر إلى ثبوتها للبائس لهما على الحقيقة ، والأمثلة في هذا المعنى كثيرة تتلواك من كل جهة وتجدها أنى شئت .

واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد أمرين : فإما أن يكون الشيء الذي أثبت له الفعل مما لا يدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذي أثبت له وذلك نحو قول الرجل : محبتك جاءتني إليك . وكقول عمرو بن العاص في ذكر الكلمات التي استحسناها : هن مخرجاتي من الشام ، فهذا ما لا يشتبه على أحد أنه مجاز وإما أنه يكون قد علم من اعتقادات المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا للقادر ، وأنه ممن لا يمتد الاعتقادات الفاسدة كنحو ما قاله المشركون وظنوه من ثبوت الهلاك فعلا للدهر فإذا سمعنا نحو قوله (١) :

(١) هو الصلتان العبدى الشاعر الأموى .

٤٩٠ — أشاب الصغير وأفى الكبي ركر الغداة ومر العشى (١)  
وقول أبى الأصبع :

٤٩١ — أهلكنا الليل والنهار معا والدهر يغدو مصمما جذعا (٢)  
كان طريق الحكم عليه بالمجاز أن تعلم اعتقاد التوحيد إما بمعرفة  
أحوالهم السابقة أو بأن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو ما يكشف  
عن قصد المجاز فيه كنحو ما صنع أبو النجم (٣) فإنه قال أولا :

٤٩٢ — قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع  
من أن رأيت رأسي كراس الأصلح

مبني عنه فنزع عن فنزع (٤)  
مر الليالي أبطى أو أسرعى

فهذا على المجاز، وجعل الفعل لليالي ومروها لإلا أنه خفي غير بادي  
الصفحة، ثم فسر وكشف عن وجه التأول، وأفاد أنه بنى أول كلامه على  
التخييل، فقال :

٤٩٣ — أفناه قبل الله للشمس اطلعى حتى إذا وارك أفق فارجمي (٥)  
فبين أن الفعل لله وأنه المعيد والمبدى والمنثى والمفتى، لأن المعنى  
في قيل الله، أمر الله، وإذا جعل الفناء بأمره فقد صرح بالحقيقة، وبين  
ما كان عليه من الطريقة.

(١) ومن أنجاز في الإسناد قول العباس بن الأحنف أو أبي نواس :

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته فظرا

(٢) مصمما : ماضيا . جذعا : فتيا .

(٣) هو من الرجاز المشهورين في العصر الأموي .

(٤) القنزع : جمع قنزة وهي الشعر حول الرأس .

(٥) هو لأبي النجم أيضا .



واعلم أنه لا يصح أن يكون قول الكفار « وما يهلكنا إلا الدهر » من باب التأويل والمجاز وأن يكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ وأن فيه إيماما للخطأ . كيف وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم : « وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون » ، والمتجوز أو المخطئ . في العبارة لا يوصف بالظن ، إنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله وكما يوجبه ظاهر كلامه ، وكيف يجوز أن يكون الإنكار من طريق إطلاق اللفظ دون إثبات الدهر فاعلالا للهلاك وأنت ترى في نص القرآن ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلة ؟ وذلك قوله عز وجل « مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيها صر أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم فأهلكته » ، وأمثال ذلك كثير .

ومن قدح في المجاز (١) ، وهم أن يصفه بغير الصدق ، فقد خبط خبطا عظيما واستهدف لما لا يخفى (٢) . ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به حتى تحصل ضروبه وتضبط أقسامه إلا للسلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص مما نحو هذه الشبهة ، لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطال الذين حاجة ماسة (٣) إليه من جهات يطول عددها ، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها فيسرو دينهم من حيث لا يشعرون ، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يتدون ؟ وقد اقتسمهم البلاء فيه من جانبي الإفراط والتفريط ، فمن مغرور مغرى بنفيه دفعة ، والبراة منه جملة ، يشتمز من ذكره ، ويذو عن

(١) وهم الظاهرية .

(٢) من التجسيم مثلاً وإنكار البلاغة .

(٣) أى مهمة .

اسمه ، يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم ، وضرب الخيام حولها حتم واجب ، وآخر يغلو فيه ويفرط ، ويتجاوز حده ويغيط ، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه ، ويسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعو إليه :

أما التفريط فما تجد عليه قوماً في نحو قوله تعالى : هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله ، وقوله : وجاء ربك ، و : الرحمن على العرش استوى ، وأشبه ذلك من النبوءات أقوال أهل التحقيق . فإذا قيل لهم إن الإتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان ، وصفة من صفات الأجسام ، وإن الاستواء إن حمل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزاً وبأخذ مكاناً ، والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة ، ومنشئ كل ما تصح عليه الحركة والنقلة والتمسك والسكون ، والانفصال والاتصال ، والمماسه والمحاذاة ، وأن المعنى على : إلا أن يأتيهم أمر الله ، وجاء أمر ربك ، وأن حقه أن يعبر بقوله تعالى : فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا ، وقول الرجل : آتيتك من حيث لا تشعرون . يريد أنزل بك المكروه ، وأفعل ما يكون جزاء لسوء صنعك في حال غفلة منك ، ومن حيث تأمن حلوله بك . وعلى ذلك قوله :

٤٩٤ - أتيناكم من أين الشق عندهم وبأثر الشق الحين من حيث لا يدري

نعم إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيته أن أعطاك الوفاق بلسانه فيبين جنيته قلب يتردد في الحيرة ويتقلب ، ونفس تفر من السواب وتهرب ، وفكر واقف لا يجيء . ولا يذهب ، يحضره الطيب بما يبرمه من دانه ، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه ، ويبقى إلا نفاراً عن العقل ، ورجوعاً إلى الجهل . لا يحضره التوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجرى في قلبه تعالى : واسأل القرية ، على الظاهر لأجل علمه أن الجماد لا يسأل ، مع أنه لو تجاهل متجاهل فادعى أن الله تعالى خالق الحياة في تلك القرية حتى عقلت السؤال وأجابته عنه ونطقت لم يكن قال قولاً يكفر به ، ولم يزد على شيء .

يُلم كذبه فيه ، فن حقه أن لا يجهنم منها على الظاهر ولا يضرب الحجاب دون سماعه وبصره حتى لا يبنى ولا يراعى مع ما فيه إذا أخذ على طاهره من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك .

فأما الإفراط فما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل ، ويحرصون على تكثير الوجوه ؛ وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر ، فهم يستكثرون الألفاظ على الأمثلة (١) من المعاني ، يدعون السليم من المعنى إلى السقيم ، ويرون الفائدة حاضرة وقد أبدت صفتها وكشفت قناعها فيعرضون عنها حبا للتشويق (٢) ، وقصدأ إلى التزويق وذهابا في الضلالة .

وليس القصد هنا بيان ذلك فأذكر أمثله ، على أن كثيراً من هذا الفن يرغب عن ذكره لسخفه ، وإنما غرضي بما ذكرت أن أريك عظم الآفة في الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله ، وأن الخطأ فيه مورط صاحبه ، وقاضح له ، ومسقط قدره . وجاعله ضحكة (٣) يتفكه به ، وكاسيه عاراً يبقى على وجه الدهر وفي مثل هذا قال رسول الله ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، وليس حملة روايته ومرد ألفاظه ، بل العلم بمعانيه ومخارجه وطرقه ومناهجه والفرق بين الجائز والممتع ، والانتقاد المصحف (٤) ، والباقي (٥) النافر .

(١) أي الأنواع المختلفة من المعاني .

(٢) التطلع وحب الظهور ، وتتموغت المرأة : تزينت .

(٣) أي يضحك عليه الناس .

(٤) اسم فاعل من أحصف له الرجل والدابة انتقادا له وذلا .

(٥) أي البعيد المتجاف .

وأقل ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى وهم المنكرون للجهان  
أن التنزيل : كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ، ولم يخرج  
الألفاظ عن دلالتها ، وأن شيئاً من ذلك إن زيد إليه ، ما لم يكن قبل  
الشرع يدل عليه أو ضمن ما لم يتضمنه ، أتبع ببيان من عند النبي ﷺ ،  
وذلك كبيانهِ للصلاة والحج والزكاة والصوم ؛ كذلك لم يقض بتبديل  
عادات أهلها ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من  
التشبيه والتخيل والحذف والاتساع ، وكذلك كان من حق الطائفة  
الأخرى أن تعلم أنه عز وجل لم يرض لنظم كتابه الذي سماه هدى وشفاء  
ونوراً وضياء ، وحياة تحيا بها القلوب ، وروحاً تشرح عنه الصدور ،  
ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلاف البيان ، وفي حد الإغلاق والبعد  
من التبيان ، وأنه تعالى لم يكن ليعجز بكتابهِ من طريق الإلباس والتعمية  
كما يتعاطاه الملتزم من الشعراء ، والمحاجي من الناس ، كيف وقد وصفه  
بأنه « عربي مبين » .

هذا وليس التعسف الذي يرتكبه بعض من يحمل التأويل من جنس  
ما يقصده أصحاب الألفاظ والأحاجي ، بل هو شيء يخرج عن كل طريق  
وبيان كل مذهب ، وإنما هو سوء نظر منهم ووضع الشيء في غير موضعه  
ولإخلال بالشرطة ، وخروج عن القانون وتوهم أن المعنى إذا دار في  
نفوسهم وعقل من تفسيرهم فقد فهم من لفظ المفسر ، وحتى كأن الألفاظ  
تنقلب عن سبيلها ، وتزول عن موضوعها ، فتحمل ما ليس من شأنها أن  
تحتمله ، وتؤدي ما لا يوجب حكمها أن تؤديه .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كلام في المجاز ، وفي بيان معناه وحقائقه

« وفيه بيان المنقول والمشارك والمجاز المرسل وعلاقاته »

المجاز (١) مفعول من جاز الشيء يحوزه إذا تعداه . وإذا عدل باللفظ

(١) تكلم ابن رشيق في « العمدة » على المجاز فقال : العرب كثيراً ما تستعمل المجاز ، وتعدده من مفاخر كلامها ، فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة . إلى أن قال : والمجاز في كثير من الكلام أبلى من الحقيقة ، وأحسن موقفاً في القلوب والاسماع ، وما عدا الحقائق من جميع الالفاظ ثم لم يكن محالاً محضاً فهو مجاز ، لاحتياله وجوه التأويل ، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز ، إلا أنهم خصوا به - أعني اسم المجاز - باباً بعينه ، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب ، كما قال جرير بن عطية :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا عضابا  
أراد المطر لقربه من السماء ، ويجوز أن يريد بالسماء السحاب ، لأن كل ما أظلك فهو سماء ، وقال : سقط ، يريد سقط المطر الذي فيه ، وقال : رعيناه : والمطر لا يرعى ، ولكن أراد التنبؤ الذي يكون عنه . فهذا كله مجاز ، وكذلك قول العتاني :

يا ليلة لي بحوارين ساهرة حتى تكلم في الصبح العصافير  
لجعل الليلة ساهرة على المجاز ، وإنما يسهر فيها ، وجعل للعصافير كلاماً

ولا كلام لها على الحقيقة، ومثله قول الله عز وجل لإخباراً عن سليمان عليه السلام : يا أيها الناس علمنا منطق الطير - وإنما الحيوان الناطق الإنسان والجن والملائكة ، فأما الطير فلا ، لكنه مجاز مليح وأنساع ، فالجهاز بهذا عند ابن رشيق يشمل ما سمي بعد المجاز المارسل والمجاز العقلي ، وقد يشمل الاستعارة أيضاً لولا أنه بعد أن جعلها منه عاد فجعله قسماً خاصاً مقابلاً له وللتشبيه .

ثم تكلم على الاستعارة فقال : الاستعارة أفضل المجاز ، وأول أبواب البديع ، وليس في حلي الشعر أعجب منها ، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها ، والناس مختلفون فيها : منهم من يستير الشيء ما ليس منه ولا إليه ، كقول لييد :

وغسدة ربح قد كشف وقرة

إذ أصبحت يسد الشمال زمامها

فاستعار للريح الشمال يدا ، وللغداة زماما ، وجعل زمام الغداة ليد الشمال إذ كانت الغالبة عليها ، وليست اليد من الشمال ، ولا الزمام من الغداة . ومنهم من يخرجها مخرج التشبيه ، كما قال ذو الرمة :

أقامت به حتى ذوى العود والتوى

وساق الشربا في ملأته الفجر

فاستعار للفجر ملأته ، وأخرج لفظه مخرج التشبيه ، وكان أبو عمرو ابن العلاء لا يرى أن لأحد مثل هذه العبارة ، ويقول : ألا ترى كيف صير له ملأته ، ولا ملأته له ، وإنما استعار له هذه اللفظة ، وبعض الكتاب يرى ما كان من نوع بيت ذي الرمة ناقص الاستعارة ، إذ كان محمولا على التشبيه ،

== ويفضل عليه ما كان من نوع بيت لبيد ، وهذا عندى خطأ ، لأنهم إنما يستحسنون الاستعارة القريبة ، وعلى ذلك مضى جلة العلماء ، وبه أتت النصوص عنهم ، وإذا استعير للشيء ما يقرب منه ويليق به كان أولى مما ليس منه في شيء ، ولو كان البعيد أحسن استعارة من القريب لما استهجنوا قول أبي نواس :

بج صوت المال مما منك يشكو ويصبح

فأى شيء أبعد استعارة من صوت المال ؟ فكيف حتى بج من الشكوى والسياح . وهذان القسمان اللذان ذكرهما ابن رشيقي هما اللذان سميا بعد هذا بالاستعارة التحقيقية والممكنية ، والمعروف الآن أن كلا منهما مبني على التشبيه فالممكنية فيها مشبه ومشبه به أيضاً ، ولكن يثبت فيها للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم ذلك الأمر .

ثم تكلم على التمثيل فقال : ومن ضروب الاستعارة التمثيل ، وهو المماثلة عند بعضهم ، وذلك أن تمثل شيئاً بشيء فيه إشارة ، نحو قول امرئ القيس :

وما ذرفت عينك إلا لتقدحى بسميك فى أعشار قلب مقتل

فمثل عينيها بسمى الميسر — يعنى المعلى ، وله سبعة أنصباء ، والرقب وله ثلاثة أنصباء — فصار جميع أعشار قلبه للسهمين اللذين مثل بهما عينيها ، ومثل قلبه بأعشار الجزور ، فتعمت له جهات الاستعارة والتمثيل . وقال حريث بن زيد الخيل :

أبانا بقتلانا من القوم عصبه كراماً ولم نأكل بهم حشف النخل ==

عما يوجه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا .

ثم اعلم بعد أن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطا وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل . ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول إنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذي يجعله حقيقة فيه ، نحو أن اليد تقع للنعمة وأصلها الجارحة لاجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم ، وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلة ، ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد ومنها تصل إلى المقصود بها والموهوبة هي منه . وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، وبها يكون الباش والأخذ والدفع والشع ، والجذب والضرب والقطع ، وغير ذلك من الأفاعيل (١) التي تخبر فضل إخبار عن وجوه القدرة وتنفى عن مكانها . ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئا لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة بوجه .

ولوجب اعتبار هذه النكته في وصف اللفظ بأنه مجاز لم يحز استعماله

== فنل خساس الناس بحشف النخل ، ويجوز أن يريد أخذ البدية فيكون حيثئذ حذفاً أو إشارة .

وذكر أن معنى التمثيل اختصار قولك مثل كذا وكذا وكذا وكذا ، وأن التمثيل والاستعارة من التشبيه إلا أنهما بغير آله ، وعلى غير أسلوبه ، وأسارب التشبيه عنده أن يكون مع دخول الكاف وأمثالها أو كان وما شاكها .

(١) جمع أفعال وهو جمع لفعل .



في الألفاظ التي يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين كبعض الأسماء المجموعة في الملاحن (١) ، مثل أن الثور يكون اسماً للقطعة الكبيرة من الأقط (٢) والنهار لاسم لفرخ الجباري (٣) والليل لولد الكروان (٤) كما قال :

٤٩٣ - أكلت النهار بنصف النهار

وليسلا أكلت بليل بهيم

وذلك أن اسم الثور لم يقع على الأقط لآمر بينه وبين الحيوان المعلوم ، ولا النهار على الفرخ لآمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقه نحوه . والغرض المقصود بهذه العبارة - أعني قولنا المجاز - أن نبين أن اللفظ أصلاً مبدوءاً به في الوضع ومقصوداً ، وأن جـ : به على الثاني إنما هو على سبيل النقل إلى الشيء من غيره ، كما يعقب الشيء رائحة ما يجاوره ، وينصبع بلون ما يدانيه ، لذلك لم نرمز بطلقون المجاز في الأعلام وإطلاقهم لفظ النقل فيها ، حيث قالوا : العلم على ضربين منقول ومرئجل ، وأن المنقول منها يكون منقولاً عن اسم جنس كأسد وثور وزيد وعمر ، أو صفة كعاصم وحارث أو فعل كيزيد ويشكر . أو صوت كبيه ، فأثبتوا بهذا كله النقل من غير العلوية إلى العلوية ، ولم يروا أن يصفوه بالمجاز فيقولوا مثلاً إن يشكر ، حقيقة في مضارع شكر ومجاز في كونه لاسم رجل ، وإن

(١) جمع لحن على غير قياس ، أو ملحن وهو القول الذي يورى به عن غيره .

(٢) أي الجبن المصنوع من اللبن الحامض .

(٣) طائر يضرب به المثل في الحق .

(٤) طائر طويل الرجلين أغبر وهو قريب من الحامة وله صوت جميل .

حجراً حقيقة في الجداد ومجاز في اسم الرجل ، وذلك أن الحجر لم يقع اسماً للرجل ، لالتباس كان بينه وبين الصخر على حسب ما كان بين اليد والنعمة وبينها وبين القدرة ، ولا كما كان بين الظهر الحامل وبين المحمول في نحو تسميتهم المزايدة راوية (١) وهى اسم للبعير الذى يحملها في الأصل ، وتسميتهم البعير حفصاً وهو اسم لمتاع البيت الذى يحمل عليه - ولا كنحو ما بين الجزء من الشخص وبين جملة الشخص كتسميتهم الرجل عيناً إذا كان ريثة (٢) ، والناقة ناباً - ولا كما بين النبت والغيث وبين السماء والمطر حيث قالوا : رعينا الغيث ، يريدون البيت الذى الغيث سبب في كونه ، وقالوا أصابنا السماء ، يريدون المطر ، وقال (٣) :

٤٩٦ - « تلفه الأواح والسمى ،

وذلك أن في هذا تAOولا وهو الذى أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه ، فاعين لما كانت المقصودة في كون الرجل ريثة صارت كأنها الشخص كله ، إذ كان لولا هداها لايعى شيئاً مع فقدما ، والغيث لما كان النبت يكون عنه صار كأنه هو ، والمطر لما كان ينزل من السماء عبروا عنه باسمها .

واعلم أن هذه الأسباب الكائنة بين المنقول والمنقول عنه تختلف في القوة والضعف والظهور والخلاف ، فهذه الأسماء التى ذكرتها إذا نظرت إلى المعانى التى وصلت بين ما هى له وبين ما ردت إليه وجدتها أقوى من نحو ما تراه

(١) من روى الماء : حمله مثل روى الحديث : حفظه .

(٢) من ربا القوم : استطلع حركاتهم .

(٣) هو رؤبة وينسب للعجاج وتامه « في دفء أرواة لها حنى ، الأرواة جمع أرطى شجر نوره كنور الخلاف ، وثمره كالعناب ، الحنى جمع حنو وحنى وهو : العود المعوج .

والسمى : جمع سماء بمعنى المطر . والأرواح : الرياح .

في تسميتهم الشاة التي تذبح عن الصبي إذا حلفت عقيته (١) «عقيقة» وتجدد حالها بعد أقوى من حال العقيرة في وقوعها للصوت في قولهم رفع عقيرته، وذلك أنه شيء جرى اتفاقاً ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة على أن الفياس يقتضي أن لا يسمى مجازاً، ولكن يجري مجرى الشيء يحكم فيه بعد وقوعه، كماثر إذا حكى فيه كلام صدر عن قائله من غير قصد إلى قياس وتشبيه، بل الإخبار عن أمر من قصده بالخطاب كقولهم: «في الصيف ضيعت اللبن» (٢).

ولهذا الموضع تحقيق لا يتم إلا بأن يوضع له فصل مفرد. والمقصود الآن غير ذلك، لأن قصدي في هذا الفصل أن أبين أن المجاز أعم من الاستعارة، وأن الصحيح من القضية في ذلك أن كل استعارة، مجاز، وليس كل مجاز استعارة، وذلك أنا نرى كلام العارفين بهذا الشأن، أعني علم الخطابة ونقد الشعر، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع، يجري على أن الاستعارة نقل الاسم عن أصله إل غيره للتشبيه على حد المبالغة.

قال القاضي أبو الحسن (٣) في أثناء فصل ذكرها فيه: «وملاك الاستعارة تقريب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار منه».

ومكذاتراهم يعدونها في أقسام البديع، حيث يذكر التهجيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على الصدر وغير ذلك، من غير أن يشترطوا شرطاً. ويعقبوا ذكرها بتقييد، فيقولوا: ومن البديع الاستعارة التي من شأنها كذا. فلولا أنها عندهم انقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة إما قطعاً وإما قريباً

(١) هي شعر كل مولود من الناس والبهائم حين الولادة.

(٢) يضرب لمن ضيع الشيء في وقته وعاد يطلبه بعد فواته.

(٣) هو القاضي الجرجاني صاحب كتاب الوساطة راجع ص ٤٣ الوساطة.

من المقطوع عليه لما استجازوا ذكرها مطلقة غير مقيدة يبين ذلك أنها إن كانت تساوق المجاز وتجرى مجراه حتى تصلح لكل ما يصلح له، فذكرها في أقسام البديع يقتضى أن كل موصوف بأنه مجاز فهو بديع عندهم، حتى يكون لإجراء اليد على النعمة بديعاً وتسمية البعير حفصاً والناقة ناباً والريشة عيناً والشاة عقيقة بديعاً كله، وذلك بين الفساد.

وأما ما تجده في كتب اللغة من إدخال ما ليس طريق نقله التشبيه في الاستعارة، كما صنع أبو بكر بن دريد في الجمرة فإنه ابتدأ باباً فقال: «باب (١) الاستعارات»، ثم ذكر فيه أن الوغى اختلاط الأصوات في الحرب ثم كثرت وصار الحرب وغى، وأنشد:

٤٩٥ - اضمامة (٢) من ذودها الثلاثين لها وغى (٣) مثل وغى الثمانين

يعنى اختلاط أصواتها، وذكر قولهم «رعينا الغيث والسماء»، يعنى المطر، وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال: الخرس، ما تطعمه النفساء: ثم صارت الدعوة للولادة خرساً: والإعذار الختان وسمى الطعام للختان إعذاراً، وأن الظلمينة أصابها المرأة في الهودج، ثم صار البعير والهودج ظلمينة، والخطر، ضرب البعير بذنبه جاتبي وركبه ثم صار ما لصق من البول بالوركين خطراً. وذكر أيضاً الراوية بمعنى المزاودة والمعيقة، وذكر فيما بين ذكره لهذا الكلام أشياء هي استعارة على الحقيقة على طريقة أهل الخطابة وقد الشعر، لأنه قال: الظلما العطش وشهوة الماء، ثم كثر ذلك حتى قالوا «ظلمت إلى لقائك»، وقال: الوجور ما أوجره الإنسان من دواء أو غيره (٤)، ثم قالوا أوجره الرح إذا طعنه في فيه.

(١) راجع ٣: ٤٩٠ الجمرة لابن دريد.

(٢) الإضمامة: الجماعة من الرجال. (٣) صوت وشدة جلبة.

(٤) هو ما يوجر أى يصب في الحلق.

فأوجه في هذا الذي رواه - من إطلاق الاستعارة على ما هو تشبيه كما هو شرط أهل العلم بالشعر ، وعلى ما ليس من التشبيه في شيء ، ولكنه نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملازمة بينهما وغلط أحدهما بالآخر : أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى العارية ، وأنها شيء حول على مالكم ، ونقل عن مقره الذي هو أصل في استحقاقه ، إلى ما ليس بأصل ، ولم يراعوا عرف القوم (١) ، ووزانهم في ذلك وزان من يترك عرف النجوين في التمييز واختصاصهم له بما احتمل أجناساً مختلفة كالمقاديرو الأعداد وما شاركها في أن الإلهام الذي يراد كشفه منه هو احتماله الأجناس فيسمى الحال مثلاً تمييزاً من حيث إنك إذا قلت «راكباً» ، فقد ميزت المقصود وبينته ، كما فعلت ذلك في قولك : عشرون درهماً ومئوان سحناً وقفيزان برأ ولى مثله رجلاً ولله دره رجلاً ، وليس هذا المذهب بالمذهب المرضي ، بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه للبالغة ، لأن هذا نقل يطرد على حد واحد ، وله فوائد عظيمة وتنتائج شريفة ، فالتطفل به على غيره في الذكر وتركه مغموراً فيما بين أشياء ، ليس لها في نقلها مثل نظامه ولا أمثال فوائده ، ضعف من ارأى وتقصير في النظر .

وربما وقع في كلام العلماء بهذا الشأن الاستعارة على تلك الطريقة العامة ، إلا أنه لا يكون عند ذكر القوانين وحيث تقرر الأصول . ومثاله أن أبا القاسم الأمدى (٢) ، قال في أثناء فصل يبحث عن شيء اعترض به على البحترى في قوله :

(١) وهم أهل العلم بالشعر البلاغة والخطابة .

(٢) صاحب كتاب « الموازنة » وقد توفي عام ٢٧١ هـ . أما الأمدى الأصولي فاسم سيف الدولة أبو الحسن علي بن محمد وله كتاب الأحكام توفي عام ٦٣١ هـ .

٤٩٦ - فكان مجلسه المحجب محفل

وكان خيلوته الخفية مشهد

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم ، ثم قال : « ألا ترى إلى قول المهلهل :

٤٩٧ - واستب بعدك يا كليب المجلس

على الاستعارة (١) :

فأطلق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون في الأمر وإيس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه بل على وجه وقوع الشيء على ما يتصل به وتكثر ملابسته إياه ، وأى شبه يكون بين القوم ومكانهم الذي يجتمعون فيه ؟ إلا أنه لا يعتد بمثل هذا فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبادة .

وقال الأمدى نفسه : « ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواع آخر يكتسب المعنى العام بها . وحسنا حتى يخرج بعد صومه إلى أن يصير مخصوصاً ، ثم قال : « وهذه الأنواع هي التي وقع عليها اسم البديع وهي الاستعارة والابتنان والتجنيس (٢) ، فهذا نص في موضع القوانين ، على أن الاستعارة من أقسام البديع ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بينت لك . وإذا كان كذلك ثم جعل الاستعارة على الإطلاق بديعاً فقد أعطيت لها اسم الضرب المخصوص من النقل دون كل نقل ما عرفت .

واعلم أنا إذا أسألت الناظر وجدنا المنقول من أصل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى ، بيان ذلك أن مالك المعير

لا يزول عن المستعار ، واستحقاقه إياه لا يرتفع ، فالعارية إنما كانت عارية لأن يد المستعير يد عليها ما دامت يد المعير باقية وملكية غير زائل ، فلا يتصور أن يكون للمستعير تصرف لم يستفده من المالك الذي أطره . ولا أن تستقر يده مع زوال اليد المنقول عنها .

وهذه جملة لا تراها إلا في المنقول نقل التشبيه لأنك لا تستطيع أن تتصور جرى الاسم على الفرع من غير أن تخرجه إلى الأصل : وكيف ولا يعقل تشبيه حتى يكون ههنا مشبه ومشبه به ، هذا والتشبيه ساذج مرسل فكيف إذا كان على معنى المبالغة وعلى أن تجعل الثاني كأنه انقلب مثلاً إلى جنس الأول فصار الرجل أسداً وبحراً وبدراً ، والعلم نوراً ، والجمال ظلمة ، لأنه إذا كان على هذا الوجه كانت حاجتك إلى أن تنظر به إلى الأصل أمراً ، لأنه إذا لم يتصور أن يكون ههنا سبع من شأنه الجريمة العظيمة والبطش الشديد كان تقديرك شيئاً آخر يتحول إلى صفته ويصير في حكمه من أبعد المحال .

وأما ما كان منقولاً لأجل التشبيه كاليد في نقلها إلى النعمة فلا يوجد ذلك فيه لأنك لا تثبت للنعمة بإجراء اسم اليد عليها شيئاً من صفات الجارحة المعلومة ولا تروم تشبيهها بها البتة لا مبالغاً ولا غير مبالغ ، فلو فرضنا أن تكون اليد اسماً وضع للنعمة ابتداءً ثم نقلت إلى الجارحة لم يمكن ذلك مستحيلاً . وكذلك لو ادعى مدعى أن جرى اليد على النعمة أصل ولغة على حديثها وليست عبارة لم يمكن مدعى شيئاً يحيله الفشل . ولو حاول محاول أن يقول في مسألتنا قولاً شوبها بهذا إرام تقدير شيء يجرى عليه اسم الأسد على المعنى الذي يريده بالاستعارة مع فقد السبع المعلوم ومن غير أن يثبت استحقاقه لهذا الاسم في وضع اللغة إرام شيئاً في غاية البعد .

وعبارة أخرى : العارية من شأنها أن تكون عند المستعير على صفة شبيهة بصفتها — وهى عند المالك — ولسنا نجد هذه الصورة إلا فيما نقل نقل التشبيه للمبالغة دون ما سواه ، ألا ترى أن الاسم المستعار يتناول المستعار له ليدل على مشاركته المستعار منه فى صفة هى أخص الصفات التى من أجلها وضع الاسم الأول ، أعنى أن الشجاعة أقوى المعانى التى من أجلها سمى الأسد أسداً وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدها فى الأسد ، فأما اليد ونقلها إلى النعمة فليست من هذا فى شيء لأنهما لم تتناول النعمة لتدل على صفة من أوصاف اليد بحال ، ويحرر ذلك نكتة ، وهى أنك تريد بقولك رأيت أسداً أن تثبت للرجل الأسدية ، ولست تريد بقولك له عندى يد ، أن تثبت للنعمة اليدية وهذا واضح جداً .

واعلم أن الواجب كان أن لا أعد وضع الشفة موضع الجحفة والجحفة فى مكان المشفر ونظائرهما التى قدمت ذكرها فى الاستعارة ، وأضن باسمها أن يقع عليه ، ولكنى رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات وعدوه معدداً (١) فذكرت التشديد فى الخلاف واعتددت به فى الجملة ، ونهيت على ضعف أمره بأن سميت استعارة غير مفيدة . وكان وزان ذلك أن يقال المفعول على ضربين : مفعول صحيح ومشبه بالمفعول فيتجاوز باعتداد المشبه بالمفعول فى الجملة ثم يفصل بالوصف ، ووجه شبه هذا البحر الذى هو نقل الشفة إلى موضع الجحفة بالاستعارة الحقيقية لأنك تنقل الاسم إلى بجائس له ، ألا ترى أن المراد بالشفة والجحفة عضو واحد وإنما الفرق أن هذا من الفرس وذلك من الإنسان ، والمجانسة والمشابهة من واد واحد ، فأنت تقول : أعير الشيء اسمه الموضوع له هنالك — أى فى الإنسان — وهنا — أى فى الفرس — لأن

(١) راجع ٣ : ٤٨٩ الجهرة لابن دريد ، حيث ذكر مثلاً لها تحت باب سماه ، باب ما يستعار فيتكلم به فى غير موضعه .



أحدهما مثل صاحبه وشريكه في جنسه كما أعرت للرجل اسم الأسد لأنه شاركه في صفته الخاصة به وهي الشجاعة البايغة ، وليس لليد مع النعمة هنا الشبه إذ لا مجازة بين الجارحة وبين النعمة ، وكذا لا شبه ولا جنسية بين البعير ومتاع البيت وبين المزايدة وبين البعير ، ولا بين العين وبين جملة الشخص ، فإطلاق اسم الاستعارة عليه بعيد ، ولو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرد النقل لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة فيقال حبر مستعار في اسم الرجل ولزم كذلك في الفعل المنقول نحو يزيد ويشكر وفي الصوت نحو ديه (١) في قوله :

٤٩٧ — لأنكحني بيه جارية خدبه (٢)

مكرمة محبه تحب أهل السكبة (٣)

وذلك ارتكاب قبيح وفرط تعصب على الصواب .

ويلوح هنا شيء ، وهو أنا وإن جعلنا الاستعارة من صفة اللفظ فقلنا اسم مستعار وهذا اللفظ استعارة هنا وحقيقة هناك ، فإذا على ذلك فميربها إلى المعنى من حيث قصدنا باستعارة الاسم أن تثبت أخص معانيه المستعار له ، يدلك على ذلك قولنا : جملة أسداً وجعله بدرأً وجعل للشمال يداً ، فلو أن استعارة الاسم للشيء تتضمن استعارة معناه لما كان لهذا التكلام معنى لأن جعل لا يصلح لإلحاح يراد إثبات صفة للشيء كقولنا : جملة أيرأً وجعلته

(١) البية : حكاية صوت الطفل ، وهو لقب عبد الله بن الحرث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ولقبته والدته هند بنت أبي سفيان بذلك وهو صغير وكانت ترقصه وتشد هذا الشعر .

(٢) الخدبة : السمينة .

(٣) تحب : أى تغلب نساء قريش في حسنها .

( ١٩ م — أسرار البلاغة — ج ٢ )

لصا تريد أنه أثبت له الإمارة واللاصوصية ، وحكم جعل لما تعدى إلى مفعولين حكم صير ، فكما لا نقول صيرته أميراً إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة كذلك لم تقل : جعله أسداً ، إلا على أنه أثبت له معنى من معاني الأسود ، ولا يقال : جعلته زيداً ، بمعنى سميته زيداً ، ولا يقال للرجل : اجعل ابنك زيداً ، بمعنى سمى زيداً ، ولا يقال ولد لفلان ابن فجعله زيداً أى سماه زيداً ، وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يحصل هذا الشأن .

فأما قوله تعالى ( وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ) فإنما جاء على الحقيقة التي وصفتها وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث واعتقدوا وجودها فيهم ، عن وهذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر لثبوتها في أذهانهم بصورة الإناث وما صدر من الاسم أعني إطلاق اسم البنات ، وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ الإناث أو لفظ البنات اسماً من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة ، هذا محال لا يقوله عاقل ، أو ما يسمعون قول الله عز وجل ( أشهدوا خلقهم ) مستكتب شهادتهم ( ويشلون ) فإن كانوا لم يربدوا على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى فأى معنى لأن يقال : ( أشهدوا خالقهم ) — هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفة ولم يفعلوا أكثر من أن وضعوا اسماً ، فلما استحقوا إلا اليسير من الذم ، ولما كان هذا القول كفراً منهم ، والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، ولكن قد يكون للنبي المستحيل وجوه في الاستحالة فتذكر كلها ، وإن كان في الواحد منها ما يزيل الشبهة ويتم الحجة (١) .

---

(١) ذكر ذلك في دلائل الإعجاز أيضاً ص ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٩٢ ، وذكره في في أمرار البلاغة ، في موضع سابق .

## فصل

« في تقسيم المجاز إلى اللغوى والعقلى واللغوى إلى الاستعارة وغيرها ،

اعلم أن المجاز على ضربين مجاز من طريق اللغة ومجاز من طريق المعنى والمعقول ، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا : اليد مجاز في النعمة ، والأسد مجاز في الإنسان وكل ما ليس بالسبع المعروف ، كان حكماً أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلاً الذي وقعت له ابتداء في اللغة وأوقعها على غير ذلك إما تشبيهاً وإما أصالة وملازمة بين ما نقامها إليه وما نقلها عنه .

ومضى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمال من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة ولا وجه ، لنسبتها إلى واضعها لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم ، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم فلا يصير ضرب خبراً عن زيد بوضع اللغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له .

وهكذا « ليضرب زيد ، لا يكون أمراً لزيد باللغة ولا ( اضرب ) أمراً للرجل الذي تخاطبه وتقبل عليه من كل من يصح خطابه باللغة ، بل بك أيها المتكلم ، فالذي يعود إلى واضع اللغة أن ضرب لإثبات الضرب وليس لإثبات الخروج ، وإنه لإثباته في زمان ماض ، ليس لإثباته في زمان مستقبل ، فأما تعين من يثبت له فيتعلم بمن أراد ذلك من المخبرين والمعتبرين عن ودائع الصدور ، والكاشفين عن المقاصد والدعوى . صادقة كانت تلك الدعوى أو كاذبة ، وبجراة على صحتها ، أو منزلة عن مكانها من الحقيقة وجهتها ، ومطلقة بحسب ما تأذن فيه العقول وترسمه ، أو معدولاً بها عن حراسها نظماً لها في سلك التخيل ، وسلوكاً بها في مذهب التأويل .

فإذا قلنا مثلاً : خط أحسن مما وشاه الربيع أو صنعه الربيع ، كنا قد ادعينا في ظاهر اللفظ أن الربيع فعلاً أو صنعاً وأ. شارك الحى القادر في صحة الفعل منه وذلك تجوز به من حيث المعقول لامن حيث اللغة ، لأنه إن قلنا إنه مجاز من حيث اللغة صرنا كأننا نقول إن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد ، وأنها لو حكمت بأن الجماد يصح منه الفعل والصنع والوشى والتزيين ، والصيغ والتحسين ، لكان ما هو مجاز الآن حقيقة ، ولعاد ما هو الآن بتأول معدوداً فيها هو حق محصل ، وذلك محال . وإنما يتصور مثل هذا القول في الكلم المفردة نحو اليد للنعمة وذلك أنه يصح أن يقال لو كان واضع اللغة وضع اليد أولاً للنعمة ثم عداها إلى الجارحة لكان حقيقة فيما هو الآن مجاز ومجاز فيما هو حقيقة ، فلم يكن يراجب من حيث المعقول أن يكون لفظ اليد اسماً للجارحة دون النعمة ولا في العقل أن شيئاً بلفظ أن يكون دليلاً عليه أولى منه بلفظ ، لاسيما في الأسماء الأولى التي ليست بمشتقة . وإنما وزان ذلك وزان أشكال الخط التي جعلت أمارات لأجراس الحروف المسموعة في أنه لا يتصور أن يكون العقل اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به دون أن يكون ذلك لاصطلاح وقع وتواضع اتفاق . ولو كان كذلك لم تختلف المواضع في الألفاظ والخطوط ، ولكانت اللغات واحدة ، كما وجب في عقل كل عاقل يحصل ما يقول أن لا يثبت الفعل على الحقيقة إلا للحى القادر .

فإن قلت : فإن اللغة رسمت أن يكون فعل ، لإثبات الفعل للشيء كما زعمت ولكنا إذا قلنا : فعل الربيع الوشى أو وشى الربيع فإننا نريد بذلك معنى معقولاً وهو أن الربيع سبب في كون الأنوار التي تشبه الوشى ، فقد نقلنا الفعل عن حكم معقول وضع له إلى حكم آخر معقول شبيه بذلك الحكم ، فصار ذلك كتنقل الأسد عن السبع إلى الرجل الشبيه به في الشجاعة ، أفنقول : الأسد على الرجل مجاز من حيث المعقول لامن حيث اللغة كما

نقلت في صيغة فعل إذا أسندت إلى ما لا يصح أن يكون له فعل : لأنها مجاز  
من جهة العقل لا من جهة اللغة ؟ .

فالجواب : أن بينهما فرقا وإن ظننتهما متساويين :

وذلك أن « فعل » موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق والحكم  
في بيان من يستحق هذا الإثبات وتعيينه إلى العقل ، وأما الأسد فموضوع  
للسبع قطعاً واللغة هي التي عيئت المستحق بها ، وبرسمها وحكمها ثبت هذا  
هذا الاستحقاق والاختصاص ، ولولا نصها لم يتصور أن يكون هذا السبع  
بهذا الاسم أولى من غيره ، فأما استحقاق الحى القادر أن يثبت الفعل له  
واختصاصه بهذا الإثبات دون كل شيء سواه فيفرض العقل ونصه لا باللغة ،  
فقد نقلت الأسد عن شيء هو أصل فيه باللغة لا بالعقل ، وأما فعل فلم تنقله  
عن الموضع الذى وضعته اللغة فيه لأنه كما مضى موضوع لإثبات الفعل  
للشيء في زمان ماض وهو في قولك « فعل الربيع » باق على هذه الحقيقة  
غير زائل عنها وإن يستحق للملفظ الوصف بأنه مجاز حتى يجرى على شيء  
لم يوضع له في الأصل . وإثبات الفعل لغير مستحقه ولما ليس بفاعل على  
الحقيقة لا يخرج فعل عن أصله ولا يجعله جارياً على شيء لم يوضع له ، لأن  
الذى وضع له فعل هو إثبات الفعل للشيء فقط ، فأما وصف ذلك الشيء  
الذى يقع هذا الإثبات له فنخرج عن دلالة وغير داخل في الموضع اللغوى ،  
بل لا يجوز دخوله فيه لما قدمت من استحالة أن يقال إن اللغة هي التي  
أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد ، وما في ذلك من الفساد  
العظيم فاعرفه فرقا واضحاً وبرهاناً قاطعاً .

وهنا نقطة جامعة وهي أن المجاز في مقابلة الحقيقة فما كان طريقاً في  
أحدهما من لغة أو عقل فهو طريق في الآخر . ولست تشك في أن طريق  
كون الأسد حقيقة في السبع اللغة دون العقل وإذا كانت اللغة طريقاً للحقيقة  
فيه وجب أن تكون هي أيضاً الطريق في كونه مجازاً في المشبه بالسبع إذا أتت

أجريت اسم الأسد عليه فقلت : رأيت أسداً ، تريه رجلاً لا تميزه عن الأسد في بساتنه وإقدامه وبطشه . وكذلك إذا علمت أن طريق الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل فينبغي أن تعلم أنه أيضاً الطريق إلى المجاز فيه . فكما أن العقل هو الذى ذلك حين قلت : فعل الحى الفادر ، أنك لم تتجاوز وأنك واضع قدمك على محض الحقيقة ، كذلك ينبغى أن يكون هو الدال والمقتضى إذا قلت : فعل الربيع ، أنك قد تجوزت وزلت عن الحقيقة فأعرفه .

فإن قال قائل : كان سياق هذا الكلام وتقريره يقتضى أن طريق المجاز كله العقل وأن لا حظ للغة فيه ، وذلك أما لا تجرى اسم الأسد على المشبه بالأسد حتى ندعى له الأسدية وحتى نوهم أنه حين أعطاك من البسالة والبأس والبطش ما تجده عند الأسد صار كأنه واحد من الأسود قد استبدل بصورة صورة الإنسان ، وقد قدمت أنت فيما مضى ما بين أنك لا تتجاوز في إجراء اسم التشبيه به على المشبه حتى تخيل إلى نفسك أنه هو بعينه فإذا كان الأمر كذلك فأنت في قولك : رأيت أسداً ، متجاوز من طريق المعقول ، كما أنك كذلك في فعل الربيع ، وإذا كان كذلك عاد الحديث إلى أن المجاز فيهما جميعاً عقلي فكيف قسمته قسمين : لغوى وعقلى ؟

فالجواب : أن هذا الذى زعمت — من أنك لا تجرى اسم المشبه به على المشبه تدعى أنه قد صار من ذلك الجنس نحو أن تجعل الرجل كأنه في حقيقة الأسد — صحيح كما زعمت لا يدفعه أحد ، وكيف السبيل إلى دفعه وعليه المعول في كون التشبيه على حد المبالغة وهو الفرق بين الاستعارة وبين التشبيه المرسل ، إلا أن هناك نسكتة أخرى قد أغفلتها وهى أن تجوزك هذا الذى طريقه العقل يفضى بك إلى أن تجرى الاسم على شئ . لم يوضع له في اللغة على كل حال ، فتجاوز بالاسم على الجملة الشئ الذى وضع له فنحن هنا جعلنا اللغة طريقاً فيه .

فإن قلت : لا أعلم أنه جرى على شيء لم يوضع له في اللغة لأنك إذا قلت لا تجريه على الرجل حتى تدعى له أنه في معنى الأسد لم تكن قد أجرته على ما لم يوضع له . وإنما كان يكون جارياً على غير ما وضع له أن لو أجرته على شيء اتفيد به معنى غير الاسدية ، وذلك مالا يعقل ، لأنك لا تفيد بالأسد في التشبيه أنه رجل مثلاً أو عاقل أو على وصف لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه ألبتة .

قيل لك : قصارى حديثك هذا أنا أجرينا اسم الأسد على الرجل المشبه بالأسد على طريق التأويل والتخيل ، أفليس على كل حال قد أجريناه على ما ليس بأسد على الحقيقة ؟ أو لسنا قد جعلناه له مذهباً لم يكن له في أصل الوضع ، وهنا قد ادعينا للرجل الاسدية حتى استحق بذلك أن تجري عليه اسم الأسد . أترانا نتجاوز في هذه الدعوى حديث الشجاعة حتى ندعى للرجل صورة الأسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وسائر أوصافه الظاهرة البادية للعيون ؟ ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأمكنها فإن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها ، بل لها في مثل تلك الجنة ، وهاتيك الصورة والهيئة ، وتلك الأنياب والمخالب ، إلى سائر ما يعلم من الصور الخاصة في جوارحه كلها ، ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها وحدها لسكان صفة لا اسماً ، ولسكان كل شيء يفضى شجاعته إلى ذلك الحد مستحقاً للاسم استحقاقاً حقيقياً لا على طريق التشبيه والتأويل .

وإذا كان كذلك فإننا وإن كنا لم ندل به على معنى لم يتضمنه اسم الأسد في أصل وضعه فقد سلبناه بعض ما وضع له وجعلناه للمعاني التي هي باطنية في الأسد وغمزية وطبع به وخلق فيه مجردة عن المعاني الظاهرة التي هي جثة وهيئة وخلق ، وفي ذلك كفاية في إزالته عن أصل وضع له في اللغة ونقله عن حد جريه فيه إلى حد آخر مخالف له وليس في فعل إذا تجوز فيه شيء من ذلك ، لأننا لم نسلبه لا بالتأويل ولا غير التأويل شيئاً وضعته اللغة لأنه

كما ذكرت غير مرة لإثبات الفعل للشيء من غير أن يتعرض لذلك الشيء :  
ما هو ، وأهو مستحق لأن يثبت له الفعل أو غير مستحق ، وإذا كان  
كذلك كان الذي أرادت اللغة به موجوداً فيه ثابتاً له في قولك : فعل  
الربيع ، ثبوته إذا قلت : فعل الحى القادر ، لم تتغير له صورة ولم ينقص  
من شيء ، ولم يزل عن حد إلى حد فاعرفه .

فإن قلت : قد علمنا أن طريق المجاز ينقسم إلى ما ذكرت من اللغة  
والمعقول ، وأن : فعل ، في نحو فعل الربيع مما طريقه المعقول ، وأن نحو  
الأسد إذا قصد به التشبيه واستعير لغير السبع طريق مجازه اللغة ، وبقي  
أن نعلم : لم خصصت المجاز إذا كان طريقه العقل بأن توصف به الجملة من  
الكلام دون الكلمة الواحدة ؟ وهلا جوزت أن يكون فعل على الانفراد  
موصوفاً به ؟

فإن (١) سبب ذلك أن المعنى الذى له وضع فعل لا يتصور الحكم عليه  
بمجاز أو حقيقة حتى يسند إلى الاسم ، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل  
لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء فما لم يبين ذلك الشيء الذى تثبته له  
ونذكره لم يعقل أن الإثبات واقع موقعه الذى نجده مرسوماً به في صحف  
المعقول أم قد زال عنه وجازه إلى غيره . هذا وقولك : هلا جوزت أن  
يسكون فعل على الانفراد موصوفاً به ، محال بعد أن ثبت أن لا مجاز في  
دلالة اللفظ وإنما المجاز في أمر خارج عنه .

فإن قلت : أردت : هلا جوزت أن ينسب المجاز إلى معناه وحده وهو  
إثبات الفعل فيقال هو إثبات فعل على سبيل المجاز .

فإن (١) ذلك لا يتأتى أيضاً إلا بعد ذكر الفاعل لأن المجاز أو الحقيقة  
إنما يظهر ويتصور من المثبت والمثبت له ، وإثبات الفعل من غير أن يقيد

(١) هذا هو جواب الشرط .



بما وقع الإثبات له لا يصح الحكم عليه بمجاز أو حقيقة فلا يمكنك أن تقول : إثبات الفعل مجاز أو حقيقة ، هكذا مرسلًا ، وإنما نقول : إثبات الفعل للربيع مجاز وإثباته للحى القادر حقيقة .

وإذا كان الأمر كذلك علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن ههنا مجازاً وحقيقة من طريق العقل إلا في جملة من الكلام . وكيف يتصور خلاف ذلك ، ووزان الحقيقة والمجاز العقليين وزان الصدق والكذب ، فكما يستحيل وصف الكلام المفردة بالصدق والكذب وأن يجرى ذلك في معانيها مفرقة غير مؤلفة فيقال « رجل — على الانفراد — كذب أو صدق » كذلك يستحيل أن يكون ههنا حكم بالمجاز أو الحقيقة وأنت تنحو نحو العقل إلا في الجملة المفيدة ، فأعرفه أصلاً كبيراً ، واقع الموفق للصواب ، والمسئول أن يعصم من الزلل ، بمنه وفضله .

## فصل

في الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز ؟

اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها . ومثال ذلك أن المضاف إليه يسكتى لإعراب المضاف في نحو ( واسأل القرية ) (١) والأصل واسأل أهل القرية . فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز ، وهكذا قولهم : بنو فلان تطوهم الطريق يريدون أهل الطريق ، الرفع في الطريق مجاز لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل والذي يستحقه في أصله هو الجر .

ولا ينبغي أن يقال : إن وجه المجاز في هذا الحذف ، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً . ألا ترى أنك تقول : زيد منطلق وعمره . فتحذف الخبر ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز ، وذلك أنه لم يؤد إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام . ويزيده تقريراً أن المجاز إذا كان معناه أن تجوز بالشئ موضعه وأصله فالحذف بمجردده لا يستحق الوصف به لأن ترك الذكر وإسقاط الكلمة من الكلام لا يكون نقلها عن أصلها إنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق . وإذا امتنع أن يوصف المحذوف بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف ، وما لم يحذف ودخل تحت الذكر لا يزول عن أصله ومكانه حتى يغير حكم من

---

(١) هو من باب الحذف على أن القرية لم يرد بها أهلها مجازاً مرسلًا لعلاقة الحالية أو المحالية . وكذا على ما قاله داود الظاهري من أن اسم القرية مشترك بين المسكان وأهله ٣ : ١٩١ شرح الدسوقي - شروح التلخيص .

أحكامه أو يغير عن معانيه ، فأما وهو على حاله والمحذوف مذكور فتوهم ذلك فيه من أبعد المحال فاعرفه .

وإذا صح امتناع أن يكون مجرد الحذف مجازاً أو تحقق صفة باق الكلام بالمجاز من أجل حذف كان على الإطلاق دون أن يحدث هناك بسبب ذلك الحذف تغير حكم على وجه من الوجوه ، علمت منه أن الزيادة في هذه القضية كالحذف ، فلا يجوز أن يقال إن زيادة ( ما ) في نحو « فيما رحمة » مجاز أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادته فيه . وذلك أن حقيقة الزيادة في الكلمة أن تعرى من معناها وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ويكون سقوطها وثبوتها سواء . ومحال أن يكون ذلك مجازاً لأن المجاز أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له في الأصل أو زاد فيها أو يوهم شيء . ليس من شأنها ، كإيها ملك بظاهر النصب في القرية أن السؤال واقع عليها . والزائد الذي سقوطه كشيئوته لا يتصور فيه ذلك .

فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذي زيد فيه فيجب أن ينظر فيه ، فإن حدث هناك بسبب ذلك الزائد حكم تزول به الكلمة عن أصلها ، جاز حيثئذ أن يوصف ذلك الحكم أو ما وقع فيه بأنه مجاز . كقولك في نحو قوله تعالى ( ليس كمثل شيء ) : إن الجرفي المثل مجاز لأن أصله النصب والجر حكم عرض من أجل زيادة الكاف . ولو كانوا إذ جعلوا الكاف مزيدة لم يعملوها لما كان لحديث المجاز سبيل على هذا الكلام . وبزيده وضوحاً أن الزيادة على الإطلاق لو كانت تستحق الوصف بأنها مجاز ينبغي أن يكون كل ما ليس بمزيد من الكلم مستحقاً الوصف بأنه حقيقة حتى يكون الأسد في قولك رأيت أسداً — وأنت تريد رجلاً — حقيقة .

فإن قلت : المجاز على أقسام والزيادة من أحدها .

قيل : هذا لك إذا حددت المجاز بعد تدخل الزيادة فيه ، ولا سبيل

لك إلى ذلك لأن قولنا « المجاز » يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل  
الوضع وتنقلها عن دلالة إلى دلالة أو ما قارب ذلك .

وعلى الجملة فإنه لا يعقل من المجاز أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطها  
دلالة أخرى وأن تخلوها من أن يراد بها شيء على وجه من الوجوه ، ووصف  
اللفظ بالزيادة يفيد ألا يراد بها معنى وأن يجعل كأن لم يكن لها دلالة قط .

فإن قلت : أو ليس يقال إن الكلمة لا تعرى من فائدة ما ولا تصير  
لغواً على الإطلاق ، حتى قالوا إن نحو ( ما ) في نحو « فبما رحمة من الله »  
تفيد التأكيد ؟ فأنا أقول : إن كون ( ما ) تأكيداً نقل لها عن أصلها ومجاز  
فيها . كذلك أقول : إن كون الباء المزيده في « ليس زيد بخارج » تأكيد  
الثنى مجاز في الكلمة لأن أصلها أن تكون للاصاق .

فإن ذلك على عده لا يقدح فيما أردت تصحيحه لأنه لا يتصور أن تصف  
الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز ومتى ادعينا لها شيئاً من المعنى فإننا  
نجعلها من تلك الجهة غير مزيده ، ولذلك يقول الشيخ أبو علي في الكلمة إذا  
كانت تزول من أصلها من وجه ولا تزول من آخر « معتد بها من وجه غير  
معتد بها من وجه » كما قال في اللام من قولهم « لا أبا زيد » جعلها من حيث  
منعت أن يتعرف الأب بزيد معتداً بها ومن حيث عارضها لام الفعل من  
الأب إلى لا تعود إلا في الإضافة نحو أبو زيد وأبازيد غير معتد بها وفي حكم  
المقحمة الزائدة ، وكذلك توصف ( لا ) في قولنا « مرت رجل لا طویل  
ولا فیر » بأنها مزيده ولكن على هذا الحد فيقال : هي مزيده غير معتد بها  
من حيث الإعراب ومعتد بها من حيث أوجبت نفي الطول والقصر عن الرجل  
ولولاها لكانا ثابتين له . وتطلق الزيادة على ( لا ) في نحو قوله تعالى : « لا  
يعلم أهل الكتاب أن لا يقدمون » ، لأنها لا تفيد الثنى فيها دخلت عليه ولا يستقيم

(١) هذا هو جواب الشرط .

المعنى إلا على إسقاطها ، ثم إن قلنا إن ( لا ) هذه الزائدة تفيد تأكيد النفي الذي يحى . من بعد في قوله « أن لا يقدر » ، وتؤذن به ، فإنما نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تفد النفي الصريح فيها دخلت عليه كما أفادته في المسألة .  
 وإذا ثبت أن وصف الكلمة بالزيادة تقيض وصفها بالإفادة ، علمت أن الزيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف بالمجاز .  
 فإن قلت تكون سبباً لنقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل .

كنت تقول قولاً يجوز الإصغاء إليه . وذلك - إن صح - نظير ما قدمت من أن الحذف أو الزيادة قد يكون سبباً لحدوث حكم في الكلمة تدخل من أجله في المجاز كنصب القرية في الآية وجر المثل في الأخرى فاعرفه .  
 واعلم أن من أصول هذا الباب أن من حق المحذوف أو المزيدي أن ينسب إلى جملة الكلام لا إلى الكلمة المجاورة له ، فأنت تقول إذا سئلت عن القرية ، في الكلام حذف والأصل أهل القرية ثم حذف الأهل ، يعني حذف من بين الكلام . وكذا تقول : الكاف زائدة في الكلام والأصل ليس مثله شيء . ولا تقل هي زائدة في « مثل » ، إذا لو جاز ذلك لجاز أن يقال إن « ما » في « فيما رحمة » مزيدة في الرحمة أو في الباء ، وإن ( لا ) مزيدة في ( يعلم ) .  
 وذلك بين الفساد ، لأن هذه العبارة إنما تصاح حيث يراد أن حرفاً زيد في صيغة اسم أو فعل ، على أن يكون لذلك الحرف على الانفراد ، معنى ولا تعدده وحده كلمة ، كقولك : زيدت الباء للتصغير في قرئك ورجيل والناء للأنثى في ضاربة ، ولو جاز غير ذلك لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذا حذف في نحو « زيد منطلق وعمرو » محذوفاً من المبتدأ نفسه على حذف اللام من يد ودم ؛ وذلك ما لا يقوله عاقل ، فنحن إذا قلنا إن الكاف مزيدة في ( مثل ) فإنما نعني أنها لا زيدت في الجملة وضعت في هذا الموضع منها ، والأصح في

العبارة أن يقال : الكاف في (مثل) مزيدة يعني الكاف الكائنة في مثل مزيدة كما نقول : الكاف التي تراها في مثل مزيدة ، ولذلك نقول : حذف المضاف من الكلام ولا نقول : حذف المضاف من المضاف إليه ، وهذا أوضح من أن يخفى ، ولكنني استقصيته لأن رأيت في بعض العبارات المستعملة في المجاز والحقيقة ما يؤهم ذلك فأعرفه .

وعما يجب ضبطه هنا أيضاً أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور كان على وجهين :

أحدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره لا مبرر يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثله الأيتان المتقدم تلاوتهما ، ألا ترى أنك لو رأيت «سل القرية» في غير التنزيل لم تقطع بأن ههنا محذوفاً ؟ لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً أو لنفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا . على حد قولهم : سل الأرض من شق أنهارك : وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإنها إن لم تحبك حواراً ، أجابتك اعتباراً (١) ، وكذلك إن سمعت الرجل يقول : ليس كمثل زيد أحد ، لم تقطع بزيادة الكاف ، وجوزت أن يريد ليس كالرجل المعروف بمائلة زيد أحد .

وثانيهما : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به ، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كما مبتدأ في نحو قوله تعالى : « فصبر جميل » وقوله « متاع قليل » لا بد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه ، سواء كان في التنزيل أوفى غيره ، فإذا نظرت إلى « صبر جميل » في قول الشاعر :

(١) هذا ينسب للفضل بن عيسى الرقاشي كما في البيان والتبيين للجاحظ .

٤٩٨- يشكو إلى جلي طول السرى صبر جميل فسلانا مبتلى

وجدته يقتضى تقدير محذوف كما اقتضاه في التنزيل ، وذلك أن الداعى إلى تقدير المحذوف هنا هو أن الاسم الواحد لا يفيد ، والصفة والموصوف حكمها حكم الاسم الواحد ، وجميل صفة للصبر ، وتقول للرجل : من هذا ؟ فيقول : زيد يريد هو زيد ، فتجد هذا الإضمار واجباً لأن الاسم الواحد لا يفيد ، وكيف يتصور أن يفيد الاسم الواحد ومدار القائمة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضى شيئين : مثبت ومثبت له ومنفى ومنفى عنه .

وأما وجوب الحكم بالزيادة لهذه الجهة فكأنهم قولهم : بحسبك أن تفعل ، وكفى بالله . إن لم تقض بزيادة الباء لم تجد للكلام وجهاً تصرفه إليه وتأويلاً تتأوله عليه ألبتة ، فلا بد لك من أن تقول : إن الأصل حسبك أن تفعل وكفى الله ، وذلك أن الباء إذا كانت غير مزينة كانت لتعديه الفعل إلى الاسم وليس في « بحسبك أن تفعل » فعل تعديه بالباء إلى حسبك ، ومن أين يتصور أن يتعدى إلى المبتدأ فعل والمبتدأ هو المعبرى من العوامل اللفظية ؟ وهكذا الأمر في « كفى » أو أقوى ، وذلك أن الاسم الداخل عليه الباء في نحو « كفى بزيد » فاعل كفى ، ومحال أن تعدى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ، ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متوسط وموصل ومعد ، فاعرفه ، والله أعلم بالصواب ...

تم الكتاب « والحمد لله على توفيه »

## فهرس الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع
٣	تصدير
٥	مقدمة الجزء الثانى
١٧	فصل يجمع التشبيه والتثليل
٤١	د فى التشبيه فى هينات الحركات
٥٣	د د الفرق بين التشبيه المتعدد والمركب
١٠٠	د د د الاستعارة والتثليل
١٢٣	د د الاستعارة التثيلية
١٣٧	د د السرقة والأخذ
١٤٣	الصدق والكذب فى الشعر
١٧٠	فصل فى حسن التعليل
١٧٧	د د التخيل بغير تعليل
١٩٤	الفرق بين التشبيه والاستعارة
٢١١	فصل فى الاتفاق فى الأخذ والسرقة
٢٤٥	د د المجاز العقلى والأغوى والفرق بينهما
٢٦٥	د د د أيضاً
٢٧٧	المجاز وبيان معناه
٢٩١	تقسيم المجاز إلى لغوى وعقلى
٢٩٨	المجاز بالحذف

( انتهى الكتاب )